دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (**KPT**)
جَامِعَة المَدِيْنَة العَالَمِيَّة
كلية العلوم الإسلامية
قسم الحديث

تَدلِيْس الرِّوَايَة عِند المُحَدِّثِيْن؛

مَفهومه، وأثر هذا المفهوم في الجرح والتَّعدِيْل ونَقْد المَرويات

رسالة مُقَدَّمَة لنَيْل درجة الماجستير في علوم الحديث
الهيكل (أ)

اسم الباحث: سامي توني محمد عبد الغفار
SAMY TOUNY MOHAMED ABD EL-JHAAFAR

تحت إشراف الدكتور: عزت روبي مجاور سليم الجرحي
(الأستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية، قسم الحديث)

كلية العلوم الإسلامية - قسم الحديث

العام الجامعي: ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة الإقرار:

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب : **سامي توني محمد عبد الغفار**
من الآتية أسماؤهم :



المشرف



الممتحن الداخلي

الممتحن الخارجي

الرئيس

APPROVAL PAGE

The dissertation of (SAMY TOUNY MOHAMED ABD EL-JHAAFAR) by the following:



Supervisor



Internal Examiner

External Examiner

Chairman

إعلان

أقر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوتُ النَّقْلَ والاقتباس إلى مصادره .

اسم الطالب : سامي توني محمد عبد الغفار .

التوقيع :

التاريخ : ١٧ - ١٢ - ٢٠١٢

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated.

SAMY TOUNY MOHAMED ABD EL-JHAAFAR

17-12-2012

……………….

Date

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

سامي توني محمد عبد الغفار

تَدلِيْس الرِّوَايَة عِند المُحَدِّثِيْن؛

مَفهومه، وأثر هذا المفهوم في الجرح والتَّعدِيْل ونَقْد المَرويات

أكَّد هذا الإقرار: سامي توني محمد

التوقيع

١٧ - ١٢ - ٢٠١٢

التاريخ

ملخص البحث

دراسة في أصول الحديث، حول مصطلح (التَّدْلِيْس، والحديث الْمُدَلَّس) تستهدف تحديد المدارس العلمية المختلفة لمفهوم هذا المصطلح وأحكامه، وتتتبع أثر اختلاف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح على التطبيق العملي للمحدثين في مجالَي: الجرح والتعديل، ونقد المرويات، وذلك بالنظر في أقوال علماء الحديث وواقعهم العملي.

ABSTRACT

A study on " Hadith Origins", about the term of (falsification and false Hadith), It aims to identifying the different scientific schools for its concept and rule, following the effect of the difference between the concepts concerning this term on the practical application of Hadith narrators in the fields of criticising and changing and criticising narrations, this is to see the views of Hadith scientists and their practical reality.

كَانَ (رسول الله صلى الله عليه وسلم) إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ:

" اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ "[1].

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ١ / ٥٣٤، رقم الحديث (٧٧٠ - ٢٠٠)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣، رقم (٧٦٧، ٧٦٨)، والتِّرْمِذِيّ، كتاب الدعوات، باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل، ٥ / ٤٨٤ - ٤٨٥، رقم (٣٤٢٠)، والنَّسَائِيّ، كتاب قيام الليل، باب بأي شيء تستفتح صلاة الليل، ٣ / ٢١٢، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل، ١ / ٤٣١ رقم (١٣٥٧)، من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمَة عن عائشة أم المؤمنين.

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي د. مصطفى نوارج الذي أشرف على بحثي هذا في ظروف خاصة ألمت بي فما وجدتُ منه إلا كل مساندة ومعاونة صادقة أعانتني على إتمام بحثي هـــذا على خير وجه (بفضل الله وبرحمته)؛ فله مني كل الشكر والتقدير.

ثم عظيم الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل د. عزت الروبي الذي تولى الإشراف بعد د. نوارج فمــضى بهذا البحث إلى غايته، فله مني كل التقدير والعرفان.

وأتقدم بالشكر إلى جميع السادة الفُضلاء وجميع القائمين على هذا الصرح العلمي العليّ (**جامعة المدينــة العالمية**) التي أتاحت لي فرصة هذه الدراسة وبهذا الأسلوب العلمي الأكاديمي الحديث الراقي، أسأل الله أن يزيدها تشريفا وتعظيما، وأن يجعلها دوما دار العلم والعلماء وفخر الإسلام والمسلمين وقبلة طلاب العلم وأئمة الإسلام، وأن يحييَ بها ما اندرس من تراث ومجد وعلم أمتنا الغابر.

وأخص بالشكر الأساتذة الفضلاء بالقاهرة: د. عصام السيّد، ود. منصور يوسف، ود أشرف زاهــر، وغيرهم، وأيضا الإخوة العاملين الذين وجدت منهم التعاون الصادق والخلق الرفيع وحسن المعاملة.

ومن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أذكر بالشكر والإخاء والمودة د. إسماعيل فهمي.

بل هذا أخي الصديق الصادق الصدوق الأستاذ حسن كامل الذي ساندني في صروف الزمان وتقلــب الأيام فما رأيته إلا كإبريز ما زادته النار إلا نقاءً له مني كل شكر وعرفان.

وأخي الصادق الأبيّ محمد علي الميموني رمز الوفاء وخُلُقِ الإسلام وحِكْمَةِ الحُكَمَاء، وأخي الأكبر أبــا إسلام يوسف عويس، وأخي العزيز أحمد يمني، وقبل ذلك والده العلامة العَلَم الشَّامخ الأستاذ يمني محمد.

بل أشكر مَنْ كانت مِنْ خَلْفِ سِتْرٍ رقَيقٍ تعاونني المعاونة الصادقة وتبعث فيَّ الروح كلما خَبَت لا تنتظر شكرا ولا عرفانا وإنما هو الخلق السَّامِي وحُسن الأدب، يعجز اللسان عن الوفاء بحقها.

وهؤلاء أبنائي وبناتي الذين انقطعتُ عنهم طويلا تفرغا للعلم، أسأل الله أن يقر عيني بأن أراهم زاد نور لأمتنا المتطلعة لغد مشرق وضاء.

وغيرهم كثير من أخواتي وإخواني وأحبابي ممن يطول المقام بسردهم إليهم جميعــا شــكري وعرفــاني، جزاهم الله خيرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدِ ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد:

فَـ **"التدليس"** في اللغة هو: إخفاءِ عَيْب السلعة وتحسين ظاهرها[١]. والمـصطلح يُـستخدم في الفقـه الإسلامي وفي مصطلح الحديث أيضا، أما معناه في الفقه فهو نفس معناه في اللغة[٢]، وأما عند المحـدثين فهو اصطلاح يَدُلُّ على أسلوبٍ في رواية بعض الرُّوَاةِ لإخفاءِ عيبٍ في السند وإظهاره بصورة مقبولة [٣] على تفصيلٍ بَسَطُوهُ في كتب أصول الحديث وسنتناوله في بحثنا هذا.

وقد أفرد ابنُ الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ)[٤] في مقدمته في أصول الحديث المسماة "علوم الحـديث" نوعـا خاصا بالتدليس، وتابعه على ذلك أكثر مَنْ أَلَّفَ بعده في هذا العلم، كما وُضِعَت مؤلفات في ذكر أسماء المدلسين أشهرها: "تعريف أهل التقديس" المعروف بِـ"طبقات المدلـسين" لابـن حجـر العـسقلاني

---

(1) يأتي تفصيل ذلك وتوثيقه في صدر الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث إن شاء الله تعالى ص ٢٢ - ٢٣.

(2) انظر مثلا: جماعة من العلماء، الموسوعة الفقهية (الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ١١ / ١٢٦ - ١٣٠.

(3) يأتي تعريفه تفصيلا في الفصل الأول من بحثنا هذا ص ٢٥، وما بعدها.

(4) هو: عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين - الصَّلَاح) بن عثمان بن موسى بن أبي النَّصْر، الشَّهْرَزُوْرِيّ، النَّصْرِيّ، الكُرْدِيّ ، الشَّرَخَانِيّ، الموصـلي، الدمشقي، الشافعي، تقي الدين ، الحافظ، أبو عَمرو، ـــ ابن الصَّلَاح (٥٧٠، أو ٥٧٧ - ٦٤٣ هـ): محدث (حافظ)، فقيه، مفسر، عالم بالرجال. وُلد في "شَرَخَان" (قُرب مدينة "شَهْرَزُور" بالعراق). اشتهر بكتابه "علوم الحديث" الذي عُرِفَ بمقدمة ابن الصلاح. وله أيضا "شرح صحيح مـسلم" (لم يتمـه)، و"أدب المُفْتِي والمُسْتَفْتِي"، و"الفَتَاوِي"، و"مشكِل الوَسِيْط" في فقه الشافعية، وغيرها. وتوفى بدمشق. (انظر: ابن خَلِّكَان، أحمد بن محمد، وَفَيَات الأَعْيَـان، تحقيق: إحسان عباس، ط١ (بيروت : دار صادر، ١٩٦٨ - ١٩٧٢)، ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٥، الدَّاوِدِيّ، محمد بن علي، طبقات المفسرين، تحقيق: د. علي محمد عمر، ط١ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٩٢هـ)، ١ / ٣٨٢ رقم (٣٢٧)، السُّبْكِيّ، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ، ط١ (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣ هـ - ١٣٩٦ هـ)، ٨ / ٣٢٦ - ٣٣٦.

(ت٨٥٢هـ) [١] و"أسماء المدلسين" للسُّيُوْطِيّ (ت٩١١هـ)[٢] وغيرهما.

ولقد جَرَى استخدامُ المحدثين للفظ التدليس بمعانٍ متفاوتة، وبخاصة فيما قبل الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) وبعده، ثم صار هذا اللقب يوصم به كثيرٌ من الرواة والعلماء، بل أصاب أكابر علماء الحديث الذين نعتز بهم مثل شُعْبَة بن الحَجَّاج (ت ١٦٠هـ)[٣] وأبي نَعِيْم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)[٤]،

---

(1) هو: أبو الفضل، شهاب الدين؛ أحمد بن عَلِيّ بن محمد بن عَلِيّ بن أحمد بن حجر، العَسْقَلاَنِيّ، الكِنَانِيّ، القاهري، المصري، الشافعي، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلاَنِيّ، (ت ٨٥٢ هـ)، حافظ الإسلام في عصره، وأحد أئمة العلم في الحديث والتاريخ وغيرهما. عُرِف بالحفظ وكثرة الاطلاع والسماع، وبرع في الحديث، وتقدم في جميع فنونه، وألف كثيرا من المؤلفات، أشهرها: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، و"تهذيب التهذيب"، و"الإصابة في تمييز أسماء الصحابة "، و" الدُّرَر الكَامِنَة في أعيان المائة الثامنة"، و "إنباء الغُمْرِ بأبناء العُمْرِ"، وغيرها.

قال تلميذه السَّخَاوِيُّ: " انتشرت مصنفاته في حياته، وتهادتها الملوك، وكتبها الأكابر، وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفا بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين".

(انظر: السخاوي، شمس الدين، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)

(2) هو: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (كمال الدين) بن محمد بن سابق الدين بن عثمان، الخُضَيْرِيّ، السُّيُوْطِيّ (و: الأسيوطي _ أيضا)، المصري، الشافعي، المعروف بجلال الدين السُّيُوْطِيّ، (ت٩١١هـ)، محدثٌ، حافظ، فقيه، مفسر، لغوي، نحوي، مؤرخ، أديب، بلاغي، مشارك في علوم عدة. له نحو ستمائة مصنف بين كبير في أجزاء وصغير في أوراق، بَيْنَ مُؤَلَّفٍ وشَرْحٍ ومختَصَرٍ ونَظْمٍ وتعليقٍ وتعقبٍ وغير ذلك، وله مؤلفات تُعَدُّ عمدةً في بابها مثل "المُزْهِر" في علوم اللغة، و"الإتقان في علوم القرآن"، و"الاقتراح في أصول النحو"، و"بُغْيَة الوُعَاةِ في طبقات اللغويين والنُّحَاة"، "وحُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، "وطبقات المفسرين" وغير ذلك، وله مشاركة في الأدب فله شعر ومقامات. وكانت وفاته بالقاهرة قُبيل الفتح العثماني، وبها دُفِنَ.

(انظر: السُّيُوْطِيّ، جلال الدين، التحدث بنعمة الله، تحقيق: إليزابث ماري سارتين E. M. Sartain (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣)، وهي سيرته الذاتية كتبها بنفسه، السُّيُوْطِيّ، جلال الدين، حُسْن المحاضرة، ١ / ٣٣٥ - ٣٤٤، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات (بالقاهرة): "ندوة: جلال الدين السُّيُوْطِيّ" (تضم خمس محاضرات عن السيوطي، تناولت السيوطي مفسرا، ومحدثا، ومؤرخا، ومؤلفا)

(3) هو: أبو بِسْطَام؛ شُعْبَة بن الحَجَّاج بن الوَرْد، الأزدي، العَتَكِي (بالولاء)، الواسطي، البصري، (٨٢ -١٦٠ هـ)، عالم أهل البصرة وشيخها في علوم الحديث، وأحد أئمة الحديث حفظا ودراية وتثبتا. حاز مرتبة "أمير المؤمنين" في الحديث، وكان مكثرًا من الرواية، وهو أول مَنْ تكلم في الرواة جرحا وتعديلاً بعد الإمام مالك. وأول من فَتَّشَ بالعراق عن أمر المحدثين وجَانَبَ الضعفاء والمتروكين.

(انظر في ترجمته: البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ٢ / ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تقدمة المعرفة (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ص ١٣٢ - ١٥٧، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، مرجع سابق، ٢ / ٤٦٩ - ٤٧٠)

(4) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهْرَان، الحافظ، المعروف بأبي نَعِيْم الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ / ١٠٣٨م)، محدث (حافظ)، دأب على التطواف لطلب العلم والرواية حتى وُصِفَ بأنه "تَفَرَّدَ في الدنيا بعُلُوِّ الإسناد مع الحفظ والاستبحار في الحديث وفنونه". اشتهر بكتابيه "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، و"تاريخ أصبهان"، وله غيرهما أيضا.

(انظر ترجمته في: ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، مرجع سابق، ١ / ٩١ - ٩٢، الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبدالرَّحْمَن بن يحيى المعلمي اليماني، ط٢ (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ص ١٠٩٢، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م، أعادت نشره مصورا: بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ)، ١ / ١١١)

بل الإمام البُخَارِيّ (ت ٢٥٦هـ)[١] - أيضا - رحمهم الله تعالى،... وهو أمرٌ عجيبٌ فشعبة القائل: "لأن أزني أحب إلى من أن أدلس"[٢] والقائل: "لأَنَ أَخِرَّ من السماء إلى الأرض أحب إليَّ من أن أقول: زعم فلان و لم أسمع ذلك الحديث منه"[٣]، وجَبَلُ العلم وحافظ الدنيا الإمام البخاري يُرْمَى بالتدليس[٤]!! وهذا أبو أُسَامَة حَمَّاد بن أُسَامَة (ت ٢٠١هـ)[٥] القائل: " خَرَّبَ اللهُ بيوتَ المدلسين، ما هم عندي إلا كذابون"[٦] يُرمى بالتدليس، أكان حماد بقوله هذا منافقا أو كاذبا؟ يذمُّ التدليس ويرمِي فاعله بالكذب ثم يأتيه حاشا لله! وهذا ما نُسِبَ لحماد بن زَيْد (ت١٧٩هـ)[٧] أيضا... وغيرهم كثير!!

(**1**) هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة، الجُعْفِيّ، البخاري، أبو عبد الله، (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)، حَبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب الجامع الصحيح المعروف بـ"صحيح البخاري" و"التاريخ" و"الضعفاء" في رجال الحديث، و"خَلْق أفعال العباد"، و"الأدب المفرد". سمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ستمائة ألف حديث، اختار منها في صحيحه ما رآه أصح الصحيح، وهو أول من وضع في الإسلام كتابا قَصَرَهُ على الصحيح من الحديث النبوي، وكتابه في الحديث أوثق كتب السنة المُعَوَّل عليها. وصفه ابن حجر العسقلاني بقوله: "جَبَل الحِفْظ، وإِمَام الدنيا في فِقه الحديث".

(انظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقق: شعيب الأرناؤوط (وغيره)، ط٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ١٢ / ٣٩١: ٤٧١، ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري، ط١ (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٨٠)، ص ٤٧٧ : ٤٩٣، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط٣ (حلب: دار الرشيد، ١٤١١ - ١٩٩١)، ص ٤٦٨، رقم ٥٧٢٧)

(**2**) ابن عبدالبر، يُوسُف بن عبدالله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري (المغرب: وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، ١ / ١٦، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في أصول علم الرواية (الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ)، ص ٣٥٦.

(**3**) ابن عبدالبر، التمهيد، مرجع سابق، ١ / ١٦.

(**4**) وصفه بذلك أبو عبد الله ابن مَنْدَه، وبناء على ذلك أورده ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين ص ٢٤ (رقم ٢٣)، وسيأتي بيان ذلك والرد عليه ص ٣٩ : ٤٠، ٤٢، ١٣٣، ١٦٤ : ١٦٥.

(**5**) هو أبو أسامة؛ حَمَّاد بن أسامة بن زيد، القرشي (ولاءً)، الكوفي، (ت٢٠١هـ)، راو، من طبقة صغار أتباع التابعين، حدَّثَ عن: هشام بن عُرْوَة، والأَعْمَش، وشُعْبَة، وغيرُهم، وعنه حدَّث: الشافعي، وأحمد، وإسحاق ابن رَاهَوَيْه، وابنُ مَعِيْن، وغيرهم.

قال فيه أحمد بن حنبل: "أبو أسامة أثبت من مائة مِثْل أبي عاصم، كان صحيح الكتاب، ضابطا للحديث، كَيِّسًا، صدوقا". وقال ابن حجر: "أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه". (هدي الساري مقدمة فتح الباري، مرجع سابق، ص ٣٩٩)

(انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ٢ / ١ / ٢٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١ / ١٣٢، العِجْلِيّ، تاريخ الثقات، تحقيق: أمين قلعجي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ١٣٠، رقم (٣٢٨)، المزي، تهذيب الكمال، ط١ (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ - ١٩٨٢)، ١ / ٣٢٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣ / ٢: ٣، هدي الساري، ص ٣٩٩.

(**6**) الخطيب البغدادي، الكفاية، مرجع سابق ص ٣٥٦.

(7) هو : أبو إسماعيل؛ حماد بن زيد بن دِرْهَم، الأزدي، الجَهْضَمِيّ، البصري، الأزرق، مولى آل جَرِيْر بن حَازِم، (ت١٧٩هـ)، من كبار ثقات المحدثين، قال فيه عبد الرحمن بن مَهْدِيّ : "أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثَّوْرِيّ بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأَوْزَاعِيّ بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة"، وقال عبيد الله بن الحسن: "إنما هما الحَمَّادَان، فإذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحمادَيْن"، وقال عبد الرحمن بن مهديّ: "لم أَرَ أحدا قطّ أعلم بالسُّنَّة ولا بالحديث الذي يدخل في السُّنَّة من حماد بن زيد".

(انظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣ / ١٣، تقريب التهذيب، ص ١٧٨ رقم ١٤٩٨).

ومرجع ذلك - في واقع الأمر - إلى تفاوتهم في استخدام هذا اللفظ بين إرادة المعنى اللغوي تارة والمعنى الاصطلاحي تارة أخرى، وهذا المعنى الاصطلاحي وإن كان بينهم قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ متفقٌ عليه إلا أن ما عدا هذا القدر لم يكن أبدا متفقا عليه بينهم في مدلوله بل تفاوتوا وبالتالي تفاوتت النتيجة، وبهذا تفاوت المسمى واتفق الاسم وهذا أمر خطير(١).

لقد صار التدليسُ سُبَّةً أُلْصِقَ بكثير من العلماء، ثم جاء من لا يعي ضوابطه وشروطه وملابساته فصار ينتقص العلماء وأكابر رموز الإسلام باعتبارهم مدلسين، وكان لهذا أثره السيء لدى بعض طلاب العلم المبتدئين الذين رأوا قدوتهم من العلماء يوصَمُوْنَ به فهَوَّن على بعضهم التدليس الذي قد يُفضي ببعضهم إلى الاستهانة بالكذب أيضا، وها نحن نجد على شبكة الإنترنت كثيرا من الصفحات التي تهزأُ بأجلة علمائنا واصفة إياهم بالتدليس جهلا منهم بالمفهوم وظروف إطلاق الألفاظ أو متأثرين بذكر الحافظ ابن حجر لهم في الطبقة الأولى في كتابه "طبقات المدلسين" - على جهلٍ منهم بمُراده بذلك - أو لأقوالٍ صدرت من بعض العلماء على تفاوتٍ في مدلول اللفظ وشروط الاصطلاح عند كل منهم، منهم مَنْ هو حسن النية، ومنهم خبيث الطَّوِيَّة الذي وجد مجالا للطعن في أهل السنة وعلمائهم(٢).

وعند علمائنا كان لاتهام المحدثين بالتدليس أثر خطير في الجرح والتعديل (في الحكم بعدالتهم وقَبُول مروياتهم) وفي نقد مروياتهم نفسها بين مَنْ يقبلها ومَنْ يردها ومَنْ يقف بين الطرفين موقفا متوسطا، وكان لهذا أثره في قَبُول كثير من المرويات والتي ينبني عليها أمرُ الدِّيْن وحكم الإسلام وشريعته.

---

(1) سيأتي بيانُ اختلافِهم في مفهوم "التدليس" مفصلا في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث، وبخاصة في العنصر: (٤-٣-١ تدليس السماع)، ص ٦١، وما بعدها، حيث انتهينا إلى أن:

ثمت قَدْرٌ مشترك متفق عليه لدى كافة المحدثين في مفهومه، وهو الذي وَصَفَهُ ابنُ عبدالبَرِّ بأنه (لا اختلاف عليه بين جماعة المحدثين، وأنه التدليس المُجْتَمَع عليه)، وهو الذي يشترط اللُّقْيَا بين طَرَفَي التدليس، أما ما عدا ذلك فمذاهب متعددة.

(2) من ذلك مثلا على شبكة الإنترنت هذه الأقوال المنكرة (بأخطائها):

- الإمام الحافظ ___ يعيب المدلسين ___ وهو مدلس !! - شبكة الكافي.
- الامام الثقة الثبت لكنه مدلس مخادع - منتديات أنا شيعي العالمية. وموسوعة أسئلة الشيعة من أهل السنة
- بعض الأمثلة على تدليس الحديث التي فيها حقائق تكشف عن عمر بن الخطاب
- تدليس أبي هريرة رضي الله عنه - شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي
- تدليس أكثر رواة الصحاح الستة - موسوعة أسئلة الشيعة من أهل السنة
- تدليس البخاري في الوضوء - منتديات السادة المباركة
- تدليس وغش من الألباني يفضحه الحافظ الغماري !
- فتوى في تدليس أبي هريرة - منتديات أنصار الله ____ أنصار الإمام المهدي (ع)... إلخ.

ومن هذا كله ندرك أنَّ ما وقع من تفاوت في مدلول هذا اللفظ كان له أثره قديما وحديثا، وصار على المُنْصِفِ أنْ يَتَصَدَّى انتصارا للحق لبحث هذه القضية وتحريرها تحريرا منصفا لتحديد المسمَّيات وتتبع ما ترتب عليها.

والحق أن هذه المسألة خطيرة وهامة وأثرها غائر عميق لكن القدماء لم يستقصوها وانشغلوا بالتطبيق عن التنظير، والمعاصرون شُغِلُوا بغيرها من فروع ومشكلات علوم الحديث التي لا يكاد يحصيها محصٍ[1]، وهو ما يذكّرنا بالكثير من الثغرات في جدار بحثنا العلمي الشرعي التي تحتاج إلى المنصفين الجادين للتصدي لها وإيفائها حقها، ومن هنا كان عليّ أن أتقدم لإجراء هذا البحث والذي اخترت له هذا العنوان:

تَدلِيْس الرِّوَايَة[2] عند المُحَدِّثِيْن؛

مَفهومه، وأثر هذا المفهوم في الجرح والتَّعدِيْل ونَقْد المَرويات

وقد جعلتُ **خطة بحثي في هذه الدراسة** على النسق التالي:

(**1**) والحقُّ أنَّ انشغالي بهذه القضية قديم، بدأت في تتبعها في كتب التراث منذ عقود، وقد انتفعت في بحثي هذا بكتابات جيدة معاصرة تتعلــق بموضــوعه فرجعت إليها واستفدت منها، أعني دراسات: ناصر بن حمد الفهد في "منهج المتقدمين في التدليس"، و(الشريف) حاتم بن عارف العوني في "المرسل الخفـــي وعلاقته بالتدليس؛ دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري"، و"المنهج المقترح لفهم المصطلح"، و"إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرَيْن"، ود. سليمان بن ناصر العلوان في "شرح الموقظة".

(**2**) أُنَوِّهُ هنا أني قَيَّدْتُ التدليسَ في العنوان بـــ (الرِّوَايَةِ) لإخراج (تدليس البيوع) ونحوه مما يمكن للمحدثين أن يتناولوه أيضا بالدراسة والبحث من حيـــث مروياته، وتخريج هذه المرويات ونقدها وعللها ومفهومها عندهم،... إلخ.

أقسام الدراسة

] التمهيد: (المردود لسقط في السند، وسبب رده)

* أولا: نظرة في أقسام المرويات من حيث حال هذه المرويات بين المقبول والمردود.

* ثانيا: نظرة في أقسام المرويات بسبب نقص في السند، وبيان سبب رد علماء أصول الحديث لها.

]] الباب الأول: مفهوم التدليس:

] الفصل الأول: (تعريف التدليس وأسبابه وأقسامه)

- تعريف التدليس (عموما): ١ لغة. ٢ اصطلاحا.
- أسباب التدليس.
- أقسامه، وتعريف كل قسم منها
- طرق تحديد المدلسين.

] الفصل الثاني: (حكم التدليس، وحكم المدلسين)

] الفصل الثالث: (مراتب المدلسين، ومذاهب المحدثين في تحديد هذه المراتب وأهم الكتب المؤلفة في ذلك)

] الفصل الرابع: (الفرق بين التدليس وغيره من أنواع المردود لسقط في السند)

]] الباب الثاني: أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في أحكامهم:

] الفصل الأول: (أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في أحكامهم في الجرح والتعديل)

] الفصل الثاني: (أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في نقد المرويات)

]] الخاتمة ونتائج البحث

¤ قائمة المصادر والمراجع.

¤ أما فيما يتعلق بأهمية الموضوع:

فهو موضوع يتعلق بقضية هامة ذات حساسية خاصة تنبني عليها آثار خطيرة ولها أهمية كبيرة:

- فهي تتعلق بشرف وعدالة رجال عظماء في تاريخنا العلمي الإسلامي، هم لنا قدوة، وهم الذين حملوا إلينا هذا الدين، وفي الحَطِّ من قدرهم إهانة لهذا الدين وحط من قدره، وفتح لباب واسع للنيل من مصادر الإسلام الأصيلة التي عليها يقوم بنيانه العظيم.

- يستهدف التأصيل لأحد أسباب الخلاف العلمي الواقع في تراثنا العلمي الزاخر، والذي كان مبعثه خلافهم في كثير من المواطن في مفهوم اصطلاحٍ ما، والذي يترتب عليه الخلاف في النتائج، كما أن فيه فض النزاع في واحد من وجوه الخلاف العلمي في تراثنا الإسلامي القائم في بعض الأحيان على (الخلاف اللفظي) فحسب، ويفسر لنا أسباب رد العلماء لمرويات بعينها أو قبولها، وسبب اختلافهم فيما بينهم في قبول هذه المرويات أو ردها.

- يستهدف تحرير أحد قضايا أصول الحديث الهامة التي تترتب عليها الكثير من التطبيقات العملية في مجالي: الجرح والتعديل، ونقد المرويات، وذلك في الرواة الذين رموا بالتدليس أو قد يرى البعض أنهم يستحقون هذه الصفة، وفي النظر في مروياتهم - وهي آلاف المرويات - والتي يترتب على تحرير هذه المسألة حسم الموقف من قبول مروياتهم أو رفضها.

¤ أسلوب التعامل مع مادة البحث العلمية:

- تتبع أقوال المحدثين في الكتب المخصصة المفردة لهذه القضية أو من خلال المعلومات المنثورة في بطون الكتب المتعلقة بها.

- سَبْر الأقوال واستقراء النصوص، والنظر في مدى تطبيقها العملي في نقد الرواة ومروياتهم.

- الحرص على الترتيب التاريخي في بحث وسرد المعلومات، وهو ما يفيد في بيان تسلسل الفكرة وبيان أصولها وما ترتب عليها.

- العلو في النقول - قدر المستطاع - بالوصول إلى أقوالهم من مؤلفاتهم أو بالإسناد إليهم، وعدم التوقف في أخذ النقول عند كتب وسيطة أحالت إليهم.

وليس الغرض من هذه الدراسة حصر المدلسين، أو تحقيق الحق في صحة نسبة كل منهم إلى التدليس من خلافه - على سبيل الاستقصاء - بله أن يكون الهدف هو بحث كل ما قيل في كل راو من شتى جوانب الجرح والتعديل، وإنما الغرض من هذه الدراسة أن تكون:

١ دراسة تأصيلية تبحث في أصول هذه القضية (التدليس).

٢ تطبيقية تطبق مفهومهم على أقوالهم للتحقق مِنْ فَهْمِ ما أرادوا لتحقيق مرادهم قطعا بلا ريب.

٣ تتبع نتائج هذه الآراء في التطبيق العملي في اتجاهَيْن هُمَا:

- نقد الرواة

- نقد مروياتهم

لتكشف لنا وجها من وجوه أصول الخلاف العلمي الواقع في مباحثنا العلمية، ولتكشف أحد أسباب اختلافهم.

¤ أهداف الدراسة:

يرحِّبُ الإسلامُ بالبحث العلمي ويفتحُ المجالَ رحبًا لإعمال النظر والعقل، ولا يجدُ غضاضةً في أي خلاف ينشأ ما دام قائما على قاعدته الذهبية [قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ] (1)، وقد عرف علماءُ المسلمين من قديم فضل العلم والعلماء، وفضل البحث العلمي، وسعوا - ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا -

(1) سورة البقرة، الآية: ١١١.

إلى النظر طلبا للحق، و لم يجدوا حرجًا من الاختلاف ما دامت آراؤهم قائمة على البرهان.. ومن هنا فليس هدف بحثنا الحط من أي من العلماء - حاشا لله - وإنما مقصدنا فَهْم مذاهبهم في هذه القضية، وتتبع آثار هذا المفهوم، ومن هنا كانت لهذه الدراسة جملة أهداف أهمها:

* أولا: تحديد المدارس الحديثية المختلفة لمفهوم (التدليس).

* ثانيا: تتبع تطبيق المحدثين العملي لمفاهيمهم المختلفة لمعنى التدليس وتحقيق هل ما نُقِلَ عنهم هو حقا ما أرادوا؟

* ثالثا: تبين أثر اختلاف المحدثين في هذه القضية في أقوالهم في الرواة جرحا وتعديلا.

* رابعا: تبين أثر اختلاف المحدثين في هذه القضية في أقوالهم في نقد المرويات قبولا وردا.

¤ فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية لاختبار فرضية الدراسة ومدى تحققها:

* أولا: ما هي مدارس المحدثين المختلفة في مفهوم التدليس والمدلسين ؟

* ثانيا: كيف كان لهذه المدارس المختلفة أثر في أحكامهم على الرواة ؟

* ثالثا: كيف كان لهذه المدارس المختلفة أثر في نقدهم للمرويات المختلفة من الأحاديث والآثار، والتي عليها عماد الإسلام في العقائد والفقه وغيرهما من شتى فروع المعرفة الإسلامية ؟

¤ صعوبات الدراسة:

تراثنا الإسلامي عامة وتراثنا الحديثي خاصة ثري لا يحيط به أحد، عجز الخلق إلى اليوم عن حصره، ولقد انتشرت المعلومات والمعارف العلمية في تراثنا الإسلامي في آلاف المؤلفات بين مطولات ومختصرات وتشابكت وتداخلت وانتشرت في شتى فروع التخصص العلمي فتجد الكثير من المعلومات المتعلقة

بالحديث والمحدثين في التفاسير وكتب التاريخ والفقه والأصول والبلدان[١]... إلخ، كما أن كثيرا من عيون تراثنا الإسلامي الثمين منها ما فقدناه - أو يُعتقد ضياعه -، ومنها ما هو حبيس خزائن المخطوطات في شتى بقاع الأرض، ومن هنا تكمن صعوبات هذه الدراسة:

* أولا: صعوبة الوصول إلي كثير من المعلومات لعدم وصول هذه المؤلفات إلينا إلى اليوم لضياعها فعلا أو جهلنا بمكانها أو عدم طبعها أو صعوبة الوصول إليها مخطوطة أو مطبوعة (وإن علمنا مكانها) مثل كثير من المخطوطات في المكتبات في أوربا وأميركا والهند وغيرها.

* ثانيا: صعوبة تحرير بعض الأقوال والآراء العلمية (المتعلقة بمجال بحثنا) وذلك لوصولها إلينا مبتورة أو بواسطة قد لا نثق بها أو مشوهة محرفة في مخطوطات أو طبعات تجارية ليست محلا للثقة العلمية.

* ثالثا: صعوبة تتبع كافة أقوال العلماء (المتعلقة بمجال بحثنا) والمنتشرة في ملايين الصفحات في فنون الحديث المختلفة (بين كتب الرجال والتاريخ والرواية والوفيات وعلوم الحديث المختلفة) بله شتى فنون التأليف في تراثنا الإسلامي.

فالأمر شاق متسع مد البصر، لكني بذلت جهدي ما استطعت إلى ذلك سبيلا بعون الله تعالى طلبا لمعرفة الحق مجردا من الهوى، جاعلا الإنصاف هو هدفي، والله مولانا ونعم النصير.

وأؤكد أن ما أوردته في بحثي هذا إنما هو مناقشة علمية تهدف طلبَ الحقيقة مع كل الاحترام والتقدير لكافة علمائنا الأجلاء في القديم والحديث، فما أردت إساءة أبدا، ومن أنا حتى أفكر في هذا بله أن أحاوله، فَهُمْ أئمةُ الهُدَى ومنار العِلْم بهم نَفْخَرُ على سائر الأمم، واعتزازُنَا بشخصهم وعلمهم وفضلهم وورعهم وبذلهم للدين وصبرهم على تحمله ونقله لا حدود له، فالله يأجرهم عنا وعن دينه خير الجزاء، ويلحقنا بهم في جنات النعيم، ويبصرنا بالحق، ويطهر نفوسنا من العصبية الجاهلية، والله المستعان.

وبعد، فهذا جَهْدي جَهْد المُقِلّ، أسأل الله أن يتقبله، وأن يجنبني الزلل لا أدعي العصمة ولا الصواب في كل ما سطرته فيه، وحسبي أني اجتهدت وبذلتُ قصارى جهدي والله الموفق للصواب.

---

(1) من أوضح الأمثلة لذلك أنَّ أَهَمَّ ترجمةٍ للحافظ ابن حِبَّان البُسْتِي وأوفاها تجدها في "معجم البلدان" لياقوت الحموي ١ / ٤١٥ - ٤١٩ وليس في كتب الرجال التي لا يحصيها عادّ.

واللهَ جل جلالُه أسأل أن يسدد الخُطَى ويبصرني بالحق وأن يهدينا لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنه إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم وبارك على عبـــده ورســـوله محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه أمهات المؤمنين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أبو الفداء

سامي توني محمد

(المعروف بأبي الفداء سامي التوني)

(والملقب بأبي الفداء عبد الله القاضي)

¤ التَّمْهِيْد

ـ المَردود لسقط في السَّنَد، وسَبَبُ رَدِّهِ:

* أولا: نظرة في أقسام المرويات من حيث حال هذه المرويات بين المقبـــول والمردود.

* ثانيا: نظرة في أقسام المرويات بسبب نقص في السند، وبيـــان ســـبب رد علماء أصول الحديث لها.

ينظر المحدثون إلى الأحاديث من زاويتين، فيُقَسِّمُوْنَها على أساسهما إلى قسمين:

*** التقسيم الأول:**

تنقسم الأحاديث بالنظر إلى انتشار طرقها وعدد رواقما إلى قسمين: المتواتر، والآحاد. فالأول ما اشتهر وانتشر واقترنت به ضوابط تحيل العادة تواطؤ رواقما على الكذب مـــع هـــذه الـــضوابط والشروط، والثاني ما لم تتوفر فيه هذه الشروط أو بعضها.

*** التقسيم الثاني:**

تنقسم الأحاديث بالنظر إلى حالها من حيث القَبُول أو الرَّدّ إلى قسمين رئيسين: الأول: المقبول، والثاني: المردود.

وعلماء أصول الحديث لا يطيلون البحث كثيرا في التقسيم الأول لأن مجال بسطه أصول الفقه لا أصول الحديث، ومن هنا فَهُمْ يتحدثون عنه بإيجاز، ثم يفيضون في التقسيم الثاني، الذي عليه مدار علم مصطلح الحديث ...

أولا

نظرة في أقسام المرويات من حيث حال هذه المرويات بين المقبول والمردود

~~~

إذا نظرنا إلى روايةٍ - أو خبرٍ - ما باعتبار قَبُوْلِهِ أو رَدِّهِ - أي باعتبار صحة نِسْبَة هذا القول إلى قائله - فإنه ينقسم إلى قسمَيْن[1]:

الأول: المَقبول (ويسميه بعض المحدثين: الصحيح).

والثاني: المَردود (ويسميه بعضهم: الضعيف).

---

(1) هذا التقسيم للخبر باعتبار حاله من حيث القَبُول أو الرَّدّ هو أحسن تقسيم له فيما نرى، وهو ما نصَّ عليه الحافظ ابن حجر في "نخبة الفكر" ص ٢٥، وفي "نزهة النظر" ص ٢٦.

وقد قَسَّمَهُ بعض المحدثين إلى تقسيمٍ ثُلاثِيّ وهو: ١- صحيح. ٢- حسن. ٣- ضعيف. (وهو تقسيم الخَطَّابِيّ، حَمْد بن محمد، في "مَعَالم السُّنَن"، أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفِقِي (مطبوع مع: "تهذيب سنن أبي داود" لابن قيم الجوزية، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م)، ١ / ١١، ومَنْ تبعه كابن الصَّلاح، عثمان بن عبدالرحمن، في علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان (مطبوع مع: التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، المدينة المنورة: المكتبة السَّلَفِيَّة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) ص ١٨، وغيره).

والخَطَّابِيّ أول مَنْ قَالَ بهذا التقسيم؛ كما قال الحافظ زين الدين العراقي، "في التقييد والإيضاح"، مرجع سابق، ص ١٩، ولا نراه دقيقا إذ جعل الحسنَ قَسِيْمًا للصحيح وإنما هو قِسم منه، وإن قيل إنما هذا تقسيم للأنواع فكان عليهم أن يضيفُوا للضعيف مثلا الشاذ والمتروك والموضوع... إلخ، وقد أفاض كثيرون في نقده والمجال هنا لا يتسع لبسط القضية ؛ للتفصيل انظر:

ابن الصَّلاَح، المقدمة، مرجع سابق، ص ٦٠، ٢٦٣، ٢٧١، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر (القاهرة: مطبعة صُبَيْح، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، نشر بعنوان: "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" فالشرح للعلامة أحمد شاكر والمتن للحافظ ابن كثير)، ص ١٧، العراقي، التقييد والإيضاح، مرجع سابق، ص ١٩، السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تصحيح: عبدالرحمن محمد عثمان، ط٢ (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٨ - ١٩٦٨)، ١ / ١٦، السُّيُوْطِيّ، عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النَّوَاوِيّ، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، ط٢ (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥ - ١٩٦٦)، ١ / ٦٢، الزُّرْقَانِيّ، محمد بن عبدالباقي، شرح الزُّرْقَانِيّ على المنظومة البَيْقُونِيَّة (مطبوع بحاشية "حاشية الأَجْهُوْرِيّ على شرح الزُّرْقَانِيّ"، القاهرة: المطبعة العثمانية، ١٣١٠هـ)، ص ١٤، التُّرْمُسِيَ، محمد محفوظ بن عبدالله، منهج ذَوِي النَّظَر شرح منظومة علم الأثر، ط٣ (القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م)، ص ٩،...

ومن المحدثين من قسَّمَ الحديث من حيث قبوله أو رده إلى قسمين هما (الصحيح) و (الضعيف)، وقد حكاه ابن الصلاح، في المقدمة، ص ٦٠ عن بعض أهل الحديث، فقال:

"من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتجّ به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومئ في تسمية كتاب الترمذي بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي". ا. هـ.

(وانظر أيضا: السَّخَاوِيّ، فتح المغيث، ١ / ١٦، والسيوطي، تدريب الراوي، ١ / ٦٢، الزرقاني، حاشيته على البَيْقُوْنِيَّة، ص ٢٤، العَدَوِيّ، لَقْط الدُّرَر، ص ٥٨ س ٩)
~~~

ويشتمل المقبول (أو الصحيح) على قسمين هما: الصحيح، والحسن.
أما المردود (أو ما يسميه بعضهم: الضعيف) فيشتمل على أنواع كثيرة (هي خمسة عشر قسمًا على الأغلب).

ويُشترط لقبول روايةٍ ما تَوَفُّرُ أربعة شروط:

١ - اتصال السَّنَد.

٢، ٣- عَدالة الرواة وضبطهم.

٤- عدم المخالفة (عدم مخالفة الراوي لغيره من رواة نفس الحديث. وذلك في السند أو المتن)

وانعدام شرط أو أكثر من هذه الشروط ينزل بالحديث من المقبول إلى المردود[١].

ومن هنا فيمكن تقسيم أنواع المردود بمجملها - فيما نرى - إلى خمسة أقسام رئيسة، هي:

١- المردود لسقط في السند: وهي: المرسل، المنقطع، المعضل، المعلق، المدلس (وقد أضاف إليه المتأخرون من المحدثين ما أسموه بالمرسل الخفي).

٢- المردود بسبب نقص في الضَّبْط: وهو نوع واحد هو: الضعيف[٢].

٣- المردود بسبب المُخَالَفَة: الشَّاذ، المُنْكَر، المضُطَرِب، المُدْرَج، المَقْلُوب، المَزِيْد في مُتَّصِل

---

(1) هذه الشروط مستفادة من تعريف ابن الصلاح ومَنْ تَبِعَهُ من أهل العلم (ومن قَبْلِهِمُ الخَطَّابِيّ وغيره) للحديث الصحيح والحسن. انظر : الخطَّابي، معالم السنن، ١ / ١١، الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٦٢، ابن الصلاح، المقدمة، ص ٢٠، ٤٧، ٤٨، النووي، التقريب، ١ / ٦٣ (مختصرًا)، العراقي، التقييد والإيضاح ص ٤٧، ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ١٧، ابن حجر، نخبة الفِكَر ص ٢٩، السيوطي، الألفية ١٤، ١٥، تدريب الراوي، ١ / ٦٤، ٦٥، ٦٦،...

ولا يُعترض هنا بلزوم إضافة شرط الخلو من العِلَّة إذ العلة وجه خفي من وجوه الضعف، وهذه الوجوه واحدة من هذه الأربعة المتقدمة فهي مضمنة فيها وليست مستقلة عنها.

(2) الحديث من حيث قَبَوُله أو رَدِّه قسمان رئيسان، الأول يسمى "المقبول"، والثاني يسمى "المردود" - كما سبق تفصيله وفي الحاشية السابقة -، ومن المحدثين من درج على التعبير بألفاظ أخرى فيطلقون على المقبول هنا اسم (الصحيح) ويطلقون على المردود اسم (الضعيف)، وهم لا يريدون هنا مرتبة (الصحيح) و(الضعيف) وإنما يريدون اصطلاحا أعم من ذلك هو (الصحيح الموسَّع - إذا جاز التعبير) و (الضعيف الموسَّع - إذا جاز التعبير أيضا) إذ الصحيح الموسع هذا يقسمونه إلى (الصحيح) و (الحسن)، أما (الضعيف الموسع - إذا جاز التعبير، وهو المراد بالمردود) فبحسب الأنواع الرئيسة (المذكورة هنا (المرسل، المنقطع، المعضل، المعلق،... إلخ) حيث إنها ضوابط كافية لتمييز المقبول من المردود تندرج تحتها كافة الصور، كما أنها تبين إلى أي مستوى بلغ الضعف، هل هو هَيِّنٌ يصلح للتقوية إنْ وُجدَ العاضد، أو شديد لا يصلح، أو مكذوب مُخْتَلَقٌ جزما، ولا ريب أن هذا التمييز الدقيق لمراتب الضعيف هدف عظيم يقصد إليه علم مصطلح الحديث، وحيث تحقق التوصل إليه بهذه الأنواع الرئيسة فإن الاستمرار في تتبع الفروع غير المتناهية فضول عقلي وبحث نظري مجرد عن الفائدة التطبيقية، لكن المحدثين درجوا عند إطلاق قولهم "ضعيف" أيضا (بمعنى محدد غير موسع) ليدل على ضَعْف الحديث بسبب سوء حفظ الراوي وغلطه مع صدقه وأمانته، فإنه لا يعني أنه قد أخطأ فيه حتما، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا التخوف القويّ من وقوع الخطأ فيه حكمنا عليه بالرد. (انظر: نور الدين عِتْر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٢٨٦ : ٢٩٨)

الأسانيد.

٤- المردود بسبب الطعن في العدالة: المتروك، الموضوع.

وما يعنينا في هذه الدراسة هو القسم الأول منها، والله المستعان.

ثانيا

نظرة في أقسام المرويات بسبب نَقْصٍ في السَّنَدِ، وبيان سبب ردّ علماء أصول الحديث لها

~~~

تقومُ روحُ هذا العلم على أَنَّ هذه المرويات دِيْن، حَمَلَهَا لنا الرواةُ جيلا عن جيل طبقة عن طبقة حتى دُوِّنَتْ في بطون كتب الرواية، وأن هذه المرويات لا تُقبل - من حيث الاحتجاج بها - إلا بالنظر في حال الرواة إذ الرواة كالشهود لدى القاضي لا تُقبل شهادتهم إلا بثبوت عدالتهم(١)، ومَنْ لَمْ تَثْبُتْ عدالتُهُ لم تُقْبل شهادتُهُ، وهكذا الحال لدى المحدثين لا يَقبلون روايةً حتى ينظروا في سلسلة إسناد الرواية من أولها إلى آخرها فينظرون هل توفرت العدالةُ والضبطُ في كافَّة رواتها، ويتأكدون من عدم وقوع نقص (سقط) في السند وهو ما يسمونه اتصال السند (واتصال الإسناد أيضا)، ومن هنا صار وقوعُ نقصٍ في السند سببا في رد الرواية للجهل بحال الساقط، وهو ما انحصر في خمسة أنواع - سبق ذكرها آنفا -: المرسل، المنقطع، المعضل، المُعَلَّق، المدلَّس (والمرسل الخفيّ لدى المتأخرين من المحدثين).

فما وقع السقط في موضع الصحابي في السند فهو "المرسل"، وإن كان السقط في موضعٍ واحدٍ - أو في مواضع غير متتابعة فهو "المنقطع" -، وما كان مِنْ سَقْطٍ في مواضع متصلة فهو "المُعْضَل"، وما كان من سقطٍ من جهة المُصَنِّفِ الذي دَوَّنَ الحديث في كتابه فهو "المعلّق"، فإن كان في السند سقط بين راويين متعاصرين لم يلتقيا فهو "المرسل الخفيّ" - عند من قال بذلك من المتأخرين -(٢)، وما كان فيه من سَقْطٍ خَفِيٍّ (أو إخفاء لراو أو رواة، وذلك بشروط وضوابط محددة يأتي تفصيلها) فهو "المُدَلَّس".

ومن هنا نخلص إلى أن هذا القسم من أقسام المردود - وهو المردود لسقط في السند - إنما قام على

---

(1) مع بعض الفروق بين الرواية والشهادة بسطوها في مؤلفاتهم؛ انظر مثلا: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط٢ (القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٨هـ - ١٣٧٨م)، ١ / ٩، الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدَّة. (لكهنؤ، الهند: مطبعة ندوة العلماء)، ص ٢٥، وما بعدها، و ص ٣٠، السَّفَّارِيْنِيّ، محمد بن أحمد، ثلاثيات مسند أحمد (القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، بدون تاريخ)، ١ / ٣٠ - ٣١.

(2) على خلافٍ وتفصيلٍ يَرِدُ في كثير من مواضع هذا البحث، ومن أهمها الفصل الأول من الباب الأول، وبخاصة في العنصر: (٤-٣-١ تدليس السماع)، ص ٦١، وما بعدها.
~~~

قاعدة الاحتياط فلا تُقبل رواية حتى يُعلم كافة رواة سلسلة الإسناد خـــشية ضـــعف هـــذا أو هـــؤلاء الساقطين.

وما يعنينا من هذه الأنواع هو الحديث المدلس موضع بحثنا هذا.

الباب الأول

مفهوم التدليس

] الفصل الأول:

تعريف التَّدْلِيْس، وأسبابه، وأقسامه

] الفصل الثاني:

حُكم التدليس، وحُكم المدلِّسين

] الفصل الثالث:

مراتب المدلِّسين، ومذاهب المحدّثين في تحديد هذه المراتب

] الفصل الرابع:

الفَرْق بين التدليس وغيره من أنواع المردود لسقط في السَّنَد

الفصل الأول:

تعريف التَّدْلِيس، وأسبابه، وأقسامه

~~~

- تعريف التدليس (عموما بكافة أقسامه)

١ - الدلالة اللغوية:

١-١ <u>**المَعنى**</u>:

تدل مادة (دَلَسَ) على **<u>السَّتْر والظُّلْمَة</u>**، فالدَّلَس: الظَّلام، واستُخدِمَت مجازا للدلالة على الخديعة والخيانة والغَدْر وكتم العَيْب.. ونحو ذلك مما يُفعل في الخفاء أو الظلام سواء الحقيقي أو المجازي، ومنه قولهم: "لا يُدالِسُ"، أي: لا يُخادِع، ومنه التَّدْلِيس في البيع، وهو أن يبِيعَه من غير إبانةٍ عن عيبه، فكأنّه خادَعَه وأتاهُ به في ظلامٍ.

هذا ما أفاده أصحاب المُعْجَمَات العربية فيما بين أيدينا[1]:

(1) انظر: الجَوْهَرِيّ، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصِحَاح العربية، المعروف بالصِّحَاح (بفتح الصاد المهملة وكسرها أيضا مع فتح الحاء المهملة الخفيفة بغير تشديد، كما حققه أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة الصحاح، الجزء المفرد ص ١١١)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤ - ١٩٨٤)، ٣ / ٩٣٠، الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ - ١٩٩٨)، ١ / ٢٩٤، الزَّمَخْشَرِيّ: الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ)، ١ / ٤٣٧، ابن فَارِس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، ٢ / ٢٩٦، الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، مراجعة: علي محمد البجاوي (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر)، ١٢ / ٣٦٢، ابن مَنْظُور، محمد بن مُكَرَّم، لسان العرب، ط١ (بيروت: دار صادر)، ٦ / ٨٦، الفِيْرُوزَابَادِيّ (بكسر الفاء، كما نص عليه ياقوت في معجم البلدان ٤ / ٢٨٣)، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط (مطبوع ضمن: تاج العروس، للزَّبِيْدِيّ، الكويت: وزارة الإعلام، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، ١٦ / ٨٤، الرَّازِيّ، محمد بن أبي بكر: مُختار الصِّحَاح، ترتيب: محمود خاطر. مراجعة وتصحيح: حمزة فتح الله (القاهرة: وَزَارَة المعارف العمومية، ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥م)، ص ٢٠٩، الفَيُّوْمِيّ، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، صححه: حمزة فتح الله، راجعه: محمد حسنين الغمراوي، ط٤ (القاهرة: وَزَارَة المعارف العمومية)، ص ٢٧٠، إبراهيم مصطفى (وغيره)، إشراف: عبدالسلام هارون، ط٢ (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠ -١٩٦١)، ص ٣٢٣ (جميعهم في مادة: دلس).

=
~~~

قال ابنُ فَارِس (ت٣٩٥هـ)[١]: "الدال واللام والسين أصلٌ، يدل على سَتْرٍ وظُلْمَة".اهـ[٢]، فالـدَّلَس – بالتحريك – والدُّلْسَة الظُّلْمَة[٣]. و"المُدَالَسَةُ": المُخادعة، فكأنَّه يأتيك به في الظـلام[٤]. و"الدُّلْـسَة: الخديعة[٥].

و"فُلان لا يُدَالِس ولا يُؤَالِس": لا يعامِل بالتدليس، و"الأَلْس" هو: الخيانة[٦]، وقال في "اللسان": "وفلان لا يدالس ولا يوالِس: أي: لا يُخَادِعُ ولا يَغْدُرُ". اهـ. (وذكر نحوه في القاموس)[٧].

و"التدليس": إخفاءُ العَيْب[٨]، يُقال: "دَلَّسَ فلانٌ لفلانٍ في البيع"، و"دَلَّـسَ عليـه": إذا كـتم عَيـب السلعة[٩].

و"التدليس" في البَيْع: كِتْمَان عَيْب السِّلْعَة عن المُشْتَرِي[١٠].

وتقول: "دَلَّسَ عَلَيَّ كذا" أي: أخفى عليَّ عيبه[١١]، و"دَلَّسَ في البيع"، وفي كـل شـيء: إذا لم يـبين عَيبه[١٢].

ويُقال: "انْدَلَسَ الشيءُ": إذا خَفِيَ[١٣].

= وانظر أيضا من غير كتب اللغة: ابن حجر العَسْقَلَانِيّ، أحمد بن علي، النُّكَت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي عمير المـدخلي، ط٣ (الرياض: دار الراية، ١٤١٥ - ١٩٩٤)، ٢ / ٦١٤، البِقَاعِيّ، إبراهيم بن عمر: النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحـل، ط١ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ١ / ٤٣٢، ... وغيرهما كثير.

(1) هو: أحمد بن فَارِس بن زكريا بن محمد بن حبيب، القزويني، الرازي، أبو الحسين، المعروف بابن فَارِس (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ، وقيل ٣٩٠ هـ): مـن أئمة اللغة والأدب. وكان فقيهًا شافعيًّا متكلما نحويا شاعرا. أشهر آثاره: "الصاحبيّ" في فقه اللغة، و"المُجْمَل" في اللغة، ومعجمه "مقاييس اللغة". (انظر: ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ١ / ١١٨ - ١٢٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ١١ / ٣٣٥)

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ٢ / ٢٩٦.

(3) ابن مَنظور، لسان العرب، السابق، الفيروزابادي، القاموس المحيط، السابق.

(4) لسان العرب، السابق.

(5) المصباح المنير، السابق.

(6) أساس البلاغة، السابق، الزَّبِيْدِيّ، محمد مُرْتَضَى، تاج العروس (الكويت: وزارة الإعلام، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، ١٥ / ٤٠٣.

(7) لسان العرب، والقاموس، السابقان.

(8) اللسان، السابق.

(9) أساس البلاغة، السابق، ونحوه في المصباح المنير، السابق، وعزاه للخطابي وجماعة.

(10) اللسان، والقاموس، ومختار الصحاح، السابقون.

(11) الأساس، السابق.

(12) اللسان، السابق.

(13) السابق.

١-٢ **الضبط**:

أفاد الفَيُّومِيّ (ت نحو ٧٧٠هـ)[١] ضبط (مُدَلَّس) بالتشديد - وهو الأشهر - و (مُدْلَس) - أيضا - بالتخفيف، فقال: " يُقَالُ دَلَسَ - من باب (ضَرَبَ)، والتشديدُ أشهر في الاستعمال ". اهـ. بتصرف[٢].

وقد نص القَسْطَلاَّنِيّ (ت ٩٢٣هـ)[٣] رحمه الله على التشديد فقال: "والمدلَّس بفتح اللام المشددة" اهـ[٤]، وكذا قال الحَمَوِيّ[٥] (ت١٠٩٨هـ)[٦]، و لم يذكرا التخفيف.

وقال الحافظ ابن حَجَر (ت ٨٥٢هـ) في "شرح النخبة": "(المدلَس) بفتح اللام" و لم يذكر تشديدا أو تخفيفا[٧].

قال النَّبْهَانِيّ[٨] (ت ١٣٦٩هـ): "ويُقَالُ لهذا الفعل: التدليس، والفاعل: مُدَلِّس بكسر اللام". اهـ[٩].

١-٣ **وجهُ التَّسْمِيَة**:

---

(1) هو: أبو العباس؛ أحمد بن محمد بن علي، الحَمَوِيّ، المقرئ، المعروف بالفَيُّوْمِيّ، (ت٧٧٠هـ)، كان فاضلا، عارفا باللغة والنحو، مقرئا، وله من الكتب: "غريب شرح الوَجِيْز"، و"نثر الجُمَان في تراجم الأعيان"، و"مختصر معالم التنزيل"، و"المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، وغيرها. (انظر: البغدادي، هدية العارفين (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ)، ١ / ١١٣، الزِّرِكْلِيّ، خير الدين، الأعلام، ط ٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦)، ١ / ٢٢٤.

(2) المصباح، ص ٢٧٠.

(3) هو: شهاب الدين، أبو العباس؛ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك، القَسْطَلاَّنِيّ، (ت٩٢٣ هـ)، أحد أئمة الحديث في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، وصاحب أحد أشهر الكتب التي وُضِعَت في شرح صحيح البخاري "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري". (البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، مرجع سابق، ١ / ١٣٩، الزِّرِكْلِيّ، خير الدين، الأعلام، مرجع سابق، ١ / ٢٣٢)

(4) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، إرشاد الساري، ط٧ (القاهرة: مطبعة بولاق الأميرية، ١٣٢٣)، ١ / ١٠.

(5) هو: شهاب الدين، أبو العباس؛ أحمد بن محمد مكي، الحسيني، الحَمَوِيّ، (ت١٠٩٨هـ)، مدرس، من علماء الحنفية. حموي الأصل، مصري. كان مدرسا بالمدرسة السليمانية بالقاهرة. وتولى إفتاء الحنفية، صنف كتبا كثيرة، منها "غَمْز عيون البَصَائِر" في شرح "الأشباه والنظائر" لابن نُجَيْم الحنفي، و"نفحات القرب والاتصال"، و"تذييل وتكميل لشرح البيقونية"، و"تلقيح الفكر شرح منظومة الأثر" في الحديث،... وغير ذلك. (البغدادي، هدية العارفين، مرجع سابق، ١ / ١٦٤، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، مرجع سابق، ١ / ٢٣٩)

(6) فيما نقله عنه الأجهوري، عطية، حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني (القاهرة: المطبعة العثمانية، ١٣١٠)، ص ٥٥.

(7) ابن حجر، العَسْقَلاَنِيّ، نُزْهَة النَّظَر شرح نُخْبَة الفِكَر، ط٣ (المدينة المنورة: المكتبة العلمية. أعادت نشره مصورا: مكتبة الفرقان، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٤٢.

(8) هو : محمد بن خليفة بن حمد، النَّبْهَانِيّ، الطَّائِيّ، المالكي، (ت ١٣٦٩)، مؤرخ البحرين في العصر الحديث، كان من مدرسي الحرم المكي. من آثاره: "التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية"، و"النخبة البهائية بشرح المنظومة البيقونية " في أصول الحديث. (الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٦ / ١١٦ - ١١٧، كَحَّالَة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ط١ (بغداد : مكتبة المثنى، وبيروت: دار إحياء التراث العربي)، ٩/ ٢٨٧)

(9) نزهة النظر، مرجع سابق، ص ٢٦.

قال الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـــ)[١] - بعد أن ساق معنى الظُّلمَة -: "ومن هنا أُخِذَ التدليسُ في الإسناد"[٢].

وقال ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح": "... وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه"[٣].

ونحوه قول السَّخَاوِيّ (ت ٩٠٢هـــ[٤]): "واشتقاقه من الدَّلَس - بالتحريك -، إذ هو اختلاطُ الظلام، كَأَنَّهُ لتغطيته على الواقف[٥] عليه أظلم أمرُهُ". اهـــ[٦].

وقال ابن حجر - أيضا - في "شرح النخبة": "سُمِّيَ بذلك لكون الراوي لم يُسَمِّ مَنْ حَدَّثَـــهُ وأَوْهَـــمَ سماعَه للحديث ممن لم يحدثه به. واشتقاقه من الدَّلَس - بالتحريك -، وهو اختلاط الظلام بالنور؛ سُمِّيَ بذلك لاشتراكهما في الخفاء". اهـــ[٧].

وقال البقَاعِيّ (ت٨٨٥هـــ)[٨]: "وهو في الاصطلاح راجع إلى ذلك (يقصد راجع إلى معنى الظُّلْمَة) من حيث إنَّ مَنْ أسقط من الإسناد شيئا فقد غطى ذلك الذي أسقطه وزاد في التغطية في إتيانه بعبارة موهمة، وكذلك تدليس الشيوخ فإنَّ الراوي يغطي الوصف الذي يُعرف به الشيخ أو يغطي (الشيخ) بوصفه بغير

---

(1) هو : أبو منصور ؛ محمد بن أحمد بن الأَزْهَر، الأَزْهَرِيّ، الهَرَوِيّ، اللغوي، الشافعي، (٢٨٢ هـــ - ٣٧٠ هـــ)، أحد أئمة اللغة والأدب، كان رأسا في اللغة، جامعا لشتاتها، مطلعا على أسرارها ودقائقها، عارفا بالحديث، عالي الإسناد. من أشهر آثاره: "تهذيب اللغة"، وله أيضا: "غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء"، وتفسير ألفاظ مختصر المزني، والتقريب في التفسير، وغير ذلك. (انظر: صديق بن حسن القَنُّوْجِيّ، أبجد العلوم، ٣ / ٧، الزِّرِكْلِـــيّ، الأعـــلام ٥ / ٣١١)

(2) تهذيب اللغة، مرجع سابق، ١٢ / ٣٦٢، ونقله عنه ابن منظور في اللسان، السابق.

(3) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، مرجع سابق، ٢ / ٦١٤.

(4) هو: شمس الدين؛ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، السَّخَاوِيّ، (ت٩٠٢هـــ)، مؤرخ، محدث، فقيه، مقرئ، مشارك في الفرائض والحساب والتفسير وأصول الفقه والميقات. من آثاره: "الضَّوْء اللامع في أعيان القرن التاسع"، و"فتح المُغيث بشرح ألفية الحـــديث"، و"الإعـــلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التاريخ"، و"تاريخ المدنيين" وهو في تاريخ المدينة المنورة، و"التِّبر المسبوك في ذَيْل السُّلُوك لمعرفة دول الملوك" وهو ذيل على تاريخ المَقْرِيْـــزِيّ المسمى بالسلوك، وله أيضا " التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة"، و"الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، وغير ذلك كثير.
(انظر: الغَزِّيَ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبّور، ط٢ (بيروت: دار الآفاق الجديـــدة، ١٩٧٩م)، ١ / ٥٣ - ٥٤، ابن العِمَاد، شَذَرَات الذهب (القاهرة: مكتبة القدسي)، ٨ / ١٥ - ١٧، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام ٦ / ١٩٤ : ١٩٥)

(5) في المطبوعة (المواقف) - بميم بعد اللام ٠، وأظنه خطأ.

(6) السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ١ / ١٦٩.

(7) نزهة النظر، مرجع سابق، ص ٤٢.

(8) هو: أبو الحسن، برهان الدين؛ إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط بن علي بن أبي بكر، البِقَاعِيّ، الشافعي، (ت٨٨٥هـــ)، من علماء القـــرن ٩هـــــ / ١٥م المبرزين، برع في علوم كثيرة كالتفسير والفقه وأصوله والتاريخ، تشهد بذلك كثرة المصنفات التي خلفها تنوعها، ومنها : "سِرّ الرُّوْح" اختـــصره مـــن كتاب "الرُّوْح" لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، "النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية" في شرح ألفية العراقي، في أصول الحديث، على أن أهم مؤلفاته: "نَظْم الدُّرَر في تناسب الآي والسور" في تفسير القرآن الكريم. (السخاوي، الضوء اللامع، ١ / ١٠١- ١١١، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام ١ / ٥٦)

ما يشتهر به "[1].

٢ - الدلالة الاصطلاحية:

يُستخدم اصطلاح "التدليس" لدى الفقهاء ولدى المحدثين:

* أما **الفقهاء**: فيقصدون به التدليس في المعاملات (وخاصة في البيوع)، وهو - كما سبق - إخفاء عيب السلعة عن المشتري وتحسين ظاهرها له[2].

ومن هنا صار لديهم في فقه البيوع فرق بين الغش[3] وبين التدليس، والفارق إنما هو في تحسين الظاهر، فليس كل غش تدليسا بهذا الضابط[4].

والتدليس في الفقه الإسلامي ليس هو موضوع بحثنا، وإنما أشرنا إليه هنا لبيان العلاقة العامة في مدلول اللفظ.

* أما لَدَى **المحدثين** - وهو موضوع بحثنا هذا -:

فهو اصطلاح يَدُلُّ على أسلوبٍ في رواية الأخبار يستخدمه بعض الرُّوَاةِ لإخفــاءِ عيــبٍ في الــسند وإظهاره بصورة مقبولة، ويسمى الحديث الذي استُخدم فيه التدليس بِــ "الحديث المدَّلس".

هذا هو المقبول الراجح في مفهومه لديهم[5]، وإن كانت ثمت مفاهيم أخرى تأتي عليها هذه الدراسة.

أما تحديد تعريفهم له فأمر ليس باليسير، فقد دأبت المؤلفات في أصول الحديث عند دراسة (التدليس)

---

(1) البقاعي: النكت الوفية، مرجع سابق، ١ / ٤٣٣.

(2) انظر: التَّهَانَوِيّ، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبدالبديع، وعبد المنعم محمد حسنين، راجعه: أمين الخولي (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٩)، ٢ / ٤٨١: ٤٨٢، وزارة الأوقاف (الكويت): الموسوعة الفقهية، مرجع سابق، ١١ / ١٢٦: ١٣٠،... وغيرهما.

(3) جاء في "الموسوعة الفقهية": "الغِشّ - بالكسر - في اللغة نقيض النُّصْحِ، يقال: غشَّ صاحبه: إذا زَيَّنَ له غير المصلحة وأظهر له غير ما أضمر، ولــبن مغشوش أي: مخلوط بالماء. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي". (الموسوعة الفقهية (الكويت: وزارة الأوقاف والــشئون الإســلامية، ١٤١٤ - ١٩٩٤)، ٣١ / ٢١٨)

(4) انظر مثلا: السُّبْكِيّ، تاج الدين، الأشباه والنظائر، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هــ - ١٩٩١م)، ٢ / ٣٠٧، ٤٨٣، القَرَافِيّ، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، الذَّخِيْرَة، تحقيق: محمد حجي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م)، ٥ / ٩٥، ابن رَجَب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، القواعد في الفقه الإسلامي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط١ (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩١هــ - ١٩٧١م)، ١ / ٤٢، والمُنَــاوِيّ، محمــد عبدالرؤوف بن تاج العارفين، التَّوْقِيْف عَلى مُهِمَّات التَّعَارِيْف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١ (بيروت: دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٠ هــ)، ص ١٦٧.

(5) أردت هنا المفهوم لا التعريف الاصطلاحي، أما التعريف الاصطلاحي فسأذكره بعد عرض ما وجدت من تعريفات لدى أهل العلم.

على ألا تذكر تعريفا جامعا للتدليس بنوعيه - أو بكافة أنواعه[1] -، وإنما تَذْكُرُ أقسامَ التدليس ثم تُعرّف كُلَّ نوعٍ على حدة[2]، وبعضهم يتصدى لتعريفه فإذا به يُعَرِّفُ قسمَهُ الأول (وهو تدليس الإسناد) لا عموم التدليس[3]، ومن هنا كانت صعوبة الوصول إلى تعريفِ التدليس (بمجمله) لديهم[4].

وقد وجدتُ تعريفا **للطِّيْبِيّ** (ت٧٤٣هـ)[5] في "**الخلاصة**" قال:

"المُدَلَّسُ: ما أُخفِيَ عيبُه"[6].

هكذا أوجز الكلام - رحمه الله تعالى - فجاء بتعريفٍ عجيبٍ يحملُ من علامات الاستفهام أكثر مما يُزِيْلُ، لا يُفْهِمُ القارئَ ما العيب؟ وكيف يُخفَى؟ ومَن يُخفيه؟ وما ضوابط ذلك كله؟

---

(1) وفق الخلاف بينهم في: هل يقسم التدليس لقسمين أو أكثر؟ وهو ما سيأتي تفصيله فيما بعد.

(2) فعل هذا كلٌّ من: ابن الصلاح، في مقدمته، ص ١٦٥، وما بعدها، والنَّوَوِيّ، يحيى بن شَرَف، في التَّقْرِيْب والتَّيْسِير لمعرفة سنن البشير النذير (مطبوع مع تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق)، ١ / ٢٢٣، ابن كثير، اختصار علوم الحديث، مرجع سابق، ص ٤٥، والسَّخَاوِيّ، في فتح المغيث مرجع سابق، ١ / ١٦٩، والسيوطي، في تدريب الراوي، ٢٢٣، وما بعدها،... وغيرهم.

ومن غير المحدثين أيضا:

الجُرْجَانِيّ، الشريف، علي بن محمد، التعريفات، تقديم: د. أحمد مطلوب (بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، بدون تاريخ)، ص ٧٧، والمُنَاوِيّ، التوقيف على مُهِمَّات التَّعَارِيْف، مرجع سابق، ص ١٦٧.

وهذا مسلك أكثر المعاصرين: مثلا: (الشيخ) حماد الأنصاري، حماد بن محمد، يانع الثَّمَر في مصطلح أهل الأثر، ط١ (عمّان، الأردن، دار العدوي، ١٤٠٥ - ١٩٨٥)، ص ٣٠، عبدالله بن يُوسُف الجُدَيْع، تحرير علوم الحديث، ط١ (بيروت: مؤسسة الرَّيَّان، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م) ص ٩٥٢، ...

(3) فعل ذلك كثيرون، منهم الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ في "المدخل إلى كتاب الإكليل"، ص ٤٥، والحافظ الذهبي في كتابه "الموقظة"، ص ٤٧، وغيرهما.

وهذا الكَفَوِيّ (ت١٠٩٤هـ) في كتابه "الكليات" - وهو المخصص لتعريف المصطلحات والفروق اللغوية - تصدى لتعريف التدليس فجنح لتعريف تدليس الإسناد واقتصر عليه (انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٣١٤)، وسيأتي تعريفه (في تدليس الإسناد).

ومن المعاصرين ممن فعل ذلك: حماد الأَنْصَارِي في "إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمِيَ بالتدليس من الشيوخ" (مكة المكرمة: مكتبة العلا، ١٩٨٩)، ص ٣.

(4) وقد أَيَّدَ د. سليمان بن ناصر العلوان صعوبة تقديم تعريف جامع له، لكن بالنسبة لمفهوم المتقدمين له فحسب من وجهة اختلاف مفهومه لديهم حيث قال في "شرح الموقظة للذهبي" ص ١١٩:

"المدلَّس في اصطلاح الأئمة المتقدمين ليس على معنىً واحد، ولا على اصطلاح متفق عليه، فلا نُعْطَى الكلمةَ حكمًا واحدا، فلها معانٍ متعددة بصريح عباراتهم ومفهوم كلامهم، فإذا جاء عن أحدٍ من الأئمة وصف حافظٍ بالتدليس فلا نعطيه وصف التدليس المعروف عند المتأخرين؛ وهو رواية الراوي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه، وحين نصنع هذا نجني على الأحاديث، ونجني على الرُّوَاةِ".

ويُلاحظُ أيضا أنه قَدَّمَ تعريف التدليس عند المتأخرين بوصف تدليس الإسناد فحسب، وهو ما يشهد لما سبق بيانه عاليه. (العلوان، سليمان بن ناصر، شرح الموقظة للذهبي، أشرطة مسجلة صوتية، انتسخت ونُشِرَت في ملفٍ بصيغة **Doc.** في منتدى "ملتقى أهل الحديث" بالإنترنت، على الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=84930)

(5) هو: شرف الدين؛ الحسين بن محمد بن عبد الله، الطِّيْبِيّ (ت٧٤٣هـ)، من علماء الحديث والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. وكان شديد الرد على المبتدعة، من آثاره: "التبيان في المعاني والبيان"، و"الخُلاصة في معرفة الحديث" وشرح الكشاف في التفسير، سماه "فتوح الغيب في الكشف عن قِناع الرَّيْب"، و"شرح مشكاة المصابيح" في الحديث. (انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ٢ / ٦٨، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٢ / ٢٥٦)

(6) الطِّيْبِيّ، الحسين بن محمد، الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق: صبحي السَّامرائي، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ص ٧١.

وأحسنُ منه ما جاء في **"المختصر في أصول الحديث"**[1] المنسوب **للشريف الجُرْجَانِيّ** (ت ٨١٦هـ)[2] إذ قال:

"المُدَلَّسُ: ما أُخفي عيبه إما في الإسناد - وهو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيلٍ تُوهِمُ أنه سمعه منه فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ لا يقول "حدثنا" بل يقول: "قال فلان" أو "عن فلانٍ" ونحوه. وربما لم يُسقط المدلِسُ شيخَهُ لكن يُسقط من بعده رجلاً ضعيفا أو صغير السنِّ يُحَسِّن الحديث بذلك...

وإما في الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمِعه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعْرَفُ به كيلا يُعْرَف،... وقد يحمله عليه كون شيخه الذي غيَّر سمته غير ثقةٍ أو أصغر منه أو غير ذلك"[3].

وهو تعريف مستطردٌ مطوَّلٌ، لو اجتُزِئَ منه بعبارة: "هو ما أخفي عيبه إما في الإسناد، أو في الشيوخ" لكان جيدا[4].

<u>وثمت أقوال لمعاصرين</u>:

- قال العلامة **أحمد شاكر** (ت ١٣٧٧هـ) [5]:

(**1**) وقع تضارب كبير في اسم هذه الرسالة فنُشرت باسم "رسالة في فن أصول الحديث"، وباسم: " رسالة في أصول الحديث"، وباسم "المختصر في أصول الحديث"، وباسم: "الديباج المذهب"، وباسم: "المختصر الجامع لمعرفة صفة مصطلح الحديث النافع"، وقد جزم د. فؤاد عبدالمنعم أحمد في تحقيقه لها بصحة عنوان: "المختصر في أصول الحديث" مستندا إلى أصول الرسالة الخطية.

وثمت كلام في التشكيك في صحة نسبة هذه الرسالة للشريف الجرجاني لا مجال له هنا.

(**2**) هو: زين الدين، أبو الحسن؛ علي بن محمد بن علي، الحُسيني، الحنفي، الجرجاني، المعروف بالسيد الشَّرِيْف الجُرْجَانيّ، (ت٨١٦هـ)، فيلسوف، بلاغي، من كبار علماء العربية. وصفه السخاوي بعالم الشرق، وقال: "تصدى للإقراء والتصنيف والفتيا، وتخرج به أئمة نحارير، وكثرت أتباعه وطلبته، واشتهر ذكره وبَعُدَ صِيتُه"، وقال: "ووصف بأنه كان شيخا أبيض اللحية نيرا وضيئا ذا فصاحة وطلاقة وعبارة رشيقة ومعرفة بطُرُق المناظرة والمباحثة والاحتجاج، ذا قوة في المناظرة وطول روح وعقل تام ومداومة على الاشغال والاشتغال، وربما رجح على السعد التفتازاني، رحمهما الله وإيانا " (الضوء اللامع ٥ / ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠). زادت مؤلفاته على الخمسين، منها: "شرح المَوَاقِف لعَضُد الدِّيْن الإِيْجِيّ"، وحاشية على "المُطَوَّل"، و"التعريفات"، وغيرهم. (انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ٤ / ٦٧، ٥ / ٣٢٨ - ٣٣٠، صِدِّيْق بن حسن القِنَّوْجِيّ: أبجد العلوم ٣ / ٥٨)

(**3**) الشريف الجُرْجَانِيّ (منسوب إليه)، المختصر في أصول الحديث، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، (الإسكندرية: دار الدعوة، بدون تاريخ)، ص ٥٦- ٥٧ (= الديباج المُذهب، ص ٤٠، مطبوع مع "شرح الديباج المذهب" للتِّبْرِيْزِيّ، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٠هـ)، وموضع النقاط عبارات لا تتعلق بالتعريف بل هي شرح وتفصيل فاستبعدناها دفعا للإطالة والخروج عن المقصود.

ومن المعروف أن رسالة الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ متأثرة بخلاصة الطِّيْبِيّ حتى عُدَّت كأنها حاشية عليها، ومن هنا وجدنا التقارب بينهما في تعريف التدليس.

(**4**) وهذا ما فعلته أميرة بنت علي الحربي كما سيأتي.

(**5**) هو: أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بأحمد شاكر، (ت١٣٧٧ هـ)، عالم بالحديث والتفسير واللغة والأدب والفقه، مشارك في عدة علوم، قاض. أعظم أعماله تحقيق "مسند الإمام أحمد بن حنبل" أتم منه ستة عشر جزءًا، و"عمدة التفسير" في اختصار تفسير ابن كثير أتم منه=

"إذا رَوَى الراوي شيئا لم يسمعه من المروي عنه وصرح في روايته بالتحديث والسماع كان كاذبا فاسقا، وفُرِغ من أمره.

أما إذا رَوَىَ ذلك بصيغةٍ لا تقتضِي السماع -كأن يقول "عن فلان" أو "قال فلانٌ" أو نحو ذلك- فإنْ كان المرويّ عنه لم يعاصره الراوي و لم يلقه كان ما يرويه منقطعا كما مضَى، وزعم بعضُهم أن هذا من باب التدليس، وهو قول مرجوح غير مشهور، قال ابن عبدالبَرّ[1] (ت٤٦٣هـ): "وعلى هذا فما سَلِمَ أحدٌ من التدليس لا مالك ولا غيره "، أي لأنهم كثيرا ما يروون عمن لم يعاصروه بغير إسناد ثقة منهم بمعرفة أهل العلم أنه منقطع وأنهم قصدوا إلى روايته بغير إسناد.

وإذا كان الراوي معاصرا لمن روى عنه وثبت أنه لقيه وأتى في روايته بصيغة لا تقتضي السماع وروى بها ما لم يسمع كان هذا تدليسا، وسمي الراوي مدلسا "[2].

وهذا شرحٌ جيد، لكنه ليس بحدّ إذ فيه استطراد وتطويلٌ تأباه الحدود، كما أنه غير حاصر[3].

- وقال د. **رفعت فوزي**[4] (وغيره):

"... أما في الاصطلاح فيختلف تعريفه باختلاف أقسامه، ويجمعها كلها: إخفاء الراوي شيئا في السند وتغطيته لغرض من الأغراض"[5].

وهذا ليس تعريفا، لكنه يذكر المعنى الساري في كل أنواع التدليس والمشترك بينهما، لكن القارئ

=خمسة أجزاء. ومن آثاره: "نظام الطلاق في الإسلام"، و"أبحاث في أحكام" و"الشرع واللغة"، وتخريج أحاديث "تفسير الطبري" (شارك فيه أخاه محمود شاكر حتى الجزء ١٤ فقام بالتخريج وقام أخوه بتحقيق النص). (الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ١ / ٢٥٣)

(1) هو: أبو عُمَر؛ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبدالبَرّ، النَّمَرِيّ، القرطبي، المالكي ، المعروف بابن عبد البَرّ، (ت٤٦٣ هـ)، من كبار حُفَّاظ الحديث، مؤرخ، أديب، بَحَّاثة. يقال له "حافظ المغرب". ولد بقرطبة، ورحل رِحْلات طويلة في غَربي الأندلس وشرقيها، وولي قضاء لَشْبُونَة وشَنْتَرِيْن. وتوفي بشَاطِبَة. من آثاره: «الدُّرَر في اختصار المغازي والسير»، و« العقل والعقلاء»، و«الاستيعاب» في تراجم الصحابة، و« التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» وهو أشهر آثاره، ... وغير ذلك. (انظر : ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٧ / ٦٦ : ٧٢، الزِّرِكْلِيّ : الأعْلام، ٨ / ٢٤٠)

(2) أحمد شاكر، التعليق على "ألفية الحديث" للسيوطي (أعادت نشرها مصورة: دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ)، ص ٣٤.

(3) فلم يتعرض لنوع هام قامت عليه رَحَى نزاع طويل هو (رواية الراوي عمن عاصره و لم يلقه)، لم يبين هل يدخل في التدليس أم لا؟ مع شدة أهمية ذلك.

(4) هو د. رِفعت فوزي عبد اللطيف، (١٩٤٠م -)، أستاذ الشريعة الإسلامية والحديث النبوي بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ورئيس قسم الشريعة الأسبق بنفس الكلية. ولد بمحافظة الدقهلية، بجمهورية مصر العربية، وتخرج بدار العلوم. له آثار علمية منشورة كثيرة وتلاميذ كُثُر، وأشرف على كثير من الأطروحات الجامعية. (كلية دار العلوم، تقويم دار العلوم، ٢ / ٢١٨)

(5) مقدمة تحقيق: "المدلسين" لأبي زُرْعَة ابن العِرَاقِيّ، أحمد بن عبدالرحيم، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، و د. نافذ حسين حماد، ط١ (المنصورة، مصر: دار الوفاء، ١٤١٥ - ١٩٩٥)، ص ٥: ٦.

سيجد صعوبة في فهم المراد بِـــ "الشيء" و"التغطية" و"الأغراض"، ولو قال "عيبا" بدلا من "شـــيئا" لكان أقرب[١].

- وقال **د. عبدالكريم الخضير**[٢]:

"عُرِّفَ في الاصطلاح بأنه: ما أُخْفِيَ عَيْبُهُ على وَجْهٍ يُوْهِمُ أنه لا عَيْبَ فيه.

فالتدليس: إخفاء عيبٍ في الإسناد على وجه يوهم أنه لا عيب فيه"[٣].

وهذا تعريف غير مستوعب، إذ لم يشمل تدليس الشيوخ، وقد يفعله في شيخ ثقة فلا يكـــون فيـــه إخفاء عيب، وهو أيضا ليس جامعا مانعا فيدخل فيه عيوب العدالة والضبط والمخالفـــة وانقطـــاع السند.

- وقالت د. **أميرة بنت علي بن عبدالله الصاعدي الحربي**:

"التدليس اصطلاحًا: هو ما أُخفي عيبه إما في الإسناد، أو في الشيوخ"[٤].

وهو تعريف جيد، اجتزَأْتُهُ من تعريف الشريف الجرجاني المتقدم، لولا أن لفظي الإسناد والـــشيوخ فيه موهمان فهي وإن كانت تريد المعنيين الاصطلاحيين لتدليس الإسناد وتـــدليس الـــشيوخ إلا أن القارئ قد يتوهم أن التدليس يقع في إسناد الحديث أو في شيوخه، ويحمل (أو) على المغايرة مما يوقعه في اللبس والغموض.

- ولعل أحسن تعريف له هو قول (الشريف) حاتم العَوْني:

"محاولة إخفاء عيب الرواية أو حقيقتها الإسنادية عمدا أو بغير عمدٍ بنوعٍ من التأول"[٥].

---

(1) أفادني بهذا الاستبدال د. مروان شاهين أثناء مناقشة الأطروحة، فله جزيل الشكر والعرفان.

(2) هو: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، المعروف بعبد الكريم الخضير (١٣٧٤ هـــ -)، ولد في بريدة (بالمملكة العربية السعودية، ودرَّسَ بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. له آثار كثيرة منها: "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به"، تحقيق "فتح المغيث" للسخاوي، وغيرهما.

(مستمد بتصرف من برنامج "المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين" إعداد موقع ملتقى أهل الحديث بواسطة العضو محب أهل العلم)

(**3**) د. عبدالكريم الخضير، شرح كتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير (محاضرات ألقاها، ثم أعيد نشرها مكتوبة بصيغة **Doc** على الإنترنت في عـــدة مواقع، منها "مكتبة صيد الفوائد الإسلامية، على الرابط: http://www.saaid.net/book/open.php?cat=91&book=4605)

(**4**) أميرة بنت علي بن عبدالله، الصاعدي، الحربي: مرويات وأقوال ابن جُرَيْج في التفسير من سورة الفاتحة إلى سورة الحج ١ / ٢٧٦ (أطروحة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤، غير منشورة).

(**5**) شرح الموقظة، ص ١١٥.

ولما كان أكثر علماء الحديث إنما عرّفوه من خلال تعريف قسميه - أو أقسامه - كما سبق بيانه فـــإن معالجة تعريف التدليس لا تتم إلا بالكلام على تقسيمه، وتعريف كل قسم[١]، على أن يَسْبِقَ ذلك بيـــانُ عيوب الإسناد وبواعث التدليس، ومنها نتبين أسباب التدليس، وهو ما نفصله فيما يلي.

(1) أما أقسامه فترد في ص ٣٨ - ٤٢، وأما تعريف كل قسم منها ففي ص ٤٦ - ٥٦.

٣- عيوب الإسناد وبواعث التدليس:

تعرِضُ للراوي حاجات تدعوه لإسقاط شيخه - أو غير شيخه - في السند أو إخفائه، وذلك لأسباب ودوافع متعددة، منها ما هو محمود مقدَّرٌ مشكور، ومنها ما هو مفهوم معذورٌ فاعله، ومنها دون ذلك، وفيما يلي نُجْمِلُ ذلك، ثم نتبعه بأمثلة وتفصيل يكشف عن حقيقة الحال، ويُعِيْنُ على فهم التدليس وأسبابه وحقيقته، وما الذي يصح وصفه بالتدليس من غيره:

- **الباعث الأول** : قد يكون ذلك **لعدم نشاط الشيخ واكتفاء منه بسماعه من ثقة أو ثقات من شيوخه،** فلا ينشط للتصريح باسمه أو أسمائهم، وهذا شبيه بصنيع من يروون المراسيل والمنقطعات والمعضلات من الرواة بل المعلقات أيضا، حيث كان بعضهم يفعل هذا ثقة بشيخه الذي أخذ عنه فلا ينشط لتسميته(١).

فمن ذلك ما رواه قَبِيْصَة قال: ثنا سفيان الثَّوْرِيّ يوما حديثا ترك فيه رجلا، فقيل له: يا أبا عبدالله فيه رجل، قال: " هذا أسهلَ الطريق"(٢).

وقد فعل ذلك سفيان بن عُيَيْنَة (ت١٩٨هـ)(٣) رحمه الله حيث كان يدلس ولكن لا يدلس إلا عن الثقات، وهذا ما وصفه به القاضي عياض بقوله:

"وحُجَّةُ بعضهم أن يكونوا قد سمعوه من جماعة من الثقات عن هذا الرجل فاستغنوا بذلك بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم لتحققهم صحة الحديث عنه، كما يُفعل في المراسيل"(٤).

- **الباعث الثاني** : وقد يكون ذلك **لشكٍّ يَعْتَرِي الراوي في تحديد شيخه الذي أخذ عنه ما يريد روايته على سبيل القطع:**

---

(1) وفي هذا قال مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه ١ / ٣٢: "... الأئمة الذين نقلوا الأخبار أنهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالا ولا يذكرون مَنْ سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها فيُسندون الخبر على هيئة ما سمعوا فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا ".

(2) رواه الخطيب، في الكفاية، ص ٣٦٤.

(3) هو: سفيان بن عُيَيْنَة بن (أبي عِمْرَان) ميمون، الهِلاَلِيّ (ولاء)، الكوفي، ثم المكي، الأعور، الحافظ (١٠٧ - ١٩٨ هـ)، حافظ، فقيه، مفسر، من طبقة أوسط أتباع التابعين. قال فيه ابن حجر: "ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دَلَّسَ لكن عن الثقات...، وكان أثبت الناس في عَمرو بن دينار". (انظر: ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة، ص ٣٢ - ٥٤، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٢ / ٣٩١ - ٣٩٣)

(4) وُجِدَت هذه العبارة في رقعة ألصقت بحاشية إحدى النسخ الخطية لمقدمة ابن الصلاح، وقد نشرها محققته د عائشة عبدالرَّحْمَن، ص ١٦٥.

فقد ينسى الراوي شيخه الذي أخذ عنه الرواية، أو يتردد في الجَزْمِ به بين شيخَيْن أو أكثر، فيدعوه ذلك إلى إسقاطه تورعا عن الكذب أو التشبُّع بما لم يعطَ أو خوف رميه بالوهم والتخليط أو الكذب.

وهذا الداعي لا يقتصر على شيخه فحسب، بل قد يقع في شيخه أو غيره من رواة السند، ولذا فهو من أسباب كافة أنواع المردود لسقطٍ في السند (المرسل، المنقطع، المعضل، المعلق، المرسل الخفـــي - عنـــد المتأخرين -، المدلَّس).

- **الباعث الثالث :** أو **يكون في الشيخ - أو غيره - لدى الراوي غضاضة لاعتقـــاده ببدعـــةٍ مـــا فيتورع الراوي عن تسميته** حتى لا يشهره لدى الناس، ولئلا تُعَدّ تسميته له أو روايته عنه تزكية له يغترُّ بها الجاهلون فيدعوهم ذلك للوثوق بمن سمَّى في الرواية، فيطلبون السماع منه ويخالطوه، وهو ما قد يؤدي إلى تأثرهم به ووقوعهم في بدعته (هذا مع اعتقاد الراوي -ابتداءً- بجواز الرواية عنه مع تلبسه بها).
وهذا يدعوه إلى إسقاطه من السند أو إبهامه (بأن يقول "رجل" أو "ثقة" أو "الثقة" أو "أحد شيوخنا" أو نحو ذلك)، أو تعميته بتكنيته أو تلقيبه أو نسبته بما يخفي على العامة مراده به[١].

وثمت دوافع أخرى محض بشرية:

- فقد يكون الداعي لذلك **صِغَر سن الشيخ أو حقارة شأنه،** مما يجد الراوي في نفـــسه غـــضاضة في التصريح باسمه لكونه أدنى منه سنا أو مكانة فيدعوه ذلك لإسقاطه أو إخفائه (تعميته).

- وقد يكون ذلك **لسُقوط حال الشيخ لكونه كذابا أو ضعيفا أو متهما أو معيبا - في رأي الناس - من أي وجه كان** مما يدعو الناس إلى الانصراف عن مروياته إن صرح الراوي باسمه، فيلجأ إلى إسقاطه أو تعميته إخفاءِ لأمره لترويج الرواية.

وهي وسيلة غير محمودة، وهي خلاف النَّصِيْحَة في الدِّيْن وأداء الأمانة على وجهها. لكن هذا وقع مـــن بعض الرواة لهذا السبب.

- وقد تكون **لقلة شيوخ الراوي، فيلجأ إلى التفنن في التعبير عن شيخه بأسمـــاء ونعـــوت ونِـــسَب**

---

(1) وتأمل ما رواه الخطيب في "الكفاية" ص ٣٢ بإسناده عن عُرْوَة بن الزبير قال: "إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به؛ وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به فأدعه لا أحدّث به".
فهذا عُرْوَة يترك الرواية لئلا ينخدع الناس بالضعيف، أما غيره فكان منهم مَنْ لا يترك الرواية لكنه يُسقط اسم الضعيف أو يُبهمه لئلا يخدع الناس به.

مُختلفة:

وهذا مَسْلَكٌ منه ما يكون المقصود منه التعمية وإخفاء الحقيقة، ومنه ما يكون على سبيل التفنن والتزيين ودفع الملل والسآمة والحرص على التأنق في التصنيف؛ يفعله بعض الرواة والمصنفين في أسماء شيوخهم تأنقا في التصنيف وتفننا في العبارة لا لغرض الإخفاء والتضليل يفعلونه في شيوخهم المعروفين بالرواية عنهم مما يعلمون بمعرفة السامع لمرادهم بهم[(١)].

ومِنْ هُنَا نجد أنَّ مِن هذا النوع ما يكون محمودا إن كان على سبيل التزيين والتفنن في التصنيف إن كان الشيخ معروفًا شخصُه لا ينْبَهِمُ على السامعين والقارئين، ومنه ما هو مذموم من قبيل التشبع بما لم يُعْطَ فاعله كلابس ثَوْبَيْ زُوْرٍ - كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٢)] -، ومنها ما هو مُحَرَّمٌ إن أدى إلى غموض الشيخ المذكور أو الجهل به أو اختلاط الضعيف بآخر من الثقات أو توثيق ضعيف أو غير ذلك عند تشابه الأسماء أو الوقوع في الإبهام الذي يؤدي إلى ضياع الرواية لجهالة الشيخ المذكور المعمَّى.

والمُعَوَّل في هذا كله على حال الشيخ وتقدير دافعه ونتيجة صنيعه، فقد رَمَى بعضُ المحدثين **الخطيب البغدادي** (ت ٤٦٣هـ)[(٣)] بالتدليس لتفننه في أسماء شيوخه، وهو اتهام غير مقبول فهو في غير حاجة

(**1**) "معرفة من ذُكِرَ بأسماء ونعوت متعددة وأسباب ذلك وعوارضه" أفرد له ابن الصلاح نوعا خاصا في كتابه "علوم الحديث" هو النوع الثامن والأربعين، فليراجعه من أراد التفصيل.

انظر مثلا: ابن الصلاح، مرجع سابق، ٢٩٠ - ٢٩٢ (النوع ٤٨)، النووي، التقريب، مرجع سابق، ٢ / ٢٦٨ - ٢٧١، ابن كثير، اختصار علوم الحديث، مرجع سابق، ص ١٧٦ - ١٧٧، العراقي، زَين الدين، عبدالرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة (المطبوع خطأ باسم: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، تحقيق: محمود ربيع (القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ١٣٥٥ - ١٩٣٧. أعادت نشره مصورًا عنها: القاهرة: دار الكتب السلفية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣)، ٤ / ٧٥ - ٧٧، البُلْقِيْنِيّ، سراج الدين، عمر بن رَسْلاَن، محاسن الاصطلاح، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن، بنت الشاطئ (طُبعت معه "مقدمة ابن الصلاح" القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م)، ص ٤٩٩، فَصِيْح الهَرَوِيّ، محمد بن محمد بن علي، جواهر الأصول في علم حديث الرسول، تحقيق: أبي المعالي القاضي أطهر المُباركفوري (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٧٣هـ)، ص ١٢٦: ١٢٧، السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ٣ / ١٩٠ - ١٩٤، السِّيُوْطِيّ، تدريب الراوي، ٢ / ٢٦٨ - ٢٧١، السِّيُوْطِيّ، ألفية الحديث، الأبيات (٧٦٦ - ٧٦٨)، التُّرْمُسِيّ، منهج ذوي النظر، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، القسطلاَّنِيّ، إرشاد الساري، ١ / ١٤، الأبياري، عبدالهادي بن رضوان، نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني (القاهرة: المطبعة المَيْمَنِيَّة، ١٣٢٣هـ)، ص ٦٢، ...

(**2**) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضَّرَّة، ٩ / ٣١٨، رقم الحديث (٥٢١٩) (مطبوع مع فتح الباري لابن حجر، بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ)، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، ٣ / ١٦٨١، رقم الحديث (٢١٢٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(**3**) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت، البغدادي، الحافظ، أبو بكر، المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، أحد المُحَدِّثِيْن الحُفَّاظ المؤرخين المُقَدَّمين، من أشهر آثاره: «تاريخ بغداد» (وهو أشهر كتبه على الإطلاق)، و«الكفاية في أصول علم الرواية» و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، و"البخلاء"، و"الفوائد المنتخبة"، و"تقييد العلم"، و"شرف أصحاب الحديث"، و"التطفيل"، و"الأسماء والألقاب"، وغير ذلك.

=

للتظاهر بكثرة الشيوخ، فشيوخه من الكثرة بمكان،لا يكادون يحصَون، فهو في غنى عن التشبع بـــذلك، وإنما فعل ذلك - وهو التفنن في أسماء شيوخه - تأنقا في التصنيف، ودفعا للملل وسآمة القارئ[١].

ويُقَالُ هذا أيضا في **تَاج الدِّين السُّبْكِيّ** (ت٧٧١هــ)[٢] الذي رماه بعضهم بتدليس أسماء شـــيوخه[٣]، وهو من المكثرين في الشيوخ الأئمة الذين طَبَّقُوا بعلمهم الدنيا شُهرة ولا يحتاج مثُله للتـــشبع والتظـــاهر بكثرة الشيوخ.

- وقد يكون الإسقاط في حال **نزولٍ في إسنادٍ يرويه الراوي** فتدعوه نفسه إلى التظاهر بعلو الإســـناد، فيُسقط شيخه أو شيخه وغيره أيضا:

إنَّ طولَ إسنادٍ ما - حيث يَرِدُ فيه عددٌ كثيرٌ من الرواة بالمقارنة بما يَرِدُ في إسنادٍ مُشابه له عند أقـــران هذا المحدث (وهو ما يسمى اصطلاحا بالسند النازل) - أو وجود راو معيب (لضعفه أو بدعته أو غـــير ذلك) يجد فيه المحدثون غضاضة، وهو ما كان يدعو بعضهم إلى إسقاط راو في السند - أو أكثر - ليبدو السندُ أقلَّ في عدد الرواة (وهو ما يسمى اصطلاحا بالسند العالي)، أو يبدو السند مقبولا لا عيب فيـــه، بحيث إذا روى المحدث السند بعد الإسقاط أوهم السامعين أنه سند متصل لا نقص فيه عال من حيـــث عدد الرواة.

وفي هذه الحالة قد يقع في الإسناد تدليس، وقد يكون انقطاعا - لا تدليسا - أو إعضالا، أو إرسالا، أو

= (انظر: ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م : ١٩٧٢م)، ١ / ٩٢ - ٩٣، ابن كثير، البداية والنهايـــة، ١٢ / ١٠١ - ١٠٣).

(**1**) الخطيب البغدادي، حافظ كبير، واسع الرحلة، سمع من كثيرين في البقاع المختلفة، فهو كثير الشيوخ - كما قدمنا في الحاشية السابقة - وقد جُمعت كتبه التي تحمَّلها عن شيوخه ودخل بها مدينة دمشق وحدها في كتاب مفرد هو: "تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من روايته من الأجزاء المسموعة والكبـــار المصنفة وما جرى مجراها سوى الفوائد والأمالي والمنثور "(نشره يوسف العشّ ضمن كتابه "الخطيب البغدادي" من ص ٩٢ : ١١٩ طبع دمـــشق: مطبعـــة الترقي، ١٣٦٤هــ)، فماذا عن عدد شيوخه!

وقد رَوَى في أحد كتبه هو "السابق واللاحق" عن (٦٣) من شيوخه (انظر مسرد بهم في مقدمة تحقيق الكتاب هناك ص ٢٩: ٣٢).

ولمطالعة قوائم بشيوخه في بغداد انظر: د. أكرم ضياء العُمَرِيّ، موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ - ١٩٨٥).

(**2**) هو: أبو نصر، تاج الدين؛ عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى، السُّبْكِيّ، المعروف بتاج الدين الـــسبكي، وبـــابن السُّبْكِي، (٧٢٧ - ٧٧١هــ)، فقيه، قاض، أصولي، مؤرخ. ولد بالقاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها، وبها تُوُفِّيَ. كان طَلْقَ اللسان، قويَّ الحُجَّة، شديد العصبية لمذهب الأشاعرة. من آثاره: "طبقات الشافعية الكبرى"، و"مُعِيْد النِّعَم ومُبِيْد النِّقَم"، و"جَمْع الجوامع" (في أصول الفقه)، و"الأشباه والنظائر"، وغيرها.

(انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٢ / ٤٢٥، ابن العماد، شذرات الذهب، ٦ / ٢٢١ - ٢٢٢، د. محمود الطناحي، ود. عبدالفتاح الحلو، مقدمة تحقيـــق "طبقات الشافعية الكبرى"، ١ / ٣م - ٣٠م و ٣٥م)

(**3**) حكاه أحمد شاكر في التعليق على "ألفية السيوطي" في الحديث ص ٣٧ الحاشية ١.

تعليقا.

- ومما هو قريب من ذلك: **فَوَات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير:**
فقد يفوت الراوي شيءٌ من مرويات شيخه لعارضٍ يَعْرِضُ للراوي فيأخذه عن أقرانه عن شيخه، فتكون الرواية على هذا الوجه نازلة الإسناد فيُسقط الواسطة بينه وبين شيخه ويرويه بغير إشارة إلى مَنْ بينهما.

ومن هنا فإنَّ لإسقاط الشيخ وتعميته أيضا أسبابا ومبررات قد تكون مقبولة وأخرى غير مقبولة، وليست كلها مذمومة مرفوضة، وليست كلها من قبيل تشبع الراوي بما لم يُعْطَ، ولا كلها من باب التعالي وإخفاء كذاب أو ضعيف، فإذا تقرر هذا عُلِمَ أن ما سمي بالتدليس ليس كله تدليسا بل منه تدليس، وهو مذموم، وهو على درجات في الذم، ومنه ما هو إسقاط لا تدليس لا ذمَّ فيه ولا ملامة بل لبعضه وجاهة مقبولة، وسيأتي لاحقا بيان الضوابط التي يتميز بها التدليس من غيره.

ومن هنا نقول:
يرتبط التدليس - كما سبق الحديث - بإخفاءِ عَيْبٍ في السند، فما هي عيوب الإسناد التي يحرص المدلسون على إخفائها:

١- ضعف الشيخ، أو ضعف راوٍ في سندٍ رجاله ثقات أو كونه غير مرغوب فيه.

٢- نزول الإسناد.

٣- قلة الشيوخ.

٤- صِغَر سن الشيخ أو حقارة شأنه (في نظر الناس).

ومن أسباب التدليس (بالإسقاط أو التَّعْمِيَة) – وليس عَيبًا في السند – تمرين الطالب: فمن المحدثين مَنْ دَلَّسَ تدريبا وتعليما للسامعين، لا يريد بذلك حقيقة التدليس.

هذا قولٌ إجماليٌّ في عيوب الإسناد وبواعث التدليس، أو بعبارة أخرى: بواعث الإسقاط والتعمية في الإسناد، وفيما يلي أمثلة توضح ذلك وتفصله.

٣-١ أمثلة على بواعث الإسقاط والتَّعْمِيَة:

(١) تَعْمِيَة البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ) لاسم الذُّهْلِيّ (ت٢٥٨هـ)[١]:

وقعت بين محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ ومحمد بن يحيى الذُّهْلِيّ جَفْوَةٌ حيث رماه الذهلي في اعتقاده بما ليس فيه ومنع أصحابَه من الأخذ عنه أو حضور مجالسه وشَهَّر به[٢]، ولم يكن ذلك بمانع للبخاري من التخريج عنه لوفور ديانته وأمانته وكونه عذره في نفسه بالتأويل غير أنه خشي من التصريح به أن يكون كأنه بتعديله له صدَّقه على نفسه لذا أخفى اسمه؛ فكان لا يصرّح باسمه ولكن يعمّيه[٣] قال ابن حجر: "روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثا"[٤] يريد في "صحيحه"، وقال: "لم يصرّح البخاري به، بل يقول تارة: حدثنا محمد وتارة محمد بن عبدالله، وتارة محمد بن خالد، ولم يَقُلْ في موضعٍ: حدثنا محمد بن يحيى"[٥]، وقال الذهبي: "روى عنه البخاري فقال مرة: حدثنا محمد، وقال مرة: حدثنا محمد بن عبدالله، نَسَبَهُ إلى جده، وقال مرة: حدثنا محمد بن خالد، ولم يصرح به"[٦].

قال الزَّرْكَشِيّ (ت٧٩٤)[٧]:

---

(1) هو: محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، الذُّهْلِيّ، النَّيْسَابُوْرِيّ، الحافظ، الإمام، (ت٢٥٨هـ)، روى عن: عبدالرحمن بن مهدي، وبِشْر بن عمر الزهراني، ومحمد بن بكر البرساني، ووهب بن جرير، وغيرهم. روى عنه: سعيد بن أبي مريم، وسعيد بن منصور، وغيرهم.

قال فيه الإمام أحمد: "ما قَدِمَ علينا رجلٌ أعلم بحديث الزُّهْرِيّ من محمد بن يحيى"، وقال الخطيب: "كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين، صَنَّفَ حديثَ الزُّهْرِيّ وجَوَّدَهُ"، وقال النَّسَائِيّ: "ثقة، ثبت، أحد الأئمة في الحديث"، وقال ابن حجر العسقلاني: "ثقة، حافظ، جليل".

(انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ١٢ / ٢٧٣: ٢٨٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب، مرجع سابق، ٩ / ٥١١ - ٥١٦)

(2) تجد قصة ذلك في: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد (بيروت: دار الكتاب العربي)، ٢ / ٣٠ - ٣٣، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩، أعادت نشره مصورا: القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)، ١١ / ٢٧.

(3) صرح بذلك السخاوي في فتح المغيث، ١ / ١٨١.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩ / ٥١٦.

(5) السابق، ٩ / ٥١٢.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢ / ٢٧٥: ٢٧٦.

(7) هو أبو عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن بهادُر بن عبد الله، بدر الدين، المعروف بالزَّرْكَشِيّ، (ت٧٩٤هـ)، عالم بفقه الشافعية والأصول، له تصانيف زادت على الثلاثين في عدة فنون كالفقه والأصول وعلوم الحديث والقرآن والتفسير، منها: «لَقطة العَجْلان » في أصول الفقه، و«البَحْر المُحِيْط» في أُصُول الفقه، و«إِعْلام السَّاجِد بأحكام المساجد» و«الدِّيْبَاج في توضيح المِنْهَاج» في الفقه، و«المَنثور» ويعرف بـ (قواعد الزَّرْكَشِيّ) في أُصول الفقه، و«البرهان في علوم القرآن»، وغير ذلك.

(انظر: الزِّرِكْلِيّ، الأعْلام، ٦ / ٦٠ - ٦١، محمد أبو الفضل إبراهيم، مقدمة تحقيق "البرهان" للزركشي، ط٢ (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي)، ١ / ٥ - ١٣)

"واعلم أنهم قد يفعلون ذلك لا لقادح في الشيخ بل لمعنى عند الراوي مثل محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري الإمام المشهور يروي عنه البخاري في الصحيح ولا يصرح بنسبه بل ينسبه مرة إلى جده ومرة إلى جد أبيه قال النَّسَائِيّ(١): هو ثقة مأمون، وإنما فعل ذلك للفتنة الواقعة بينه وبينه فيما حكاه الخطيب في تاريخه وقول الذهلي: من كان يختلف إلى هذا الرجل فلا يختلف إلينا، قال ابن المُنَيِّر: وإنما أبهم البخاريُّ اسمَه في الصحيح لأنه لما اقتضى التحقيقُ عنده أن تبقى روايته عنه خشية كتم العلم وعَذَرَهُ في قَدْحِهِ فيه بالتأويل خَشِيَ على الناس أن يقعوا فيه فإنه قد عَدَّدَ مَنْ جَرَحَهُ وذلك يُوهِمُ أنَّه صدّقه على نفسه فيجر ذلك وَهْنًا إلى البخاريّ، فأخفى اسمه، وغطى وسمه، وما كتم عليه، فجمع بين المصلحتين، والله أعلم بمراده"(٢).

(٢) تَفَنُّن الخطيب البغدادي في أسماء شيوخه:

الخطيب البغدادي مَذْكُوْرٌ فيمن أَكْثَرَ من ذلك(٣) كما تقدم، فمن ذلك:

- يُحَدِّثُ عن شيخه: "**عبيد الله بن أحمد بن عثمان بن الفَرَج، الأزهري، أبو القاسم ابن أبي الفتح، المعروف بِـ "ابن السّوادي"**"(٤) فيقول له أحيانا: أبو القاسم الأزهري(٥)، وأحيانا: عبيد الله بن

(1) هو: أبو عبد الرحمن؛ أحمد بن شُعَيْب بن علي بن سِنَان بن بَحْر، النَّسَائِيّ (والنَّسَوِيّ)، الخُرَاسَانِيّ، القاضي، المعروف بالنَّسَائِيّ، (٢١٥ - ٣٠٣هـ)، من كبار أئمة الحديث، صاحب "سَنَن النَّسَائِيّ" خامسة الكتب الستة. قال فيه المِزِّيّ : "أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين"، وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبَصَر ونقد الرجال وحُسْن التأليف".
(انظر: المزي، تهذيب الكمال، ١ / ٣٢٨ - ٣٤٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤ / ١٢٥ - ١٣٥)

(2) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٢ / ٧٩: ٨٠.

(3) قال النَّوَوِيّ في "التقريب والتيسير" ٢ / ٢٧١: "واستعمل الخطيب كثيرا من هذا في شيوخه". اهـ.

(4) هو: أبو القاسم؛ عبيد الله بن (أبي الفتح) أحمد بن عثمان بن الفَرَج بن الأزهر، الأزهري، الصيرفي، الحافظ، (٣٥٥ – ٤٣٥هـ)، حَدَّثَ عن أبي بكر القَطِيْعِيّ، وابن ماسي، والعسكري، وابن المُظَفَّر، وخلق كثير. روى عنه الخطيب فأكثر، وهو من أشهر شيوخه. قال الخطيب: "وكان أحد المعنيين بالحديث، الجامعين له، مع صِدْقٍ واستقامة ودوامِ دَرْسِ القرآن، سمعنا منه المصنفات الكبار".
(انظر ترجمته في: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، وآخر، ط١ (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣ هـ - ١٣٩٦ هـ)، ٥ / ٢٣٢ (٤٨٦)، ابن الأثير، عز الدين، علي بن محمد، اللُّبَاب في تهذيب الأنساب (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ)، ١ / ٤٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠ / ٣٨٥، ابن العماد، شذرات الذهب (القاهرة: مكتبة القدسي. أعاد نشره مصورا: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ)، ٣ / ٢٥٥)

(5) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣ - ١٩٨٣)، أرقام (١٠٤، ٣٢٤، ٣٦٢، ٣٧٧، ٤٩٣، ٥٠٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٦١٩، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٧٨،...)

أبي الفتح الفارسي[١]، وعبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي[٢]، ومرات: الأزهري [٣]، وكلهم واحد.

- **أبو محمد الحسن بن (أبي طالب) محمد بن الحسن، البغدادي، الخَلَّال**[٤]:

يروي عنه الخطيب فيقول: الحسن بن محمد الخلال[٥]، ويقول: الحسن بن أبي طالب[٦]، ويقول: أبو محمد الخلال [٧]، وكلهم واحد[٨].

- **أبو القاسم علي بن (القاضي أبي علي) المُحَسِّن، التَّنُوخِيّ، القاضي**[٩]:

يروي عنه الخطيب: فيقول: أبو القاسم التَّنُوخِيّ[١٠]، ويقول أحياناً: القاضي أبو القاسم التَّنُوخِيّ [١١]، ويقول: علي بن المحسن[١٢]، ويقول: علي بن أبي علي [١٣]، وعلي بن أبي علي المعدل[١٤]، وعلي بن أبي علي البصري[١٥]، وعليّ بن أبي عليّ المعدل التنوخي[١٦]

و لم يكن هذا منه تدليسا لإخفاء قلة شيوخه، بل كان تفننا لدفع الملل والسآمة والتأنق في العبارة.

---

(1) انظر مثلا: السابق، أرقام (٢٥، ١١٩، ٢١٤، ٢٧٦، ٤٠٤، ٦٢٣، ٦٨١، ٦٩٧، ٧٢٢، ٧٨٨، ٩٥٠،...)

(2) انظر مثلا: السابق، رقم (٤٩٧)، والخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ص ٦٢ س ٤،...

(3) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مرجع سابق، ١ / ٦، ٥٨، ٥٩، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨،...

(4) هو: أبو محمد؛ الحسن بن (أبي طالب) محمد بن الحسن بن علي، البغدادي، الخلال، الحافظ، (٣٥٢ – ٤٣٩هـ)، كان مُكثرا من الحديث. روى عن: أبي بكر القَطِيْعِيّ، وأبي عمر ابن حَيُّويَهْ، وأبي سعيد الحرقي، وغيرهم. قال الخطيب: "كان ثقة، له معرفة، خرَّجَ المسند على الصحيحين، وجمع أبوابا وتراجم كثيرة".

(انظر ترجمته في: ابن الأثير، اللُّبَاب، مرجع سابق، ١ / ٤٧٣، الذهبي: تذكرة الحفاظ، مرجع سابق، ٣ / ١١٠٩ - ١١١١، ابن العماد، شذرات الذهب، مرجع سابق، ٣ / ٢٦٢ س ١٥ - ١٨)

(5) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١ / ٦٥، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٥،...

(6) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، الجامع، أرقام (١٢٤، ٢٢٩، ٣٢٩، ٣٨٥، ٤٢٦، ٥٣٣،...)

(7) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٤٥، ٣٢٢، ٣/ ٣٥، ٤٠٩، ٤/ ١٤، ٣١٥، ٣١٩،...

(8) وقد مثَّل به ابن الصلاح، المقدمة، ص ٢٩٢ على مَنْ فعل فيه الخطيب ذلك.

(9) هو: أبو القاسم؛ علي بن (القاضي أبي علي) المُحَسِّن بن علي بن محمد بن (أبي الفهم) داود بن إبراهيم بن تميم بن جابر، التَّنُوخِيّ، البصري، البغدادي، القاضي، (٣٦٥ - ٤٤٧هـ)، محدث، تقلد قضاء المدائن، وقِرْمِيْسِيْن والبَرَدَان، وكان شيعيا معتزليا.

ووالده هو التَّنُوخِيّ صاحب كتاب "الفرج بعد الشدة" و"نشوار المحاضرة".

(انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢ / ١١٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧ / ٦٤٩ - ٦٥١)

وقد مثَّل به ابن الصلاح أيضا على تفنن الخطيب في الأسماء والألقاب في مقدمته، ص ٢٩٢.

(10) انظر مثلا: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣ / ١٣٥، ٢٢٨، ٤ / ١٠٩، ٢٣٤، ٢٩٣، ٣١٥،...

(11) انظر مثلا: السابق، ١ / ٧٣، ١١٩، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٢٥، ٢ / ١٥٤، ١٥٧، ٣٢٢،...

(12) انظر مثلا السابق، ١ / ٧٦، ٢٧٣، ٢ / ٦٤، ١٤٨، ٢٠٠، ٣٠٩، ٣٢٨،...

(13) انظر مثلا السابق، ١ / ٣٠، ٤٧، ٦١، ٢٢٧، ٣٢٦،...

(14) انظر مثلا السابق، ١ / ٢٨، ٤٦، ١٢٥، ٢٠٢، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٦٧،...

(15) انظر مثلا السابق، ١ / ٥٩، ٣٧٤، ٥ / ١٦، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٩، ١٨٥،...

(16) انظر مثلا السابق، ١ / ٦٦،...

وقد استساغ المحدثون هذا وشاع بين كبارهم، و لم يجدوا فيه غضاضة ولا مساءة؛ قال السُّيُوْطِيّ (ت٩١١هـ):

" وتَبِعَ الخطيبَ في ذلك المحدثون – خصوصا المتأخرين – وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر. نعم، لم أَرَ العراقيّ في أماليه يصنعُ شيئا من ذلك ". اهـ[(١)].

بل ممن عدَّدَ في أسماء شيوخه إمام الصنعة وجبل الحفظ والعلم الإمام البخاري نفسه كما قال السَّخَاوِيّ[(٢)].

(٣) **أمثلة للتدليس لإخفاء ضَعْف الشَّيْخ:**

(وهذا هو تدليس التعمية[(٣)] - ويسميه بعض المحدثين: تدليس الشيوخ - علي ما سيأتي بيانه)

إذا افْتُضِحَ ضعف شيخ من الشيوخ لجأ بعض الرواة عنه إلى تعميته لئلا يعرفه الناس في الإسناد فينفضوا عنهم، فعددوا من أسمائه وألقابه، حتى لقد صار ملحوظا أنه: كلما كثرت أسماء الشيخ وألقابه دلَّ ذلك على مدى ضعفه، أو قُلْ: كلما زاد ضعفُ شيخٍ كَثُرَتْ أسماؤه وألقابه ونِسَبُهُ وكُنَاهُ.

ومن أمثلة ذلك:

*** المثال الأول:**

- محمد بن السَّائِب، الكَلْبِيّ (ت١٤٦هـ)[(٤)]:

---

(1) السيوطي، تدريب الراوي، مرجع سابق، ٢ / ٢٧١ س ١١: ١٣.

(2) السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ٣ / ١٩٠.

ومن أمثلة تفنن الرواة في أسماء شيوخهم أن الذهبي عَبَّرَ في كتابه "الموقظة" عن شيخه ابن دقيق العيد بقوله: (ابن وهب)، مع أن هذا اللقب غير معروف عنه بل معروف عن جده الأعلى، وأنه عبَّرَ عنه في "تذكرة الحفاظ"، ٤ / ١٤٨٣، بلفظ: "محمد بن علي الحافظ". انظر: عبدالفتاح أبو غدة، مقدمة تحقيق "الموقظة" للذهبي، ص ٦: ٧.

(3) وقد استخدم البقاعي هذه التسمية في "النكت" ١ / ٤٣٣ حيث قال: "أو ذكره وتعمية وصفه"، واستخدم السخاوي قريبا منها فقال: "التغطية" وذلك في شرح التقريب، ص ١٣١.

(4) هو: أبو النَّضْر؛ محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبدالحارث بن عبدالعُزَّى، الكَلْبِيّ، الكوفي، (ت١٤٦ هـ)، نسابة، مفسر، أخباري، محدث. روى عن: أبي صالح باذام، وعامر الشَّعْبِيّ، والأصبغ بن نباتة، وغيرهم. روى عنه: ابنه هشام، والسفيانان، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وغيرهم. قال معتمر بن سليمان عن أبيه: "كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي"، وقال أبو عَوَانَة: "سمعتُ الكلبيّ يتكلم بشيءٍ مَنْ تَكَلَّمَ به كَفَرَ، فسألته عنه فجحده". وقال أبو حاتم: "الناس مُجمعون على تَرْك حديثه، هو ذاهب الحديث لا يُشْتَغَلُ به".

(انظر ترجمته في: البخاري، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦ هـ، مطبوع معه الضعفاء والمتروكين للنسائي)، ص ١٠١، رقم (٣٢٢)، التاريخ الكبير، تحقيق: عبدالرَّحْمَن بن يحيى المعلمي اليماني (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ١ / ١ / ١٠١، النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، حلب، ١٣٩٦ هـ، مطبوع مع "الضعفاء الصغير" للبخاري)، ص ٩١، رقم (٥١٤)، الذهبي،=

دَلَّسَ الرواةُ اسمه على صور عدة، منها:

١- <u>أبو سَعِيْد</u>:

كَنَّاهُ بها عَطِيَّة العَوْفِيّ (ت١١١هـ)[١] لإخفاء أمره، وله في ذلك قصة، فقد كان عطية العَوْفِيّ قبل ذلك يروي عن الصحابي الجليل أبي سعيد الخُدْرِيّ (ت٧٤هـ) رضي الله عنه، ثم فعل ذلك حتى إذا قال: (حدثنا أبو سعيد) ظَنَّ السامعُ أنه الخُدْرِيّ وإنما هو الكَلْبِيّ.

قال ابن حِبَّان (ت٣٥٤هـ)[٢]: "سمع من أبي سعيد الخُدْرِيّ أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي يحضر قَصَصَهُ فإذا قال الكلبي: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا) فيحفظه، وكنَّاه (أبا سعيد) ويروي عنه، فإذا قيل له: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا ؟ فيقول: (حدثني أبو سعيد)، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخُدْرِيّ وإنما أراد به (الكلبي)". اهـ[٣].

قال السَّخَاوِيّ:

=ميزان الاعتدال، مرجع سابق، ٣ / ٥٥٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩ / ١٧٨، خليفة بن خَيَّاط، طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العُمَرِيّ، ط٢ (الرياض: دار طَيْبَة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص ١٦٧،...)

* وقد مَثَّلَ به ابن الصلاح، في المقدمة، ص ٢٩١: ٢٩٢ لتعدد الأسماء أو النعوت، وتبعه النووي، في "التقريب"، ٢ / ٢٦٩، وابن كثير، في "اختصار علوم الحديث" ص ١٧٧، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة، ٤ / ٧٥، وفصيح الهروي، في "جواهر الأصول"، مصدر سابق، ص ١٢٧، والسخاوي، في "فتح المغيث"، ٣ / ١٩١، والسيوطي، في "تدريب الراوي"، ٢ / ٢٦٩، والترمسي، في "منهج ذوي النظر"، ص ٢٤٧، والقسطلاني، في "إرشاد الساري"، ١ / ١٤، والأبياري، في "نيل الأماني"، ص ٦٢، ...

(1) هو: أبو الحسن؛ عَطِيَّة بن سعد بن جُنَادَة، العَوْفِيّ، القَيْسِيّ، الكوفي، (ت١١١ هـ)، راو، حدث عن: أبي سعيد الخُدْرِيّ، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عُمَر، وغيرهم. روى عنه: الأعمش، والحجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهم. قال فيه أحمد بن حنبل: "هو ضعيف الحديث"، وقال ابن حِبَّان: "لا يحل كَتْب حديثه إلا على التعجب"، وقال أبو داود: "ليس بالذي يُعْتَمَدُ عليه". (والعَوْفِيّ: نسبة إلى عبدالرحمن بن عَوْف رضي الله عنه، وقيل نسبة إلى عَوْف بن ظرب بن عمرو بن عياذ بن يشكر بن عدوان)

(انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ٤ / ١ / ٨، النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٨٦، رقم ٤٨١، ابن حبان، الضعفاء، ٢ / ١٧٦: ١٧٧، الذهبي، الميزان، ٣ / ٧٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧ / ٢٢٤ - ٢٢٦،...)

(2) هو: أبو حاتم؛ محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، البُسْتِيّ، المعروف بابن حِبَّان، (ت٣٥٤هـ)، حافظ، عالم بالرجال، وأحد المكثرين من التصنيف، له مذهب في التوثيق والتصحيح خالف فيه الراجح عند الأئمة فجاءت في كتبه مخالفات في توثيق الرواة وتصحيح الحديث بناءً على هذا المذهب، وهو أيضا متشدد مُبَالِغٌ في جرح الرواة. من أشهر آثاره : "التقاسيم والأنواع" (ويعرف بصحيح ابن حبان)، و"الثقات"، و"الضعفاء والمجروحين"،... وغير ذلك كثير، وقد فُقِدَتْ أكثر كتبه. قال ياقوت: "أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، وكانت الرحلة في خراسان إلىَ مصنفاته". (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠ / ٩٢ - ١٠٤)

(3) ابن حِبَّان، (كتاب) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١ (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ)، ٢ / ١٧٦.

وتكنيته للكلبي بأبي سعيد مروية أيضا عن الإمام أحمد (أخرجها عنه الخطيب في مُوْضِح أوهام الجَمْع والتَّفْرِيْق (الهند: دائرة المعارف العثمانية، الهند. أعادت نشره مصورا: دار الكتب العلمية، بيروت)، ٢ / ٣٥٥، وأوردها المزي في تهذيب الكمال، مرجع سابق، ٢ / ٩٤٠ من رواية مسلم بن الحجاج عن الإمام أحمد.

"مع أنها ليست كُنية له حتى إنَّ الخطيب روى من طريق الثّوري أنه سمع الكلبي نفسه يقول: " كَنَّـاني عطية أبا سعيد"!

وكذا قال أبو خالد الأحمر (ت١٩٠هـ)[١]: قال لي الكلبي: " قال لي عطية: كَنَّيْتُكَ بأبي سعيد، فأنـا أقول: (حدثنا أبو سعيد) "![٢]

قال الخطيب عقبه: وإنما فعل ذلك ليوهم الناسَ أنه " أبو سعيد الخُدْرِيّ ". اهـ[٣].

٢- حماد بن السَّائِب:

سماه به أبو أسامة حَمَّاد بن أُسَامَة (ت٢٠١هـ)[٤] في حـديثٍ رواه عنـه: أخـرج الحـاكم في "المستدرك"[٥] قال:

أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا نُعَيْم بن حَمَّاد ثنا أبو أُسَـامَة ثنـا حَمَّاد بن السَّائِب ثنا إسحاق بن عبدالله بن الحارث قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ذَكَاةُ كُلّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ "[٦].

فقلت له: إنا نسافر مع هذه الأعاجم ومعهم قُدُورٌ يطبخون فيها الميتة ولحم الخنازير ؟

فقال: "ما كان من فَخَّارٍ فاغلوا فيها الماء ثم غسلوها[٧]، وما كان من النحاس فاغسلوه؛ فالماء طهـور لكل شيء"[٨].

---

(1) هو: سليمان بن حيان، الأزدي، الكوفي، الأحمر، المعروف بأبي خالد الأحمر، (ت١٩٠هـ)، محدث، من طبقة أوسط أتباع التابعين، قال فيه ابن حجر: "صدوق، يخطئ".

(انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٢ / ٢٣، ٩ / ٦٣٤، ١١ / ٣٤١، تقريب التهذيب، ص ٢٥٠، رقم (٢٥٤٧)،...)

(2) السخاوي، فتح المغيث، ٣ / ١٩٢

(3) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ٢ / ٣٥٥.

ورواية أبي خالد الأحمر أخرجها – أيضا – ابن حبان في الضعفاء، ٢ / ١٧٧.

(4) تقدمت ترجمته في صدر البحث ص ٧.

(5) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، كتاب الأطعمة (ولم يذكر له بابا)، ٤ / ١٢٤.

(6) مَسْك – بفتح الميم وسكون السين -: أي جِلْد. (الزَّبِيْدِيّ، تاج العروس، مرجع سابق، ٢٧ / ٣٣١، مادة: مسك)، ومعنى الحديث أن الدباغ طهارة لكل جلد سواء كان جلد حيوان مُذَكَّي – أي مذبوح ذبحا شرعيا -، أو مَيِّت.

وهذا المعنى ثابت صحيح من أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره منه قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دُبِغَ الإهابُ فقد طَهُرَ": أخرجه مسلم، كتاب الحـيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، ١ / ٢٧٧، رقم (٣٦٦ / ١٠٥)، وأبو داود، كتاب اللباس، باب في أُهُب الميتـة، ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧، رقـم (٤١٢٣)، والترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ، ٤ / ٢٢١، رقم (١٧٢٨)، والنسائي (في الصغرى)، كتاب العقيقة، باب جلود الميتـة، ٧ / ١٧٣، وابن ماجه، كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، ٢ / ١١٩٣، رقم (٣٦٠٩)، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(7) هكذا - في المطبوعة - بغين معجمة في أوله.

(8) قال الحاكم عقبه : " هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

وكذا أخرجه الدُّوْلابِيّ[١] في "الكنى"[٢].

وأخرجه الخطيب في "المُوْضِح" من رواية محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة _ به[٣].

ولما كان حماد بن أسامة من الثقات المَرْضِيِّيْن فلا يُظَنُّ به أنه قد اخترع اسم (حماد) وأطلقه على (محمد بن السائب) وإلا لكان كاذبا، لكن يُقَال:

- إما أنه قد أطَّلَعَ على أنَّ ابنَ السَّائِبِ كان يلقب بحمَّادٍ وخفيَ ذلك على غيره فسمَّاه به.

- أو يُقال: لعله أخذه من معاني (محمد) إذ فيه معنى الحمد فأطلق عليه اسم (حماد) لذا قال الحافظ السَّخَاوِيّ: "والظاهر أنه لَقَبٌ له اختصّ لديه أبو أسامة بمعرفته لأنه مع جلالته لا يُظَنُّ به ابتكار ذلك وإنْ وُصِفَ بالتدليس فقد كان يُبَيِّنُ تدليسه". اهـ[٤].

وقال السِّيُوْطِيّ: "وسماه حمادا أخذا من (محمد)". اهـ[٥]، فالله أعلم.

وقد أوقع هذا التدليسُ أهل الحديث في اللبس فلم يعرفه الحافظ حمزة بن محمد الكِنَانِيّ (ت ٣٥٧هـ)[٦] وظنه غيرَه فوقع في خطأ فاحش إذ قال:

"لا أعلم أن أحدا روى هذا الحديث عن حماد بن السائب غير أبي أسامة، وحماد هذا ثقة كوفي، وله حديث آخر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله في التشهد"[٧].

وقد وقع أبو عبدالرحمن النَّسَائِيّ (ت٣٠٣هـ) - رحمه الله - فيما هو أقبح من ذلك إذ أخرج هذا الحديث في "الكنى"[٨] عن أحمد بن علي عن أبي معمر عن أبي أسامة حماد بن السائب – فأسقط لفظ

---

(1) هو: أبو بِشْر؛ محمد بن أحمد بن حماد بن سعد، الأنصاري، الدُّوْلَابِيّ، (٢٢٤ – ٣٢٠، وقيل ٣١٠ هـ)، من حُفَّاظ الحديث، من أهل "الرَّيّ"، نسبته إلى "الدولاب" من أعمالها. رحل في طلب الحديث، واستوطن مصر، اشتهر بكتابيه "الأسماء والكنى" و"الذرية الطاهرة النبوية".

(انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ١١ / ١٤٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤ / ٣٠٩ - ٣١١، تذكرة الحفاظ ٢ / ٧٥٩ - ٧٦٠)

(2) الدولابي، الكنى والأسماء (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ١ / ١٠٥.

(3) ٢ / ٣٥٧.

(4) السخاوي، فتح المغيث، ٣ / ١٩٢.

(5) السيوطي، التدريب، ٢ / ٢٦٩.

(6) هو: أبو القاسم؛ حمزة بن محمد بن علي بن العباس، الكِنَانِيّ، المصري، الحافظ، (٢٧٥ – ٣٥٧ هـ)، محدث مصر. سمع أبا عبدالرحمن النَّسَائِيّ وغيرَه، وأكثر التطواف، وجمع وصنف. روى عنه: ابنُ مَنده، وعبد الغني الأزدي، والدارقطني وغيرُهم. قال فيه الحاكم: "وحمزة المصري على تَقَدُّمِهِ في معرفة الحديث كان أحد من يُذكرُ بالزهد والورع والعبادة"، وقال الصُّوْرِيّ: "كان حمزة ثَبْتًا حافظا".

(انظر ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٣ / ٩٣٢ - ٩٣٤، سير أعلام النبلاء، ١٦ / ١٧٩، السِّيُوْطِيّ، طبقات الحفاظ ص ٣٧٧)

(7) أخرج هذا الحديث البيهقي في "السنن الكبرى" (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ٢ / ١٤٨ من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(8) كما نقل العراقي في شرح التبصرة والتذكرة، ٤ / ٧٦، عن عبدالغني الأزدي.

التحديث بين (أبي أسامة) وبين (حماد).

وقد تبع الدولابيُّ (ت٣٢٠هـ) الإمامَ النسائي في هذا الخطأ فذكر في "الكنى والأسماء"[(١)] تحت ترجمة (ذِكْر مَنْ كُنيته أبو أسامة): " أبا أسامة حماد بن أسامة الكوفي ".

وقد كشف الدَّارَقُطْنِيّ (ت٣٨٥هـ)[(٢)] – رحمه الله - هذا التدليس وقصة ذلك يَقُصُّهَا لنا الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ)[(٣)] فيقول[(٤)]:

قال لنا حمزة بن محمد لما أملى علينا هذا الحديث: لا أعلمُ أحدا رَوَىَ هذا الحديث عن حماد بن السائب غير أبي أسامة، وحماد هذا ثقة كوفي، وله حديث آخر عن أبي إسحاق: أبي الأحوص عن عبدالله في التشهد رواه عنه أبو جنادة حُصَيْن[(٥)] بن مخارق[(٦)]

قال عبدالغني:

ثم قَدِمَ علينا الدَّارَقُطْنِيّ بعد ذلك بسنين فسألته عن هذا الحديث وعن هذا الرجل حماد بن السائب فقال لي:

" الذي روى عنه أبو أسامة هو محمد بن السائب الكلبي إلا أنَّ أبا أسامة كان يسميه حمادا!

قال عبدالغني:

---

(1) الدولابي، محمد بن أحمد، الكنى والأسماء (الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ص ١٠٥.

(2) هو : أبو الحسن؛ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، الدَّارَقُطْنِيّ، البغدادي، الشافعي، الحافظ، (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ)، إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القراآت وعقد لها أبوابا. ولد بدار القُطْن (من أحياء بغداد) فنُسبَ إليها، ورحل إلى مصر، وتوفي ببغداد. من تصانيفه كتاب "السنن"، و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، و"الأفراد"، و"المؤتلف والمختلف"، وغيرها. (انظر: ابن خَلِّكَان : وَفَيَات الأعيان، ٣ / ٢٩٧ - ٢٩٩، الذهبي،سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٤٩، صِدِّيْق حَسَن القنوجي، أبجد العلوم، ٣ / ١٤٦، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٤ / ٣١٤)

(3) هو : أبو محمد؛ عبد الغَنِيّ بن سعيد بن علي بن سعيد، الأَزْدِيّ، المصري، (٣٣٢ - ٤٠٩هـ)، شيخ حفاظ الحديث بمصر في عصره، نَسَّابَةٌ، اتفقوا على فضله وثقته وصِدْقِهِ، وكان الدارقطني يُفَخِّمُ أَمْرَهُ ويرفع ذِكْرَهُ ويقول: "كأنه شعلةٌ من نار". من آثاره: "المؤتَلِف والمختلِف" في أسماء الرجال، و"مشتَبِه النِّسْبَة"، و"الغوامض والمبهمات"، و"المتوارِيْن"، وغيرها.

(انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧ / ٢٦٨ - ٢٧٣، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٤١١ - ٤١٢، الزركلي، الأعلام ٤ / ٣٣)

(4) الخطيب البغدادي، المُوْضِح، ٢ / ٣٥٧ - ٣٥٩.

(5) في "المُوْضِح" المطبوع: "حصن" مكبرا ، وهو تحريف مخالف لما في الكثير من كتب الحديث، انظر مثلا: الدَّارَقُطْنِيّ، الضعفاء، ص ١٨٩، رقم ١٧٩، ابن الجَوزي، الضعفاء، ١ / ٢٢٠، رقم ٩٢٦، الذهبي، الميزان، ١ / ٥٥٤، رقم ٢٠٩٧، والمغنِي، ١ / ١٧٨، رقم ١٥٩٤، ابن حجر، لسان الميزان، ٢ / ٣١٩، رقم ١٣٠٨، ٧ / ٢٨، الدَّاوُدِي، طبقات المفسرين، ١ / ١٦٤ رقم ١٥٨، ...

(6) هو أبو جُنَادَة؛ حُصَيْن بن مُخَارِق بن وَرْقَاء (حُصَيْن: بصاد مهملة، وقد ضبطه الحلي بضاد معجمة)، راو، حدث عن الأعمش. قال الدَّارَقُطْنِيّ: "يضع الحديث"، وقال الذهبي: "كذاب".

(انظر ترجمته في: ابن حبان، الضعفاء، ٣ / ١٥٥: ١٥٦، الذهبي، الميزان، رقم (٢٠٩٧، ١٠٠٧٤)، المغني رقم (١٥٩٤، ٧٣٨٥)، ابن حجر، لسان الميزان، ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠، ٧ / ٢٨، النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس، الرجال (إيران: مركز نشر كتاب چاپخانهء مصطفوي)، ص ١١٢، الحُلِّيّ، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، الرجال، ط٢ (النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٨١ - ١٩٦١م)، ص ٢١٩، رقم ٣).

فتبين له أن حمزة قد وَهِمَ من وَجْهَيْن:

أحدهما: أن جعل الرجلين واحدا.

والآخر: أن وثَّقَ مَنْ ليس بثقة، لأن الكلبي عند العلماء غير ثقة.

قال عبدالغني:

ثم إني نظرتُ في كتاب " الكُنى " لأبي عبدالرحمن النَّسَوِيّ[١] فوجدته قد وهم فيه وَهْمًا أقبح من وَهْم حمزة بن محمد، رأيته قد أخرج هذا الحديث عن "أحمد بن علي عن أبي معمر عن أبي أسامة حماد بن السائب" وإنما هو "عن حماد بن السائب" فأسقط قوله (عن)، وخَفِيَ عليه أَنَّ الصوابَ (عن أبي أسامة حماد بن أسامة) وأن (حماد بن السائب) هو (الكلبي).

قال عبدالغني:

والدليل على صحة قول شيخنا أبي الحسن علي بن عمر - (يريد: الدَّارَقُطْنِيّ) - أَنَّ عيسى بن يونس[٢] رواه عن الكلبي مصرحا به غير مُخْفِيْه عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث قال: دخلتُ مع أبي على ابن عباس فسأله عن " الفِرَاء" فقال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " دِبَاغُ كل أديمٍ ذكاته "[٣].

قال الخطيب البغدادي:

ورَوَى أبو جُنَادَة حُصَيْن[٤] بن مُخَارِق عن حماد بن السائب حديثا غير الذي ذكره حمزة بن محمد أخبرناه أبو الحسن أحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي ثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي أنا يعقوب بن يوسف ثنا أبو جنادة عن حماد بن السَّائِب عن عبدالجبار وعَلقمة ابني وائل عن وَائِل بن حُجْر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين[٥]. اهـ.

---

(1) هو الإمام النسائي صاحب (السنن).

(2) هو: أبو عُمَر (وقيل: أبو محمد)؛ عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، السَّبِيْعِيّ، الكوفيّ، (ت١٩١ هـ)، محدث، روى عن الثَّوْرِيّ، وسعيد الجُرَيْرِيّ، والأعمش، وغيرهم. روى عنه: إسماعيل بن عَيَّاش، وحماد بن سَلَمَة، والقَعْنَبِيّ، وغيرهم. قال فيه علي بن عثمان بن نُفَيْل: قلتُ لأحمد بن حنبل: إن أبا قتادة – يعني الحرَّانِيّ – كان يتكلم في وكيع وعيسى بن يونس وابن المبارك ؟ فقال: من كَذَّبَ أهلَ الصدق فهو الكَذَّاب.

(انظر ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ص ٢٧٩، السيوطي : طبقات الحفاظ، ص ١١٨)

(3) هذا الحديث عَزَاهُ السيوطي في "الحاوي للفتاوي" (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية) ١ / ١٩ إلى سعيد بن منصور في "سننه"، ولم يرد في الأجزاء الخمسة المطبوعة منه تحقيق د. سعد الحميد.

(4) في المطبوعة من (الموضح) – حصن – مكبرا – وهو تحريف (وقد قدمنا دليل ذلك في الصفحة السابقة)

(5) رواه الخطيب في "الموضح" ٢ / ٣٥٩ من رواية حماد بن السائب عن عبد الجبار وعلقمة ابني وائل عن وائل.

=

وهذه القصة تكشف كثيرا من مخاطر التدليس، كما تكشف في المقابل حنكة علماء الحديث وتربّـــصهم وسبرهم للمرويات بشكل مذهل يثير الإعجاب.

٣- أبو هِشَام[١]:

كَنَّاهُ بذلك "القاسم بن الوليد الهَمْدَانِيّ"[٢] على اسم ابنه "هشام"[٣]

قال العراقي: "ومما دُلِّسَ به الكلبي مما لم يذكره ابنُ الصلاح تكنيته بأبي هشام، وقد بينه الخطيب فقال – فيما قرأتُ بخطه – وهو "أبو هشام" الذي روى عنه "القاسم بن الوليد الهَمْدَانِيّ[٤]"، وكان للكلبي ابـــن يُسمى هشاما فكنَّاهُ القاسم به في روايته عنه.

ثم روى بإسناده إلى القاسم بن الوليد عن أبي هشام عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ قُلْ هُوَ القَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِـــسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ... ﴾[٥] توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم صلى ركعتين، ثم دعا

=والحديث ثابت من غير هذا الوجه؛ أخرجه النسائي في "السنن"، كتاب التطبيق، باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع، ٢ / ١٩٤ من رواية قيس بـــن سليم العنبري عن علقمة بن وائل عن وائل بن حُجْر (ببعضه، دون ذكر التأمين).

ورواه النَّسَائِيّ أيضا في "السنن"، كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الأُذُنَيْن، ٢ / ١٢٢، وكتاب الافتتاح، باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام، ٢ / ١٤٥، وابن ماجه في "السنن"، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجهر بآمين، ١ / ٢٧٨ (٨٥٥) من طرق عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه.

ورواه أبو داود في "السنن"، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، ١ / ٤٠٢ (٩٣٢، ٩٣٣)، والترمذي في "السنن"، كتاب الصلاة، باب مـــا جـــاء في التأمين، ٢ / ٢٧ (٢٤٨، ٢٤٩)، وأحمد في المسند ٤ / ٣١٦، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار"، ١ / ٥٣٠ (٧٣٨) من طرق عن سَلَمَة (بن كُهَيْل) عـــن حُجْر (بن عنبس، أبي العنبس) عن وائل. وقال الترمذي عقبه : "حديث حسن".

(1) مثَّل به العراقي في شرح التبصرة والتذكرة، ٤ / ٧٦: ٧٧ (نقلا عن الخطيب في الموضح ٢ / ٣٥٥) وزاده على ابن الصلاح.

(2) هو: أبو عبد الرحمن؛ القاسم بن الوليد، الهَمْدَانِيّ، الجُنْدَعِيّ، الكوفي، القاضي، (ت١٤١ هـــ)، راو. حَدَّثَ عن: الشَّعْبِيّ، وقتادة، ومجاهد، والمِنْهَـــال بن عمرو، وغيرهم. روى عنه: الفَضْل بن دُكَيْن، والمُحَبَّر بن قَحْذَم، وغيرهما. وثقه ابن معين، والعِجْلِيّ، وذكره ابن حبان في "الثقـــات" وقـــال: "يخطـــئ ويخالف". وقال ابن حجر: "صدوقٌ يُغْرِبُ".

(انظر ترجمته في: ابن حبان، الثقات، ٧ / ٣٣٨، المزي، تهذيب الكمال، ٢ / ١١١٧ : ١١١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢ / ١٢١، تقريب التهذيب، ص ٤٥٢، رقم ٥٥٠٣، ...)

(3) يريد: أبا المنذر؛ هشام بن محمد بن السائب، الكَلْبِيّ، الكوفي، (ت٢٠٤هـــ)، نَسَّابَة، أخباريّ. روى عن أبيه، وعن مجاهد بن سعيد، وغيرهما. ولـــه تصانيف كثيرة قال ياقوت: "تزيد على ١٥٠ تصنيفا" (ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المعروف بمعجم الأدباء، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٦ / ٢٧٧٩)، منها: "جمهرة الأنساب"، و "حِلْف عبدالمطلب وخُزَاعَة"، و"الأصنام"، و"المثالب"، و"أسواق العرب"، ... وغيرها، وهو مجروح في الحديث، قال الذهبي: "هشام لا يُوثَقُ به"، وقال الدَّارَقُطْنِيّ وغيره: "متروك".

(انظر في ترجمته: الخطيب، تاريخ بغداد، ١٤ / ٤٥ - ٤٦، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤ / ٣٠٤ : ٣٠٥ ، ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ١١٠، ...)

(4) في مطبوعة "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي: " الهمذاني " - بذال معجمة -، وهو تحريف، وهو مثبت على الصواب في "المُوضِح"، بل ثابـــت في شرح التبصرة والتذكرة ٢ / ٢٠١ (تحقيق، ماهر الفحل) بالدال المهملة أيضا.

(5) سورة الأنعام، الآية: ٦٥.

الله تعالى أن لا يُهلك أمته بعذاب من فوقهم، ولا من تحت أرجلهم، ولا يُلبسهم شيعا، ولا يُذيق بعضهم بأس بعض..." في حديث طويل[1].

ثم روى وِجَادَةً إلى ابن أبي حاتم[2] أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: أبو هشام هو الكلبي وكان كنيته "أبو النَّضْر" وكان له ابنٌ يُقال له هِشام ابن الكلبي صاحب نحو وعربية فكَنَّاهُ به[3].

ملاحظة:

عَدَّ ابنُ الصَّلاح (ت٦٤٣هـ)[4] مما يدخل في هذا الباب صنيعَ محمد بن إسحاق (ت١٥٠هـ) صاحب السيرة[5] – إذ يروي مَرَّةً عن الكلبي فيسميه ومرة يُكَنِّيْهِ دون أن يسميه (أبا النَّضْر) ؛ قال ابن الصَّلاح:

"محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير هو أبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار حديث تَميم الدَّارِي وعدي بن بَدَاء".

---

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في "مُوْضِح أوهام الجَمْع والتَّفْرِيْق"، ٢ / ٣٥٥ : ٣٥٧، من رواية القاسم بن الوليد (الهَمْدَانِيّ) عن أبي هِشَام عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه، مطولا، وهو إسنادٌ واهٍ، فيه الكلبيّ كما هو مفصَّل عاليه.

وقد روي مختصرا من وجوه عن ابن عباس رضي الله عنه، فأخرجه ابن مردويه (فيما نقله عنه ابن كثير في التفسير ٢ / ١٤٣ من رواية شجاع بن الوليد (أبي بدر السَّكُونِيّ) عن عمرو بن قيس عن رجل عن ابن عباس.

وأخرجه ابن مردويه في التفسير - أيضا - (فيما نقله عنه ابن كثير في التفسير ٢ / ١٤٣) من رواية إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس.

وأخرجه الطَّبَرِيّ في التفسير (بيروت: دار الفكر) ٧ / ٢٢٠ من رواية عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

وأخرجه الطَّبَرِيّ - أيضا - في التفسير، ٧ / ٢٢٠، وابن أبي حاتم، في التفسير، ٤ / ١٣٠٩، رقم (٧٤٠٠) من رواية ابن وهب عن خلاد بن سليمان عن عامر بن عبدالرحمن عن ابن عباس.

والحديث ثابت مختصرا، أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب التفسير، سورة الأنعام، باب قوله **(قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ ...)**، ٨ / ٢٩١، رقم (٤٦٢٨)، والنسائي في "السنن الكبرى"، كتاب التفسير، باب قوله تعالى **(قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ ...)** ، ٦ / ٣٤١، رقم (١١١٦٤) عن جابر رضي الله عنه.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٧٤هـ)، ٢ / ٥٦، رقم (١٦٥٤).

(3) ويلاحَظ أَنَّ العراقيّ قال: "فرَّقَ البخاريُّ بين أبي هِشَام وبين الكلبي وبيَّنَ نسبه ابن سعد وخليفة بن خياط "، وانظر: الموضح ١ / ١٧ - ١٨.

(4) المقدمة، ص ٢٩٠ (وتبعه العراقي، شرح التَّبْصِرَة، ٤ / ٧٥).

(5) هو: أبو بكر (أو: أبو عبدالله)؛ محمد بن إسحاق بن يسار، المُطَّلِبِيّ (ولاء)، المدني، نزيل العراق، المعروف بابن إسحاق، (٨٠ - ١٥٠هـ)، أخباري، مؤرخ، صاحب "السيرة النبوية". رأى أنس بن مالك بالمدينة وسعيد بن المسيب. وهو من أقدم مؤلفي المسلمين، أثنى عليه أهل العلم فقال فيه الزهري: "لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا"، وقال علي ابن المديني: "مدار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستة ... " فذكرهم، ثم قال: "فصار علم الستة عند اثني عشر ..." ذكر منهم محمد بن إسحاق. وروى حرملة عن الإمام الشافعي أنه قال: "مَنْ أرادَ أنْ يَتَبَحَّرَ في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق "، وقال شعبة: " محمد بن إسحاق أمير المحدثين لحفظه".

(انظر ترجمته في: ابن كثير، البداية والنهاية، ١٠ / ١٠٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧ / ٣٣، ...)

وهو ما أخرجه الترمذي: حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني ثنا محمد بن سلمة الحـــراني ثنـــا محمد بن إسحاق عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ... ﴾ [١] قال:

"بَرِئَ منها الناسُ غيري وغير عديّ بن بَدَاء ..." الحديث بطوله[٢].

وقال ابن حِبَّان في "الضعفاء"[٣]: "يروي عنه الثوري ومحمد بن إسحاق ويقولان: (أبو النضر) حـــتى لا يُعرف".

لكنَّ (أبا النَّضْر) هي الكنية الشهيرة للكلبي فليس في ذلك تدليس، ولذا قـــال الـــسخاوي رحمـــه الله: "ولكنها كنية شهيرة لابن السائب، مع كون ابن إسحاق روى عنه مرة أخرى فـــسماه، ولـــذا قـــال الخطيب: وهذا القول – يعني في كنية أبي النضر - صحيح ". اهـــ[٤].

* **المثال الثاني**[٥]:

مُحمد بن سعيد المَصلُوب[٦]:

---

(1) سورة المائدة، الآية: ١٠٦.

(2) أخرجه الترمذي في "السنن"، كتاب التفسير، باب ومن سورة المائدة، ٥ / ٢٥٨ - ٢٥٩، رقم (٣٠٥٩)، والطـــبري في "التفـــسير" (بـــيروت: دار الفكر)، ٧ / ١١٥، وابن أبي حاتم في "التفسير"، تحقيق: أسعد محمد الطيب (صيدا: المكتبة العصرية)، ٤ / ١٢٣٠، رقم (٦٩٤١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" ١١ / ٦٩ - ٧٠، من رواية محمد بن سلمة الحَرَّانيّ عن ابن إسحاق عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم الداري.

وقال الترمذي عقبه : "هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح، وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن الـــسائب الكلبي يكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث، وهو صاحب التفسير. سمعت محمد بن إسماعيل يقول : محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر، ولا نعـــرف لسالم أبي النضر المدني رواية عن أبي صالح مولى أم هانئ ".

والحديث محفوظ ثابت صحيح من غير هذا الوجه، أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الوصايا، باب إذا قال الواقف: لا نطلب ثمنه إلا إلى الله فهو جائز، ٥ / ٤٠٩ : ٢١٠، رقم (٢٧٨٠)، وأبو داود، كتاب الأقضية، باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر، ٤ / ٢٢ - ٢٣، رقم (٣٦٠٦)، الترمـــذي في "السنن"، كتاب التفسير، باب ومن سورة المائدة، ٥ / ٢٥٩، رقم (٣٠٦٠)، وأبو يعلَى في "المسند"، ٤ / ٣٣٨، رقم (٢٤٥٣)، والطبري في "التفسير"، ٧ / ١١٥، والطَّحَاوِيّ في "مشكِل الآثَار"، ١١ / ٤٥٧، رقم (٤٥٤٦)، والطبراني في "المعجم الكبير"، ١٢ / ٧١، رقم (١٢٥٠٩)، ١٧ / ١٠٩، رقم (٢٦٨)، والدارقطني في "السنن"، ٤ / ١٦٨، رقم (٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، ١١ / ٦٩، والنحاس في "الناسخ والمنسوخ"، ص ٤٠٨، من رواية ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جُبَيْر عن سعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس رضي الله عنه.

(3) الضعفاء، ٢ / ٢٥٣.

(4) فتح المغيث، ٣ / ١٩١.

(5) وبه مثل: السخاوي، فتح المغيث، ٣ / ١٩٢ - ١٩٣، والسيوطي، التدريب، ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١.

(6) هو: أبو عبدالرحمن (ويقال غير ذلك في كنيته)؛ محمد بن سعيد بن حَسَّان بن قيس، الأسدي، الدمشقي، الشامي، المَـــصلُوب، راو، حـــدث عـــن: مكحول، والزهري، ونافع مولى ابن عمر،... روى عنه: الثوري، وابن عجلان، وسعيد بن أبي هلال، ...

قال أحمد: "قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة، حديثُه حديثٌ موضوع"، وقال مرة: "عَمْدًا كان يَضَعُ"، وقال النَّسَائِيّ: "الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام"، وقال خالد بن يزيد الأزرق: سمعتُ محمد بن سعيد الأردني=

كان زنديقا، كذابا شديد الكذب لذا فقد أسرف الرواة في التفنن في أسمائه وألقابه وكُناه ونِسَبِهِ لإخفائه:

قال العقيلي (ت٣٢٢هـ): وبلغني عن بعض أصحاب الحديث أنه قال: " يُقْلَبُ اسمه على نحو مائة اسم"، وما أُبْعِدُ أن يكون كما قال. اهـ[١].

وقال ابن عُقْدَة (ت٣٣٢هـ): سمعت أبا طالب ابن سوادة يقول: " قَلَبَ أهلُ الشام اسمه على مائة وكذا وكذا اسما، قد جمعتُهَا في كتاب"[٢].

فمن ذلك:

* أَطْلَقَ عليه يحيى بن سعيد الأموي:

- محمد بن سعيد بن حسان، وقال بعضهم: سعيد بن محمد بن حسان بن قيس الأسدي.

* وقال له مروان بن معاوية:

- محمد بن حسان مرة، ومرة: محمد بن أبي قيس، ومرة: محمد بن أبي زينب، ومرة: محمد بن زكريا، ومرة: محمد بن أبي الحسن.

* وأطلق عليه المُحاربي:

سعيد بن أبي هلال محمد بن سعيد الأسدي.

* وبعضهم يقول: محمد بن حسان الطبري، و أبو عبدالرحمن الشامي، ومحمد الطبري.

* ويقولون: أبو قيس الملائي، وأبو قيس الدمشقي، وأبو عبدالله الشامي.

* وربما قالوا: عبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالكريم، ... وغير ذلك على معنى التعبيد لله.

وينسبونه أيضا إلى جده يُكنّون الجد حتى يتسع الأمر جدا في هذا، فيقولون:

محمد بن سعيد بن عبدالعزيز، ومحمد بن أبي عتبة، ومحمد بن أبي حسان، ومحمد بن أبي سهل، ومحمد بن عبدالرحمن، ومحمد الطَّبَرِيّ، ومحمد الأردني، ومحمد المرتَضَى[٣].

=- (وهو المصلوب) - يقول: "إذا كان الكلام حسنا لم أُبَالِ أنْ أجعل له إسنادا"! وقال أحمد بن صالح المصري: "زنديق، ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَضَعَ أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها".

(انظر ترجمته في: النَّسَائِيّ (ملحقات " الضعفاء والمتروكين" تحقيق محمود زايد)، ص ١٢٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ١٨٤ - ١٨٦، ...)

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٤ / ٧١.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩ / ١٨٥.

(3) راجع في ذلك: الخطيب، الموضح ٢ / ٣٤٣ - ٣٥١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩ / ١٨٤ - ١٨٦، السخاوي، فتح المغيث، ٣ / ١٩٢ - ١٩٣.

قال ابنُ نُمير - وذُكِرَتْ له رواية الكوفيين عنه – فقال: " لم يعرفوه، وإنما العَيْب على الشاميين الـــذين عرفوه ثم رووا عن هذا العدو لله، كذاب يضع الحديث ". اهـــ[١].

* **المثال الثالث**[٢]:

إبراهيم بن أبي يحيى[٣]

قيل له:

- إبراهيم بن محمد.

وقيل له أيضا:

– إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.
- أبو إسحاق بن محمد.
- أبو إسحاق الأسلمي.
- الأسلمي ابن محمد
- أبو إسحاق ابن سمعان، مولى أسلم
- أبو إسحاق ابن أبي عبدالله
- أبو الذئب.
- عبدالوهاب المغربي[٤]

---

(1) الموضح، ٢ / ٤٣٤ - ٣٥١، تهذيب التهذيب ٩ / ١٨٤ - ١٨٦.

(2) وبه مَثَّلَ السخاوي، فتح المغيث، ٣ / ١٩٣.

(3) هو أبو إسحاق؛ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى (سمعان)، الأسلمي (ولاء)، المدني، روى عن: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن المنكدر،... روى عنه: إبراهيم بن طَهْمَان، والثوري، والشافعي (ولم يكن يعرف ضعفه)،...

قال أحمد: "كان قَدَرِيًّا، معتزليا، جهميا، كلَّ البلاء فيه"، وقال مرة: "لا يُكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه".

(انظر ترجمته في: البخاري، الضعفاء الصغير، ص ١٣، رقم (٧، ٨)، النسائي، الضعفاء والمتروكين ص ١٢، رقم (٥)، ابن حبان، الضعفاء، ١ / ١٠٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١ / ١٥٨،...)

(4) انظر: الخطيب، الموضح، ١ / ٣٦٥ - ٣٧١.

* وكذا مَثَّلَ السخاوي في هذا الباب بأبي اليقظان شيخ المدائني، ولا نطيل بذكره (انظر: فتح المغيث، ٣ / ١٩٣)

٤ - أقسام التدليس:

٤-١ **توطئة**:

دَفعتْ عيوبُ الإسناد - والتي ذكرناها فيما قبله [١] - بعض المحدثين إلى إخفاء هذه العيوب، وهذا ما يسمونه التدليس - على تفصيلٍ في شروطه سنعرفه فيما بعد -، وقد ذكرنا قبل ذلك أنَّ مِنْ هذا الإخفاء ما هو محمود مقدَّرٌ مشكور، ومنه ما هو مفهوم معذورٌ فاعله، ومنه دون ذلك.

إنَّ طولَ إسنادٍ ما - حيث يرد فيه عددٌ كثيرٌ من الرواة بالمقارنة بما يَرِدُ في إسنادٍ مُشابه له عند أقران هذا المحدث (وهو ما يُسَمَّى اصطلاحا بالسند النازل) - أو وجود راو معيبٍ (لضعفه أو بدعته أو غير ذلك) يجدُ فيه المحدثون غضاضةً، وهو ما كان يدعو بعضهم إلى إسقاطِ راو في السند - أو أكثر - ليبدو السندُ أقلَّ في عدد الرواة (وهو ما يسمى اصطلاحا بالسند العالي)[٢]، أو يبدو السند مقبولا لا عيب فيه، إلا أن مجرد إسقاط المحدث لراو في السند لا يعد تدليسا، إذ التدليس لابد فيه من توفر: (المعاصرة، وإمكان اللُّقْيَا) بين الراوي المسقِط وبين شيخ شيخه الذي يبقيه في السند بعد التدليس ويبدو للناس أنه يرويه عنه، وذلك بأن يكون المحدث سَمِعَ أو لقي أو كان ممكنا لقاءَ شَيْخِ شَيْخِ مَنْ أسقطه - على تفصيل يأتي فيما بعد -، بحيث إذا رَوَى المحدثُ السند بعد الإسقاط أَوْهَمَ السامعين أنه سند متصل لا نقص فيه، ويكون ذلك من معرفة السامعين بأن هذا المحدث سمع من هذا الشيخ أو يجدون من إمكان اللقيا ما يدعوهم لقَبُول مثل هذه الرواية.

ونظرا لكون هذا الراوي الذي يريد إخفاء العيب لا يريد الكذب (فهو ليس من الكذابين) فإنه يستخدم في الرواية صيغةً للتحديث لا تُوقعه في الكذب فيقول (عن) أو (قال) أو (أنَّ فُلانًا قال)، أو نحو ذلك متجنبا عبارات قاطعة بالسماع المباشر مثل (حدثنا) و(أخبرنا) و (أنبأنا) و (سمعت)، ونحوها.

وهذا النوع من التدليس قائم على **الإسقاط**. إسقاط المحدث لشيخه والرواية عن شيخ شيخه مباشرة بصيغة محتملة غير قاطعة في السماع.

ويكون هذا حرصا من الراوي على إخفاء عيبٍ في السند هو نزول هذا السند أو ضعف شيخه الذي

(**1**) راجع ص ٢٠ - ٢٤.

(**2**) ننوه هنا أنه ليس كل سند نازل معيبا بنزوله، فرُبَّ سَنَدٍ نازلٍ اشتمل على أئمة أجلة هو خير من أسانيد عالية خلت منهم.

يحدِّثُ عنه أو صِغَر سِنِّهِ أو دُنُوّ مترلته مما قد يجد المحدث غضاضة في التصريح باسمه (على ما فصلناه ومَثَّلْنَا له فيما سبق).

ولقد لجأ بعضُ المدلسين إلى حيلةٍ أخرى لإخفاء عيبٍ في السند وذلك **بتعمية الشيخ** محل العيب في السند (بدلا من إسقاطه)، وذلك بإطلاق اسمٍ أو لقبٍ أو كنية أو نِسْبَةٍ عليه غير مشهورة - على أن تكون مرتبطة به فعلا وذلك لئلا يقع في الكذب (على ما سبق تفصيله والتمثيل له) - وهو ما يُخْفِي عَيْبَ السَّنَدِ عن السامعين - بغير إسقاطه - بحيث لا يتعرفون على شخصية شيخ شيخهم المعيب (الضعيف أو المبتدع أو الصغير أو داني المترلة... أو غير ذلك).

وهذا النوع من التدليس، وهو **التدليس بالتعمية** استخدمه المُدَلِّسُونَ في غير الإسناد النازل إذ النازل لا علاج له عندهم إلا بالإسقاط.

ومن هنا يتبين لنا أن التدليس قائم على هذا التقسيم من حيث الحقيقة وإن كان من حيث الواقع قد تباينت تقسيماتهم وتسميات أقسامهم وفقا لاجتهادهم، لكنها لا تخرج عما بيَّناه، وهاكم بيان ذلك:

٤-٢ مذاهب المحدّثين في أقسام التدليس:

اختلف المحدّثون فيما بينهم في تقسيم (التدليس):

- فمنهم مَنْ قَسَّمَهُ إلى قسمَيْن هما: (تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ): وعلى رأس هذا القول الخطيب البغدادي رحمه الله.
- ومنهم مَنْ قَسَّمَهُ إلى ثلاثة أقسام: (تدليس الإسناد، والشيوخ، والتسوية): وعلى رأس هذا القول العراقي - رحمه الله تعالى.

وننبه أنَّ مرادَهُم بتدليس الإسناد هو تدليس الإسقاط الذي ذكرناه، ومرادهم بتدليس الشيوخ ما أطلقنا عليه (تدليس التعمية)، هكذا جرت اصطلاحاتهم، فلا نخرج عنها، وإن كنا نرى أن الإسقاط والتعمية أقرب وأدق في الدلالة على المراد.

بيان مذاهب المحدثين في أقسام التدليس:

٤-٢-١ تقسيم التدليس إلى قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ:

١- الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـــ):

قَسَّمَ في "الكفاية" التدليس قسمين فقال: "التدليس على ضربين...". اهـــ[1].

٢- ابن الصَّلاح (ت٦٤٣ هـــ):

تبع الخطيب البغدادي فقال: "التدليس قسمان... " اهـــ[2].

(وتَبِعَ ابنَ الصلاح كل من: ابنُ كثير، في الاختصار، ص ٤٥، والنووي، في التقريب، ١ / ٢٢٣، وفي شرح صحيح مسلم، ١ / ٣٣، وفي مقدمته لشرح صحيح البخاري[3] ص ٧٩ (لكن لم ينص على اسم كل قسم)، والطيبي في الخلاصة ص ٧١، والشريف الجرجاني في المختصر في أصول الحديث، ص ٥٦ - ٥٧، والسيوطي، في "الألفية" البيت ٤٩، والترمسي في "منهج ذوي النظر" ص ٥٩، والأثيوبي في "شرح ألفية السِّيُوْطِيّ" ص ١٦١)

٣- العَلَائِيّ[4] (ت٧٦١هـــ):

قال: "فيما يتعلق بالتدليس، وهو قسمان: تدليس السماع وتدليس الشيوخ...". اهـــ[5].

٤- ابن حَجَر (ت٨٥٢هـــ):

قال في "طبقات المدلسين": "التدليس تارة في الإسناد وتارة في الشيوخ...". اهـــ، وقال: "فاللائق ما

---

(1) الكفاية، ص ١٢.

(2) ابن الصلاح، المقدمة، ص ٩٥.

(3) منتزع مطبوع محققا باسم: "ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري"، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، ط١ (عمان، الأردن: دار الفكر، بدون تاريخ) (وهذا العنوان من وضع محقق الكتاب)

(4) هو: أبو سعيد، صلاح الدين؛ خليل بن كَيْكَلْدِيّ بن عبد الله، الدمشقي، الشافعي، الحافظ المعروف بالعَلَائِيّ، (ت٧٦١هـــ)، قال فيه الحسيني: " كان إماما في الفقه والنحو والأصول، مُفَنّنًا في علم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في معرفة المتون والأسانيد، بقية الحفاظ، ومصنفاته تنبئ عن إمامته في كل فن. درَّسَ وناظر ولم يُخَلِّف بعده مثله ". (الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ (الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤ - ١٣٧٦)، ص ٤٣)

(5) العلائي، خليل بن كَيْكَلْدِيّ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي (العراق: وزارة الأوقاف، ١٩٧٨م)، ص ١٠.

فعله ابنُ الصلاح من تقسيمه قسمين فقط...". اهـ[١].

وسلك ابن حجر نفس المسلك في "النكت على ابن الصلاح" أيضا حيث علق على قول العراقي: "ترك المصنف قسما ثالثا من أنواع التدليس وهو شر الأقسام..." إلى آخره فقال ابن حجر: " أقول: فيه مُشَاحَّة، وذلك أن ابن الصلاح قسم التدليس إلى قسمين: أحدهما: تدليس الإسناد. والآخر: تدليس الشيوخ. والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليسا هي من قبيل القسم الأول وهو تدليس الإسناد. فعلى هذا لم يترك قسما ثالثا، إنما ترك تفريع القسم الأول. أو أخل بتعريفه ومشى على ذلك العلائي فقال: "تدليس السماع نوعان..." فذكره[٢].

٥- البِقَاعِيّ (ت٨٨٥هـ):

علق على قول العراقي في الألفية بقوله (على ثلاثة أقسام) فقال: " إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونهما اثنين، باعتبار إسقاط الراوي، أو ذكره وتعمية وصفه. وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة، لما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف"[٣].

وقال: "بالتحقيق إنه ليس لنا إلا قسمان: الأول: تدليس الإسناد، والثاني: تدليس الشيوخ". اهـ[٤].

٦- السخاوي (ت ٩٠٢):

وافق ابن الصلاح في تقسيمه التدليس إلى قسمين، ثم مضى يزيد الأمر تفصيلا بأن تحت هذين التقسيمين أنواع، فقال في "فتح المغيث": "وهو قسمان، أولهما أنواع... "[٥]، وأوضح منه مسلكه في "شرح التقريب" حيث قال عقب قول (وهو قسمان): "بل أكثر، كلها متعلقة بالإسناد لكونها دائرة بين الحذف أصلا أو التغطية"[٦]، فهو يوافق على أنه

---

(1) ابن حجر، محمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المعروف بطبقات المدلسين، (القاهرة: دار الصحوة)، ص ١١، وقد نقله عنه السِّيُوْطِيّ أيضا في التدريب ١ / ٢٢٧.

(2) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦١٦.

ومن هنا نرى أن د. عبدالكريم الخضير قد جانبه الصواب حين قال في "شرح اختصار علوم الحديث" في التعليق على قول الحافظ ابن كثير: "والتدليس قسمان" إذ قال: "هذا ما فعله ابن الصلاح في علوم الحديث، وزاد الحافظ العراقي قسما ثالثا، وهو تدليس التسوية، وأوصلها الحافظ ابن حجر إلى خمسة أقسام: فزاد تدليس القطع وتدليس العطف، فعلى هذا تكون الأقسام: تدليس الإسناد، تدليس الشيوخ، تدليس التسوية، تدليس القطع، تدليس العطف"، فأنت ترى أنَّ ابنَ حجر يقول بوضوح أن التدليس قسمان، وإنما هذه التي ذكرها هي معدودة عنده فروع لا من أساس التقسيم.

وقد قسمه يوسف الجديع في "تحرير علوم الحديث" ص ٩٥٢ نوعين: الأول: تدليس الوصل (وهو قسمان عنده: تدليس الإسناد، وتدليس التسوية)، والثاني: تدليس الأسماء (أو: تدليس الشيوخ)، وهو شبيه بقول ابن حجر - أو لعله مأخوذ عنه - إلا في اسم (الوصل).

(3) البقاعي، النكت الوَفِيَّة، مرجع سابق، ١ / ٤٣٣.

(4) نقله عنه الأجهوري في حاشيته على شرح الزرقاني على "البيقونية"، ص٥٧.

(5) فتح المغيث ١ / ١٦١.

(6) السخاوي، شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، ط١ (عَمَّان : الدار الأثرية، ١٤٢٩- ٢٠٠٨)، ص ١٣١.

ينقسم رأسا إلى قسمين ثم يتفرع تحتهما غيرهما[1].

٧- **المُنَاوِيّ**[2] (**ت١٠٣١هـ**):

قال: "التدليس في الحديث: قسمان: تدليس إسناد... والآخر تدليس الشيوخ..."[3].

٨- **البَيْقُونِيّ**[4] (ت١٠٨٠هـ):

قال:

.... *** وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَان (١٨)

وتبعه الزُّرقاني[5] (ت١١٢٢هـ) فقال: "التدليس قسمان...". اهـ[6].

٩- **الحَمَوِيّ**[7] (**ت١٠٩٨هـ**):

قال: "الحديث إذا اتصف سنده بكونه مدلسا نوعان". اهـ[8].

(**1**) والملاحظ أنَّ السخاويَّ في كتابه "الغاية في شرح الهداية" (القاهرة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث) عند شرح البيت (١٤٣) لابن الجزري والذي قال فيه: "مدلس ثلاث"، لم يعترض عليه، بل شرح كلامه دون إنكار. (استفدنا ذلك من د. أكرم المكي في أثناء مناقشة الأطروحة، فله جزيل الشكر والتقدير)

(**2**) هو: زَيْن الدين؛ عبد الرؤوف (واسمه : محمد) بن تاج العارفين بن عليّ بن زين العابدين بن محيي الدين بن محمد، الحدادي، القاهري، الشافعي، المعروف بعبد الرؤوف المُنَاوِيّ، (ت١٠٣١هـ، وقيل ١٠٢٩ هـ)، عالم مشارك في أنواع من العلوم منها التفسير والحديث. متصوف. مكثر من التأليف. أشهر آثاره "فيض القدير" شرح الجامع الصغير للسيوطي في الحديث. قال المُحِبِّيّ : " الإمام الكبير، الحجة، الثبت، القدوة، صاحب التصانيف السائرة، وأجل أهل عصره من غير ارتياب، وكان إماما فاضلا زاهدا عابدا قانتا لله خاشعا له كثير النفع، وكان متقربا بحُسن العمل، مثابرا على التسبيح والأذكار صابرا صادقا، وكان يقتصر يومه على أَكِلَةٍ واحدة من الطعام، وقد جمع من العلوم والمعارف على اختلاف أنواعها وتباين أقسامها ما لم يجتمع في أَحَدٍ ممن عاصره". (المُحِبِّيَ، خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٩١٦)، ٢ / ٤١٢ - ٤١٦).

وينبغي الاحتراز من الخلط بين هذا وبين ابنه: زين العابدين بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين، الحدادي، المُنَاوِيّ، القاهري، الشافعي، المعروف بابن المُنَاوِيّ (ت١٠٢٢ هـ).

(**3**) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١ (بيروت: دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٠ هـ)، ص ١٦٧.

(**4**) هو: عمر (أو: طه) بن محمد بن فتوح، الشافعي، الدمشقي، المعروف بالبَيْقُونِيّ، (ت نحو ١٠٨٠ هـ)، عالم بمصطلح الحديث، دمشقي، شافعي، اشتُهر بمنظومته المعروفة باسمه "البَيْقُونِيَّة" في المصطلح، وله أيضا: "فتح القادر المغيث" في الحديث. (الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٥ / ٦٤، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٥)، ٨ / ١٢٦ - ١٢٧، سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، بدون تاريخ)، ص ٦١٩)

(**5**) هو: أبو عبد الله؛ محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان، الزُّرْقَانِيّ، المصري، المالكي، الأزهري، (ت١١٢٢ هـ)، وَصَفَهُ الزِّرِكْلِيّ بخاتمة المحدثين بالديار المصرية. من آثاره : "تلخيص المقاصد الحسنة"، و"شرح البيقونية"، و"شرح المواهب اللدنية" و"شرح موطأ الامام مالك" و"وصول الأماني". (انظر: البغدادي، هدية العارفين، ٢ / ١١٠، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٦ / ١٨٤، بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، ٨ / ١٨٥، وما بعدها)

(**6**) حاشية الزرقاني، ص ٥٥.

(**7**) هو: أبو العباس؛ أحمد بن محمد مكي، الحسيني، شهاب الدين، الشهير بالحَمَوِيّ، (ت١٠٩٨ هـ)، من علماء الحنفية، حموي الأصل، مصري، كان مُدَرِّسًا بالمدرسة السُّليمانية بالقاهرة. وتولى إفتاء الحنفية. صنف كتبا كثيرة، منها: "غَمز عُيُون البصائر" في شرح "الأشباه والنظائر" لابن نُجَيْم الحنفيّ، و"نفحات القُرْب والاتصَال"، وتذييل وتكميل لشرح "البيقونية" و "تلقيح الفكر" شرح لها أيضا. (انظر: الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ١ / ٢٣٩)

(**8**) نقله عنه الأجهوري، ص ٥٥.

١٠- الأبياريّ (ت١٣٠٥هـ):

قال في "نَيْل الأماني": "اعتُرِضَ على تقسيم القسطلاني للتدليس إلى ثلاثة، وقال: (... ثلاثة) وفيه نظر، بل إنْ نظرنا إلى الأنواع فخمسة: تدليس للشيوخ، وتدليس إسناد، وتدليس قطع، وتدليس عطف، وتدليس تسوية، وإن نظرنا إلى الأقسام فقسمين فقط: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وكلها من تدليس الإسناد إلا الثالث في كلام الشارح فهو تدليس الشيوخ". اهـ[١].

٤-٢-٢ تقسيم التدليس إلى ثلاثة أقسام: الإسناد، والشيوخ، والتَّسْوِيَة:

١- العراقي (ت٨٠٦هـ):

اعترض الحافظ العراقي على تقسيم ابن الصلاح التدليس إلى قسمين فقال: "ترك المصنف - رحمه الله تعالى - قسما ثالثا من أنواع التدليس، وهو شر أقسامه، وهو الذي يسمونه تدليس التسوية...". اهـ[٢].

وكذا ذكر العراقي في الألفية[٣] الأقسام الثلاثة إلا أنه لم يصرح بانقسام التدليس إلى ثلاثة، وكذا في "شرح التبصرة والتذكرة" حيث قال: "التدليس على ثلاثة أقسام"[٤].

(وتبعه: زكريا الأنصاري في فتح الباقي ١ / ٢٢٤، والسلطان عبدالحفيظ في "نظم مصطلح أهل الأثر"[٥] ص ١٦، وأحمد شاكر في الباعث الحثيث ص ٤٦)

٢- ابن الجَزَريّ[٦] (ت٨٣٣هـ):

(**1**) الأبياري، نيل الأماني، ص ٣٥.

(**2**) التقييد، ص ٩٥.

(**3**) ١ / ١٦٩.

(**4**) العراقي، شرح التبصرة، ١ / ٨٣.

(**5**) هو: (السلطان) عبد الحفيظ بن الحسن، الحسني، العلوي، الفاسي، سلطان المغرب (ت١٣٥٦هـ)، وألفيته في أصول الحديث سماها "نَظْم مصطلح الحديث"، طُبعت بمطبعة المنار، بالقاهرة، سنة ١٣٢٦. (انظر ترجمته: عبد الحي، الكَتَّانِيّ، التراتيب الإدارية، تحقيق: عبد الله الخالدي (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، بدون تاريخ)، ١ / ٤١، الزِّرِكْلِيّ : الأعلام، ١ / ١٩٠، ٤ / ٣٣)

(**6**) هو: شمس الدين، أبو الخير؛ محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، العمري، الدمشقي، ثم الشيرازي، الشافعي، الشهير بابن الجَزَرِيّ، (ت ٨٣٣هـ)، شيخ الإقراء في زمانه. مِن حُفَّاظ الحديث. من آثاره: "النَّشْر في القراآت العشر"، و"غاية النهاية في طبقات القُرَّاء"، اختصره من كتابه: "نهاية الدرايات في أسماء رجال القراآت"، وغيرها. ومن آثاره في أصول الحديث: "البداية في علوم الرواية" (نثر)، و"تذكرة العلماء في أصول الحديث"، و"الهداية إلى علوم الرواية" (نظم. شرحه السخاوي في " الغاية في شرح الهداية ")، و"مقدمة في الحديث" (نظم. شرحه ابنه أبو بكر) (انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ٩ / ٢٥٥ : ٢٦٠، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام ٧ / ٤٥ - ٤٦)

قال :

مدلس ثلاث؛ فالأول رد * .... [١]

وهذا واضح في اعتماده التقسيم الثلاثي(٢).

٣- **القسطلاّني (ت٩٢٣هـ)**:
قال: "ثلاثة...". اهـ[٣].

٤- **الأجهوري[٤] (ت١١٩٠هـ)**:
اعترض على صاحب "البيقونية" وقال: "وأسقط الناظم نوعا ثالثا، وهو تدليس التسوية". اهـ[٥].

٥- **جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)**:
ذكر في "قواعد التحديث" ثلاثة أقسام إلا أنه لم يُسَمِّهَا و لم يذكر انقسام التدليس إليها[٦].

* وقد تردد **السيوطي** (ت٩١١هـ) فلم يحسم الأمر، فعقَّبَ على قول النووي السابق "هو قسمان" بقوله: "بل ثلاثة أو أكثر"[٧].

(**1**) ابن الجزري، الهداية في علم الرواية، البيت (١٤٣) (مع شرحه " الغاية في شرح الهداية" للسخاوي، القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث). (أفادنيه د. أكرم بن رضوان المكيّ في أثناء مناقشة الأطروحة، فله جزيل الشكر والتقدير).

(**2**) وقد وجدتُ العَدَوِيّ في "لقط الدرر"، ص ٧٧، قد نَسَبَ إليه القول بالتقسيم الثنائي، فلعله وهم منه، والله أعلم.

(**3**) إرشاد الساري، ١ / ١٦.

(**4**) هو: عطية بن عطية، الأَجْهُوْرِيّ، الشافعي، البرهاني، الضرير، (ت١١٩٠هـ)، عالم، فقيه، مشارك في الحديث وأصوله والمنطق والتفسير والنحو وغيرهم. من آثاره: حاشية على شرح ابن القاسم، وإرشاد الرحمن لأسباب الترول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن، وحاشية على شرح ابن عَقيل على ألفية ابن مالك، وحاشية على شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية، وغير ذلك.

(انظر: البغدادي، هدية العارفين، ١ / ٦٦٥، سركيس، معجم المطبوعات، ص ٣٦٥، كحالة، معجم المؤلفين، ٦ / ٢٨٧)

(**5**) حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية، ص ٥٥.

(**6**) قواعد التحديث، ص ١٣٢.

(**7**) تدريب الراوي، ١ / ٢٢٣.

وكذا لم يحسم الأمر أحمد شاكر حيث قال في التعليق على "ألفية الحديث" للسيوطي ص ٣٥: "وللتدليس أنواع كثيرة ذكرها المؤلف في التدريب"، وانظر هناك أيضا ص ٣٦، وما بعدها حيث نقل أنواعا أخر عن السيوطي. ونحو هذا فعل في "الباعث الحثيث" ص ٤٦ الحاشية ٢ حيث اقتصر ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" على ذكر نوعين هما تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ فزاد عليه أحمد شاكر فقال: "وبقيت أقسام من التدليس منها..."، فذكر تدليس التسوية، وتدليس العطف، وتدليس السكوت.

وقد رأينا من المعاصرين أيضا مَنْ سَلَكَ هذا المسلك حيث قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد في بحث (تدليس رواة الحديث وأنواعه) ص ١٧: "التدليس ينقسم إلى: تدليس الإسناد، تدليس التسوية، تدليس الشيوخ، تدليس الإرسال، تدليس العطف، تدليس المتابعة، تدليس القطع أو السكوت، تدليس الصِّيَغ: أي صيغة التحمل، تدليس البلدان، تدليس المتون، تدليس قد يختلف عما تقدم وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليه، وكل نوع من هذه الأنواع له حكم خاص في التعامل معه"، وهذا الذي قاله غير مقبول إذ فيه ما يصلح أن يندرج تحت عامّ.

وتردد (الشيخ) **حماد الأنصاري** (ت١٤١٨هـ) فقال في "إتحاف ذوي الرسوخ": "ينقسم ثلاثة أقسام:..."، ثم ذكر هذه الثلاثة[١]، وناقض هذا في كتابه "يانع الثمر"[٢] فقال: "اصطلاحا قسمان.."، فذكر المذهب الأول[٣].

و لم يجزم **ناصر الدين الألباني**[٤] (**ت١٤٢٠هـ**) بشيء، لكنه وصف المذهب الأول بأنه الأشهر، فقال: "إنَّ التدليس عند المحدثين على أقسام كثيرة من أشهرها ما يلي..." اهـ، ثم ذكر تدليس الإسناد والشيوخ فحسب[٥].

* وما نراه أن تقسيم الخطيب وابن الصلاح هو الأولى، والله أعلم، فتدليس التسوية - فيما نرى - منه ما هو تدليس إسناد ومنه ما هو تدليس شيوخ، ولذا فلا يصلح أن يكون نوعا مفردا، وسيأتي في (تدليس التسوية) بيان ذلك، وأما الأنواع الأخرى التي ساقها بعضهم مفردة (تدليس العطف، تدليس السكوت،...)، فهي فروع من تدليس الإسناد، فلا وجه لإفرادها بقسم يخصها.

والآن نأتي إلى دراسة كل قسم من التدليس.

وقد جنح الزركشي إلى جعل كل فرع منه قسما خاصا، فاعترض على قول ابن الصلاح "التدليس قسمان" فقال: "ليس كما قال، بل هو أقسام، وسنتكلم على ما أهمله". (الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٣ / ٦٨)

(**1**) إتحاف ذوي الرسوخ ص ٣.

(**2**) يانع الثَّمَر، ص ٣٠.

(**3**) وقد حكى عبدالعزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاريّ القولين، وإنْ قَدَّمَ تقسيمَهُ لثلاثة فقال: "وهو على ثلاثة أقسام عند أهل الحديث، واقتصر بعضهم على قسمين فقط، كما فعل ابن الصلاح في مقدمته، وتبعه ابن كثير في مختصرها"، ثم ذكر الأقسام الثلاثة: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية. (التأنيس، ص ٧)

ومن الملاحظ أنني لم أجد الحاكم النيسابوري من المتقدمين قد نصّ على بيان مذهبه، مع أنه وضع في أصول الحديث غير كتاب، فاقتضى استنباط مفهومه عنده من خلال ما ساق من أمثلة وتعليق.

(**4**) تأتي ترجمته في الباب الثاني من هذا البحث ص ١٦٥.

(**5**) التوسل، ص ٩٥.

٤-٣

تفصيل قِسمي التدليس _ على مذهب الخطيب البغدادي ومَنْ تبعه (كـــابن الصلاح وابن حجر وغيرهما، وهو ما رجَّحناه):

٤-٣-١

أولا: تدليس الإسناد (أو: تدليس السَّمَاع)

هذا القسم هو أهم وأشهر وأخطر نوعي التدليس - كما شهد العلماء بهذا[1] -، وبلغ من أهميتـــه أَنْ غلب على اسم التدليس بعمومه، فترى أكثرهم إذا أراد تعريف التدليس عموما عـــرَّف هـــذا النـــوع بخصوصه - كما قدمنا بيان ذلك -، وما ذلك إلا لغلبة هذا النوع على الاصطلاح لأهميته.

وفيما يلي نقدم اصطلاحه لدى المحدثين، وصفاته وشروطه لِنَخْلُصَ من هذا إلى بسط النزاع في تحديـــد مفهوم التدليس، وهي القضية التي وصفت بالنزاع بين القدماء والمتأخرين من المحدثين في تحديد مفهومه، وهي التي ترتبت عليها نتائج خطيرة، هي أحد أركان بحثنا هذا، والله المستعان.

(١) اسمه:

أقدم مَنْ رأيته أطلق عليه اسم "تدليس السماع" العلائي (ت٧٦١هـــ)[2]، وهو اللقب الأقل شيوعا، أما الأكثرون فيُطلقون عليه: "تدليس الإسناد" (أو يعبّرون عنه بالتدليس في الإسناد)، والتسميتان (تدليس السماع وتدليس الإسناد) مترادفتان، لكننا نفضل الاسم الأول على الثاني لمناسبته لمدلوله أكثر فيما نرى، وإنْ كُنَّا نرى أنَّ المناسب أَنْ يُسَمَّى "تدليس الإسقاط" كما سبق بيانه.

(٢) تعريفه:

---

(1) من ذلك قول العراقي في الألفية: "ودونه التدليس للشيوخ" (البيت ١٥٧)، وانظر أيضا: الحازمي: شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: عبدالفتاح أبو غـــدة ص ٢٤.

(2) العلائي، جامع التحصيل ص ١٠٢.

١ - البَزَّار[١] (ت٢٩٢هـ):

قال: "أن يروي عَمَّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه مِنْ غَير أن يذكر أنه سمعه منه"[٢].

(و لم يرتَضِ العراقيُّ هذا القول - لأنه لم يُدْخِلْ فيه المُعاصرة على ما يأتي تفصيله - و لم يعده معبرا عن اصطلاح المحدثين، فقد نقل تعريف ابن الصلاح - الآتي - مع قول البزار وابن القَطَّان، ثم قال:

"وما ذكره المصنف - (يعني ابن الصلاح) - في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك، والله أعلم")

٢ - الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ[٣] (ت٤٠٥هـ):

لم ينص على تعريفٍ له، وإنما عرَّفَ بالمثال فقال:

"ومعنى التدليس أن يقول[٤] سفيان بن عُيَيْنَة - وهو إمامٌ من أئمة أهل مكة -: "قال الزُّهْريّ: حدثنا سعيد بن المسيب"، أو يقول: "قال عَمرو بن دِينار سمعتُ جابرا"، وسفيان بن عيينة مشهور سماعه منهما جميعا إلا أنه لم يذكر السماعَ في هذه الرواية "[٥].

وهذا الوصف من الحاكم يدور حول: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، وهو السابق في

---

(1) هو: أبو بكر؛ أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، البَزَّار، (ت٢٩٢هـ)، حافظ، من أهل البصرة، كان كثير الرحلة في طلب الحديث. من آثاره: "الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم"، و"الأشربة وتحريم المُسكر"، و"المسند الصغير"، و"المسند الكبير".

(انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣ / ٥٥٤، تذكرة الحفاظ، ص ٦٥٣، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٨٥)

(2) نقله عنه الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح"، ص ٩٧، وذكر أنه قال ذلك في جزء له في "معرفة مَن يُترك حُديثه أو يُقبل"، ويبدو أنَّ هذا الجزء لم يصلنا. وقد نقله عن البزار غير واحد من أهل العلم، منهم من المتأخرين الزرقاني في حاشيته على البيقونية ص ٥٦. ولعلهم إنما نقلوه عن العراقي لا عن جزء البزار مباشرة، فالله أعلم. وقد أحال إليه أيضا العراقي دون نقل عبارته في شرح التبصرة له ١ / ٨٤.

(3) أبو عبد الله؛ محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم، الضبي، الطهماني، النيسابوري، المعروف بالحاكم، وبابن البَيِّع، (ت٤٠٥ هـ)، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، صنف كتبا كثيرة، منها: "تاريخ نَيْسَابُور"، و"المستدرك على الصحيحين"، و"الإكليل"، و"معرفة علوم الحديث".

(انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧ / ١٦٢، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام ٦ / ٢٢٧)

(4) وقع في المطبوعة: "أن يقول قال" - بزيادة لفظ (قال)، وهو خطأ يأباه السياق.

(5) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد (الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٣م)، ص ٤٥.

وهذا الكتاب هو نفسه الذي نشره راغب الطباخ من قبل باسم: "المدخل في أصول الحديث" (حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥١ - ١٩٣٢) (وقد تأكد لي ذلك جزما بمقارنة كامل محتوى الطبعتين).

و لم نجد للحاكم تعريفا للتدليس في كتابه "معرفة علوم الحديث"، حيث اقتصر هناك على ذِكْر: أقوال في ذم المحدثين للتدليس، وبيان أقسام المدلسين (مَنْ يدلس عن ثقات، مَنْ يدلّس عن ضعفاء،... إلخ)، ثم موقف البلدان المختلفة من التدليس)، انظر: معرفة علوم الحديث ص ١٠٣: ١١٢ (النوع ٢٦).

تعريف البزّار، وقد استخدم هذا الاصطلاح بهذا المفهوم في غير موضع من مؤلفاته[١].

وقارئ هذا القول للحاكم يظن أنه بهذا يقول باشتراط اللقيا في اصطلاح التدليس، لكن المتأمل لأقـوال أخرى له يتبين له أنه هنا إنما يتحدث عن أحد أفراد التدليس فحسب، أو بتعبيره هو على أحد "أجنـاس التدليس"، فقد أفرد في كتابه "معرفة علوم الحديث"[٢] نوعا لبيان هذه الأجناس، فذكر منها ما سـبق، وذكر فيه أيضا:

"الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قطّ و لم يسمعوا منهم إنما قـالوا (قـال فلان)، فحُمِلَ ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل"[٣].

وهذا يفيد المعاصرة، ولا يُقال أنه يفيد مطلق الانقطاع في السند إذ لو كان انقطاعا بغير معاصـرة مـا أوهم السامعين فحملوه على السماع.

٣- الخَطيب البَغداديّ (ت٤٦٣هـ):

قال في "الكفاية":

"والمدلّس: روايةُ المحدِّثِ عمن عاصره و لم يلقه فَيُتَوَهَّم أنه سمع منه، أو روايته عمن لقيـه مـا لم يسمعه منه. هذا هو التدليس في الإسناد". اهـ[٤].

- وقال في " الكفاية " أيضا:

"والتدليس على ضَرْبَيْن،... الضرب الأول: تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلَّسه عنه بروايته إياه على وجهٍ يوهِمُ أَنَّه سمعه منه، ويعدل عن البيان بذلك...". اهـ[٥].

(وبعد أن أطال وأفاض، ذكر الضرب الثاني، وهو تدليس الشيوخ[٦])

والتعريف الأول واضح في أنه يُدخل في التدليس حالتين رواية الراوي عمن عاصره و لم يـسمع منـه

---

(1) انظر مثلا: الحاكم: سؤالات الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر (الرياض، مكتبـة المعـارف، ١٤٠٤ - ١٩٨٤)، ص ١٧٤ - ١٧٥، (رقم: ٢٦٥)، معرفة علوم الحديث، ص ٣٥، ١٠٤.

(2) ص ١٠٣ - ١١٢.

(3) ص ١٠٩.

(4) ص ٥٩.

(5) ص ٣٥٧.

(6) ص ٣٦٥.

(بشرط أن يكون موهما أنه سمع منه)، ورواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه.

أما التعريف الثاني فغامض غير قطعي في مراده، وهو لا يصلح أن يكون حدا، ففيه دَوْرٌ، فقد عَــرَّفَ التدليس بالتدليس ممن دلسه عنه! و لم يفسر مراده ولا بَيَّنَ هل يشترط المعاصرة أو اللقيا أم أي ســقط في السند؟

وقد ترتب على غموضه إشكال لدى الحافظ ابن حجر العَسْقَلَانِيّ يأتي بيانه.

٤ - ابن عبدالبَرّ (ت٤٦٣هـ):

قال:

"وأما التدليس فهو أن يحدّث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه وسمع منه وحدَّث عنه بما لم يسمعه منه وإنما سمعه من غيره عنه؛ ممن تُرْضَى حالُه أو لا تُرْضَى، على أنَّ الأغلــب في ذلك أَنْ لو كانت حالُهُ مرضية لذكره وقد يكون لأنه استصغره.

هذا هو التدليس عند جماعتهم لا اختلاف بينهم في ذلك...

واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه - مثل مالك (٩٣ هــ - ١٧٩هــ) عن ســعيد بــن المسيب (١٥هــ- ٩٤هــ)، والثَّوْرِيّ (٩٥هــ- ١٦١هــ) عن إبراهيم النَّخَعِــيّ (٤٦هــــ- ٩٦هــ)[1] وما أشبه هذا - فقالت فرقة: هذا تدليس لأنهما لو شاءا لسمَّيَا مَنْ حدثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسُكوت المحدِّث عَن ذكر مَنْ حَدَّثَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ دُلْسَة[2].

قال أبو عُمر (أي ابن عبدالبر):

---

(1) أضفنا هنا تاريخي المولد والوفاة في كل منهم ليتبين أنه ليست ثمت معاصرة (وإن كان بين مالك وابن المسيب سنة واحدة من المعاصرة، لكنها في حُكم المعدومة، فمن المستحيل أن يتحمل مالك عن شيخه وهو ابن عام واحد).

(2) حكى العراقي هذا المذهب في التدليس بعبارة بالمعنى غير منصفة فقال: "... ويقابل هذا القول في تضييق حد التدليس القول الآخر الذي حكاه ابــن عبدالبر في "التمهيد" أنَّ التدليس أن يحدث الرجل بما لم يسمعه، قال ابن عبدالبر: وعلى هذا فما سَلِمَ من التدليس أحــدٌ لا مالــك ولا غــيره". (التقييــد والإيضاح، ص ٩٧)، وبين العبارتين بون كبير. وجاءت عبارته في شرح التبصرة ١ / ٨٤ أفضل حيث قال: "وحكى ابن عبدالبر في التمهيد عن قــومٍ أنــه تدليس، فجعلوا التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحا بالسماع، وإلا كان كذبا".

أما السيوطي فأثبت العبارة بالمعنى أيضا لا بنصها، ولكن بشكل أفضل فقال: "حَدُّوْهُ بأن يحدّث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظٍ لا يقتضي تصريحا بالسماع" (تدريب الراوي ١ / ٢٢٤)

ومن اللافت للنظر أنَّ عبارةَ (لا مالك ولا غيره) غير موجودة في المطبوعة من "التمهيد" مع أنه عزاها له في "التقييد والإيضاح" وفي "فتح المغيــث" أيــضا! وكذا أثبت هذه العبارة السيوطي في "تدريب الراوي" ١ / ٢٢٤. وقد نقل العلائي في "جامع التحصيل" ص ٩٧ عبارة ابن عبدالبر مطابقة للفظ المطبوعــة ليس فيها ذِكْر مالك ولا غيره، فلعلها لم تقع في النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق طبعة وَزَارَة الأوقاف (بالمغرب) من "التمهيد".

فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا..."[1].

إلى أن قال:

"وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال... والأصل في هذا الباب اعتبار حال المحدث فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك وجب التوقف عما أَرْسَلَهُ حتى يسمي من الذي أخبره. وكذلك مَنْ عُرِفَ بالتدليس المُجْتَمَع عليه وكان مِن المُسَامِحِيْنَ في الأخذ عن كُلِّ أَحَدٍ لم يُحْتَجْ بشيءٍ مما رواه حتى يقول: أخبرنا أو سمعه... "[2].

هذه العبارات للحافظ ابن عبدالبر - رحمه الله تعالى - عبارات ثمينة هامة، تتناول مفهوم التدليس عند المحدثين على تفاوت مدلوله عندهم.

وَصَفَ الحافظ ابن عبدالبر هنا قَدْرًا متفقا عليه في اصطلاح "التدليس" لدى كافة المحدثين (وهو ما وصفه بقوله "التدليس المُجْتَمَع عليه") بأنه رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه - وهو ما عرفه به البزار من قبل - وذكر أن هذا القَدْر لا خلاف بينهم أنه يسمى مدلسا، أما إن روى الراوي عمن لم يلقه ففي هذا خلاف بين المحدثين فمنهم من سماه مدلسا، ومنهم من سماه "مرسلا" - أي منقطعا[3] -. ولنا أن نفهم هذه الحالة الأخيرة بأنها روايته عمن عاصره أو عمن لم يعاصره، فهو قد أطلق الكلام وليس ثمت ما يدعو لتضييقه.

وقد عَادَ ابنُ عبدالبر بعد ذلك وشرح معنى التدليس (المجتمع عليه) مؤكدا ما سبق بيانه فقال:

"أما التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث أن يكونَ الرجلُ قد لَقِيَ شيخًا من شيوخه فسَمِعَ منه أحاديث لم يسمع غيرها منه ثم أخبره بعضُ أصحابه ممن يثقُ به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التي سمع منه فيحدّث بها عن الشيخ دُون أنْ يذكرَ صاحبه الذي حدَّثَه بها

---

(1) ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله، التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري (المغرب: وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ)، ١ / ١٥ - ١٦.

(2) السابق، ١ / ١٦. ولا يعنينا هنا الكلام في حجية المدلس - فهذا سيأتي فيما بعد - وإنما سُقناه هنا لنصل إلى هذه العبارة الهامة (التدليس المجتمع عليه) في سياقها.

(3) هو لا يقصد بالطبع المرسل بالمعنى المضيق للاصطلاح والذي يعني رفع تابعي لحديثٍ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما أراد أيَّ سقطٍ في السند - على طريقة بعض الفقهاء في استخدام هذا المصطلح، والسياق يؤيد ذلك، وكذا ما ضربه من أمثلة.

فيقول فيها: "عن فلان" يعني ذلك الشيخ"[١].

ثم عاد وأكد هذا القَدْر فقال:

"وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث هو أن يحدّث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك وإنما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه"[٢].

٥- المَجْد ابن الأَثِيْر[٣] (ت٦٠٦هـ):

لم يقدم له تعريفا، لكنه وصفه بما يُفهم منه حاله فقَال:

"رواية المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية فيقولون: قال فلان ممن هو معاصرهم رأوه أو لم يروه ولا يكون لهم عنه سماع ولا إجازة ولا طريق من الرواية، فيوهمون بقولهم: قال فلان أنهم قد سمعوا منه أو أجازه لهم أو غير ذلك، فيكونون في قولهم قال فلان صادقين لأنهم يكونون قد سمعوه مِنْ واحدٍ أو أكثر منه عنه، وهذا يسمونه بينهم تدليسا؛ للإيهام الذي حصل فيه"[٤].

٦- ابنُ القَطَّان[٥] (ت٦٢٨هـ):

قال:

"نعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه"[٦].

ثم قال:

"والفَرْق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه.

---

(1) السابق، ١ / ٢٧.

(2) السابق، ١ / ٢٨.

(3) هو: مَجْد الدين، أبو السعادات؛ المبارك بن محمد (أبي الكرم) بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، الشيباني، الجَزَرِيّ، الموصلي، الشافعي، الكاتب، المعروف بابن الأثير، وبمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، اشتهر بكتابيه "جامع الأصول في أحاديث الرسول" و"النهاية في غريب الحديث ".

(انظر ترجمته في: ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٤ / ١٤١ - ١٤٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١ / ٤٨٨ - ٤٩١)

(4) ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط (دمشق: مكتبة الحلواني، وغيرها، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م)، ١ / ١٦٧.

(5) هو: أبو الحسن؛ علي بن محمد بن عبد الملك، الكتامي، الحميري، الفاسي، المعروف بابن القَطَّان، (ت٦٢٨ هـ)، من حُفاظ الحديث ونَقَدَتِهِ. قرطبي الأصل، من أهل فاس. من أشهر آثاره: "بيان الوهم والإيهام الواقعَيْن في كتاب الأحكام" انتقد به أحكام عبد الحق ابن الخراط.

(انظر ترجمته في: الذهبي : سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ٣٠٦، الزِّرِكْلِيّ : الأعلام ٤ / ٣٣١)

(6) ابن القَطَّان، بيان الوهم والإيهام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١ (المدينة: دار طَيبة)، ١٤١٨ - ١٩٩٧، ٥ / ٤٩٣.

ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه ما لم يسمع منه كأنها إيهام سماعه ذلك الـــشيء، فلذلك سمي تدلسا"[١].

و لم يرتض الحافظ العراقي هذا القول و لم يعده معبرا عن اصطلاح المحدثين، فقد نقل تعريف ابن الصلاح - الآتي - مع قول البزّار وابن القطّان، ثم قال:

"وما ذكره المصنف - (يعني ابن الصلاح) - في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هـــذا الـــشأن لذلك، والله أعلم"[٢].

وقد نقل الزُّرْقَانِيُّ[٣] تعريفَ البزار وابن القطان و لم ينقل سواهما بما يُشعر أنه يرتضيهما، ثم قال:

"أما إذا روى عمن لم يدركه بلفظٍ موهم فليس بتدليس على الصحيح والمشهور". اهـــ.

٧- ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـــ): قال:

"هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره و لم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه". اهـــ[٤].

(تابعه: ابنُ كثير، اختصار علوم الحديث، ص ٤٥، والعراقي، شرح التبصرة والتـــذكرة، ١ / ١٦٩ (١٧٨)، والألفية، البيت ١٥٣ - ١٥٤. وتابع الألبانيّ في "التوسل" ص ٩٥ ابنَ كثير، ووافق نور الدين عِتر ابن الصلاح عليه في تحقيق الكتاب[٥])

(وقد ارتضاه العراقي في التقييد والإيضاح وقال ص ٩٧: "وما ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث")

ثم قال ابن الصلاح عقب ذلك:

"ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر، ومِن شأنه أن لا يقول في ذلك "أخبرنا فـــلان" ولا "حدثنا" وما أشبههما، وإنما يقول "قال فلان" أو "عن فلان"، ونحو ذلك اهـــ.

---

(1) السابق.

(2) العراقي، التقييد والإيضاح، ص ٩٧.

(3) في شرح المنظومة البيقونية ص ٥٦

(4) ص ٩٥. (= ص ٧٣ بتحقيق نور الدين عتر، التحقيق الثاني) (واللفظ في طبعة عبدالرَّحْمَن عثمان: "ما لم يسمع"، والمثبت من تحقيق عتر، فهو أوثق)

(5) نور الدين عِتْر، تحقيق "علوم الحديث" لابن الصلاح، التحقيق الثاني، ص ٧٣، الحاشية ١.

٨- النَّوَوي[١] (ت٦٧٦هـ)[٢]:

- قال في "التَّقْرِيْب":

" تدليس الإسناد بأن يَرْوِيَ عمن عاصره ما لم يسمعه منه - (زاد هنا السِّيُوْطِيّ في "التدريب"[٣]: بل سمعه من رجلٍ عنه) - مُوهما سماعه قائلا: " قال فلان " أو " عن فلان " ونحوه. وربما لم يُسْقِطْ شيخه أو[٤] أسقط غيره ضعيفا أو صغيرا تحسينا للحديث" اهـ[٥].

فهو هنا جعل المعاصرة مع الإيهام شرط التدليس.

ثم أردف تعريف هذا التدليس بنوع خاص منه هو تدليس التسوية؛ قال السِّيُوْطِيّ في التدريب[٦]:

"وهذا من زوائد المصنف على ابن الصلاح، وهو قسم آخر من التدليس يسمى تدليس التسوية...". اهـ.

- وقد ساق النَّوَوِيُّ رحمه الله تعالى نفس التعريف في "شرح صحيح مسلم" (بلفظ: "وأسقط")[٧]، وكذا في مقدمته لشرح البخاري (بلفظ: "وأسقط"، وبتقديم (صغيرا) على (ضعيفا)[٨].

---

(1) هو: محيي الدين، أبو زكريا؛ يحيى بن شَرَف بن مِرّي بن حسن، الحزامي، الحوراني، النَّوَوِيّ (ويقال له أيضا: النَّوَاوِيّ)، الشافعي، (ت٦٧٦هـ)، كان رأسا في علم الحديث والفقه واللغة، زاهد، ورعا، آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر، خَلَّفَ الكثير من المؤلفات، منها : "الأربعون النووية" في الحديث، و"روضة الطالبين وعمدة المُفتين" في فروع الفقه الشافعي، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"التبيان في آداب حملة القرآن"، و"مناقب الشافعي"، و"المنثورات"، و"المجموع شرح المهذب" للشيرازي (لم يتمه)، ... وغيرها.

وقد ترجم للنووي كثيرٌ من العلماء في رسائل مفردة منهم السحيمي، والسَّخَاوِيّ، وفي "المنهاج السَّوِي" للسيوطي.

(انظر: ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٤ / ١٤٧٠ - ١٤٧٤، السُّبْكِيّ، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي)، ٨ / ٣٩٥ - ٣٩٧).

(2) التقريب، ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

(3) ١ / ٢٢٤.

(4) لفظ (أو) هنا غير مريح، فهو يشعر بالمغايرة، وليست مرادة هنا، بل السياق يفيد (بل) أو (لكن)، إلا أن لفظ (أو) هو المثبت في تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وفي طبعة دار الكتب العلمية ١ / ١١٩ (تعليق: صلاح محمد عويضة) - وإن كانت طبعة ليس محلا للثقة، الغالب أنها مأخوذة عن تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. أما في تحقيق طارق عوض الله ١ / ٣٥٢ و ٣٥٥ فاللفظ فيها: "وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره"، ولا ندري هل مصدر استبدالها الواو بأو هنا هو الأصل الخطي للكتاب أو هو من تمييز وتصرف المحقق (وفق ما أشار إلى ذلك مقدمه د. أحمد معبد عبدالكريم ١ / ٨)، وقد عاد وكرر نفس اللفظ في "المختصر الحاوي لمهمات تدريب الراوي" ص ١٥٥، وعلى أية حال فالواو هنا أيضا تفيد معنى (بل).

ويلاحظ أنه أثبت في طرة إحدى مخطوطات مقدمة ابن الصلاح اقتباس عن أبي زكريا النووي نصه: " قال أبو زكريا: قال الخطيب: وربما لم يسقط شيخه لكن يسقط ممن بعده رجلا ضعيفا أو صغير السن ليحسن الحديث بذلك... "، وفي آخر الطرة: "نقلته من خط شيخنا أيده الله" (مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عائشة عبدالرَّحْمَن، ص ١٦٧، الحاشية ٢)، فأظهر هذا أن النقص أخذه النووي عن الخطيب، ويلاحظ هنا أنه بلفظ: "لكن".

(5) النووي، التقريب، ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

(6) ١ / ٢٢٤.

(7) النووي، شرح صحيح مسلم ١ / ٣٣

(8) النووي، مقدمة شرح البخاري، مرجع سابق، ص ٧٩.

٩ - ابن دَقِيْق العِيْد[1] (ت٧٠٢هـ):

قال:

"وهو أَنْ يَرْوِيَ الراوي حديثًا عمّن لم يسمعه منه؛ فإن كانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصًّا، فهذا كذب، لا يُسَمَّى بالتدليس.

وإن لم يقتضِ ذلك نصًّا - كما كان المتقدمون يقولون: "فلان عن فلان"، ولا يقولون: "أخبرنا" ولا "حدثنا"، وكذلك إذا قال: "قال فلان" أو "روى فلان"، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تصرح باللقاء - فهذا هو التدليس"[2].

فهذا أيضا على مذهب التفريق.

١٠ - الطِّيْبِيّ[3] (ت٧٤٣هـ):

قال:

"هو أَنْ يَرْوِيَ عَمَّن لَقِيَهُ أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، ومِنْ شأن مَنْ هُوَ كذلك أَنْ لا يقولَ في ذلك: "حدثنا" ولا "أخبرنا" وما أشبههما حتى يكون مدلسا، بل يقول: "قال فلان" أو "عن فلان" ونحو ذلك. ثم قد يكون بينهما واحد فأكثر"[4].

١١ - الذَّهَبِيّ[5] (ت٧٤٨هـ):

---

(1) هو: تقي الدين، أبو الفتح؛ محمد بن علي بن وَهب بن مطيع، القُشَيْرِيّ، المَنْفَلُوْطِيّ، المصري، المالكي، الشافعي، المعروف بابن دَقِيْقِ العِيْد، (ت٧٠٢هـ)، من أكابر العلماء الأعلام، وقاضي القضاة. ولد في "ينبع" على ساحل البحر الأحمر بمصر، ونشأ بقُوص بصعيدها، وتعلم بدمشق والإسكندرية، ثم بالقاهرة. له تصانيف بديعة منها: "الإلمام بأحاديث الأحكام"، و"الإمام في شرح الإلمام" في الحديث، و"شرح عمدة الأحكام"، و"شرح مقدمة المطرِّزِيّ" في أصول الفقه، و"جمع الأربعين في الرواية عن رب العالمين"، و"تحفة اللبيب في شرح التقريب"، و"الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح"، و"شرح الأربعين حديثا للنووي"، و"اقتناص السوانح". وله أشعار ومِلَح وأخبار.

(انظر ترجمته في: صديق حسن القنوجي، أبجد العلوم (بيروت، دار الكتب العلمية)، ٣ / ١٥٦، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٦ / ٢٨٣)

(2) ابن دقيق العيد، محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، ط٢ (عمَّان، الأردن: دار العلوم، ١٤٢٧ - ٢٠٠٧)، ص ٢٨٣.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) الطيبي، الخلاصة، ص ٧١ - ٧٢.

(5) هو: شمس الدين، أبو عبد الله؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، التُّرْكُمَانِيّ، الدمشقي، المعروف بالذَّهَبِيّ، وبابن الذَّهَبِيّ أيضا، والأول أشهر، (ت٧٤٨هـ)، محدث، حافظ، مؤرخ، عالم بأصول الحديث، والرجال، والقراآت، والعقائد، والكلام. محقق في بحوثه، منصف في آرائه، سلفي في اعتقاده، تميز بتآليفه الكثيرة المتنوعة في التاريخ والتراجم، من أشهرها: "تاريخ الإسلام"، و"سِيَر أعلام النبلاء"، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، و"تذكرة الحفاظ" (ويعرف أيضا بطبقات الحفاظ).

=

قال في "الموقظة":

"المدلس: ما رواه الرجل عن آخر و لم يسمعه منه، أو لم يدركه"[١].

فاشترط اللقيا، أو المعاصرة.

١٢- **العَلَائِيّ** (ت٧٦١هـ):

قال:

"بأن يروي الراوي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه بلفظ (عن) أو (قال) أو (ذكر) ونحو ذلك مما يُوهم الاتصال ولا يصرح بِـ (حدثنا) ولا (أخبرنا) ولا (سمعت)..."[٢].

١٣- **الزَّرْكَشِيّ**[٣] **(ت٧٩٤هـ)**:

قال:

"شرط التَّدْلِيْس أن يكون المدلس قد لَقِيَ المروي عنه و لم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه"[٤].

١٤- **العِرَاقِيّ** (ت٨٠٦هـ):

قال في "الألفية":

تدليس الإسناد كمن يُسقط مَن * حَدَّثَهُ ويرتَقِي بعَنْ وأن (١٥٣)

وقال: يوهم اتصالا *......... (١٥٤)

وعبارته في الألفية هذه ليس فيها ذكر المعاصرة، وهو ما يوهم أنه لا يُدخلها في المدلس، مع أن هذا مخالف لابن الصلاح الذي هذا نظمٌ لكتابه، إلا أن عبارته في شرح "التبصرة والتذكرة" جاءت قاطعة بمذهبه حيث قال:

"تدليس الإسناد: وهو أن يُسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو مَنْ فَوْقَهُ

= (انظر ترجمته في: السُّبْكِيّ، طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ١٠٠ - ١٢٣، صديق حسن خان، أبجد العلوم، ١ / ١٥ - ١٦، د. بشار عواد معروف، تقديم تحقيق: "سير أعلام النبلاء" للذهبي (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ١ / ٧٥ - ٩٠)

(1) الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط١ (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٥)، ص ٤٧.

(2) العلائي، جامع التحصيل، ص ٩٧.

(3) تقدمت ترجمته ص ٣٩.

(4) الزركشي، النكت ٢ / ٦٨.

فيُسند ذلك إليه بلفظٍ لا يقتضي الاتصال بل بلفظٍ موهِمٍ له كقوله (عَنْ فُلان) أو (أنَّ فُلانًـــا) أو (قَالَ فُلانٌ) موهِمًا بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه.

وإنما يكون تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه و لم يسمع منه أو سمع منـــه و لم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه "[1].

ثم قال:

"أما إذا رَوَى عَمَّن لم يُدْرِكْهُ بلفظٍ مُوْهِمٍ فإنَّ ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور"[2]

فظهر بهذا أن العراقي موافق لابن الصلاح في رأيه في التدليس (اللقاء، أو المعاصرة) في نصه الصريح في شرح "التبصرة والتذكرة"، أما عبارة الألفية فقد فهمها الزركشي في النكت ٢ / ٦٨ على أنها لا تُـــدخل المعاصرة، وتبعه في هذا الرأي، وكذا فهمها السخاوي في "فتح المغيث"، وتبعه في هذا أيـــضا، فإمـــا أن يكون قد تغير اجتهاده، أو تكون عبارة النظم قد قصرت عن مراد الناظم، والأول أولى، والله أعلم.

١٥- الشريف الجُرْجَانِيّ[3] (ت٨١٦هـــ) :

تَبِعَ الشريفُ الجرجانيُّ الطيبيَّ في تعريفه السابق مع تحسين للعبارة، فقال:

"المُدَلَّس: ما أُخْفِيَ عَيْبُهُ إمَّا في الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه على سبيل توهم أنه سمعه منه، فمن حقه أن لا يقول: "حدثنا" بل يقول: "قال فلان" أو "عن فـــلان" ونحوه.

وربما لم يُسقط المدلسُ شيخَه لكن يُسقطُ مِن بعده رجلا ضعيفا أو صغيرَ السن يُحَسِّنُ الحـــديث بذلك"[4].

ونراه هنا قد أدخل في تدليس الإسناد اللقيا، والمعاصرة مع وصفِ الإيهام. ثم عرَّف تدليس التـــسوية بالإسقاط.

١٦- ابن حَجَر، العَسْقَلَانِيّ (ت٨٥٢هـــ):

---

(1) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ١ / ٨٣ - ٨٤.

(2) السابق ١ / ٨٤.

(3) تقدمت ترجمته ص ٣٠.

(4) الشريف الجرجاني، المختصر في أصول الحديث، ص ٥٦ - ٥٧.

- قال في "طبقات المدلسين"[1]:

"الذي - (أي: التدليس الذي) - في الإسناد: أن يرويَ عمن لقيه شيئا لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به ما رآه ولم يجالسه...". اهـ.

(ثم ذَكَرَ أنه يلتحق به: تدليسُ القطع، وتدليس العطف، وتدليس التسوية، والتدليس بالتعبير عن الإجازة والوجادة بصيغة السماع والإخبار والتحديث، ومَن صرح بالتحديث لكن تجوَّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله وليس كذلك).

- وقال في "نُخبَة الفِكَر"[2]:

"والسَّقْطُ إما أن يكونَ مِن مبادي السند من مصنفٍ، أو من آخره بعد التابعيّ، أو غير ذلك:

فالأول: المعلق، والثاني: المرسل، والثالث: إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل، وإلا فالمنقطع.

ثم قد يكون واضحا أو خفيًّا؛ فالأول يدرك بعدم التلاقي - ومن ثم احتيج إلى التاريخ -، والثاني: المدلس، ويرد بصيغة تحتمل اللقي كعن وقال، وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلقّ".

وعبارته هنا تفيد اشتراط اللقي في التدليس، وتفرّق بين التدليس والمرسل الخفي، وتجعل المعاصرة شرطا للمرسل الخفي لا المدلس.

- وقد شرح ابن حجر ما تقدم في "نزهة النظر" فقال:

"ويَرِدُ المدلَّس بصيغة من صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه كَـ"عن" وكذا "قال"، ومتى وقع بصيغةٍ صريحة لا تجوز فيها كان كذبا...

وكذلك المرسل الخفي إذا صدر مِنْ معاصر لم يلقَ مَنْ حدَّثَ عنه بل بينه وبينه واسطة.

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذُكِرَ هُنَا، وهو أَنَّ التدليسَ يختصُّ بمن رَوَى عَمَّن عُرِفَ لقاؤُهُ إياه، فأما إنْ عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفيّ.

ومَن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفيّ في تعريفه،

---

(1) ص ١١.

(2) ابن حجر، أحمد بن علي، نخبة الفكر، ط٣ (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، مطبوع مع: "نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، لابن حجر العسقلاني)، ٤٠ - ٤٣.

والصواب التفرقة بينهما.

ويدل على أنَّ اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النَّهْدِيِّ وقيس بن أبي حَازِم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يُكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا"[١].

هكذا أكد الحافظ ابن حجر هنا ما قرره قبل في "نخبة الفكر"، من التفريق بين المدلس والمرسل الخفي[٢]،

---

(1) ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر، ص ٤٢ - ٤٣.

(2) "المُرْسَل الخَفِيّ" (أو : خفيّ الإرسال) هو النوع رقم (٣٨) من أنواع علوم الحديث - وفق تقسيم وترتيب ابن الصلاح لأنواع علوم الحديث ومن تبعه من علماء أصول الحديث، يُرَادُ به - وفق تعريف ابن حجر العَسْقَلَانِيّ ومن تبعه -: " رواية الراوي عمن عاصره و لم يلقه ". وحكمه أنه من المردود لنقص في السند، للجهل بالساقط الذي لم يذكر في السند، إلا إنْ عُرف الساقط، أو وُجِدَ للسند متابع أو شاهد فأكثر (وفق ضوابط الاعتبار عند المحدثين).

وقد وُصِفَ بالخفيّ لأن الرواية فيه تقع بين راويين متعاصرين مما يوهم باتصال السند في الظاهر مع أنه منقطع في حقيقة الحال لعدم اتصال السماع بين الطرفين.

وهذا الاصطلاح " المرسل الخفي " أرساه ابن حجر ومن تبعه، و لم يكن لهذا الاصطلاح وجود لدى المحدثين من قبله.

وأول استخدام لهذا التعبير - دون قصد اعتباره اصطلاحا خاصا لنوع من أنواع الرواية - استخدمه ابن الصلاح في مقدمته، حيث أفرد نوعا من أنواع علوم الحديث (رقم ٣٨) بقوله: " معرفة المراسيل الخفي إرسالها "، وقد جعل ابن الصلاح عنوانه (المراسيل الخفي إرسالها)، ثم اشتهر باسم المرسل الخفي، و لم يُرِد به اصطلاحا خاصا لنوعٍ خاص من أنواع الحديث وإنما أراد التنبيه على حالة تعرض لبعض الأسانيد، إلا أن ابن حجر جعله اصطلاحا لنوع محدد من أنواع الرواية المردودة، ورسخه ونظَّره، وجعل له تعريفا خاصا به، ويشير عنوان ابن الصلاح إلى ذلك "معرفة المراسيل الخفي إرسالها"، فهي لا تعدو أن تكون مراسيل (وهو يريد عموم الانقطاع لا المرسل بالتحديد) ذات صفة تعتريها تصعّب التعرف عليها، وعبارة ابن كثير أكثر وضوحا في اختصاره لعبارة ابن الصلاح، إذ قال في "اختصار علوم الحديث ص ٤٨٧: "النوع الثامن والثلاثون: معرفة الخفيّ من المراسيل، وهو يعمّ المنقطع والمعضل أيضا. وقد صنف الخطيب البغدادي في ذلك كتابه المسمى بالتفصيل لمبهم المراسيل، وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديما وحديثا.. فإن الإسناد إذا عرض على كثير من العلماء... قد يغتر بظاهره ويرى رجاله ثقات فيحكم بصحته ولا يهتدي لما فيه من الانقطاع أو الإعضال أو الإرسال، لأنه قد لا يميز الصحابي من التابعي "، فهو هنا إنما ينبه على خفاء الإرسال أو الانقطاع أو الإعضال في السند في حالة المعاصرة، وأنها لا يهتدي لها إلا الجهابذة. فهو لا يقصد نوعا له اسم مفرد (هو المرسل الخفي)، بل يريد أن ينبه إلى صعوبة معرفة الخفيّ من المراسيل والمنقطعات والمعضلات في حالة المعاصرة، وهذا يشبه كلامه على الحديث المعل، فالمعل ليس لقبا لنوع خاص من أنواع الحديث، بل هو وصف يوصف به الحديث الذي يقع فيه وجه خفي من وجوه الضعف، وهكذا هنا أراد بمعرفة الخفي من المراسيل، ويؤيد ذلك أنه أحال إلى الخطيب البغدادي أنه أفرد له كتاب " التفصيل لمبهم المراسيل "، والكتاب وإن لم يصلنا فإن أحدا من السابقين لم ينقل عن الخطيب ولا عن كتابه هذا أنه تكلم عن اصطلاح يسمى بالمرسل الخفي، ولا عن وصف نوع من أنواع الحديث بهذه الصفة. وربما أيد ذلك أيضا في مسلك ابن الصلاح أنه أخَّر هذا النوع في ترتيب أنواع علوم الحديث إلى النوع (٣٨) مباعدا بينه وبين المرسل والمنقطع والمعضل والمدلس، فهو ليس قسيما لهم ولا نوعا من أنواع سقط السند، وإنما هي حالة نبه عليها كما سبق ونبه على المعل من الروايات خفية العلة.

على أن هذا الاصطلاح شاع باعتماد ابن حجر له، واستقر، لكنه أدى إلى تضارب في مفهوم التدليس، كما فصلنا ونفصل هذا في هذا البحث.

انظر: ابن الصلاح، المقدمة ص ٢٦٠ - ٢٦٢ (النوع ٣٨) (تحقيق عتر، التحقيق الأول) = ص ٢٨٨ - ٢٩١ (تحقيق عتر، التحقيق الثاني)، الخطيب البغدادي، الكفاية (القاهرة: دار الكتب الحديثة)، ص ٥٤٦ (حده)، النووي، التقريب (المطبوع مع تدريب الراوي للسيوطي)، ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦، ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ط١ (الرياض: مكتبة المعارف)، ص ٤٨٧ - ٤٩٠ (النوع ٣٨)، السخاوي: فتح المغيث(تحقيق: الخضير) ١/ ٣١٣، ٣/ ٣٧٧، وما بعده، السُّيُوْطِيّ، جلال الدين: تدريب الراوي ٢ / ٢٠٥: ٢٠٦، الأبياري، نيل الأماني، ص ٢٩ س٣٠، الأجهوري، حاشيته، ص ١٥، التهانوي: قواعد في علوم الحديث، ص ٤٢، عبدالعزيز الغُمَارِيّ، التأنيس ص ١١، الشريف حاتم بن عارف العوني، «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس؛=

وأن التدليس يختص باللقيا، وأن المعاصرة بغير لقيا هي المرسل الخفي. وقد أقر ها هنا أن من أدخل المعاصرة في التدليس لزمه إدخال المرسل الخفي، وهذا حقّ، وقد أدخلها ابن الصلاح وغيره - كما سيأتي تفصيله -، و لم يختصوا المعاصرة باسمٍ خاص بها، وإنما شملها اسم التدليس[1]، أما ابن حجر فقد كان أول من وضع هذا المصطلح ووضع له مواصفاته، على ما يأتي تفصيله.

ولقد تمسك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بهذا الرأي وأكده في كتابه "النكت على ابن الصلاح" حيث اعترض على تعريف ابن الصلاح للتدليس الذي قال فيه: "هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره و لم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه" فقال:

"قوله: (عمن عاصره) ليس من التدليس في شيء، إنما هو المرسل الخفي، كما سيأتي تحقيقه عند الكلام عليه ".

ثم احتج بقول ابن القطان المتقدم، ثم قال:

"وهو صريحٌ في التفرقة بين التدليس والإرسال، وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال، والله أعلم"[2]

ثم نقل كلام العراقي في النكير على البزار وابن القطان وقوله أنه إنما حكى كلامهما لئلا يُغتَرَّ به وقال:

"قلتُ: ولا غرور هنا، بل كلامهما هو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي وإن كانا مشتركَيْن في الحكم. هذا ما يقتضيه النظر، وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر".

وقد تقدمت دعوى ابن حجر - في " نزهة النظر " - إطباق أهل العلم على هذا التفريق[3]، وتقابله دعوى ابن الصلاح إطباق أهل الحديث على عدم التفريق.

١٧- **البِقَاعِيّ** (ت٨٨٥هـ):

=دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري». (أطروحة بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة حول مفهوم المرسل الخفي والعلاقة بينه وبين التدليس)، مصطفى إسماعيل السليماني: إتحاف النبيل ١ / ١٢٢: ١٢٥ رقم (٢٢)،...

(**1**) لا يعني دخول ما سُمِّيَ بالمرسل الخفي تحت اسم "التدليس" أنه يتحمل نفس حكمه، بل للتدليس لدى القدماء أحكام متفاوتة تبعا لتفصيلات عندهم تأتي في فصلٍ خاصٍّ بها في بحثنا هذا.

(**2**) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦١٤- ٦١٥.

(**3**) نزهة النظر، ص ٤٣.

قال: "تدليس الإسناد أن يسند عمن لقيه ما لم يسمعه منه بلفظ موهم"[١].

فهو بهذا يذكر شرطَي اللقيا والإيهام فقط، دون المعاصرة.

١٨- السَّخَاوِيّ (ت٩٠٢هـ):

اتبع السخاويُّ رأي شيخه ابن حجر في التدليس (إخراج المرسل الخفي من التدليس)، وقد تعلق بظاهر ألفية العراقي فشرح أبياتها على هذا النحو فقال:

"**(تدليس الإسناد)**، وهو قسمان، أولهما أنواع **(كمن يُسقط مَن حدثه)** من الثقات لصغره أو الضعفاء إما مطلقا أو عند من عداه **(ويرتقي)** لشيخ شيخه فمن فوقه ممن عرف لقاؤه له **(بعن وأنَّ)** - بتشديد النون المسكنة للضرورة - **(وقال)** وغيرها من الصيغ المحتملة لئلا يكون كذبا **(يوهم)** بذلك **(اتصالا)**.

فخرج باللقاء المرسل الخفيّ، فَهُمَا وَإِن اشتركا في الانقطاع فالمرسل يختصّ بمن رَوَى عمَّن عاصره و لم يُعرف أنه لقيه كما حققه شيخنا تبعا لغيره... وهو الصواب لإطباق أهل العلم بالحديث"[٢].

وقد قدمنا أن العراقي في شرح "التبصرة والتذكرة" فصَّل المقام وكان على قول ابن الصلاح في عدم التفريق.

١٩- السِّيُوْطِيّ (ت٩١١هـ):

- قال في "الألفية"[٣]:

تَدْلِيْسُ الإِسْنَادِ بِأَنْ يَرْوِيَ عَنْ *** مُعَاصِرٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْهُ، بِأَنْ (١٦٠)

يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يُوْهِمُ اتِّصَالاَ *** كَعَنْ وَأَنَّ وَكَذَاكَ قَالاَ (١٦١)

(ثم حكى القول الآخر في خروج المرسل الخفي من اصطلاح التدليس)

(وتابعه الإثيوبي في "شرح ألفية السِّيُوْطِيّ " ص ١٦٢ وقال: "وهذا هو المشهور في تعريف التدليس"[٤])

---

(1) النكت الوفية، ١ / ٤٣٣.

(2) السخاوي، فتح المغيث ١ / ١٦٩.

(3) ص ٥٩.

(4) وقال ص ١٦٢ أيضا: "وحاصل معنى البيتين أن تدليس الإسناد هو أن يروي شخص عمن عاصره أو لقيه ما لم يسمعه منه موهما سماعه بإتيانه بلفظ يوهم الاتصال ولا يقتضيه مثل عن فلان أو أن فلانا أو قال فلان أو نحوها".

- وقال في "تدريب الراوي":

"تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره - زاد ابن الصلاح: أو لقيه - ما لم يسمعه منه بل سمعه مِنْ رجل عنه موهما سماعه حيث أورده بلفظٍ يوهم الاتصال ولا يقتضيه قائلا: قال فلان أو عـــن فلان ونحوه كأنَّ فلانا.

فإن[1] لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليسا على المشهور، وقال قوم إنه تدليس..."[2].

وهنا تابع نجد السِّيُوْطِيّ قد تابع ابن الصلاح ومن معه في شروط التدليس، وخالف ابن حجر.

٢٠- القَسْطَلاَّنِيّ (ت٩٢٣هـ):

قال:

أحدهما { أي: أحد أقسام التدليس }: أن يُسْقِطَ اسم شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو مَنْ فَوْقَهُ فيُسْنِدَ عنه ذلك بلفظٍ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظٍ موهمٍ له، فلا يقول " أخبرنا " وما في معناها، بل يقول: " عن فلان "، أو " قال فلان "، أو " أَنَّ فلانا... " موهما بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه وإنما يكون تدليسا". اهـ[3].

إلا أن القسطلاني لم يُطلق عليه اسم "تدليس الإسناد"، وإنما أورده هكذا بصفته دون اسمه.

٢١- زكريا، الأنصاري[4] (ت٩٢٦هـ):

قال:

"التدليس أن يرويَ عمن سمع منه ما لم يسمع منه موهما أنه سمعه منه".

ثم قال:

---

(1) وقع في المطبوعة (فإنه)، وهو تصحيف ينافي السياق، وقد أُثبت على الصواب في تحقيق طارق عوض الله للكتاب (الرياض: دار العاصـــمة، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣)، ١ / ٣٥٢

(2) السيوطي، جلال الدين: تدريب الراوي، ١ / ٢٢٤.

(3) ص ٣٥

(4) هو: أبو يحيى؛ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، الأنصاري، السُّنَيْكِيّ، المصري، الشافعي، المعروف بشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، (ت٩٢٦هـ)، فقيه، قاض، مفسر، من حُفَّاظ الحديث. قال فيه أحد تلاميذه: "خدمته عشرين سنة فما رأيته قطّ في غفلة ولا اشتغال بما لا يغني لا ليلا ولا نهارا". له مؤلفات كثيرة، منها: «فتح الرحمن» في التفسير، و«تحفة الباري على صحيح البخاري» و«فتح الجليل» تعليق على تفسير البيضاوي، و«شرح إيساغُوجِي» في المنطق، و«شرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث، و«شرح شذور الذهب» في النحو، و«تحفة نُجَبَاء العصر» في التجويد، و«اللؤلؤ النظيم في رَوم التعلم والتعليم» رسالة، و«الدقائق المُحْكَمَة» في القراآت، و«فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام»، و«تنقيح تحرير اللباب» فقه، و«غاية الوصول» في أصول الفقه، و«لُبّ الأصول» اختصره من جمع الجوامع.

(انظر ترجمته في: السِّيُوْطِيّ، نظم العقيان ص ١١٣، البغدادي، هدية العارفين، ١ / ٣٧٤، الزِّرِكْلِيّ، الأعلام، ٣ / ٤٦)

"وهذا بخلاف الإرسال الخفي فإنه وإن شارك التدليس في الانقطاع يختص بمن روى عمن عاصره ولم يسمع منه"[١].

٢٢- البَيْقُونِيّ (ت١٠٨٠هـ):

قال[٢]:

الأَوَّلُ: الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ *** يَنْقُلَ مِمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ (١٨)

٢٣- حماد الأنصاري (ت١٤١٨هـ):

قال في "إتحاف ذوي الرسوخ[٣]:

"تدليس الإسناد: وهو أن يُسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه بلفظ يوهم السماع كعن وأن وقال، أو يُسقط أداة الرواية ويسمي الشيخ فقط، فيقول: فلان. مثلا".

وقال في "يانع الثمر"[٤]

"تدليس الإسناد: بأن يروي عمن عاصره أو لقيه بصيغة تُوهم السماع كعن فلان، أو قال، أو أنَّ، كما قال علي بن خَشْرَم: كنا عند ابن عُيينة فقال: الزهري، فقيل له: حدثكم الزُّهْرِيّ..." فذكر القصة.

فاللقيا مذكورة في التعريف الأول فقط، أما في الثاني فاللقيا والمعاصرة، وهذا منه إما أن يعد تضاربا في الرأي، أو يُحمل الثاني على الأول، ولعل هذا هو الأولى إذ سكت في الأول عن المعاصرة ولم ينفها في حين صرح بها في الثاني فيعد الثاني مفسِّرًا لمجمل، والله أعلم.

* ولم يحدد **طاهر الجزائري (ت١٣٣٨هـ)**[٥] - من المتأخرين - مذهبه في كتابه "توجيه النظر"،

(**1**) زكريا الأَنْصَارِيّ، زكريا بن محمد بن زكريا، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: د عبداللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١ / ٢٢٥.

(**2**) ص ٢٥

(**3**) حماد الأَنْصَارِيّ، حماد بن محمد، إتحاف ذوي الرسوخ ص ٣.

(**4**) حماد الأَنْصَارِيّ، يانع الثمر، ص ٣٠.

(**5**) هو: طَاهِر بن صالح (أو : محمد صالح) بن أحمد بن موهب، السمعوني، الجَزَائِرِيّ، الدمشقي، المعروف بطاهر الجزائري، (ت١٣٣٨هـ)، قال فيه الزركلي: "بحاثة من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره. أصله من الجزائر، ومولده ووفاته في دمشق". له نحو عشرين مصنفا، منها: "الإلمام" (في السيرة النبوية)، و"تمهيد العروض إلى فن العروض"، و"توجيه النظر إلى علم الأثر"، و"تسهيل المجاز إلى فن المُعَمَّى والألغاز". =

واقتصر على حكاية القولين، وإن قَدَّمَ مذهب ابن حجر بالذكر[١].

وأما **الألباني** (ت١٤٢٠هـ) - من المعاصرين - فقد نقل في كتابه "التوسل"[٢] تعريف ابن كثير الذي تضمن اللقيا والمعاصرة واسترسل في النقل والتعليق، ولم يتعقبه أو يعترض بشيء، أما في كتابه "تَمَام المِنَّة" فقد أثبت تعريف ابن الصلاح - دون أن يصرّح بأنه لابن الصلاح - لكنه حذف من تعريف ابن الصلاح ما يتعلق بالمعاصرة، فجاء موقفه غامضا، إلا أن يقال أن "تمام المنة" جاء متأخرا في التأليف عن "التوسل" فيكون هذا هو آخر الرأيين للمؤلف، والله أعلم.

ولأبي البقاء الكَفَوِيّ (ت١٠٩٤هـ) في كتابه "الكليات" - وهو المخصص لتعريف المصطلحات والفروق اللغوية - تعريف غريب، فقد تصدى لتعريف (التدليس) عامة، فجنح لتعريف تدليس الإسناد واقتصر عليه فقال:

"التدليس: هو كتمان عَيْب السلعة عن المشتري، ومنه التدليس في الإسناد، وهو: أن يحدّث عن الشيخ الأكبر، ولعله ما رآه وإنما سمعه ممن هو دونه أو ممن سمعه منه ونقله جماعة من الثقات"[٣].

وهو تعريف غريب، فهو وإن جرى فيه على مذهب من جمع بين اللقيا أو المعاصرة في اصطلاح التدليس، لكن نقل جماعة من الثقات له لا أعلم له وجها ولا قائلا به غيره!

***

= (انظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام، ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢، محمد كرد علي، كنوز الأجداد، ط٢ (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٤ - ١٩٨٤)، ص ٥، ٩ - ٥٦، بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، ط١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٠ / ١٥١ - ١٥٢)

(1) انظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط١ (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦ - ١٩٩٥)، ٢ / ٥٦٦ - ٥٦٧.

(2) الألباني، محمد ناصر الدين، التوسل أنواعه وأحكامه، إعداد: محمد عيد العباسي، ط٤ (بنها، مصر: دار العلم)، ص ٩٥.

(3) الكليات، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٣) تحديد مذاهب المحدثين في تعريف التدليس:

طال بنا الحديث في نقل عبارات المحدثين في مفهوم التدليس لنتبين منها مذاهبهم، ومنها يبدو لنا واضحا أنهم مختلفون كثيرا فيما بينهم في تحديد مفهومه، وأعدَلُ الأقوال وأنصفها فيما تقدم هو قول حافظ المغرب ابن عبدالبر رحمه الله تعالى - الذي تقدم بيانه -.

١- فثمت قَدْرٌ مشترك متفق عليه لدى كافة المحدثين في مفهومه، وهو الذي وصفه ابن عبدالبر بأنه (**لا اختلاف عليه بين جماعة المحدثين، وأنه التدليس المُجْتَمَع عليه**)، وهو الذي يشترط اللُّقْيَا بين طرفي التدليس، فيدور حول هذا التعريف:

"رواية الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه"

وعلى هذا القول:

الحافظ البَزَّار، وابن القَطَّان، وابن دَقيق العيد، والعَلَائِيّ، والزَّرْكَشي، وابن حجر، والبِقاعي، والسَّخَاوِيّ، والقسطلاني، والبَيقوني، وزكريا الأنصاري، ثم أكثر المتأخرين والمعاصرين تَأَثُّرًا أو اتباعا أو تقليدا لشيخ الإسلام ابن حجر العَسْقَلَانِيّ رحمه الله تعالى، وقد قدمنا عباراتهم وتوثيقها، منهم (الشيخ) حماد الأنصاري، وناصر الدين الألباني، وغيرهما[1].

وقد وَصَفَ هذا القول الحافظ السخاوي بأنه الصواب بإطباق أهل العلم بالحديث عليه[2].

والحق أنَّ الحافظ السخاوي رحمه الله قد جافى الحقيقة - فيما نرى، والله أعلم - حين وَصَفَ المذهبَ الأول بأنه الصواب، ونرى أن الأعدل هو قول ابن عبدالبر أنه القدر المجتمع عليه، أو قول شيخه شيخ

---

(1) ومنهم د. عبدالكريم الخضير، شرح اختصار علوم الحديث.

وقد جرت عبارات أئمة المحدثين المتقدمين بهذا اللفظ بهذا المعنى فمن ذلك: ابن معين (من كلام أبي زكريا ابن معين في الرجال، ص ٤٦، الدوري، التاريخ عن ابن معين، ٣ / ٤٥٢)، أحمد بن حنبل (العلل ومعرفة الرجال، ١ / ٢٥٥، ٢ / ٢٥٠)،... (لكن هذا لا يُفهم منه أنهم يقصرونه على هذا المعنى).

(2) السخاوي، فتح المغيث، ١ / ١٦٩. ولعله أخذ هذا من قول الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ص ٤٣: "ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عُثمان النَّهْدِيّ وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس"، وما نرى هذا دالا على ما قال السخاوي، أو أخذه من نفي ابن حجر لقول العراقي بأن المشهور عن أهل الحديث القول بالمعاصرة أو اللقيا - على ما سيأتي نقله - حيث قال: "أما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر"، وإن كانت العبارة لا تفيد هذا.

الإسلام ابن حجر الآتي.

لكن الحق على أية حال أن هذا القول هو قول جمهور المتأخرين والمعاصرين من المحدثين والباحثين.

هذا هو القول الأول في التدليس.

والقائلون بهذا الرأي يجعلون للقسم الخارج عن التدليس ها هنا (رواية الراوي عمن عاصره موهما أنه سمع منه، إذا لم يقم بينه وبين اللقيا مانعٌ قطعي) اصطلاحا خاصا به هو "المرسل الخفيّ" (وهو خارج مجال بحثنا هذا).

٢- أما القول الثاني فيُدْخِلُ في دائرة التدليس كِلَا الوصفين (اللُّقْيَا) و (المُعاصرة)، والذي يدور حول هذا التعريف:

"**رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه فيُتوهم أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ما لم يسمعه منه** ".

وعلى هذا القول:

الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ، والخطيب البغدادي، والمجد ابن الأثير، وابن الصلاح، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والعراقي، والطِّيْبِيّ، والشريف الجرجاني، وجلال الدين السِّيُوْطِيّ[١]، ومن المعاصرين: نور الدين عِتْر، والإثيوبي،...

وهذا هو القول الثاني في التدليس.

ويقف الخطيب البغدادي وابن الصلاح على رأس هذا المذهب، وهذا القول لم يخترعه الخطيب ولا ادعاه، بل قد حكى ابن عبدالبر أنه معروفٌ لدى طائفة من المحدثين، لكنه ليس مجمعا عليه (كما سبق نقل عبارته)، وذكر الزين العراقي أنَّ هذا القول هو "المشهور عن أهل الحديث"[٢].

---

(1) وعليه يُفهم قول ابن حبان، في الضعفاء، ١ / ٨٠: "... ومنهم المدلس عمن لم يره، كالحجاج بن أَرْطَاة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم. سمعت محمد بن عمر بن سلميان يقول: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ يقول: الحجاج بن أَرْطَاة لم يسمع من الزُّهْرِيّ، ولم يره"، فقد أراد بالتدليس هنا مطلق المعاصرة مع إمكان اللقيا وإيهام السماع.

(2) العراقي، التقييد والإيضاح، ص ٩٧.

وقد اعترض ابن حجر على ادعاء العراقي شهرة هذا القول، وقال: "وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه - (يقصد البزار وابن القطان) - ففيه نَظَر، فكلام الخطيب في باب التدليس يؤيد ما قاله ابن القطان. ثم استدل بالعبارة الثانية الموهمة للخطيب البغدادي - التي سبق نقلها، وغفل عن العبارة الأولى الصريحة القطعية - وقد سبقت أيضا [١] -، ومن هنا نَسَبَ ابن حجر للخطيب مذهبا ليس له[٢]، وهذا وهم منه رحمه الله.

على أنَّ قولَ الحافظ ابن حجر في مقدمة "طبقات المدلسين": "... وإذا رَوَى عَمَّن عَاصَرَهُ و لم يَثْبُتْ لُقِيَّهُ له شيئا بصيغةٍ محتَمِلَةٍ فهو كالإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التفرقة لتمييز الأنواع "[٣]

هذه العبارة نراها عادلة منصفة، فهو هنا قد أقر أن ثمت تعريفا آخر للتدليس يُدخل المرسل الخفي، وأن مَنْ قال بأنه داخل فيه من العلماء لم يكن مخطئا - كما تشير عبارة تلميذه السخاوي الذي وصف الرأي المخالف بأنه الصواب فوصم هذا بالخطأ، وإنما هو قولٌ يعبّر عن حقيقة موجودة لدى بعض المحدثين أنهم يستخدمون بهذا الاصطلاح مدخلين المرسل الخفي، وإن تمييزه باصطلاح خاص به إنما هو من باب (الأولى) لا من باب الصواب - الذي خلافه خطأ محض -، وأن هذا الأولى مبرره[٤] : "تمييز الأنواع ".

فهذا القول من الحافظ ابن حجر قول عادل منصف، فمن الأولى حقا تمييز هذا النوع من المرويات باصطلاح خاص به، ولكن غير المقبول أن تتداخل الاصطلاحات وتتضارب إذ صار بهذا الوضع للتدليس اصطلاحان أحدهما موسع والآخر مضيَّق، صار هذا اللفظ يطلق على مفهومين، أما المضيَّق فله أحكام تختلف عن القسم المفصول من الموسع، وقد ترتبت على ذلك مشكلات غير حميدة.

وإذا كان هذان القولان هما أبرز ما قيل في معنى اصطلاح "التدليس"، إلا أن الاختلاف لم يقف عند هذين القولين، بل ثمت استخدامات أخرى له، هي:

---

(1) انظر ص ٥٩.

(2) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢ / ٦١٤.

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ١٦.

(4) وهذا المبرر غير مقبول أبدا، فإنا لسنا بصدد وضع اصطلاح جديد لمعنى حادث لم يُعرف من قبل، بل نحن بصدد رصد وتحديد اصطلاح أهل الحديث ومفهومهم فيما استخدموه، فعلم مصطلح الحديث لا يقوم بوضع اصطلاحات مخترعة وإنما هو يحدد اصطلاحات أهل الحديث ومرادهم منها، فإنْ أَقْدَمَ المتأخر على وضع مفهوم مغاير لاصطلاحٍ استخدموه لعشرات السنين (وهو هنا اصطلاح التدليس) على رقعة مترامية الأطراف هي العالم الإسلامي الفسيح (أو ضيّق المفهوم أو توسع فيه) وقع الخلط في المصطلحات، وهو ما نحن بصدد دراسته في بحثنا هذا.

٣- استخدام ثالث للفظ التدليس:

التعبير بهذا اللفظ بالمعنى اللغوي للتدليس:

تجرى أحيانا على ألسنة المحدثين لفظة التدليس ومشتقاتها (دلس، يدلس،...) ولا يريدون بها هذا المعنى الاصطلاحي الأول أو الثاني - المتقدمَيْن، وإنما يريدون المعنى اللغوي للفظ، أي مطلق الإخفاء، وهم بهذا لا يقصدون اتهامَ راو بأنه من زُمرة أولئك المدلسين الذين تجري عليهم أحكام التدليس.

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في معرِض حديثه في طبقات الرواة:

" ومنهم مَنْ قد ألصق نفسه بهم - (يعني بالرواة الثقات) - ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب... "[١].

وقوله:

"كنا لا نجد منهم إلا إماما مُبَرَّزًا مُقَدَّمًا في الفضل والعلم ووَعْي السنن وإثباتها ولزوم الطريقة واحتبائها - رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين - إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم ولا هو في مثل حالهم"[٢].

وقوله:

"... وخامسٌ قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومَنْ قَدْ ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته الأئمة"[٣].

٤- اصطلاح رابع للتدليس:

التعبير عنه بمعنى وجود سَقْط في السند:

هذا مذهب رابع في التدليس إذ استخدم بعض المحدثين هذا اللفظ مرادفا للفظ "منقطع" (بالمعنى العام لدى بعض المحدثين الذين استخدموه للدلالة على أي سقط في السند)[٤]، ومرادفا للفظ المرسل (بالمعنى

(**1**) ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة، ص ٧.

(**2**) السابق، ص ٩.

(**3**) السابق، ص ١٠

(**4**) نصَّ ابن الصلاح على أن بعض المحدثين يستخدم لفظ المنقطع للدلالة على أي سقط في السند فقال في "المقدمة"، ص ٧١: "إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه فالذي قطع به الحاكم أبو عبدالله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلا وأنَّ=

العام له لدى البعض الآخر من المحدثين وكثير من الأصوليين والفقهاء الذي استخدموه بمعنى متسع للدلالة على أي سقط في السَّنَد)[١].

وهذا المذهب حكاه ابن عبدالبر عن بعض المحدثين حيث قال رحمه الله:

"واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المُسَيَّب والثَّوْرِيّ عن إبراهيم النَّخَعِيّ وما أشبه هذا، فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة[٢].

قال أبو عُمَر (يعني ابن عبدالبر):

"فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سَلِمَ منه في قديم الدهر ولا حديثه اللهم إلا شُعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القَطَّان"[٣]

فهذا المذهب قالت به فرقة من المحدثين، ولا نعلم اسم أحد منهم، لكن ابن عبدالبر يحكي وجوده، وهو

=الإرسال مخصوص بالتابعين، بل من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصا واحدا سمي منقطعا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلا، ويسمى أيضا منقطعا، والمعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلا، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب، وقطع به... "، وانظر: النووي، التقريب، ١ / ١٩٥ - ١٩٦، السيوطي، تدريب الراوي، ١ / ١٩٦، البيهقي: مناقب الشافعي، ٢ / ٣٠، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٣ / ٧٦.

(1) المرسل لدى جمهور المحدثين هو - كما قال ابن تَيْمِيَّة - : "المرسل من الحديث أن يرويه مَنْ دون الصحابة ولا يذكر عمن أخذه من الصحابة ويحتمل أنه أخذه عن غيرهم " (مجموع الفتاوي، ١٨ / ٣٨)، وقال ابن حجر: "صورته أن يقول التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – كذا أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك". (نزهة النظر، ص ٤١)، وقد قدمنا في (التمهيد) من هذا البحث بيان ذلك، إلا أن ما يعنينا هنا - وهو ما يتعلق بمسألتنا المطروحة - هو بيان أنه ثمت اصطلاح آخر استخدم للمرسل، وهو قول جمهور الأصوليين المرسل عند **جمهور الأصوليين والفقهاء وبعض المحدثين** هو ما وقع نقص في سنده في أي موضع كان؛ قال ابن كثير: " ثم إن الحاكم يخص المرسل بالتابعين، والجمهور من الفقهاء والأصوليين يَعُمُّوْنَ التابعين وغيرهم. اهـ. وقال العلائي: " تقدم الفرق بين المرسل والمنقطع والمعضل وأنه اصطلاح حديثي، واسم الإرسال شامل لكل ذلك عند أئمة الأصول وكذلك بعض أهل الحديث " (جامع التحصيل، ص ٩٦)، وقال الخطيب البغدادي: "أما المرسل فهو: ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم"، ثم قال في نفس الموضع: "والمنقطع: مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة" (الكفاية ص ٢١)

قال أحمد شاكر: وهو اختلاف في الاصطلاح فقط. اهـ (شرح الألفية ص ٢٧ الحاشية ٢).

انظر:

الشافعي، الرسالة، رقم ١٢٨٥ - ١٢٨٦، ابن حزم، الإحكام، ١ / ١٣٥، الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٢٦، الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٥٨، ٥٤٦ - ٥٤٧، السُّبْكِيّ، جمع الجوامع، ٢ / ١٦٨، العلائي، جامع التحصيل، ص ٤٠، الغزالي، المستصفى، ١ / ١٦٩، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ١ / ٦٩، السخاوي، فتح المغيث، ١ / ١٣٠، ١٣١، أبو إسحاق الشِّيْرَازِيّ، اللُّمَع ص ٤٨، ابن حزم، المحلَّى ٢ / ١٦٨، ابن عبدالشكور، مسلَّم الثبوت، ١ / ١٧٤، ابن الهُمَام، التحرير، ٣ / ١٠٢،...

(2) وقد حكاه أيضا السيوطي على وجه الاختصار فقال: "... إن لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليسا على المشهور، وقال قوم إنه تدليس" (تدريب الراوي، ١ / ٢٢٤)، وكذا قال الزرقاني في حاشيته، ص ٥٦.

(3) ابن عبدالبر، التمهيد، ١ / ١٥.

استخدام لِلَّفظ يتوسع فيه ليشمل كل سَقْطٍ في السند، وبهذا يدخل فيه "المرسل" و"المنقطع" و"المعــضَل" و"المعلَّق"، سواء كان هذا الإسقاط لإخفاء عيب أو لغير إخفاء، فهو مـــرادف لمـــصطلحي "المنقطـــع" و"المرسل" عند طائفتين من أهل العلم، كما ذكرنا آنفا.

ومن هنا كما قال ابن عبدالبر فما سَلِمَ أحدٌ من التدليس لا مالك ولا غيره[1] من الأجلة والأكابر مـــن أهل العلم، إلا أن هذا معنى آخر لا لوم فيه على مَنْ فَعَلَهُ، وهو استخدامٌ خاصٌّ لا يضير من أُطلقت عليه إن كان السامع يراعي مفهوم ما قيل.

وهو ما أشار إليه أيضا (العلامة) أحمد شاكر حيث قال:

"إذا روى الراوي شيئا لم يسمعه مِن المرويّ عنه وصرَّح في روايته بالتحديث والسماع كان كاذبا فاسقا، وفُرغ مِنْ أمره.

أما إذا روى ذلك بصيغةٍ لا تقتضي السماع - كأن يقول " عن فلان " أو " قال فلان " أو نحو ذلك - ؛ فإنْ كان المرويّ عنه لم يعاصره الراوي و لم يلقه كان ما يرويه منقطعا كمـــا مـــضَى، وزعم بعضُهم أن هذا مِنْ باب التدليس، وهو قولٌ مرجوح غير مشهور، قال ابن عبدالبر: "وعلى هذا فما سَلِمَ أحد من التدليس لا مالكٌ ولا غيرُه"، أي لأنهم كثيرا ما يروون عمن لم يعاصـــروه بغير إسنادٍ ثقةً منهم بمعرفة أهل العلم أنه منقطع وأنهم قصدوا إلى روايته بغير إسناد"[٢].

ولعل من هذا القبيل قول شعبة بن الحجاج: "ما رأيتُ أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابـــن عون وعمرو بن مُرَّة"[٣]

وقد عَقَّبَ أبو زُرْعَة ابن العِرَاقِيّ[٤] على هذه العبارة لشعبة بقوله: "ولو أُخِذَ هذا الكلامُ على عمومـــه

---

(1) نقل العراقي في "التقييد والإيضاح"، تحقيق: راغب الطباخ، (حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥٠ - ١٩٣١، مطبوع مع "علوم الحديث" لابن الصلاح) ص ٨٠ عبارة ابن عبدالبر وفيها لفظ: "وعلى هذا فما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره "، لكن ذكر مالك لم يثبت في مطبوعة التمهيد! وقد أثبتنا عاليـــه عبارة المطبوعة.

(2) التعليق على "ألفية الحديث" للسيوطي، ص ٣٤ الحاشية ١.

(3) رواه ابن عساكر، في "تاريخ دمشق"، ٣١ / ٣٤٥، والبغوي في "الجعديات" (رقم ٥٢، بإسناد جيد)، وذكره ابن حجر، في "طبقـــات المدلـــسين"، تحقيق: القريوتي، ص ٥٩. وذكر أبو زرعة ابن العراقي هذه العبارة في (كتاب) المدلسين ص ٣٣ وصَدَّرَهَا بقوله: "روينا".

(4) هو: ولي الدين، أبو زرعة؛ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، العراقي، المصري، الكردي، المهراني، الشافعي، الحافظ، (ت٨٢٦ هـ)، قاضي الـــديار المصرية، مولده ووفاته بالقاهرة. من آثاره : "البيان والتوضيح لم أخرج له في الصحيح وقد مسَّ بضرب من التجريح"، و"الإطراف بأوهـــام الأطـــراف للمـــزي"، و"رواة المراسيل"، و"أخبار المدلسين"، وذيل على ميزان الاعتدال، وغير ذلك، وله نظم ونثر كثير. (انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ٣ / ٣١١ - ٣١٢، ابن فَهْد، لَحْظ الأَلْحَاظ ص ٢٨٤ - ٢٩١، ابن العماد، شذرات الذهب، ٧ / ١٧٣)

لدخل فيه كل مَنْ رآه شعبة"، هكذا قال، وربما أراد خصوصَ أهل العراق دون غيرهم - على قول بعض أهل العلم[١] - وقد كان التدليس شائعا فيهم[٢]، وثمت احتمالٌ آخر أن يكون شعبة قصد بالتدليس هنا كل انقطاع في السند، وهو هذا المذهب.

وقد يُستدل لهذا المذهب بما رُوِيَ عن شُعْبَة أنه قال: "أَبُو هُرَيْرَةُ يُدَلِّسُ"[٣]، بأن شعبة يريد بالتدليس هنا مطلق الانقطاع، وهو هنا مرسل الصحابيّ، وكان أبو هريرة رضي الله عنه معروفا بالإرسال عن الصحابة لأنه لم يشهد من حياة النبي صلى الله عليه وسلم إلا سنواته الأخيرة.

---

(1) يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ٢ / ٩٨٩.

(2) نص علي ذلك وفصَّلَهُ الحاكم، في معرفة علوم الحديث، ص ٣٥٦، وما بعدها، وانظر: أبو زُرعة العراقي، المدلسين ص ١١٠: ١١٢، وانظر أيضا: ابن عبدالبر، التمهيد، ١ / ٣٣.

وقد يقال إن هذا يُشبه أن يكون كقول يزيد بن هارون: "قدمتُ الكوفة فما رأيتُ بها أحدا لا يدلس إلا ما خلا مِسْعَرًا وشريكا" رواه أبو نعيم، في "الحلية"، ٧ / ٢٥٠، والخطيب في "الكفاية"، ص ٥١٥، لكن إسناده واهٍ، فيه الحسن بن علي بن زكريا العدوي البصري كان معروفا بوضع الحديث (كما قال ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي (الاسم المستعار لسامي التوني)، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤)، ٢ / ٢٠٦، رقم ٨٤٢).

(3) رواه ابن عدي في "الكامل"، تحقيق : يحيى غزاوي، ط٣ (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ - ١٩٨٨)، ١ / ٦٨ قال : أخبرنا الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيّ أخبرنا سلمة بن شبيب قال: [سمعت يزيد بن هارون قال:] سمعت شعبة يقول: "أبو هريرة كان يدلس".

ومن طريق ابن عَدِيّ رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"، تحقيق: عمر غرامة، ط١ (بيروت: دار الفكر، ١٤١٩ - ١٩٩٨)، ٦٧ / ٣٥٩ بإسناده إلى أبي أحمد (وهو ابن عدي، صاحب الكامل) أنا الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيّ - فذكره.

وهو إسناد واهٍ - كما قلنا عاليه - فيه الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيّ، وهو كذاب (انظر مثلا: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، السؤالات رقم (٧٧)، ابن الجوزي، الموضوعات، ١ / ٣٥٤، الذهبي، المغني، ١ / ١٦٢، ابن حجر، لسان الميزان، ٢ / ٢١٩،...).

وهنا تنبيهان :

- الأول: وقع في "الكامل" لابن عدي - الطبعة المذكورة - : (سلمة بن شبيب قال : سمعت شعبة)، وفي هذا سقط، لعله خطأ طباعي فهذه الطبعة كثيرة الأخطاء والسقط، إذ لم يَرْوِ سلمة بن شبيب عن شعبة بله أن يصرح بالسماع (انظر ترجمته مثلا في: ابن أبي حاتم : الجرح ٢ / ١ / ١٦٤، ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية)، ١ / ١٦٨ - ١٧٠، الذهبي : تذكرة الحفاظ ص ٥٤٣، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٥٦ - ٢٥٨، ابن حجر: توالي التأسيس، تحقيق: أبي الفداء سامي التوني (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٥)، ص ١٦٧ (٦٨)، تهذيب التهذيب ٤ / ١٤٦ - ١٤٧).

والمناسب أن يكون النص (سلمة بن شبيب [قال : سمعت يزيد بن هارون] قال: سمعت شعبة)، وقد أُثْبِتَ بنفس السقط أيضا في طبعة دار الكتب العلمية (بيروت)، وهي طبعة تجارية ليست محلا للثقة، وغالب الظن أنها منقولة عن ط. دار الفكر - آنفة الذكر - وإن ادَّعَى المحققان الرجوع لمخطوطات. ويزيد تأكيد ذلك أنه قد أثبت بما نبهنا عليه في رواية ابن عساكر التي رواها عن ابن عدي.

- الثاني: وقع في طبعة "تاريخ دمشق" - المذكورة - : (سلمة بن حبيب)، وهو تصحيف صوابه (سلمة بن شبيب)، لسببين :

١ لأن ابن شبيب من أصحاب يزيد بن هارون والرواة عنه، وهو المناسب لطبقته (انظر ترجمته فيما أحلنا إليه قبل سطور من مصادر ومراجع)، أما سلمة بن حبيب فراو مجهول الحال والعين، لا يُعْرَف له سوى حديثٌ واحد رواه عن عُرْوَة بن علي السهمي، وعنه حدث به : الحجاج بن الحجاج الأسلمي، وهو من طبقة أتباع التابعين، فلا علاقة له بهذه الرواية وإنما هو مجرد تصحيف. (انظر ترجمة سلمة بن حبيب مثلا في : البخاري : التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ٧٥، ابن حبان : الثقات ٦ / ٣٩٦، الذهبي : المغني ١ / ٢٧٤، الذهبي : الميزان ٢ / ١٨٩، ابن حجر : لسان الميزان (الهند : دائرة المعارف العثمانية)، ٣ / ٦٧)

٢ لأن هذا الإسناد هو إسناد ابن عدي، وهو في ابن عدي (سلمة بن شبيب). وبهذا نكون قد صححنا كلا النصين بالآخر (نص الكامل بنص تاريخ دمشق والعكس).

إلا أن إسناد هذه الرواية واه، فيه الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيّ[١]، وهو كذَّابٌ فلا تصح هذه الرواية عن شعبة[٢].

وقد أبعد ابن حجر حيث قال في "النكت على ابن الصلاح":

"واعلم أَنَّ التعريف الذي ذكرناه للمرسل ينطبق على ما يرويه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يسمعوه منه، وإنما لم يطلقوا عليه اسم التدليس أدبا، على أن بعضهم أطلق ذلك، روى أبو أحمد ابن عدي في "الكامل" عن يزيد بن هارون عن شعبة قال: "كان أبو هريرة رضي الله عنه ربما دلس". والصواب ما عليه الجمهور من الأدب في عدم إطلاق ذلك، والله الموفق"[٣].

وكان الأرفق - لو ثبتت الرواية - أن تُحمل على ما ذكرنا، أَمَا وقد سقطت فلا حاجة لما قال.

ولعل من ذلك قول ابن حبان في مُقَاتِل بن حَيَّان:

"لا يصحّ له عن صحابي لقيّ، إنما تلك أخبار مدلَّسة"[٤]

فهذا إرسال (انقطاع) لا تدليس، لعدم ثبوت اللقاء بينه وبين الصحابة، ويكون الصواب أن لا يوصف بالتدليس (المجتمع عليه).

وكذا قول ابن حبان في عبدالجبار بن وائل:

"كل ما روى عن أبيه مدلَّس"[٥]

هكذا قال، وهو يريد مطلق الإرسال لأنه لم يَلْقَ أباه ولم يسمع منه كما قال ابن حبان نفسه: "مات أبوه وائل وأمه حامل به"[٦].

وقول ابن حبان:

"عبدالعزيز بن جريج والد عبدالملك بن عبدالعزيز من فقهاء أهل مكة، ليس له عن صحابي سماع، وكل

---

(1) راجع الحاشية السابقة في توثيق ذلك.

(2) وانظر أيضا في رد هذه المقولة : ابن القَطَّان، بيان الوهم والإيهام، ٥ / ٤٩٧، ابن كثير، البداية والنهاية (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٥٨ - ١٩٣٩)، ٨ / ١٠٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢ / ٦٠٨، حاتم بن عارف العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ١ / ٢٠٩.

(3) ٢ / ٦٢٣

(4) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص ٣٠٩.

(5) مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٥٩.

(6) السابق، ص ٢٥٨.

ما روى عن عائشة مدلّس، لم يسمع منها شيئا"[١].

ومن آثار هذا المذهب أنَّا وجدنا من المحدثين من وُصف بلفظ التدليس وأُريد به الانقطاع، ثم حمله من جاء بعد ذلك على التدليس المجتمع عليه، كما فعلوا في اتهام الحسن البصري[٢] وغيره بالتدليس، على ما سيأتي بيانه في الباب الثاني[٣].

* **تنبيه:**
جدير بالذكر أنه كما أن منهم من كان يطلق أحيانا لفظ "يدلس" ويريد: "يرسل" فقد كانوا ربما أطلقوا لفظ "يرسل" ويريدون "يدلس"، فمن ذلك:

- قول أحمد بن حنبل وذكر المُبَارَك بن فَضَالَة: "كان يرسل عن الحسن"، قيل: يدلس ؟ قال: "نعم"[٤].
- وقول عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: "ما سمع سفيان الثوريّ من أبي عَوْن[٥] غير هذا الحديث - يعني: حديث الوضوء مما مَسَّت النَّارُ[٦] - والباقي يرسلها عنه"[٧].
- ومن ذلك أيضا قول أبي داود السِّجِسْتَانِيّ في مغيرة بن مقسم الضبي: "مغيرة يدلِّس، سمع مغيرة من إبراهيم مائة وثمانين حديثا"[٨]

وقال العجلي: " كان (يعني مغيرة) يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا أُوقف أخبرهم عمن سمعه"[٩]

---

(1) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، رقم (١١٤٥)

(2) تأتي ترجمته في الباب الثاني مع بحث قضية وصفه بالتدليس ص ١٥٢ - ١٥٤.

(3) ولعل هذا ما عناه ابن حجر حين تكلم عن طبقات من أخرج لهم من المدلسين في الصحيحين إذ قال: "والغالب: أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تَجَوُّزٌ من الإرسال إلى التدليس " (النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٣٦)

(4) رواه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٢ / ٦٣٣

(5) هو: أبو عَوْن؛ محمد بن عبيد الله بن سعيد، الثقفي، الكوفي، الأعور (ت١١٦ هـ)، تابعي، حدث عن أبيه وأبي الزبير المكي وسعيد بن جبير وغيرهم، وروى عنه الأعمش وأبو حنيفة ومِسْعَر وشُعبة بن الحجاج وغيرهم.، قال فيه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حجر : " ثقة ". أخرج له الخمسة.

(انظر ترجمته في: ابن حبان : الثقات ٥ / ٣٨٠، ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ / ٣٢٢، تقريب التهذيب ص ٤٩٤ رقم ٦١٠٧)

(6) أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار، ١ / ٢٧٢، رقم (٣٥١)، والنسائي، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار، ١ / ١٠٧ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(7) العلل ومعرفة الرجال، رقم (٥٦٩٦).

(8) سؤالات الآجري لأبي داود رقم (١٦٦).

(9) ترتيب ثقات العجلي، رقم (١٧٧٧).

فهذا مِنْ قَوْل العجليّ يثبت تدليسه عن إبراهيم ويعبر عنه بلفظ يرسل.

- وقال ابن حجر في ترجمة هِشَام بن عُرْوَة[١] :

" مُجْمَعٌ على تثبيته إلا أنه في كبره تغير حفظه فتغير حديث من سمع منه في قدمتـه الثالثـة إلى العراق.

قال يعقوب بن شَيْبَة: هِشَام ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نراه أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمع منه، فكان تساهله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.

قلت: هذا هو التدليس"[٢].

- قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي وأبا زُرْعَة عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيْع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية ويحيى بن أيوب وأبو بكر بن عَيَّاش فقالوا كلهم: (عن حميد عن أنس قال: "عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض فقال: هل كنت تدعو الله بشيء ؟ قال: نعم، كنت أقول اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا... " الحديث)، فقالا: " الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس"[٣].

قلت: روي هكذا !

فقالا: خالد بن الحارث والأنصاري وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطئوا ؟

قالا: "لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيرا ما يرسل"[٤].

أي يدلّس.

وبهذا نكون قد فرغنا مِنْ بسط الخلاف في تعريف تدليس الإسناد لدى المحدثين، وهو القسم الأبرز في التدليس، والذي يُرَادُ عند الإطلاق، وهو الذي يرتبط ارتبطا وثيقا ببحثنا هذا، وبقي أن نعرّف بصور فرعيه من تدليس الإسناد، ثم بالقسم الثاني منه - أعني تدليس الشيوخ - وهو أيسر حالا ومآلا.

---

(1) هو: أبو المنذر (وقيل : أبو عبد الله ، وقيل : أبو بكر)؛ هِشام بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام بن خُوَيْلِد بن أَسَد، الزُّبَيْرِيّ، الأَسَدِيّ، القُرَشِيّ، المدني (ت١٤٥هـ، وقيل في وفاته غير ذلك)، محدث، فقيه. من طبقة صغار التابعين . (انظر ترجمته في: البخاري : التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ١٩٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١ / ١ / ٣٤، ٤ / ٢ / ٦٣، المَرَاسِيْل، ص ٢٣٠، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٦ / ٨٠ - ٨٢)

(2) ابن حجر، هدي الساري ص ٤٤٨، وانظر أيضا: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦ / ٣٥.

(3) صحيح مسلم، كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا، ٤ / ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ رقم الحديث (٢٦٨٨)، سنن التِّرْمِذِيّ، كتاب الدعوات، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، ٥ / ٥٢١، رقم الحديث (٣٤٨٧)، مسند أحمد ٣ / ١٠٧، من رواية حميد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه.

(4) ابن أبي حاتم، العلل، ٢ / ١٩٣ (٢٠٧١).

(٤) صُور مِنْ تدليس السماع (تدليس الإسناد):

ذَكَرَ المحدثون صُوَرًا أخرى لتدليس السماع (أو الإسناد) إلى جانب الصورة الأساسية المتفق عليها في التدليس (المُجتمع عليه).

ومن المحدثين مَن يعدّ هذه الصور أنواعا - أو أقساما - تندرجُ تحت تدليس الإسناد، ومنهم مَنْ يجعل الصورة المعهودة إحدى أقسام تدليس الإسناد - ويسمي الفرعية أيضا تدليس الإسناد- ويجعل إلى جانبها هذه الصُّوَر باعتبارها أقساما أخرى لهذا القسم العام، والحَقُّ أنها تُشبه أن تكونَ مجردَ صور، أكثرها حالات فردية، نُقِلَت إلينا من صنيع أحد المحدثين، وهي لا ترقى أن تكون قسما أو فرعا من فروع هذا القسم الرئيس.

وقد ضيَّقَ بعضُ المحدثين في حصر هذه الصور وتوسَّعَ آخرون، وهي لا تَعْدُو أن تكون صورا من إسقاط الشيخ المباشر في السند والتحديث عن شيخ شيخه مع مراعاة ما سبق تفصيله من شروط وضوابط التدليس وَفْق الأقوال المختلفة.

قال ابن حجر:

"... ويلتحق بتدليس الإسناد: تدليس القطع... وتدليس العطف،... وتدليس التسوية".

قال:

"ويلحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا". اهـ[١].

وقال البِقَاعِيّ:

"والتحقيق أنه ليس لنا إلا قسمان: الأول: تدليس الإسناد، والثاني: تدليس الشيوخ.

ويتفرع على الأول: تدليس العطف وتدليس الحَذْف[٢].

وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير

---

(1) طبقات المدلسين، ص ١١.

(2) ويسمى أيضا "تدليس القطع"، وهو أن يسكت الراوي بين صيغ الأداء ناويا بذلك القطع أو الحذف (المباركفوري، محمد بن عبدالسلام، مرعاة المفاتيح، مطبوع مع مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (بنارس: الجامعة السلفية) ١ / ٢٨)، وفي الصفحة التالية بسط الكلام على تدليس القَطْع.

إسقاط فيكون تسوية الشيوخ، وتارة يسقط الضعف فيكون تسوية السند". اهـ.[١]

وقال صاحب "نيل الأماني"[٢]:

"... إنْ نظرنا إلى الأنواع - (أي: أنواع التدليس) - فخمسة: تدليس الشيوخ، وتدليس إسناد، وتدليس قطع، وتدليس عطف، وتدليس تسوية.

وإن نظرنا إلى الأقسام فقسمين فقط: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وكلها من تدليس الإسناد إلا الثالث في كلام الشارح فهو تدليس الشيوخ". اهـ.

وكما نلاحظ فإنهم أطلقوا على القسم كله (تدليس الإسناد)، ثم أطلقوه على أحد أنواعه، وكان عليهم أن يخصُّوا ذلك النوع بلقب خاص به يميزه عن غيره، وفي ذلك يقول الأبياري:

"... ثم تسمية النوع المذكور "تدليس إسناد" باسم يخصّه كما فعلوا بالبقية، ولو سموه "تدليس الإسقاط" لكان له وجه؛ قال النووي: مِنْ تدليس الإسناد أن يُسْقِطَ الراوي أداة الرواية..." إلخ[٣]

وقد سبق بيان ذلك.

ونعرض فيما يلي بإيجاز تعريفا بهذه الصور:

١ - **تدليس القَطْع** (ويسمى أيضا: **تدليس الحَذْف**):

قال ابن حجر: "تدليس القطع: وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلا: الزهري عن أنس". اهـ[٤]

وقال النووي: "من تدليس الإسناد أن يُسقط الراوي أداةَ الرواية مقتصرا على اسم الشيخ فيقول: فلان" ا. هـ[٥]

وهو عند السخاوي نوعان، فقد قال[٦]: "وكذا (أي: من أنواع تدليس الإسناد): مَنْ أسقط أداة الرواية مقتصرا على اسم شيخه، ويفعله أهل الحديث كثيرا.

(**1**) البقاعي، النكت الوفية، ١ / ٤٥١ (وقد نقله عن الأجهوري، ص ٥٧ نفس هذه العبارة).

(**2**) ص ٣٥.

(**3**) نيل الأماني، ص ٣٥.

(**4**) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ١١.

(**5**) نقله عنه الأبياري، نيل الأماني، ص ٣٥.

(**6**) السخاوي، فتح المغيث، ١ / ١٧٢: ١٧٣.

ومن أمثلته – وعليه اقتصر ابن الصلاح في التمثيل(١) لتدليس الإسناد ما قال علي بن خَشْرَم: "كنا عند ابن عُيينة فقال: "الزهري".

فقيل له: حدثك الزهري ؟

فسكت، ثم قال: ".. الزهري".

فقيل له: أسمعته من الزهري ؟

فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري: حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري"(٢).

- وقال السخاوي: "ونحوه أنَّ رجلا قال لعبدالله بن عطاء الطائفي حدّثنا بحديث: « مَنْ تَوَضَّأَ فأحسن الوضوء دخل مِنْ أيّ أبواب الجنة شاء »(٣)... فقال:.. عقبة بن عامر.

فقيل: سمعته منه؟

قال: لا، حدثني سعد بن إبراهيم، فقيل لسعد فقال(٤): حدثني زياد بن مِخْرَاق.

فقيل لزياد: حدثني رجل عن شهر بن حَوْشَب – يعني عن عقبة"(٥).

- قال السَّخَاوِيّ: "وسماه شيخنا (يريد: ابن حجر) في تصنيفه في المدلسين: " تدليس القطع"، ولكنه قد مَثَّلَ له في نكته على ابن الصلاح بما في "الكامل" لابن عَدِيّ وغيره عن عُمَر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيّ أنه كان يقول:.. حدثنا.. ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وحينئذ فهو نوعان". اهـ(٦).

---

(1) إلا أن ابن الصلاح مثَّل بالرواية التي قال فيها (قال الزهري) على أنه تدليس إسناد لا قطع.

(2) أخرجه الخطيب، في "الكفاية" ص ٥١٣، والحاكم، في "المعرفة" ص ١٠٥، إلا أن رواية الحاكم بلفظ: (عن الزهري).

(3) رواه ابن عدي في "الكامل"، ٤ / ١٣٥٤ - ١٣٥٥ من هذا الوجه، وقد روى النسائي في "السنن"، كتاب الطهارة، باب ثواب من توضأ كما أمر، ١ / ٩٠ - ٩١ عن أبي أيوب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ تَوَضَّأَ كَمَا أُمِرَ وَصَلَّى كَمَا أُمِرَ غُفِرَ لَهُ مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ، أَكَذَلِكَ يَا عُقْبَةُ؟ قَالَ: نَعَم". وفي سنده سفيان بن عَبْد الرَّحْمَن بن عاصم بن سفيان بن عبد الله، الثقفي، المكي لم يوثقه غير ابن حبان.

(الثقات ٦ / ٤٠١، ٤٠٥، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ١١٦، التقريب، ص ٢٤٤، رقم ٢٤٤٧)

وفيه أيضا أبو الزبير، وهو مدلس وقد عنعنه.

(4) كذا.

(5) فتح المغيث، ١ / ١٧٣.

(6) السابق.

ومما يمكن أن يلحق بتدليس القطع ما حكاه الحاكم قال[١]: قال عليّ: وكان زهير وإسرائيل يقولان عن إسحاق أنه كان يقول: "ليس أبو عبيدة حدثنا، ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم... " في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة[٢].

قال ابن الشَّاذَكُونِيّ: ما سمعتُ قطّ أعجب من هذا ولا أخفى!

قال: أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبدالرحمن ابن فلان عن فلان. ولم يقل حدثني فجاز الحديث وسار". اهـ.

- وقال الحاكم: " قال علي ابن المديني: وربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أن يدلّس يقول: عشرة عن زبيد منهم مالك بن مِغْوَل عن مرة عن مرة عن عبدالله: إن الله قسّم بينكم أخلاقكم"[٣].

٢- تدليس العَطْف:

قال ابن حجر: "تدليس العطف وهو أنْ يصرّح بالتحديث في شيخٍ له ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني"[٤].

وذكر مثله السخاوي إلا أنه قال: "... ولا يكون سمع ذلك المرويّ منه سواء اشتراكًا في الرواية عن شيخٍ واحد كما قيده شيخنا لأجل المثال الذي وقع له وهو أخفّ أم... لا"[٥].

- مثال: قال السخاوي: "فروى الحاكم في علومه (قال: حدثونا)[٦] أنَّ جماعة من أصحاب هُشَيْم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكُرُهُ: "حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم"، فلما فرغ قال لهم: هل دَلَّسْتُ لكم اليوم ؟

فقالوا: لا !

فقال: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلتُ: حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي. (انتهى).

---

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١٠٩.

(2) يشير إلى ما أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، ١ / ٢٥٦، رقم الحديث (١٥٦)، قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : "أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت رَوَثَة، فأتيته بها، فأخذ الحجرَيْن، وألقى الرَّوَثَة، وقال : هذا ركس".

(3) السابق، ص ١٠٩. والحديث أخرجه أحمد في "المسند"، ١ / ٣٨٧، والحاكم في "المستدرك"، ١ / ٨٨، ٢ / ٤٨٥، ٤ / ١٨٢، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا. وقال الحاكم عقبه : "هذا حديث صحيح الإسناد".

(4) طبقات المدلسين، ص ١١، وذكره في "نيل الأماني" ص ٣٥ دون عزو.

(5) فتح المغيث، ١ / ١٧٣.

(6) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١٠٥.

وهو محمول على أنه نوى القَطْع ثم قال: " وفلان " أي: وحديث فلان"[١].

والحق أن هذه القصة المتعلقة بهشيم يرددها المصنفون عند الكلام عن تدليس العطف لا يجدون سواها، ولا نجد أن هشيما فعل ذلك في غير هذه الواقعة - أعني تدليس العطف، مع أنه معروف بتدليس الإسناد المعهود -، وما أراه أن هشيما إنما أراد تدريب تلاميذه، أو مداعبتهم، ولذا فإنه سألهم في آخر المجلس، ولما عجزوا أفصح لهم عما فعل، فهو إلى التدريب - أو المداعبة - أقرب، لا تعدو أن تكون كذلك، والله أعلم.

وقد أدخل بعضُ المحدثين في تدليس العطف التعبيرَ بالتحديث في الإجازة، ومنهم من جعله مفردا.

٣- التدليس بالتعبير عن الإجازة والوِجَادَة بصيغة السماع والإخبار والتحديث (ويسميه بعض المعاصرين: تدليس الصِّيَغ):

وهو أن يذكر الراوي صيغة التحمل عن شيخه على غير ما تواضع عليه أهلُ الاصطلاح، كأن يصرح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجادة أو فيما لم يسمعه[٢].

وقد قال ابن حجر:

"ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهما للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا"[٣].

قال السخاوي:

"ووُصِفَ غيرُ واحد بالتدليس ممن رَوَى عَمَّن رآه و لم يُجالسه وبالصيغة الموهِمَة، بل وُصِفَ به مَنْ صَرَّحَ بالإخبار في الإجازة كأبي نَعِيْم[٤]، أو التحديث في الوجادة كإسحاق بن راشد الجَزَرِيّ[٥]، وكذا فيما لم يسمه كفِطْر بن خَلِيْفَة"[٦].

---

(1) السابق، ١ / ١٧٣.

(2) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ١ / ٣٤٤.

(3) طبقات المدلسين، ص ١١.

(4) يريد: أبا نَعِيْم الأصبهاني، صاحب "الحِلية". وقد رُمِيَ بالتدليس في صيغة الإجازة لقصة تتعلق بروايته لجزء محمد بن عاصم الثقفي، وقد ساق القصة التاج السبكي، وأطال الكلام عن هذا الاتهام، وأبطله، في " طبقات الشافعية الكبرى "، ٤ / ٢٣ - ٢٤.

(5) هو: أبو سليمان؛ إسحاق بن راشد، الجَزَرِيّ، الحراني (وقيل: الرقي)، مولى بني أمية (وقيل: مولى عمر بن الخطاب)، راو، وثقه يحيى بن معين، وقال النسائي: "ليس به بأس". مات في خلافة أبي جعفر المنصور.

(انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١ / ٢٩٣، ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٩، ابن بدران، تهذيب تاريخ دمشق ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢)

(6) فتح المغيث، ١ / ١٧٢.

والظاهر أنَّ الحاكمَ النَّيْسَابُورِيّ - رحمه الله - على هذا المذهب؛ فقد مَثَّلَ للتدليس في "المعرفة"[١] فأخرج بسنده إلى عبدالرزاق أنا معتمر بن سليمان التيمي قال: جئت إلى رباح بن زيد فأملى عليَّ كتاب ابن طاوس، فلما فرغتُ قلتُ: سمعتَه من معتمر ؟ قال: لا، ولكن أخرج إليَّ معتمر كتابا فدفعه إليّ".

وقال ابن حجر أيضا:

"وممن وُصِفَ بالتدليس مَنْ صرح بالتحديث في الوجادة، أو صَرَّحَ بالتحديث[٢] لكن تَجَوَّزَ في صيغة الجمع فأوهم دخوله وليس كذلك"[٣].

والحق أن إدخال هذه الصورة - أو الصورتين - في التدليس فيها مجافاة للاصطلاح الذي يقوم على إسقاط الواسطة أو تعميته، وفي كلا الصورتين (الإجازة، والوجادة) لا واسطة، ومن هنا فلا يصح إدخالها في التدليس. نعم للنقاد أن يردوا الاحتجاج بهما أو بأحدهما ضمن بحثهم في حجية الإجازة والوجادة عموما، لكن هذا لا يدخل في التدليس، ولا يصح أن تطبق عليه ضوابط التدليس مثل تحري تصريح المدلس بالسماع وترك ما عنعنه.

٤ - مَن صَرَّحَ بالتحديث لكن تجوَّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله وليس كذلك:

هذه صورة أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين"[٤]، و لم يفصّل القول فيها أو يمثل لها.

وقد مَثَّلَ لها السخاوي فقال:

"كقول الحسن البصري: (خطبنا ابن عباس)، و(خطبنا عتبة بن غزوان)، وأراد أهل البصرة بلده فإنه لم يكن بها حين خطبتهما.

ونحوه في قوله: (ثنا أبو هريرة)، وقول طاوس: (قدم علينا معاذ اليمن) وأراد أهل بلده فإنه لم يدركه"[٥].

---

(1) ص ١٠٤.

(2) كذا.

(3) طبقات المدلسين، ص ١٢.

(4) ص ١١.

(5) السخاوي، فتح المغيث، ١ / ١٧٢.

وما نراه - والله أعلم - أن هذه الصورة الأخيرة يجب أن تضبط بضابط الإيهام، فلغة العرب تحتمل هذا في الأصل، وفي عادة الناس، كما أن (عن) في أصل لغة العرب تعني الاتصال كذلك مثل هذه الألفاظ معهود أن يقول "خطبنا" ويقصد "قومنا" معتمدا على قرينة عدم المعاصرة أصلا أو استحالة اللقيا، وعليه فيجب أن تضبط هذه الصورة في الحكم بكونها تدليسا على ضابط الإيهام وإمكان اللقيا، وإلا فهي من مألوف كلام الناس الذي تميزه العقول(١).

* وثمت ما يعده بعض المحدثين قسما من أقسام تدليس الإسناد، ومنهم من يعده قسما مفردا، وهو (**تدليس التسوية**)، وما نراه أن في نسبته لتدليس الإسناد تفصيل، وسيأتي بيانه لاحقا إن شاء الله تعالى(٢).

(1) قال السيوطي: "استدل على أن التدليس غير حرام بما أخرجه ابن عدي عن البَرَاء قال: "لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد". قال ابن عساكر: قوله فينا يعني المسلمين، لأن البراء لم يشهد بدرا ". (تدريب الراوي، ١ / ٢٣٢)

(2) انظر ص ٩٤ - ٩٧ من هذا البحث.

٤-٣-٢

ثانيا: تدليس الشـــــــــــــــــيوخ
(أو: تدليس التَّعْمِيّة)

أطلق عليه الخطيب في "الكفاية"[١] لقب: (التدليس للشيوخ)، ولقبه ابن الـــصلاح[٢] بِـــــ (تـــدليس الشيوخ)، وعليه ابن حجر في "طبقات المدلسين"[٣]، وغيره.

وما نراه أن الأنسب أن يسمى بتدليس التعمية، كما سبق بيانه.

٤-٣-٢-١

(١) تَعْرِيْفُه[٤]:

١- الخطيب البغدادي:

قال في "الكفاية"[٥]: "فأما التدليس للشيوخ فمثل أن يغيّر اسم شيخه لعلمه بأنَّ الناس يرغبـــون عـــن الرواية عنه أو يكنيه بغير كنيته أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفة من أمره". اهـــ.

٢- ابن الصلاح:

قال: "تدليس الشيوخ وهو أنْ يروي عن شيخٍ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف"[٦].

(وتابعه: ابن كثير، في اختصار علوم الحديث، ص ٤٦ بمعناه، والنووي، في التقريب، ١ / ٢٢٨ بتصرف، والعراقي، في الألفية، في البيتين ١٥٧: ١٥٨ مختصرا، وفي شرحها ١ / ١٦٩)

٣- ابن حَجر:

قال: "أمَّا تدليس الشيوخ فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقب أو كنية أو نسبة"[٧].

---

(1) ص ٥٩.

(2) ص ٩٦.

(3) ص ١٢.

(4) تنبيه: لم يذكر له الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ولا في "المدخل إلى كتاب الإكليل" تعريفا لأنه لم يذكره أصلا فيهما.

(5) ص ٢٢، وقال نحو ذلك أيضا في ص ٣٦٥.

(6) ابن الصلاح، المقدمة، ص ٩٦.

(7) طبقات المدلسين، ص ١٢

٤ - القَسْطَلاَّنِيّ:

قال: "تدليس الشيوخ بأن يسمّي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به تعمية كيلا يُعرف"[١].

٥ - البيقوني:

قال:

والثانِ لا يُسقطه لكن يَصِفْ *** أوصافه بما به لا ينعرف (٢٠)[٢]

... إلخ، ولا نطيل باستقصاء تعريفاتهم، فلا إشكال بينهم في مفهومه.

٤-٣-٢-٢

(٢) التمثيل لتدليس الشيوخ:

مَثَّلَ له الخطيب البغدادي في "الكفاية"[٣] بأمثلة فمن ذلك:

١ - أخرج في "الكفاية" من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال:
بَلَغَنِي أنَّ عَطِيَّةَ (أي: العَوْفِيّ) كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، فكان يكَنِّيْه بأبي سعيد فيقول: "قال أبو سعيد"، وكان هُشَيْم يضعِّف حديث عطية.
قلتُ: الكلبي يُكَنَّى " أبا النضر "، وإنما غَيَّرَ عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه"[٤].

٢ - وأخرج في "الكفاية" من طريق أحمد بن سعيد الدمشقي قال: حدثني الزبير بن بكار قال : حدثني رجل ثقة: قال لي أبو الحسن المدائني: أبو اليقظان هو سحيم بن حفص، وسحيم لقب، واسمه عامر بن حفص، وكان لحفص ابن يقال له محمد، وكان أكبر أولاده فكنيته أنا به، ولم يكن يكنى به، وكان حفص أسود شديد السواد يعرف بالأسود، قال لي أبو اليقظان: سمتني أمي خمسة عشر يوما " عبدالله " فإذا قلت: حدثنا أبو اليقظان فهو أبو اليقظان، وإذا قلتُ: "سحيم بن حفص" و "عامر بن حفص" و

---

(1) إرشاد الساري، ١ / ١٠.

(2) البيقونية، ص ٢٥، البيت ٢٠

(3) الكفاية، ص ٣٦٦ - ٣٦٨

(4) السابق، ص ٣٦٦ ، وقد تقدم هذا المثال في أمثلة التدليس لإخفاء عيب الشيخ ص ٤٠، وهو أيضا مثال لتدليس التعمية هنا.

"عامر بن أبي محمد" و"عامر بن الأسود " و " سحيم بن الأسود " و " عبدالله بن عائذ " و أبو إسحاق المالكي " فهو أبو اليقظان"[١].

٣- وأخرج في "الكفاية"[٢] من طريق محمد بن عمرو بن موسى العقيلي قال:
" (محمد بن سعيد المصلوب) يغيرون اسمه إذا حدثوا عنه:
فمروان الفزاري يقول: " محمد بن حسان"، ويقول أيضا: "محمد بن محمد بن أبي قيس"، ويقول: "محمد بن أبي زينب"، ويقول: "محمد بن أبي زكريا" ويقول: "محمد بن أبي الحسن".
وقال ابن عجلان وعبدالرحيم بن سليمان: "محمد بن سعيد بن حسان بن قيس"
وبعضهم يقول: عن "أبي عبدالرحمن الشامي" ولا يسميه، ويقولون: "محمد بن حسان الطبري"، وهذا كله محمد بن سعيد المصلوب".

وأخرج الخطيب[٣] من طريق عبدالله بن أحمد بن سوادة أبي طالب يقول:
"قَلَبَ أهلُ الشام اسم محمد بن سعيد الزنديق على مائة اسم وكذا وكذا اسما قد جمعتها في كتاب، وهو الذي أفسد كثيرا من حديثهم قال:
أبو العباس بن سعيد، محمد بن سعيد الأسدي، أبو عبدالله الأسدي، ويقال أبو عبدالرحمن المصلوب في الزندقة.
وقال – يعني ابن سليمان – محمد بن غانم، قال أبو معاوية: أبو قيس محمد بن عبدالرحمن وربما قال عبدالرحيم بن أبي قيس، ويقال: الربضي، ويقال: الطبري، ويقال محمد بن حسان، ويقال محمد بن عبدالرحمن.
روى عنه الثوري والحسن بن صالح.
وقال المقري عن سعيد بن أبي أيوب عن ابن عَجْلاَن عن محمد بن سعيد بن حسان بن قيس، وهو هذا".

٤- وأخرج في "الكفاية"[٤] من طريق سعيد بن عمرو البرذعي قال: قال أبو زرعة: قلت لابن نُمَيْر: شيخ يحدث عنه الحِمَّانِيّ يقال له: علي بن سُوَيْد، فقال: لم تفطن مَنْ هذا ؟

---

(1) السابق، ص ٣٦٦
(2) السابق.
(3) السابق، ص ٣٦٧.
(4) السابق.

قلت: لا !

قال: هذا مُعَلَّى بن هلال، جعل الحِمَّانيُّ مُعَلَّى عليا، ونسبه إلى جده، وهو مُعَلَّى بن هلال بن سـويد". اهـ

وغير ذلك من الأمثلة في "الكفاية".

٤-٣-٢-٣

(٣) هل يعدّ من تدليس الشيوخ التفنن في اسم (الشيخ) ؟

قال ابن الصلاح في حديثه عن تعديد أسماء الشيخ: "وسَمَّحَ بذلك جماعةٌ من الرواة المـصنفين منـهم الخطيب أبو بكر فقد كان لَهِجًا به في تصانيفه، والله أعلم"[١].

وقد فَصَّلَ ذلك ابنُ الصلاح أيضا فقال: "والخطيب الحافظ يروي في كتبه عن: أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخصٌ واحد من مشايخه، وكذلك يروي عن..." إلخ[٢].

قال أحمد شاكر: "أقول: وكذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجَوْزِيّ يفعل هذا في مؤلفاته، ويُكْثِـرُ منـه، وتبعهما كثيرٌ من المؤلفين، وهو عَمَلٌ غيرُ مستحسن... "[٣].

قال السخاوي: "ويقرب منه ما يقع للبخاري في شيخه الذُّهْلِيّ فإنه تارة يقول: "حـدثنا محمـد" ولا ينسبه، وتارة: " محمد بن عبدالله " فينسبه إلى جده، وتارة " محمد بن خالد " فينسبه إلى والد جده، ولم يقل في موضعه " محمد بن يحيى " في نظائر لذلك كثيرة"[٤].

وقد أجاب السخاوي على مَنْ يظن أن هذا الفعل من أهل الحديث استكثارا منهم من الشيوخ قال:

"قلتُ: ولكن لا يلزم من كون الناظر قد يتوهم الإكثارَ أنْ يكونَ مقصودًا لفاعله، بل الظـن بالأئمـة خصوصا مَنْ اشتهر إكثاره مع ورعه خلافا لما يتضمن من التشبع والتزين الذي يراعي تَجَنُّبَـهُ أربـابُ الصلاحِ والقلوبِ كما نبه عليه ياقوتةُ العلماء المُعَافَى بن عِمْرَان...

---

(1) المقدمة، ص ١٠٠.

(2) السابق ص ٣٥٨.

(3) الباعث الحثيث ص ٤٧.

(4) فتح المغيث، ١ / ١٨٠.

ولا مانع من قصدهم به الاختبارَ لليقظة والإلفات إلى حُسْن النظر في الرواة وأحوالهم وأنساهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحِرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحالُ في آبائهم. فتدليسُ الشيوخ دائر بين ما وصفنا"[١].

وقد قدَّمْنَا الكلامَ في هذه المسألة، ورأينا أن الحافظ إن كان كثير الشيوخ فلا حاجة له للاستكثار - كما هو الحال بالنسبة للخطيب وابن الجَوزي -، وإنما فعلوا هذا تأنقا وتفننا ودفعا لسآمة القارئ والمستمع، وليس الأمر متعلقا بتعمية وإخفاء شخص الشيخ المعمَّى، إذا ليس كل تفنن تدليس، والله أعلم.

٤-٣-٢-٤

(٤) هل يُعدّ من تدليس الشيوخ تلقيب الشيخ بلقب شيخ آخر مشهور تشبيها به ؟

مما يمكن أن يلحق بتدليس الشيوخ قول السيوطي:

" من أقسام التدليس ما هو عكس هذا وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيها... ذكره ابن السبكي في "جمع الجوامع" قال: كقولنا: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ - يعني الذهبي - تشبيها بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم"[٢].

قال الترمسي: "وكقول المصنف (يعني السيوطي): حدثنا أبو الفضل الحافظ – يعني ابن فهد -، تشبيها بالحافظ ابن حجر يقول ذلك ويريد به العراقي"[٣].

وما نراه أن هذا كسابقه، منه تأنق في العبارة وتعظيم للشيخ، ومنه تدليس وتعمية، والأمر يتوقف على الحال، كما سبق بيانه، والله أعلم.

٤-٣-٢-٥

(٥) تدليس البلدان:

صورته أن يقول الراوي المصري مثلا: حدثني فلان بالأندلس، ويريد موضعا بالقرافة، أو يقول: بزقاق حلب، ويريد موضعا بالقاهرة.

---

(1) السابق، ١ / ١٨٠: ١٨١ (ط. المكتبة السلفية = ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ تحقيق : د. عبد الكريم بن عبد الله الخُضير، د. محمد بن عبد الله آل فهيد، ط١، الرياض: دار المنهاج، ١٤٢٦)، وقد وقع في النص تحريف كثير في طبعة المكتبة السلفية فأصلحناه من طبعة دار المنهاج.

(2) التدريب، ١ / ٢٣١.

(3) منهج ذوي النظر ص ٦١.

وقد ذكر ابن حجر هذا النوع[1]، وذكر كراهته لما فيه من التشبع بما لم يعط، ولما فيه من إيهام الرحلة.
وهذا النوع أشبه به أن يلحق بتدليس التعمية.

٤-٣-٣

ثالثا: تدليس التَّسْوِيَة

هذا نوع من التدليس يعمدُ فيه الراوي إلى عَيْبٍ في السند (ليس في شيخه) لكنه فيمن فوقه أو فوق فوقه إلى أعلى السند فيدلس هذا العيب إما بإسقاط أو بتعمية، وقد يجمع في سند واحد بين الإسقاط والتعمية، وعبارات المحدثين تدور حول هذا المعنى، وإن كان بعضهم يتحدث عنه من جانب الإسناد فحسب، وآخرون من جانب الشيوخ فحسب، ومن نظر إليه من جانب الإسناد فحسب عده من فروع تدليس الإسناد، والأولى أن ينظر إليه من كلا الجانبين، كما فعلنا ها هنا، وبهذا نصون لتعريف تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ أنه مقصور على شيخ الراوي، وأن يكون لتدليس التسوية سمة خاصة به بأنه في غير شيخ الراوي.

وهذه بعض تعريفات المحدثين لتدليس التسوية:

٤-٣-٣-١

(١) تعريفه:

١- قال **الخطيب البغدادي:** "وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدَّثَهُ لكنه يُسقط ممن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرواية أو صغير السن ويُحَسِّن الحديث بذلك"[٢].

٢- قال **ابن الجوزي:** "وكان فيهم مَنْ يُسَوِّي الحديث: وهو أن يكون بين الرجلين الثقتين ضعيف ويحتمل أن يكون الثقتان قد رأى أحدهما الآخر فيسقط الراوي ذلك الضعيف ليتصل الخبر عن الثقاة"[٣].

٣- قال **العراقي:** "وصورة هذا القسم من التدليس أنْ يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي

---

(1) النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٥١.
(2) الكفاية، ص ٣٦٤.
(3) الموضوعات، ١ / ٥٣.

سمع الحديث من الثقة الأول فيُسْقِطُ منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظٍ محتمل كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقاة، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل"[١].

(ونحوه ذكر السخاوي في فتح المغيث ١ / ١٨٣ دون عزو، وكذا الزرقاني في شرح البيقونية ص ٥٦ - ٥٧)

٤- قال **العلائي**: "والنوع الثاني من تدليس السماع: أن يسمع الراوي من شيخه حديثا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخٍ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلى لكونه سمع منه أو أدركه... ويُسَمَّى هذا النوع أيضا التسوية"[٢].

٥- قال **القسطلاني**: "تدليس التسوية بأن يُسْقِطَ ضعيفًا بين شيخيهما الثقتين فيستوي الإسناد كله ثقات"[٣].

ولا نجد ما يدعو للإطالة بالاستقصاء، إذ هي تدور حول هذا المعنى.

٤-٣-٣-٢

(٢) التمثيل لمدلس التسوية:

- قال العراقي: "مثال ذلك ما ذكره محمد ابن أبي حاتم في كتاب "العلل" قال: سمعت أبي – وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه عن بقية قال: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: «لاَ تَحْمَدُوا إِسْلاَمَ المَرْءِ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ»[٤] – فقال لي:

إنَّ هذا الحديث له أمر قَلَّ مَنْ يفهمه: روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فَرْوَة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وعبيد الله بن عمرو كنيته[٥] أبو وهب وهو أسدي، فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفطن له حتى إذا تُرِكَ إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له. قال: وكان بقية مِنْ أَفْعَلِ الناسِ لهذا".

---

(1) التقييد، ص ٩٥ - ٩٦

(2) جامع التحصيل، ص ١٠٢.

(3) إرشاد الساري، ١ / ١٠.

(4) أخرجه الخطيب البغدادي في "الكفاية"، ص ٣٦٥، وفي "تاريخ بغداد"، ١٣ / ٨٠ من طريق موسى بن سليمان عن بَقِيَّة عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوَة، به.

(5) في المطبوعة (كنبيته) بزيادة موحدة تحتية بعد الموحدة الفَوْقِيَّة، وهو خطأ، وهو على الصواب في "العلل" لابن أبي حاتم ٢ / ١٥٥.

اهـ[١].

ففي هذا المثال نوعان من التدليس: الأول: تسوية، وهو إسقاط إسحاق، والثاني: تدليس الشيوخ، وهو تكنية عبيد الله بأبي وهب الأسدي.

وقد عقب الخطيب في "الكفاية " على ما قاله أبو حاتم فقال: "وقول أبي حاتم كله في هـذا الحـديث صحيح، وقد رُوِيَ الحديث عن بقية – كما شرح – قبل أن يغيره ويدلسه لإسحاق"[٢].

وأخرج عن طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صـلى الله عليه وسلم... فذكره[٣].

٤-٣-٣-٣

(٣) الفرق بين التَّسْوِيَة وتَدْلِيْس التَّسْوِيَة:

قال ابن حجر:

"ثم ابن القطان إنما سماه "تسوية" والقدماء يسمونه "تجويدا" فيقولون "جَوَّدَهُ فلان" – أي: ذكر مَنْ فيه مِن (الرواة) الأجواد وحذف غيرهم. والتحقيق أن يُقال: متى قيل " تدليس التسوية " فلابد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث.

وإن قيل " تسوية " بدون لفظ " التدليس " لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس أصلا ووقع في هذا فإنه يروي عن ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع..."[٤].

٤-٣-٣-٤

(٤) أشهر المتهمين بتدليس التسوية:

---

(1) التقييد ص ٩٦، والنص المنقول عن ابن أبي حاتم في "علل الحديث" ٢ / ١٥٤ : ١٥٥، رقم (١٩٥٧) (القاهرة: المكتبة السلفية) مع اختلاف طفيف في النص.

(2) ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(3) ص ٣٦٥.

(4) نقله عنه السُّيُوْطِيّ في التدريب ١ / ٢٦٦.

- **بقية بن الوليد:**

قال ابن أبي حاتم في "العلل"[١]: "قال (أبي): كان بقية (يعني: ابن الوليد) من أفعل الناس لهذا".

وقد نقله عنه في العراقي في "التقييد"[٢]، ثم قال: "وممن كان يصنع هذا النوع من التدليس: الوليد بن مسلم، وحُكي أيضا عن الأعمش وسفيان الثوري"[٣]. وكذا قال الخطيب في "الكفاية" ص ٥١٨.

- **سفيان الثوري:**

أخرج الخطيب في "الكفاية" من طريق قبيصة ثنا سفيان الثوري يوما حديثا ترك فيه رجلا، فقيل له: يا أبا عبدالله فيه رجل! قال: "هذا أسهل الطريق"[٤].

- **الوليد بن مسلم:**

قال العراقي: "حكى الدَّارَقُطْنِيّ أنه كان يفعله. وروينا عن أبي مسهر قال: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم.

وروينا عن صالح جزرة قال: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي ! قال: كيف؟ قلت: تروى عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبدالله بن عامر السلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة.

قال: أنبّل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء!

قلت: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطهم أنت وصيرها من رواية الأوزاعي عن الثقاة ضعف الأوزاعي... فلم يلتفت إلى قولي"[٥].

---

(1) ابن أبي حاتم، العلل، مرجع سابق، ٢ / ١٥٥.

(2) ص ٩٦.

(3) ص ٩٦ : ٩٧.

(4) ص ٣٦٤.

(5) التقييد، ص ٩٧.

٤-٣-٣-٥

٥ - طُرُق تحديد التدليس والمدلسين:

ثمت طرق متعددة لتبين التدليس والمدلسين من الرواة، هي:

١ - إقرار المدلِّس:

وهي أيسر هذه الطرق وأقربها، وتكون عادة بأن يُخبر المدلس السامعين أنه دلس لهم حـديث كـذا وكذا، وهذا يقع غالبا في حالة التدليس بغرض التدريب، أو لمجرد الممازحة حيث لا يقصد المحـدث أن يدلس حقيقة، كما وقع ذلك من هشيم، وقد تقدم.

على أن على الناقد أن يفرق بين ما قصد به التدريب والامتحان وما قصد به التدليس، فلا يجوز جرح الراوي أو اتهامه بالتدليس في الحالة الأولى.

٢ - تفقد السماع من فم الراوي نفسه:

وذلك كثير الأمثلة من صنيع الأئمة في توقيف الراوي على ما سمع وما لم يسمع يستكشفون به وقـوع التدليس أو عدم السماع.

فمن ذلك ما كان يصنع شعبة بن الحجاج في حق من ذُكِر من شيوخه بالتدليس كقَتَادَة بن دِعَامَة وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ، وكان يقول: "كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: سمعت أو حدثنا حفظـت وإذا قـال: حدث فلان تركته"(١)، وكذا كان هِشَام بن عمار يستوقف سفيان الثوري عند كل حديث يقول لـه " قل: حدثني، سمعت"(٢)، وهكذا.

٣ - كشف أمره بسَبْر المَرْوِيَّات:

وهو أكثر أدوات معرفة المدلسين، وذلك بسَبر المرويات، ومقارنة الأسانيد بغيرها فيتبين للنقاد وجود سقط في السند حيث توفرت صفات التدليس المذكورة من قبل، ومن هنا يحكم الناقد علـى المحـدث بالتدليس(٣).

---

(1) انظر: ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة ص ١٢٨، ١٣٥٤ - ١٣٥، ١٦١، ١٦٩ - ١٧٠، ...

(2) السابق، ص ١١٧.

(3) انظر من أمثلة سَبْر النقاد للمرويات: ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة، ص ١١٧، ١٢٨، ١٦٧، ...

لكن علينا أن نعلم أنه ليس كل سقط أو تعمية من راو تعني أنه مدلس، بل على الناقد أن يطبق جملة شروط التدليس ليحكم على الراوي بذلك.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "ومع ذلك فحكم من ذكر رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنه بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا"[1].

٤ - معرفة قدر ما روى الراوي عن شيخه متصلا، فإذا روى عنه غير ذلك علمنا أنه إنما تلقاه عنه بواسطة فأسقطها:

وهذا إنما يتقنه الحفاظ من أهل العلم لا سواهم، الذين عرفوا مرويات الشيوخ فإذا وجدوا خلافها علموا أنه قد وقع فيها شيء، ومثال هذا ما وقع لهشام بن عُرْوَة حين ذهب للعراق في قدمته الثالثة فدلس لهم أشياء عن والده فعرفها أهل العلم.

٥ - تنبيه أهل العلم عليه:

ويكون ذلك بنَصّ نُقَّاد الحديث على أنَّ فلانا من الرواة مدلس، وهذا يكون ناجما عن سبرٍ أحيانا أو غَلَبَةِ ظن في أحيان أخرى أو شيوع ذلك واشتهاره بينهم.

وهذا المسلك الثالث مثار كثير من المشكلات فقد يكون ذلك محض ظن، أو مأخوذا عمن استخدم لفظ التدليس قاصدا غير معناه الاصطلاحي، ومن هنا يقع على الناقد عبء ومسئولية التحقيق الدقيق في هذا الشأن.

(1) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٥.

[الفصل الثاني:

حُكم التدليس، وحكم المدلِّسِيْن

~~~

جُلنا في الفصل الأول من هذا البحث جولة واسعة حول مفهوم التدليس لدى المحدثين، وعلمنا أن هذا اللفظ ذي الخمسة حروف جرى تداوله - مع مشتقاته - بمعان عدة، اتفقوا في اللفظ ومشتقاته واختلفوا فيما يقصدون به، ومن هنا فإن من الإنصاف على من تكلم في حكم التدليس والمدلسين أن يستوقف القائل ويستنطق النصوص ليسأل كل قائل وليتساءل عند كل نص: أي تدليس يريد: أهو يقصد المعنى اللغوي المحض، أم يقصد أي سقط في السند، أم يقصد تدليس اللقيا والمعاصرة، أم يقصد تدليس اللقيا فحسب، ومن هنا فإننا نعرض في هذا الفصل لرأي المحدثين في أحكام التدليس والمدلسين من حيث الجرح والتعديل وأحكام مروياتهم من حيث القبول والرد إلا أنَّ علينا أن نتحقق أي تدليس نريد؟

١ - نظرة العلماء للتدليس[١]:

تباينت نظرة السلف إلى التدليس والمدلسين، فمنهم من رأى في التدليس خيانة، ورأى ارتكاب أكبر الكبائر أهون من ارتكابه، في حين رآه آخرون لا يعدو أن يكون تزيينا للرواية[٢]، أو مجرد سقط في السند مثله مثل الإرسال والانقطاع - الذي فعله كثير من الأئمة بلا لوم أو نكير -، وبالغ بعضهم فرأى في تدليس الشيوخ خاصة مصلحة وفائدة (إلا إن غالى المدلس في الإخفاء)، وتوسط آخرون فرأوه مكروها، وقال بعضهم: "إنما هو ضرب من الإيهام"[٣].

- فقال أبو عاصم النَّبِيْل (ت٢١٢هـ): "أقل حالات المدلس عندي أنه يدخل في حديث النبي صلى

(1) انظر في ذمه: ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة ص ١٧٣، وما بعدها، الخطيب البغدادي، الكفاية ص ٣٥٥ - ٣٥٧.

(2) قال السيوطي: "ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا؛ روى البيهقي في المدخل عن محمد بن رافع قال: قلت لأبي عامر: كان الثوري يدلس؟ قال: لا، قلت: أليس إذا دخل كُوْرَةً يعلم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل قال: حدثني رجل، وإذا عُرِفَ الرجل بالاسم كناه، وإذا عُرِفَ بالكنية سماه. قال: هذا تزيين ليس بتدليس". (التدريب ١ / ٢٣١)

(3) السيوطي، تدريب الراوي، ١ / ٢٣٠.
~~~

الله عليه وسلم: "المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُوْرٍ"[١].

- وقال ابن دَقيق العِيد (ت٧٠٢هـ): "إنَّ في تدليس الشيوخ الثقة مصلحة وهي امتحان الأذهان في استخراج ذلك و إلقائه إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال، وفيه مفسدة من جهة أنه قد يخفى فيصير الراوي المدلس مجهولا لا يُعرف فيسقط العمل بالحديث مع كونه عدلا في نفس الأمر"(٢).

وقد استحسن ابنُ حجر (ت٨٥٢هـ) هذا القول، ثم عَقَّبَ بقوله: " لكن مِن مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راو ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفا وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفي أمره فينتقل عن رتبة من يرد خبره مطلقا إلى رتبة من يتوقف فيه، فإن صادف شهرة راو ثقة يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فمفسدته أشد، كما وقع لعطية العَوْفِيّ في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سعيد فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي - رضي الله عنه - لأن عطية كان لقيه وروى عنه، وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ، وأما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسِقمه بل فيه مفسدة دينية فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التشبع، والله أعلم.

ونظيره في تدليس الإسناد أن يوهم العلو وهو عنده بنزول، والله أعلم"[٣]

ومما ورد عنهم في ذم التدليس واستشناعه:

- قال حماد بن زيد (ت١٧٩هـ): " المدلس متشبع بما لم يعطَ "[٤].
- قال عبدالوارث بن سعيد: " التدليس ذلّ "[٥].
- قال سليمان بن داود، المِنْقَرِيّ: "التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تُبْلَى السرائر في نَفَاذ واحد"[٦].
- ذُكِرَ لابن المبارك رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولا شديدا، ثم أنشد فيه:

---

(1) نقله ابن حجر، في النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٣٢. والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب اللباس، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، رقم ١٢٦، ١٢٧.

(2) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٢٧.

(3) السابق.

(4) رواه الحاكم، في معرفة علوم الحديث، ص ١٠٣، ورواه بنحوه الخطيب، في الكفاية ص ٣٥٦.

(5) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص ١٠٣.

(6) رواه السابق.

دلّس للناس أحاديثه . والله لا يقبل تدليسا[١]

- قال عبدالرزاق بن همام: حَجَجْتُ، فمكثتُ ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث، فتعلقتُ بالكعبة، فقلتُ: يا رب مالي أكذاب أنا ؟ أمدلس أنا ؟! أبقية بن الوليد أنا ؟! فرجعت إلى البيت، فجاءوني"[٢].

وقد علق ابن حجر على ذلك بقوله: "ويحتمل أن يكون نفى الإكثار من التدليس بقرينة ذكره بقية".

- كان شريك يتبرأ من التدليس[٣].

وأشهر ما جاء في ذم التدليس عن شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى، قال:

- " التدليس أخو الكذب "[٤].
- " التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس "[٥].
- " لأن أزني أحب إلي من أدلس "[٦].

وهذه الأقوال محمولة على التدليس عن الضعفاء والكذابين (بالإسقاط أو التعمية)، حيث يؤدي ذلك إلى إفساد الدين، والدس على المسلمين، ولهذا استحق هذا الذم الشديد.

- وقال ابن حجر: "هو خيانة ممن تعمده"[٧]، ولعله يقصد خيانة ممن تعمد دس حديث موضوع، أو كذب ليس من الحديث، وإلا فقد دلس كثيرون وما اتهمهم أحد بالخيانة أو إهدار الأمانة.

ومنهم من تسهل في أمره وتسامح فِيْهِ كثيرا، قَالَ أبو بكر البزار: "التدليس ليس بكذب، وإنما هُوَ تحسين لظاهر الإسناد"[٨].

مما تقدم نرى أن بعض السلف ذهب مذهبا شديدا في التدليس حتى عَدَّه بعضهم بمنزلة الكذب مع أن الواقع العملي أنهم لم يكونوا يجعلون التدليس جَرحًا يردّ به حديث الراوي مطلقا، ولو كان كذبا لكان قادحا في العدالة مسقِطا للديانة فلا تُقبل روايته، لكنهم يردون ما عُرِف أنه دلسه، أو ما ظُنَّ أنه دلس فيه

(**1**) رواه السابق.

(**2**) طبقات المدلسين ص ٣٤.

(**3**) طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٣.

(**4**) رواه أبو نعيم، في الحلية، ٩ / ١٠٧، والخطيب، في الكفاية، ص ٣٥٥.

(**5**) رواه السابق، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(**6**) رواه ابن أبي حاتم، في تقدمة المعرفة، ص ١٧٣، والخطيب، في الكفاية، ص ٣٥٦.

(**7**) طبقات المدلسين، ص ١٧.

(**8**) نقله: الزركشي، في النكت، ٢ / ٨١.

بمجرد عنعنته على قول آخرين فلم يكن وقوع التدليس من الراوي قادحا عندهم في عدالته مع ما جاء عن طائفة في عيبه وإنكاره، وإنما هو ضرب من الإيهام.

والصحيح الذي عليه الجمهور أنه مكروه (١)، لكنه ليس بكذب يصح به القدح في عدالة الراوي حتى نرد جميع حديثه، وإنما هو ضرب من الإيهام، ومن هنا بين الإمام الشافعي - كما سيأتي من عبارته - أن التدليس ليس كذبا يرد به كل حديث الراوي، وقال ابن رجب: هذا أيضا قول أحمد وغيره من الأئمة(٢).

ومن هنا فإن التدليس طعن في المروي لا في الراوي.

ويمكن حمل التشدد الوارد عن شعبة على المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه(3).

وأشد أنواع تدليس الإسناد كراهة تدليس التسوية، حتى قال العراقي: " إنه قادح فيمن تعمد فعله"(٤).

وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف من تدليس الإسناد، لأن المدلس لم يسقط أحدا بل وعَّر الطريق على السامع في معرفة المروي عنه، وقد لا يكون في بعض تدليس الشيوخ بأس إن كان الحامل عليه اختبار الطلاب أو تنشيط أذهانهم أو التفنن في الرواية عن الثقة، وعلى كلّ حال فحكم تدليس الشيوخ يراعَى فيه الغرض الحامل عليه(٥).

وإذا تقرر هذا فما حكم حديث مَن عُرِفَ بالتدليس؟ أو بعبارة أخرى: ما حكم رواية المدِّلس ؟

للعلماء مذاهب عدة في ذلك وفقا لموقفهم من حكم التدليس والمدلس، وفيما يلي تفصيل ذلك.

٢ - مذاهب أهل العلم في التدليس والمدلسين:

تعددت مذاهب أهل العلم في حديث المدِّلس الذي لا يذكر فيه السماع، وهي:

٢-١ المذهب الأول: ردّ رواية المدلس مطلقا، سواء صرح بالسماع فيما روى أو لم يصرح:

عدّ أصحاب هذا المذهب التدليس قادحا في عدالة الراوي، وأخذوا بظاهر القول بأنه كذب وخيانة

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٣٦٢.

(2) ابن رجب، الحنبلي، شرح علل الترمذي، ١ / ٣٥٦.

(3) وهذا أسلوب معهود من شُعبة بن الحَجَّاج رحمه الله في المبالغة، فمن ذلك قوله: "لأن أرتكب سبعين كبيرة أحبّ إليَّ مِنْ أنْ أحدّث عن أَبَان بن أبي عَيَّاش". (رواه ابن أبي حاتم، في تقدمة المعرفة، ص ١٣٤)

(4) التقييد والإيضاح، ص ٩٧.

(5) انظر: السخاوي، فتح المغيث، ١ / ٣٦٣ - ٣٦٦.

ونحو هذه العبارات، فردوا رواية المدلس سواء صرح بالسماع أو لم يصرح، وقد حكى ابن الصلاح هذا القول عن فريق من أهل الحديث والفقه[1]، وكذا حكاه ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" حيث قال: " ومن الحفاظ من جَرَحَ مَنْ عُرِفَ بهذا التدليس من الرواة، فردَّ روايته مطلقا وإن أتى بلفظ الاتصال، ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة كما قد نصّ عليه الشافعي رحمه الله "[2].

وقال القاضي عبدالوهاب في "الملخص": "وهو الظاهر عندي على أصول مالك"[3].

والحق أن هذا الرأي من الناحية العملية لم يُعمل به، وفي العمل به رد لمعظم الحديث النبوي وفي هذا مفسدة عظيمة، بل إن الشافعية أنفسهم - ومِنْ كِبَارِهِم ابنُ الصلاح والنوويُّ وابنُ حجر والسيوطي - رحمهم الله تعالى - لم يأخذوا بقول الإمام الشافعي هذا لما يعلمون من استحالة العمل به، تدل على ذلك تعريفاتهم وأحكامهم المتعلقة بالتدليس التي أوردناها في هذا البحث وفي غيره، كما تدل عليها مسالكهم في مؤلفاتهم، ومنها "فتح الباري" و"التلخيص الحبير" و"القول المُسَدَّد في الذَّبّ عن مسند أحمد" للحافظ ابن حجر، بل سائر مؤلفاته الحديثية، وكذا الناظر في "اللآلئ المصنوعة" للحافظ جلال الدين السيوطي والمتأمل لطرق تقويته للمرويات ورده على ابن الجوزي في تضعيف الروايات بل الحكم عليها بالوضع يعلم تماما أن هذا الذي قاله الإمام الشافعي محض رأي لكنهم - أعيان المذهب وأعلامه - لم يأخذوا به.

٢-٢ المذهب الثاني: قَبُول روايته مطلقا ما دام ثقة ولم يتبين فيها علة قادحة وإن لم يبين سماعه:

وهذا يمكن أن تنزل عليه مذاهب من رأي قَبُول المدلس لأنه في التحقيق أولى بالقبول من المرسل، فالمرسل قد عُلِمَ فيه الانقطاع جَزمًا والمدلس انقطاعه على سبيل المظنة الواردة بسبب العنعنة.

وممن ذهب هذا المذهب ابن حزم الظاهري، فقد قال:

"نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض مَنْ في إسناده، ونأخذ مِنْ حديثِهِ ما لم نوقن فيه شيئا من ذلك، وسواء قال (أخبرنا فلان) أو قال: (عن فلان) أو قال (فلان عن فلان) كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثا بعينه إيرادا غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده وأخذنا سائر مروياته"[4].

---

(1) ابن الصلاح، المقدمة، ص ٦٧.

(2) ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص ٤٥.

(3) نقلا عن الزركشي، النكت ٢ / ٨٦ - ٨٧.

(4) ابن حزم، الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، ٢ / ١٤٢.

وقال ابن كثير: "غاية التدليس أنه نوع من الإرسال لما ثبت عنده، وهو يخشى أن يصرح بشيخه فيرد من أجله، والله أعلم"[١].

ويؤيد هذا القول صنيع عدد من الأئمة منهم ابن عبدالبر حيث قال: "قتادة إذا لم يقل سمعتُ وخولف في نقله فلا تقوم به حجة..."[٢]، فقد اشترط لرد حديثه في حال عدم السماع المخالفة في النقل، أما إذا عنعن عنده و لم يخالف فعنعنته مقبولة، ويرد على ذلك قوله في موطن آخر: "قال بعضهم: قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فلا حجة في نقله، وهذا تعسُّف"[٣]، إلا أن يقال أن هذا خاص برواة بأعيانهم.

٢-٣ المذهب الثالث: منع قبول رواية من عرف بالتدليس ولو مرة واحدة إلا فيما بَيَّنَ فيه سماعه صريحا ورَدُّ ما رواه بصيغة احتمال السماع واحتمال التدليس، كالعنعنة.

وهذا هو مذهب الشافعي رحمه الله، فإنه قال: "ومَن عرفناه دلَّس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه: حدثني أو سمعتُ"[٤].

وقال ابن حبان: "المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر، لأنه لا يُدْرَى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به، فما لم يقل المدلس في خبره وإن كان ثقة (سمعتُ) أو (حدثني) فلا يجوز الاحتجاج بخبره"[٥].

وقال: "وهذا أصل أبي عبدالله الشافعي رحمه الله ومَنْ تبعه من شيوخنا"[٦]، وقال الخطيب البغدادي: "وهذا هو الصحيح عندنا"[٧].

وقد نقل الْخَطِيْب البغدادي هذا المذهب عن جمهور مَنْ قَبِلَ المراسيل، وحكاه الزركشي عن بعض شارحي أصول البزدوي من الحنفية[٨]، وبنوا هذا على ما بنوا عليه قَبول المرسل ؛ من أنّ إضراب الثقة عن ذكر الرَّاوِي تعديل لَهُ، فإن من مقتضيات ثقته التصريح باسم من روى عَنْهُ إذا كَانَ غَيْر ثقة.

---

(1) ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص ٤٦.

(2) التمهيد، ٣ / ٣٠٧.

(3) السابق، ١٩ / ٢٨٧.

(4) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر (القاهرة: دار التراث)، رقم (١٠٣٣ - ١٠٣٥).

(5) ابن حبان، الثقات، ١ / ١٢، ومعناه أيضا في الضعفاء له، ١ / ٩٢، وفي صحيح ابن حبان (الإحسان، ١/١٦١).

(6) ابن حبان، الضعفاء، ١ / ٩٢.

(7) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ٣٦١.

(8) الزَّرْكَشِيّ، النُّكَت، ٢ / ٨٧ - ٨٨.

٢-٤ **المذهب الرابع: رد رواية مَنْ شَاع عنه التدليس واشتهر به وكثر منه حتى يبين سماعه صريحا دون مَنْ ذُكِرَ فيه ولم يعرف له كبير أثر على صحة حديثه وروايته في الجملة**، فهذا يُقبل حديثه وإن عنعن فيه من أجل ضعف مظنة التدليس، خصوصا وأن حديث الراوي معروض في العادة على المعروف من حديث الثقات المتقنين، فلدينا بهذا الاعتبار ميزان لكشف أثر تدليسه إنْ وُجِدَ.

ويرى هذا المذهب أَنَّ التدليسَ قَدْحٌ نسبيٌّ في الراوي، مظنته فيمن استقرت ثقته و لم يكثر منه شبهة بمظنة خطئه، فمع احتمال وقوع ذلك منه إلا أن روايته مقبولة ما لم يثبت خطؤه فيها.

وعلى هذا المذهب في التحقيق عمل الشيخين - البخاري ومسلم -[1]، وعليه دلت عبارات كبار أئمة الحديث:

قال يعقوب بن شيبة السدوسي: سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدلس حجة فيما روى ؟ أو حتى يقول (حدثنا) و (أخبرنا) ؟ فقال: " لا يكون حجة فيما دلس "[2].

فقد بين ابن معين هنا أنه لا يشترط بيان السماع لقبول حديث المدلس، وإنما هو لديه مقبول إلا فيما ثبت أنه دلس فيه.

وقال يعقوب بن شيبة أيضا: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل (حدثنا)؟ قال: "إن كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول (حدثنا)"[3].

فجعل ابن المديني غلبة التدليس على الراوي هي السبب في رد ما لم يبين فيه السماع دون من لم يغلب عليه وكان يذكر به نادرا.

لأن الراوي إذا كان مقلاً من التدليس فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر فلا يُذهب إلى القليل النادر ويُترك الأصل الغالب.

ولأنه أيضا يَكْثُرُ من الرواة الوقوع في شيء من التدليس، فإذا قيل لا بد في قَبُول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم رُدَّت كثير من الأحاديث الصحيحة.

ولذلك لم يَجْرِ العملُ عند من تقدم من الحفاظ أن يردوا الخبر بمجرد العنعنة ممن وصف بشيء من التدليس ودونك ما جاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ.

---

(1) وهو ما يُستفاد من الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" في غير موضع من الكتاب، انظر مثلا ص ٣٨٤، وما بعدها.

(2) رواه ابن عدي في "الكامل"، ١ / ١٠٧، والخطيب في "الكفاية"، ص ٣٦٢.

(3) رواه الخطيب في "الكفاية" ص ٣٦٢ أيضا.

وكأن من هذا صنيع أحمد بن حنبل في توقفه في قبول رواية لهشيم بن بشير - وهو معروف بالتـــدليس مشهور به -، فقد قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث ابن شبرمة: قال رجل للشعبي: نـــذرت أن أطلق امرأتي لم يقل فيه هشيم أخبرنا ؟ فلا أدري سمعه أم لا[١].

وكذلك قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل (سمعت) ؟ قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ ؟ قال: يَضِيْقُ هذا، أي أنك تحتج به[٢].

وهذا دلَّ على توقف أحمد في قبول عنعنة المدلس في حال وقبولها دون توقف في حال أخرى، فحـــال التوقف ينبغي أن تُحمل على عنعنة من اشتهر أمره بالتدليس وكثر ذلك منه كهشيم، أما من ذُكِـــرَ بـــه وكان كثير الحديث الصحيح المتصل وشَقَّ تتبع ذكره للسماع في كثرة ما رَوَى وندرة أثر ما ذُكِرَ به من التدليس كالأعمش فهذا يحتج به، لكن يجب أن يقيد بالقول: ما لم يثبت أنه دلس فيه.

ومن ذلك قول البخاري: " لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سَلَمَة بن كُهَيْـــل ولا عن منصور - وذكر مشايخ كثيرة - لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقل تدليسه "[٣].

وقال مسلم بن الحجاج: " وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كـــان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه حتى تتراح عنهم علة التدليس(٤).

- وأما ما تقدم من قول الإمام الشافعي: "ومَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مرةً فقد أبان لنا عورته في روايته.. فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت" فهذا الأقرب أنه كلام نظريّ، بل لعل الشافعي لم يعمل به هو، فقد روى لابن جُرَيْج في مواضع من كتبه بعضه محتجاً به بالعنعنة، ولم يذكر الشافعي أن ابن جُرَيْج سمع هذا الخبر ممن حدث عنه[٥]، وأبو الزُّبَيْر أيضا[٦]، والأمثلة على هذا كـــثيرة لمـــن أراد أن يتتبعها.

وكذا يُجَابُ على قول ابن حبان - المتقدم - بما أُجيب به عن قول الشافعي، وعمل الحفاظ على خلاف

---

(1) أبو داود السِّجِسْتَانِيّ، سليمان بن الأشعث، سؤالات الإمام أحمد، ص ٣٢٢.

(2) السابق، رقم ١٣٨.

(3) الترمذي، العلل الكبير، ٢ / ٩٦٦.

(4) مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم، ١ / ٣٣.

(5) انظر: الشافعي، الرسالة، الفقرات (٤٩٨، ٨٩٠، ٩٠٣).

(6) انظر السابق، الفقرتين (٤٨٤، ٨٨٩)

هذا كما تقدم، ولذلك قال يحيى بن معين عندما سأله يعقوب بن شيبة عن المدلس أيكون حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا، فقال: "لا يكون حجة فيما دلس" (وقد تقدم)، يعني: إذا دَلَّ الدليلُ على أنه دَلَّسَ في هذا الخبر لا يُحتج به، وليس حتى يصرح بالتحديث. ولذلك قال يعقوب بن سفيان[1]: "وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة".

٢-٥ المذهب الخامس: التفريق بين أصناف المدلسين من الثقات، بين من عرف أنه لم يدلس إلا عن ثقة معروف عند أهل العلم بالحديث وبَيْن مَنْ عُرِفَ بالتدليس عن المجروحين والضعفاء والمجهولين.

وقد نقل ابن رَجَب الحَنْبَلِيّ هذا المذهب عن الكرابيسي[2] وأبي الفَتْح الأَزْدِيّ وبعض فُقَهَاء الحنابلة، وقال: "هذا بناء على قولهم في قبول المراسيل"[3].

(1) الفَسَوِيّ، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، ٢ / ٦٣٧.

(2) هو: أبو علي؛ الحسين بن علي بن يزيد ، الكَرَابِيْسِيّ ، المهلبي ، البغدادي ، الشافعي ، صاحب الشافعي، (ت٢٤٨هـ)، فقيه، من أصحاب الإمام الشافعي، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه والجرح والتعديل. وكان متكلما عارفا بالحديث. (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ١ / ٢ / ٢٨٤، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٢ / ١٣٢ - ١٣٣)

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١ / ٣٥٤.

٣- متى يُتَحَرَّى التصريح بالسماع أو التحديث أو نحو ذلك في رواية المدلس ؟

٣-١ في تدليس الإسناد:

المدلس لا يصرح بالسماع بصيغة قطعية، وقد قدمنا قول ابن الصلاح في وصف صيغة رواية المدلس:

"... ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبهها... وإنما يقول (قال فلان) أو (عن فلان) ونحو ذلك"(١)

لأنه لو صرح بالسماع في هذا الموطن ما عُدَّ مدلسا بل كاذبا.

قال ابن حجر في "شرح النخبة":

"متى وقع (التدليس) بصيغة صريحة لا تجَوّز فيها كان كذبا"(٢).

وقد عَلَّقَ العَدَوِيُّ على ذلك فقال:

"احترز بـــ " الصريحة " عن غيرها كقول الحسن البصري عن ابن عباس: "حدثنا ابن عباس" لأنه معلوم أنه لم يلقه، ولكن يُقال هو صريح. وكقول ثابت البناني: "خطبنا عمر بن حسين" فـــالمراد خطب بلدتنا"(٣).

وقال العدوي في "لقط الدرر" في تفسير قوله (كذبا): "

أي الحديث يكون كذبا لا تدليسا، وفي بعض النسخ " كان " أي الراوي " كاذبا " وليس بمدلس أصلا"(٤).

قال العلائي:

"... وهذا ليس من التدليس، فمتى كان صريحا في السماع و لم يكن كذلك فهو كذب يقتـــضي الجرح لفاعله، اللهم إلا أن يؤول بتأويل بعيد كما فيما روى عن الحسن..."(٥)

---

(1) ص ٩٥.

(2) ص ٤٣.

(3) اللقط ص ٧٧.

(4) السابق.

(5) العلائي، جامع التحصيل، ص ١١٣.

وكذلك إنْ دلس عمن لم يسمع منه: قال ابن عبدالبر: "إن دلَّس عمن لم يسمع منه فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخصّ فيه مَنْ رخَّص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه"[١].

٣-١-١

* **تنبيه هام في نقد المرسل الخفي ومدلس الإسناد وفق اصطلاح المتقدمين (مذهب الخطيب وابن الصلاح وغيرهما) والمتأخرين (ابن حجر ومن تابعه):**

(المرسل الخفي) كما يسميه المتأخرون داخلٌ في اصطلاح (المدلَّس) عند المتقدمين اسما لا حكما، فنحن وإن سميناه تدليسا على اصطلاح المتقدمين فإنه يكفي لقبوله ثبوت سماع الراوي من شيخه ولو مرة واحدة، فليس كل ما قال عنه المتقدمون تدليسا يحتاج إلى تصريح بالسماع في كل رواية، لأنهم يطلقون التدليس على رواية الراوي عمن عاصره و لم يلقه موهما السماع، كما تقدم بيانه.

فمن يروى عمن عاصره و لم يلقه موهما السماع لا تردّ عنعنته مطلقا، بل يُكتفى بثبوت اللقاء ولو مرة عن شيخه الذي يروي عنه، على الراجح لدى العلماء في حكم الحديث المعنعن[٢].

---

(1) ابن عبدالبر، التمهيد، ١ / ٢٨، ونقله عنه - أيضا - ابن رُشَيْد في "السَّنَن الأَبْيَن" ص ١٠٨.

(2) المجال هنا لا يتسع لبسط حكم الحديث المعنعن، وقد بسطه غيرُ واحد من أهل العلم، لكني أسوق موجزا عنه فأقول:

يدرس المحدثون بعض الصيغ التي يستعملها الرواة في النقل عمن فوقهم في الإسناد، لما فيها من احتمال عدم الاتصال الذي هو أحد شروط قَبُول الحديث، والعنعنة هي إحدى هذه الصيغ، وهي التعبير في الرواية بلفظ: "عن".

الحديث المُعَنْعَن (والسند المُعَنْعَن): هو الذي يستخدم فيه الراوي عند تحديثه عمن فوقه في سلسلة الإسناد لفظ (عن)، بدلا من الصيغ الصريحة في السماع كـ (أخبرنا) و (حدثنا) و (أنبأنا) و (سمعت)، نحو ذلك.

(ويلحق به المحدثون أيضا: السند المُؤَنَّن، والحديث المُؤَنَّن، وهو ما عبر فيه الراوي بلفظ أنَّ)

وقد كان الرواة في العصور الأولى يعبرون بلفظ (عن) كما يعبرون ببقية ألفاظ السماع الصريح سواء ولا يقصدون من وراء ذلك إلا السماع المتصل ولا يُفهم منهم غير ذلك - إلا إن دلت قرينة صريحة في عدم السماع كتباعد الزمان بين الراوي المعنعِن ومن فوقه كقول مالك مثلا عن أبي هريرة إذ معلوم قطعا عدم تعاصرهما، ثم نشأ من الرواة من استغل هاتين الصيغتين غير القطعيتين في السماع لإخفاء انقطاع في السند دون الوقوع في الكذب، فقد يكون الراوي لم يسمع ممن فوقه وهو لا يريد أن يلتفت السامع إلى ذلك حتى لا يُعرض عن روايته فاستخدموا لفظ (عن).

وقد تشدد بعض نقاد الحديث إزاء هذا فجعلوا المعنعن في حكم المرسل والمنقطع من الحديث حتى يتبين اتصاله بالتصريح بالسماع.

وذهب الإمام البخاري إلى عدم قَبول المعنعن إلا بشرط ثبوت لقيا الراوي لمن عنعن عنه على وجه الإجمال، وهذا في حالة غير المدلسين من الرواة، أما المدلسون منهم فلا تُقبل عنعنتهم (إلا أن تحتف بقرائن وأسباب تدعو الناقد لقبول ما توفر له فيه ذلك).

وقد وقع الخلاف بين العلماء حول هذا المذهب هل هو شرط قبول المعنعن على العموم، أو هو شرط خاص متشدد اختاره البخاري في كتابه " صحيح البخاري " الذي ارتضى فيه أن يأتي بأصح الحديث، فيكون شرطا خاصا بالكتاب لا شرطا عاما في كل حديث معنعن.

وقد أفرد الإمام مسلم بن الحجاج بحثا طويلا في مقدمة صحيحه هاجم هذا المذهب وسَفَّه قائله - وكأنه لم يكن يعلم أن قائله هو شيخه الأجل -، ذهب في مقدمته إلى أن مذهب الجمهور أن المعنعن مقبول إذا توفرت فيه ثلاثة شروط:

- الأول: المعاصرة: بين طرفي العنعنة (الشيخ والراوي عنه). =

٣-٢ في تدليس الصيغ:

هذا النوع من التدليس لا تُرَدُّ عنعنة راويه، وذلك لأن المدلس هنا يذكر صيغة تفيد التصريح بالسماع مع أنه قد أخذ الحديث إجازة أو وجادة مثلا، هو لم يعنعن في الأصل حتى نبحث له عن تصريح بالسماع، بل إنه صرح في موضع لا يصح فيه التصريح بالسماع، ومع ذلك لا يؤدي ذلك إلى ردّ الحديث غالبا إن كان المدلس من هذا النوع، وذلك لأن الإجازة والوجادة طريقان صحيحان من طرق التحمل، مع أنا نرى أن الصواب أن لا يعتبر هذا النوع تدليسا أصلا، إذ لا ينتمي إلى أي من نوعي التدليس فما وقعت فيه تعمية[1]، ولا وقع فيه إسقاط لواسطة أصلا، كما سبق بيانه.

٣-٣ في تدليس الشيوخ:

وهذا النوع من أنواع التدليس لا تضر عنعنة راويه، فالتدليس هنا لا حذف فيه لشيخ الراوي المدلس ولا للصيغة، وحديث المدلس تدليس شيوخ مقبول إذا روى عن المعروفين.

قال الألباني في "التوسل": "والتصريح بالسماع إنما يُفيد إذا كان التدليس من النوع الأول (أي تدليس الإسناد) وتدليس عطية (العوفي) من النوع الآخر القبيح"[٢].

=

- الثاني: إمكان القيا: بأن لا يكون قائما ما يجعل اللقيا بين الطرفين مستحيلا.

- الثالث: خلو المعنعِن من التدليس. فإذا توفرت هذه الشروط كان قول الراوي " عن " على ظاهر الاتصال حتى يثبت خلافه فنأخذ به.

وهذا هو المذهب الراجح في هذه القضية، وهو مذهب جماهير الأئمة من أهل الحديث وغيرهم، وهو ما جرى عليه المشترطون للصحيح في تصانيفهم الصحيحة وقبلوه. وادعى ابن عبدالبر، وأبو عمرو الدَّانِي إجماع أهل النقل على ذلك.

وقد خصص ابن رُشيد السبتيّ كتابا رائعا في دراسة الحديث المعنعن والمؤنن سماه " السَّنن الأَبين والمورد الأَمعن في المحاكمة بين الإمامين في السَّنَد المعنعن "، أشفى فيه واستوفى البحث.

انظر: مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم ١ / ٢٨: ٣٥ (مبحث مطول، هام)، الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٣٤، الخطيب البغدادي: الكفاية ص ٥٥٣، ٥٥٤، ابن عبدالبر: التمهيد ١ / ١٢، وما بعدها، النووي: شرح صحيح مسلم ١ / ١٢٧، وما بعدها، العراقي: التقييد والإيضاح ص ٣٤، العراقي: (كتاب) المدلسين ص ٩٥، ابن حجر: تهذيب التهذيب ١ / ٣٨٤، ابن حجر: فتح الباري ١ / ١٦٩، ٢ / ٥، السخاوي: فتح المغيث ١ / ٣٠، ٥٥، السخاوي: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن ص ٤٥، السِّيُوْطِيّ، جلال الدين: تنوير الحوالك ١ / ١٣، أحمد شاكر: شرح ألفية الحديث للسِّيُوْطِيّ ص ٢٨ الحاشية ١ س ١٦، المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ: التَّنْكِيْل ١ / ٨١، وما بعدها، الألباني: إرواء الغليل ٢ / ٧٩، نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٥٠: ٣٥٣، عبدالعزيز، الغماري: التأنيس ص ١٠٥: ١١١، (الشريف) حاتم بن عارف العوني: «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرَيْن». (في نفي ما نُسِبَ إلى البخاري أن مذهبه اشتراط العلم بالسماع بين المتعاصرين لقبول العنعنة بينهما)، الشريف حاتم بن عارف العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ص ٢١٧: ٢٣٠ (حكم عنعنة الراوي المعروف بالرواية عمن عاصره و لم يلقه)، خالد منصور عبدالله الدريس: « موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين ». (أطروحة ماجستير)،...

(1) مرادنا أنه لم يقع منه تدليس تعمية - بالمعنى الاصطلاحي لتدليس التعمية - بإخفاء شيخه بكنية أو لقب أو نسبة غير مشتهرة له، وإن كان في صنيعه تعمية - بالدلالة اللغوية - لطريق التحمل حيث يوهم السامع خلاف حقيقة الأمر.

(2) مرجع سابق، ص ٩٦

قال ذلك - رحمه الله - أثناء كلامه على حديث عطية العوفي – وقد قدمنا الحديث عنه – وقد صرَّح بالتحديث وقال: "حدثني أبو سعيد" فقال الألباني: إن عطية هذا كان يروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فلما مات جالس أحد الكذابين المجروحين بالكذب في الحديث - وهو الكلبي - فكان عطية إذا روى عنه كنَّاه (أبو سعيد) فيتوهم السامعون منه أنه يريد أبا سعيد الخُدْرِيّ"[1]

بل لا يغير الحكم على الحديث بالتدليس في مثل هذه الحالة تصريح الراوي باسم المروي عنه كاملا إذ لا نأمن أن يكون ذلك تصرف من أحد الرواة رواه من فهمه لا كما سمعه.

وهذه الفائدة نبه عليها ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" حيث قال في تضعيف حديث أخرجه ابن ماجه وغيره فيه عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال الألباني:

"وهذا دَفْعٌ هزيل، فالشُّبهة لا تزال قائمة لأن ابن حبان صرح - كما تقدم نقله عنه - أن عطية (العوفي) لما كان يحدث عن الكلبي ويكنيه بأبي سعيد كان الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري. فمن أين للشيخ الكوثري أن التصريح بالخُدْرِيّ إنما هو من عطية وليس من توهم الراوي عنه..." [2] اهـ.

نعم إذا ثبت أنه هو القائل زال سبب الطعن في الحديث من هذا الباب.

٤ - تحقيق صحة تدليس الراوي:

على الناقد أن لا يقبل وصف راو بالتدليس مسلَّمًا به، بل عليه اتباع الخطوات التالية:

(١) التأكد من صحة وصفه بالتدليس:

من المعلوم أنه ليس كل من وُصِفَ بالتدليس يصح عنه ذلك، وثمت رواة رموا بهذا خطأ أو وهما، وعلى الناقد تحري الحق في ذلك، وممن وصف بالتدليس و لم يصح عنه:

---

(1) ص ٩٥، وقد تقدمت الرواية في بحثنا هذا ص ٤٠.

(2) ١ / ٣١. هذا هو ما طرحه الألباني - رحمه الله، وحجته قوية لا أجد فيها مطعنا. ولا يقال هنا أن في هذا طعن في رجال السلسلة جميعا أو اتهام لعدالتهم، فإنما هي حالة خاصة سُقْنَا ملابساتها تؤدي إلى توهم الراوي أنَّ هذا المروي عنه في السند هو الخُدريّ فيسوقه في السند على التوهم أو على الفهم أو على المعنى وهذا معروف كثير لدى المحدثين وجمهور الرواة (أي الرواية على المعنى)، وليس فيه مطعن فيهم بل هو التوهم وغلبة الظن، وليس فيه منهم سوء قصد ولا إرادة تدليس، والله أعلم.

- **شُعْبَة بن الحَجَّاج:** فقد وصفه بذلك أبو الفرج النهرواني و لم يثبت ذلك عنه، بل الثابت عنه خلافه[١].

- **عُمر بن عُبيد الطَّنَافِسِيّ:** فقد ذكره ابن حجر في "النكت"[٢] تحت ترجمة "مَن أكثروا من التدليس وعُرِفُوا به"، وفي النكت أيضا قال الحافظ ابن حجر: "وفَاتَهُم أيضا فرعٌ آخر وهو تدليس القطع، مثاله ما رويناه في "الكامل" لأبي أحمد ابن عدي وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: (ثنا) ثم يسكت ينوي القطع ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها[٣].

وهذا وهم من الحافظ، والموصوف بذلك هو "عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدّمي؛ قال ابن سعد عنه: "وكان يدلس تدليسا شديدا، وكان يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش"[٤].

وقال عبدالله بن أحمد: "سمعت أبي ذكر عمر بن علي فأثنى عليه خيرا وقال: "كان يدلس، سمعته يقول: حجاج سمعته يعني: ثنا آخر، قال أبي: هكذا كان يدلس"[٥]

وأما عمر بن عبيد الطنافسي فلا أعلم أحدا وصفه بالتدليس أصلا غير الحافظ ابن حجر في "النكت" ولذلك لا أعلم أن أحدا ذكره في "طبقات المدلسين" حتى ابن حجر في (طبقاته) لم يذكره، وهذا يدل على وهمه عندما وصفه بالتدليس، والله أعلم[٦].

فعلى هذا لا بد من التأكد أولاً من وصف الشخص بالتدليس.

(٢) تحديد نوع التدليس الذي وُصِفَ به:

عندما يثبت أن هذا الراوي قد وُصف بالتدليس فينبغي تحديد نوع التدليس الذي وُصِفَ به، فأنواع التدليس كما تقدم عديدة، ولذلك اهتم أهل العلم بوصفها، كما اهتموا ببيان أي نوع ارتكبه كل راو وصف بذلك، مع أنهم في كثير من المواضع يطلقون الوصف بالتدليس ولا يحددونه، وفي مواضع أخرى

---

(1) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٢٨ - ٦٣٠، وانظر: عبدالله بن أحمد: سؤالات أحمد ص ٤٢٠، ٤١٤، ٤٢٦.

(2) ٢ / ٦٤١.

(3) السابق، ٢ / ٦١٧.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧ / ٢٩١.

(5) المزي، تهذيب الكمال، ٢ / ١٠٢٠.

(6) مستفاد من: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، تدليس رواة الحديث وأنواعه، ص ١٨ (بتصرف).

يبينون نوع التدليس الموصوف به، وقد يصفه بعضهم بالتدليس ويُطلق ولا يبين ثم تجد غيره قد بَيَّن ما أجمله الأول.

ومن أمثلة ذلك:

- **عبدالله بن وَهب:** قال عنه ابن سعد[1]: "كان كثير العلم، ثقة فيما قال: (حدثنا)، وكان يدلس".

ولا أعلم أحدا وصفه بالتدليس غير ابن سعد، وقد يُظن من كلام ابن سعد أنه يصفه بتدليس الإسناد والذي يظهر أن ابن وهب لا يدلس تدليس الإسناد بمعنى أنه يسقط من الإسناد من حدثه، وإنما يدلس تدليس الصيغ ويسيء الأخذ أحيانا في الرواية عن شيوخه (وسيأتي تفصيل ذلك في الباب الثاني)

- **الوليد بن مُسْلِم:** وُصِفَ بالتدليس، وفي بعض المواضع لم يبين هذا النوع من التدليس الذي وُصِفَ به، وفي المطولات من كتب التراجم نجد أنه يدلس ثلاثة أنواع من التدليس وهي: تدليس الإسناد، وتدليس التسوية - وهذان مشهوران عنه[2] -، وتدليس الشيوخ:

قال ابن حِبَّان: "ومثل الوليد بن مسلم إذا قال: ثنا أبو عمرو فيتوهم أنه أراد الأوزاعي وإنما أراد به عبدالرحمن بن يزيد بن تميم وقد سمعا جميعا عن الزُّهْرِيّ"[3].

- **بقيَّة بن الوليد:** مثل سابقه، يدلس هذه الأنواع الثلاثة.

فعلى هذا: لا بد من تحديد نوع التدليس ؛ لأن كل تدليس يعامل بخلاف الآخر.

فإذا سلمت له صفة التدليس، نظر في روايته، وهذا ما يجب أن يقوم به الناقد قبل نقد مروياته.

وفيما يلي نبين مسلك النقاد في مرويات المدلسين.

---

(1) الطبقات الكبرى، ٧ / ٥١٨.

(2) راجع في ذلك إن شئت : ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص ٥١، رقم ١٢٧، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٤٣، ...

(3) الضعفاء ١ / ٩١.

٥ - كيفية نَقْدِ مرويات المدلسين:

قَدَّمنا مذاهب المحدثين في مرويات المدلسين، أما على المذهبين الأول والثاني فالموقف من رواية المدلس محسومة بمجرد ثبوت تدليس الإسناد عليه، فعلى الأول فروايته مردودة صرح بالسماع أو لم يصرح، وعلى الثاني فتدليسه لا يؤثر على قبول الرواية، صَرَّحَ بالسماع أو سَكَتَ عن التصريح إلا أن يتبين الناقدُ علةً قادحةً في الرواية أو يثبت له التدليس فيها فهي مردودة حينئذ.

وأما على بقية المذاهب التي ترى التفصيل في قَبول مرويات المدلسين أو ردها، فإن للناقد مسالك نحددها فيما يلي:

٥ - ١

(أولا): إن كان تدليس الراوي (تدليس الإسناد):

- على المذهب الثالث:

ينظر في صيغة الراوي فإن صرح بالسماع بأي صيغة من الصيغ القطعية (حدثنا، أخبرنا، سمعت، أنبأنا، حدثني، أخبرني، أنبأني)، أو عبر بأي صيغة تفيد شهوده الرواية وسماعه لها فقد زالت شبهة التدليس.

وإن صرح بصيغة غير قطعية (عن، قال، أن فلانا قال،... ونحو ذلك)، فينظر في سائر طرق الحديث فإن وجد من طريق مقبول الإسناد إليه أنه صرح بالسماع بأي صيغة قطعية - كما قدمنا - فقد زالت شبهة التدليس أيضا، فإن امتنع هذا على الناقد، و لم يقع له التصريح بالسماع في أية رواية بإسناد مقبول إلى الراوي فالرواية - على المذهب الثالث - مردودة، موسومة بالتدليس.

- على المذهبين الرابع، والخامس:

١- ينظر في الراوي: هل هو مكثر من هذا التدليس أو مقلّ؟ فإن كان مقلاً من هذا النوع من التدليس فإنه يعامل غير معاملة المكثر - على هذا المذهب، وقد قدمنا قول يعقوب بن شيبة وابن المديني وغيرهما في ذلك -

٢- ثم ينظر: هل ثبت لهذا الراوي لقاء وسماع عمن حدث عنه أو لا؟

لأنه لابد من ثبوت اتصال الخبر بين الراوي ومن فوقه في السند سواء كان هذا الراوي موصوفا بالإرسال والتدليس أم لا (على ما ذكرناه من مذاهب المحدثين في صفات التدليس وعلاقتها باللقيا والمعاصرة)، لأن الأصل هو الانقطاع فلابد من ثبوت اللقاء والسماع حتى يحكم للخبر بالاتصال، فإذا ثبت ذلك فنحن على هذا الأصل حتى يدل دليل على خلافه من كونه مثلاً لم يسمع هذا الراوي من شيخه إلا القليل ونحو ذلك.

أما إذا نص الحفاظ على أن هذا الراوي لم يسمع من شيخه إلا القليل كأن يكون سمع منه حديثا أو حديثين أو نحو ذلك فحينئذٍ يكون الأصل في روايته الانقطاع إلا ما صرح فيه بالسماع أو نص الحفاظ على أنه سمع هذا الخبر بعينه عمن رواه عنه ونحو ذلك.

ومثال ذلك رواية الحسن عن سَمُرَة، حيث ثبت في "صحيح البخاري" سماعه من سَمُرَة بن جُنْدُب لحديث العقيقة[١]، وقد روى نحوا من (١٦٤) حديثا بالمكرر كما في الطبراني في "المعجم الكبير"[٢]، وبعض هذه الأحاديث فيها نكارة، ولا شك أن العلة في ذلك ليست من الحسن لأنه إمام، فعلى هذا تكون من الواسطة بينهما ولذلك؛ القولُ الراجح في رواية الحسن عن سمرة: الأصل أنها منقطعة، والقول بأنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة قول قوي، وقد أخرج عبدالله بن أحمد عن أبيه ثنا هشيم أخبرنا ابن عون قال: "دخلنا على الحسن فأخرج إلينا كتابا من سمرة..."[٣] فهذا يؤيد أنها صحيفة و لم تكن سماعاً، والله أعلم.

٣- ثم ينظر: هل هو يدلس على الإطلاق، أو دلس عن شيوخ بعينهم، أو إذا روى عن شيخه (فلان) فإنه لا يدلس عنه، أو أنه يدلس في فنٍّ معين، أو لا يدلس إلا عن ثقة؟

فإذا كان يدلس في شيوخ معينين فلا يصلح تعميمه في غيره، فمثلاً: "عبدالله ابن أبي نَجِيْح" روى عن مجاهد (التفسير) وهو لم يسمعه منه، وإنما لعله دلسه، فعلى هذا لا يعمم هذا الحكم في كل رواية رواها ابن أبي نَجِيْح عن مجاهد، على أن الواسطة بينهما في رواية التفسير ثقة، فعلى هذا تكون صحيحة.

ومن ذلك ما قاله عبدالله بن أحمد عن أبيه - وقد ذكر "عطية العوفي" فقال: "هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبيّ فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد قال أبو سعيد... (الخ، وقد تقدمت القصة)

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة، رقم (٥٤٧٢).
(2) انظر: المعجم الكبير ٧ / ١٩٣ - ٢٣١ رقم (٦٨٠٠ ـــ ٦٩٦٤).
(3) العلل ٢ / ٢٦٠.

قال ابن رجب: "لكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه، وإن صحَّت هذه الحكاية عن عطية فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد فإنما يريد أبا سعيد الخُدْرِيّ ويصرح في بعضها بنسبته"[١]

والشاهد من هذا هو عدم تعميم هذا الحكم في كل ما رواه عطية عن أبي سعيد فيقال: "لعله الكلبي" ويستدل على هذا بالقصة السابقة.

ومن ذلك أن الحفاظ ينصُّون أحيانا أن فلانا ليس له تدليس عن فلان أو غيره من شيوخه، ومن ذلك ما قاله البخاري عن الثوري: "ولا أعرف للثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سَلَمَة بن كُهَيْل ولا عن منصور ـ وذكر مشايخ كثيرة ـ ولا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقل تدليسه"[٢].

ومن ذلك: إذا كان الراوي الموصوف بالتدليس مكثرا عن شيوخ معينين فالأصل في روايته أنها تُحْمَل على الاتصال، قال الذهبي عن الأعمش: "وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تَطَرَّقَ إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[٣].

٤- ثم ينظر بعد ذلك إلى القرائن الأخرى من استقامة الخبر، فإذا وجد في الخبر نكارة أو غرابة أو مخالفة فهذا قرينة على التدليس، ولذلك تجد أن الأئمة أحيانا إذا استنكروا شيئا ردوه بعدم ذكر السماع.

"وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتحمله أصلا بطريق، فأما تدليس الإجازة والمناولة والوجادة بإطلاق "أخبرنا" فلم يعده أئمة هذا الفن في هذا الباب، كما قيل في رواية أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب، ورواية مخرمة بن بكير بن الأشج عن أبيه، وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وشبه ذلك.

ومن هذا القبيل ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي عن الحافظ أبي الحسن الدارقطني أنه كان يقول فيما لم يسمع من البغوي: "قرئ على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان"، ويسوق السند إلى آخره، بخلاف ما هو سماعه، فإنه يقول فيه: "قرئ على أبي القاسم البغوي وأنا أسمع" أو " أخبرنا أبو القاسم البغوي قراءة " ونحو ذلك، فإما أن يكون له من البغوي إجازة شاملة بمروياته كلها فيكون متصلا أو لا يكون كذلك، فيكون وجادة وهو قد تحقق صحة ذلك عنه، على أن التدليس بعد سنة ثلاثمائة يقل جدا،

---

(1) ابن رجب، شرح العلل ص ٤٧١. وللشيخ الألباني رأي آخر في ذلك بعدم قبول ما ورد مصرحا فيه بنسبته أيضا، لمظنة توهم الرواة، وقد قدمناه ص ١١٤ - ١١٥.

(2) التِّرْمِذِيّ، العلل الكبير٢ / ٩٦٦.

(3) ميزان الاعتدال، ٢ / ٢٢٤.

قال الحاكم: لا أعرف في المتأخرين من يُذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان البَاغِنْدِيّ"[١].

٥-٢

(ثانيا): إن كان تدليس الراوي (تدليس التسوية):

إذا كان المدلس يدلس تدليس التسوية:

فينظر إلى تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه وشيخ شيخه لأن التسوية هي إسقاط شيخ شيخه من قبل الراوي - كما قدمنا -، وقد يكون الساقط ضعيفا وهو الغالب[٢].

وتدليس التسوية من حيث الناحية العملية ليس بالكثير، ولعل "الوليد بن مسلم" أكثر من يفعل ذلك كما ذكروا في ترجمته، وهذا لم يثبت عنه إلا في حديث الأوزاعي خاصة.

٥-٣

(ثالثا): إن كان تدليس الشيوخ (تدليس التعمية):

فالذي ينبغي عمله تجاه هذا النوع هو تحديد اسم الراوي والتأكد من ذلك، فإن تبين له، فيعطى حكمه في الجرح والتعديل ونقد الأسانيد وفق حاله، فإن جهله، واستعصى معرفته فهو مجهول، يضعف به السند إلا أن يتابع أو تشهد له رواية أخرى [٣].

٦ - مدلِّسون لا يُسْأَلُ عن تدليسهم:

مما يأخذ به مَنْ أَخَذَ بالتفصيل في نقد مرويات المدلسين رواة عُرِفُوا بالتدليس ثبت لنا أنهم تصدى لهم مَنْ ضَبَطَ مروياتهم وأَحْكَمَ معرفةَ ما دَلَّسُوا مما لم يدلسوا، فيرون أنهم قد كُفونا المُؤنة، وأنَّ لنا أن نقلدهم في قَبول هذه المرويات وإن عنعنها هؤلاء المدلسون، فمن ذلك:

- **شعبة بن الحجاج**: روايته عن: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة.

---

(1) حماد الأَنْصَارِيّ، إتحاف ذوي الرسوخ، ص ٨.

(2) انظر: ابن حجر، النكت، ٢ / ٦٢١.

(3) مستفاد من عبدالله بن عبدالرحمن السعد، تدليس رواة الحديث وأنواعه، ص ٢٤، بتصرف.

لقول شعبة: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة"[1].

وقد حكى ابن حجر هذه العبارة، وقال: "وهي قاعدة حسنة، تُقْبَلُ أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها"[2].

بل ربما صحَّ التوسع في القاعدة لقَبول رواية شعبة عن أي مدلس عنعن روايته ؛ وذلك لقول يحيى بن سعيد القطان: "كل شيء يحدّث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذلك الرجل أنه سمع فلانا؟ قد كفاك أمره"[3]، ولقول ابن حجر: "... فالمعروف عنه أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه"[4].

- **الليث بن سعد**: روايته عن: أبي الزُّبَيْر عن جَابر.

كل ما كان من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر يجعل عنعنة أبي الزبر غير مؤثرة ومحمولة على السماع[5].

- **حُمَيْد الطويل**: روايته عن: أنس رضي الله عنه.

حميد مدلس، إلا أن ما يرويه عن أنس وإن عنعن محمول على السماع، فروايته عن أنس دائرة بين سماعه عنه وسماعه عن ثابت عنه؛ قال حماد بن سَلَمَة: "عامة ما يروي حُمَيْد عن أنس سمعه من ثابت"[6]، وقال ابن حِبان في حُميد الطويل: "كان يدلس، سمع من أنس ثمانية عشر حديثا، وسمع الباقي من ثابت، فدلس عنه"[7].

- **ابن جُرَيْج**: روايته عن: عطاء بن أبي رباح.

لقوله - وهو صدوق يُقبل قوله بلا شك -: "إذا قلتُ: (قال عطاء) فأنا سمعته منه وإن لم أقل (سمعتُ)"[8].

---

(1) رواه البيهقي في المعرفة ١ / ٦٥ معلقا، ووصله ابن طاهر المقدسي في مسألة التسمية، تحقيق : عبد بن علي مرشد، ط١، (جدة: مكتبة الصحابة) ص ٤٧. (وقد أفادني تخريجه د. أكرم بن رضوان المكي فله جزيل الشكر)

(2) ابن حجر، النكت، ٢ / ٦٣١.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١ / ١٦٦.

(4) النكت، ٢ / ٦٣٠، ونحوه ١ / ٢٥٩.

(5) السابق، ٢ / ٦٣١.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦ / ١٦٥.

(7) ابن حبان، الثقات، ٤ / ١٤٨.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦ / ٤٠٦.

وأيضا: روايته عن: ابن أبي مُلَيْكة.

لقول يحيى بن سعيد القطان: "أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح"[١].

- **الأَعْمَش:** روايته عن شيوخه المكثر عنهم.

لقول الذهبي: "... فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أَكْثَرَ عنهم كإبراهيم النخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[٢].

... وهكذا.. فهذا أمثلة...

- ومما يأخذ به بعض الأئمة: **اعتماد رواية المدلس إن كان من أثبت الناس في شيخه**، واحتمال عنعنة المدلس عمن أكثر عنه ولازمه.

وهذا مذهب عدد من أئمة الحديث كالحُمَيْدِيّ، والبخاري، ومسلم، وغيرهم[٣]، وبه يُجَاب على مَنْ أخذ على مُسلم بن الحجاج إخراجه لعنعنة أبي الزُّبَيْر عن جابر، مع أن أبا الزُّبَيْر من المدلسين، فيُقال للمعترِض: قد لازمه نحو أربعين سنة فاستغنى عن تدليس مروياته[٤].

***

(1) ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة، ص ٢٤١.

(2) الذهبي، الميزان، ٢ / ٤١٤.

(3) انظر: الترمذي، العلل الكبير، ٩٦٦، ابن عبدالبر، التمهيد، ١ / ٣٥، الذهبي، الميزان، ٢ / ٢٢٤،...

(4) هذه أمثلة سقناها، ولم نتوسع منعا للإطالة، طالع للتفصيل: د. عواد الخلف، روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص ٢٦ - ٣١.

الفصل الثالث:

مراتب المدلِّسين، ومذاهب المحدثين في تحديد هذه المراتب وأهم الكتب المؤلفة في ذلك

~~~

عرضنا في الفصل السابق اتجاهات المحدثين تجاه روايات المدلسين، ورأينا منها مذاهب أخذت المدلسين كلهم جملة واحدة وجعلتهم جميعا طبقة واحدة في الحكم عليهم وعلى مروياته.

ورأينا مذاهب أخرى مالت للتفصيل في معالجة مروياهم، وهذا ما دعا إلى تقسيم الرواة الموصوفين بالتدليس إلى مراتب - أو طبقات - يُصَنَّفُوْنَ فيها، وهو ما يساعد النقاد في التعامل معهم وفق قواعد ومعايير محددة، ومن هنا وُجدت عدة محاولات لتحديد مراتب المدلسين أو طبقاهم، وأيضا وُجِدَتْ مؤلفات ومنظومات لهذا الغرض.

وأقدم ما نعلمه بهذا الصدد هو ما وصفه الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ بِـ (أجناس المدلسين)، وفيما يلي تفصيل ذلك.

(١) أجناس المدلسين عند الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ):

قال الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ في "معرفة علوم الحديث"[(١)]:

"والتدليس عندنا ستة أجناس:

١- فمن المدلسين مَنْ دَلَّسَ على الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أهم لم يخرجوا مِنْ عِدَادِ الذين يُقبل أخبارهم.

فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهما...

ففي هؤلاء الأئمة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم...

٢- قوم يدلسون الحديث فيقولون: (قال فلان)، فإذا وقع إليهم من يُنَقِّر عن سماعاهم ويلحّ ويراجعهم ذكروا فيه سماعاهم ".

(ثم مَثَّلَ فيه بِـ: رباح بن زيد، وسفيان، وهشام بن عُرْوَة، وسفيان بن عُيَيْنَة، والأَعْمَش، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن أبي زياد، وشِبَاك، وأبي إسحاق، ومُغيرة، وهُشيم).

---

(1) ص ١٠٣ - ١١١ (باختصار).
~~~

٣- " قومٌ دلسوا عن أقوام مجهولين لا يُدْرَى مَنْ هُمْ ومِنْ أين هم ".
(ومثَّلَ فيه بِـــ: حسين الأشقر، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد)

٤- "قوم دَلَّسُوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يُعرفوا".
(ومثَّلَ بِـــ: ابن جُرَيْج، وسفيان الثَّوْرِيّ، والأعمش، وقتادة، وابن إسحاق، وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ)

٥- "قوم دَلَّسُوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيءُ عنهم فيدلسونه".
(ومَثَّلَ بِـــ: صالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن عُيينة، وزهير وإسرائيل، والحسن بن ذكوان)

٦- "قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم إنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل ".
(ومَثَّلَ بِـــ: إسحاق بن راشد (وعبر بحدثنا)، مخرمة،... وغيره كثير)

هكذا قال الحاكم، وقد لخص ابن حجر ذلك بعبارته[١]، فقال:

"قَسَّمَ الحاكم في علوم الحديث - وتبعه أبو نعيم[٢] - التدليس إلى ستة أقسام:

الأول: من دلس عن الثقات.

الثاني: من سمى من دلس عنه لما حوقق وروجع فيه.

الثالث: من دلس عن من لا يُعْرَف.

الرابع: من دلس عن الضعفاء.

الخامس: من دلس القليل عن من سمع منه الكثير.

السادس: مَنْ حَدَّثَ مِنْ صحيفةِ مَنْ لم يَلْقَهُ[٣]".

ثم عقب بقوله: "وليست هذه الأقسام متغايرة، بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، لكن أحببت التنبيه على ذلك، لئلا يعترض به من لا يتحقق "[٤].

ومراده - رحمه الله - أنها راجعة إلى قسمين، تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وهذا صحيح، فالثاني والثالث والخامس راجع لتدليس الإسناد، والرابع راجع لتدليس الشيوخ، والأول راجع لكلا القسمين،

---

(1) وانظر أيضا تلخيص العلائي لها بأسلوبه في "جامع التحصيل"، ص ٩٩ - ١٠٠.

(2) يريد كتاب «المستخرج على كتاب علوم الحديث للحاكم» لأبي نَعِيْم الأصبهاني، وهو كتاب في عداد المفقود فيما يُظَنّ (كما فصَّله أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيقه لمعرفة علوم الحديث للحاكم (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣)، ص ٢٥)

(3) في هذا التلخيص قصور، فعبارة الحاكم المذكورة آنفا لا تحصره في الصحيفة. (أفادنيه د. أكرم بن رضوان المكي فله جزيل الشكر)

(4) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢ / ٦٢٢ -، وقد سماها (مراتب)، والمقصود سواء.

أما السادس فهو انقطاع لا تدليس (على ما انتهينا إليه في دراستنا هذه) [1]، وهو راجع لتدليس الإسناد على مذهب ابن حجر ومن تابعه، هذا من جهة، ولكنه من جهة أخرى تشير إلى اختلافات موجودة بين المدلسين تدعو لمراعاتها عند التعامل مع مروياتهم مستفيدين من الاختلافات الواقعة بينهم، وهو ما استفاد منه من اختاروا التفصيل في نقد مرويات المدلسين، ومن هنا فهذه الأجناس التي ذكرها الحاكم تشير إلى محاولة مبكرة لتقسيم المدلسين لطبقات، وهو ما قدمه الحافظ العلائي فيما بعد، وانتفع به الحافظ ابن حجر في كتابه "طبقات المدلسين"، بل في الطبقات التي أوردها في كتابه "النكت" أيضا.

وقد وقف الحاكم هنا عند بيان هذه الأجناس - كما سماها - للمدلسين، وساق أمثلة تبين ذلك، دون أن يبين موقف النقاد من كل منها.

(٢) طبقات المدلسين عند الحافظ العلائيّ (ت٧٦١هـ):

"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للحافظ خليل بن كيكلدي، المعروف بالعلائي، صلاح الدين (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) كتاب جامع فيما يتعلق بالانقطاع في السند بكافة أسمائه وصوره (المرسل، المنقطع، المعضل، المعلق، المدلس، المرسل الخفي)[2]. وهو الكتاب العمدة في التراث الإسلامي في هذه المسألة، وكان مما تناوله في كتابه ذكر طبقات المدلسين فقسمهم خمس طبقات (بحسب قبول عنعنتهم ورَدِّها)[3]، لقيت استحسان أهل الحديث، وتلقوها بالقبول، وأخذها عنه الحافظ ابن حجر فبنى عليها كتابه "طبقات المدلسين"، وسنفصل فيما بعد الحديث عنها، والمآخذ عليها.

(٣) طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" المعروف بِـ "طبقات المدلسين" للحافظ ابن حجر كتاب مشهور في علم الرجال، في بيان المدلسين من الرواة، مقسمين على خمس طبقات، قدم له بتعريف وجيز بأقسام التدليس، وحجيته، والفرق بين التدليس والإرسال الخفي. وقائمة بالمؤلفات في هذا الموضوع، ثم أفضى إلى طبقات المدلسين، فسرد أسماء كل طبقة على حروف الهجاء، وعلق عند كل اسم ممن أورد بتعليق وجيز يبين حاله في التدليس. واشتمل الكتاب على: (١٥٢) شخصية (وفق ترقيم

---

(1) أفادني بعض هذا د. أكرم المكي جزاه الله خيرا.

(2) حققه وقدم له وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي. ونشرته عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بيروت أيضا، الطبعة الثانية، ١٤٠٧/ ١٩٨٦، في ٣٤٩ صفحة.

(3) شغلت من الباب الرابع ص ١٣٠ - ١٣١ (من الطبعة الأولى، تحقيق حمدي السلفي)، و ص ١١٣- ١١٤ (من الطبعة الثانية).

القريوتي؛ الطبقة الأولى: ٣٣، الطبقة الثانية: ٣٣، الطبقة الثالثة: ٥٠، الطبقة الرابعة: ١٢، الطبقة الخامسة: ٢٤)

ذكر مؤلفه في مقدمة الكتاب[١] أنه في معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي، وأنه لخصه من "جامع التحصيل" للعلائي مع زيادات كثيرة في الأسماء. (وقد ميز الشخصيات التي ذكرها العلائي بحرف ن[٢]، وما ذكر بغير هذا الحرف فهو من زيادات ابن حجر)

أما **طبقات المدلسين التي أوردها العلائي واعتمدها ابن حجر فخمس طبقات، وهي (وفق عبارة العلائي):**

- الطبقة الأولى: من لم يوصف بالتدليس إلا نادرا جدا بحيث أنه لا ينبغي أن يعدّ فيهم. مثل: يحيى بن سعيد الأنصاري.

- الطبقة الثانية: من احتَمَلَ الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لا يدلس إلا عن ثقة. مثل: الثوري. أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

- الطبقة الثالثة: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقا كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة، الحسن وقتادة وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ...

(وعبارة ابن حجر هي: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي)

- الطبقة الرابعة: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

(قال العلائي: فهؤلاء هم الذين يُحكم على ما رووه بلفظ (عن) بحكم المرسل[٣]، كما تقدم)

(**1**) ص ١٣ (تحقيق القريوتي).

(**2**) وقع الحرف في هذا الموضع في طبعات القريوتي (ص ١٤) والمباركي (ص ٦٣) والمطبعة الحسينية (القاهرة، سنة ١٣٢٢) (ص ٢) : (هـــ)، لكن الموجود عقب تراجم في الكتاب كثيرة في طبعة المباركي هو (ن) (انظر مثلا طبعة المباركي عقب أرقام: ٥، ٦، ٨، ١٠، ١٣، ١٦، ٣٠،...)! فالظن أن الهاء تصحيف، وقد أسقط هذا الحرف عقب التراجم من طبعة القريوتي والحسينية، أما في تحقيق أبي إبراهيم المكي، ط١ (عمان: دار ابن كثير للنشر، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧)، ص ٣٤ فأثبت بدل الهاء : (٤) !

(**3**) ويقصد بحكم المرسل، أي يحكم على السند بالانقطاع، لا الاتصال.

- الطبقة الخامسة: من ضعف بأمر آخر غير التدليس فرد حديثهم به، لا وجه له، إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجا به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال ونحوهما.

وعلى الرغم من خطر وصف راو بالتدليس وعلى الرغم مما عُرِفَ في تراثنا في الجرح والتعديل من خلافات كثيرة تُقال في الراوي الواحد فإن ابن حجر وضع هذا الكتاب على عجل، وتبع في أكثره العلائي، واعتمد على تقليد مَن سبق في اتهام رواةٍ بالتدليس، وكان أكثر همه - كما يبدو من عمله في الكتاب - الجمع والتتبع دون التحرير، فكثير من الرواة أوردهم لاتهامهم بالتحديث في الإجازة بصيغة الخبر، وهو وإن جعل أكثرهم في الطبقة الأولى، لكنه عاد وأدرج عددا منهم في غير الطبقة الأولى[١]. ومِن الرواة مَن قلد فيه السابقين حتى بلغ به أن قلد ابن الجوزي الذي انفرد باتهام أحد الرواة بالتدليس فتبعه في ذلك وجعله في كتابه في المدلسين[٢]، ومِن الرواة مَنْ شَكَّ أحدُ العلماء في كونه مدلسا فأورده ابن حجر في المدلسين[٣]، وما كان له أن يفعل هذا قبل أن يحرر المسألة فإن ثبت أنه مدلس أورده وبيَّنَ دليله في ذلك، وإن ثبت خطأ اتهامه رد القول و لم يورده في الكتاب.

فلقد تلقى الناسُ كتاب ابن حجر في المدلسين بالقبول - ثقة في مؤلفه الحافظ ابن حجر -، وأخذوا كلامه مُسَلَّمًا، وتبعوه في اتهام مَن أوردهم بالتدليس، مع أَنَّ الكتابَ لم يحرره الحافظ ابن حجر على سعة علمه. ومن هنا فإن هذا الكتاب يحتاج لدراسة متأنية محررة. كما أنه من الخطأ تقليد ابن حجر في كل من أوردهم في الكتاب.

وهذا الكتاب سبق في تأليفه كتاب " النكت على ابن الصلاح " للحافظ ابن حجر، فقد أشار إليه في النكت[٤] وأحال إليه، وقد سرد هناك المدلسين بشكل مختلف وتناقض عما ها هنا في مواضع كثيرة، وزاد عليه أيضا. فما في النكت أكثر تنقيحا مما هنا[٥].

* وقد أفرد الحافظ ابن حجر المدلسين من رجال الصحيحين في ثلاث مراتب سواء أخرج لهم الشيخان أو أحدهما أصلا أو استشهادا أو تعليقا[١] على المراتب التالية:

(**1**) فممن روى بالإجازة وذكره في غير الطبقة الأولى: ابن المذهب (رقم ٤١)، شعيب بن محمد (رقم ٥٧).

(**2**) هو بشير بن زاذان (رقم ١٣١)، وقد أورده في الطبقة الخامسة.

(**3**) الحسين بن واقد، المروزي (رقم ٨)، وسلمة بن تميم (رقم ١٢)، ...

(**4**) ٢ / ٦٥٠.

(**5**) للكتاب عدة طبعات، منها طبعة مطبعة محمود علي صُبَيْح، القاهرة، وطبعة المطبعة الحُسينية، القاهرة، ١٣٢٢ هـ، وتحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، طبع مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

- الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرا، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس:

قال: " ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن، فيكون التحقيق بخلافه كما بينا ذلك في حق شعبة قريبا وفي حق محمد بن إسماعيل البخاري ".

- الثانية: من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة.

- الثالثة: من أكثروا من التدليس وعُرِفُوا به.

ثم أعقب ذلك، بطبقتين أخريين من المدلسين خارج الصحيحين هما:

- الرابعة: من وصف بذلك مع صدقه.

- الخامسة: من ضعف منهم بأمر آخر غير التدليس.

وقد لقي كتاب "طبقات المدلسين" القبول لدى أهل العلم، فتابعوه وقلدوه ورددوا ما ورد فيه، ومنهم (الشيخ) حماد الأنصاري (ت١٤١٨هـ) - من المعاصرين في كتابه إتحاف ذوي الرسوخ ص ٧ - ٨، ونظمه محمد بن علي بن آدم بن موسى، الإثيوبي، الولوي في: « الجوهر النفيس في نظم أسماء ومراتب ذوي التدليس »، وهي أرجوزة عدها مائة وثمانية عشر بيتا.

(٤) ملاحظات وتنبيهات على الكتب الثلاثة:

١ - كان شُغل العلائي الشاغل - في هذا الصدد - هو الجمع دون التحرير، فجَمْع كل ما عَلِمَ أنه وُصِفَ بالتدليس، دون أن يحقق حقيقة حاله، وقد صرح بذلك بقوله هناك:

"هذه أسماء من ظفرتُ به أنه ذُكِرَ بالتدليس"(٢).

وإذا علمنا أن كثيرا ممن وصف بذلك قد قام النزاع طويلا حول صحة ذلك صار علينا أن لا نأخذ من أوردوهم مسلِّمين بصحة هذا الوصف فيهم، أو بعبارة أخرى:

---

(1) إلا أنه فاته ثلاثةٌ منهم فلم يذكرهم في هذه المراتب الخاصة بهم بل ذكرهم في القسمين الأخيرين وهم: ١- شباك الضبي، ٢- الحسن بن عمارة، ٣- يزيد بن أبي زياد.

(2) العلائي، جامع التحصيل، ص ١٣٠ (من الطبعة الأولى، تحقيق حمدي السلفي)، و ص ١١٣ (من الطبعة الثانية).

مِن الظلم والتجني والخطأ العلمي الحكم على راو بأنه مدلس لمجرد وروده في هـذا الكتـاب، أو (كتاب) ابن حجر الذي بُني عليه (رحمهما الله تعالى)

٢ - اشتملت "طبقات المدلسين" لابن حجر على (١٥٢) راو مذكور في المدلسين، منهم من يستحق هذه الصفة ومنهم من نسبت إليه خطأ، ومنهم من يتوقف الحكم عليه بالتدليس وفق المذهب المقصود بهذا الاصطلاح.

٣ - خالف ابن حجر في "طبقات المدلسين" كتاب العلائي - الذي هو أصل كتابه - في مرتبة خمسة من الرواة هم: الزُّهْرِيّ، وحميد الطويل، وابن جُرَيْج، وهشيم بن بشير، والحسن البصري، فترل بهم جميعا من الطبقة الثانية إلى الثالثة، إلا الحسن البصري، فرفعه من الثالثة إلى الثانية.

٤ - قَصَدَ ابن حجر في "النكت" حصر واستقصاء الرواة الموصوفين بالتدليس (تدليس الإسـناد)، فقد قال: "سَرْد أسماء باقي الموصوفين بالتدليس من باقي رواة الحديث"[١]، وقال بعد سردهم: "هذه أسماء من وقفت عليه ممن وصف بالتدليس أي تدليس الإسناد، أما تدليس الشيوخ فلا تحصى أسماء أهله..."[٢].
وقد اشتمل "النكت" على (١١٢) راو فقط موصوف بالتدليس (تدليس الإسناد).

٥ - يجب أن يراعى أن "النكت" جاء في التأليف بعد "طبقات المدلسين"[٣]، وبالرغم من أن مؤلفه أراد الاستقصاء إلا أنه فاته (١٧) راويا[٤].

٦ - زاد النكت على "طبقات المدلسين" راويين هما:
١ عُمَر بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيّ، فقد ذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين (ممن أكثر من التـدليس وعرفـوا به)[٥]، وكان هذا خطأ منه، فما رمى أحد من أهل العلم الطنافسي بالتدليس، وإنما تصحف عليه من (المقدمي)، كما سبقت الإشارة إليه، وكما يأتي تفصيله في الباب الثاني.
٢ جنيد بن العلاء بن أبي دهرة[٦].

---

(1) النكت، ٢ / ٦٤٤.
(2) السابق، ٢ / ٦٥٠.
(3) فقد أشار في النكت إلى "الطبقات" في غير موضع، منها مثلا: ٢ / ٦٥٠.
(4) وفق إحصاء د. عواد خلف في دراسته الثمينة "روايات المدلسين في صحيح مسلم"، ص ٤٧٥ - ٤٧٦.
(5) النكت، ٢ / ٦٤١.
(6) السابق، ٢ / ٦٤٤.

٧ - ثمت سبعة رواة اتهموا بالتدليس لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في "الطبقات" ولا "النكت"، هم: علي بن المبارك الهنائي، علقمة بن أبي علقمة، ميمون بن أبي شبيب، إبراهيم بن يزيد بن شريك، عبدالجبار بن وائل، ليث بن أبي سليم، مقاتل بن حيان(١).

٨ - وبالإضافة إلى من أسقطهم ابن حجر من "الطبقات المدلسين" فقد تضارب صنيع ابن حجر فيمن وضعهم تحت هذه الطبقات بين الكتابين في بعض المواضع، فمن ذلك أنه وضع الزُّهْرِيّ في الطبقة الثالثة في (طبقات المدلسين) - مخالفا للعلائي الذي جعله في الثانية، كما قدمنا -، ووضعه في الطبقة الثانية في كتابه (النكت)، وهو الأولى، وهو مسلكه في فتح الباري. والأعمش جعله في طبقات المدلسين في الطبقة الثانية، وجعله في النكت في الطبقة الثالث - كما سبق -، وعبدالله بن عطاء، نقله من الأولى إلى الثانية، وسليمان التيمي رفعه من الثانية إلى الأولى، ويحيى بن أبي كثير نزل به من الثانية إلى الثالثة، ورفع كلا من بقية بن الوليد وحجاج بن أرطاة وسويد بن سعيد وعمر المقدمي ومحمد بن إسحاق والوليد بن مسلم من الرابعة إلى الثالثة.

٩ - (حماد بن أبي سليمان): ذكره ابن حجر في "الطبقات"، وجعله في الطبقة الثانية من مراتب المدلسين، ولم أقف على غير الحافظ ابن حجر وصفه بالتدليس، بل الحافظ نفسه لم يذكره في النكت في المدلسين، مع أن النكت متأخر عن "الطبقات".

كل هذا يؤكد أن ابن حجر قد نقح الطبقات فيما بعد في النكت، وأنَّ الأخيرَ هو الأولى بالاهتمام، مع مراعاة أن هذا اجتهادٌ قابل للنقاش.

١٠ - ولقد تلقى الباحثون المعاصرون طبقات المدلسين لابن حجر بقبولٍ حسنٍ، ووقعت منهم موقعا مكينا، وصاروا يقلدون الحافظ ابن حجر فيما أورده في كتابه، ويأخذون عنه تقسيمه لهذه الطبقات في كتابه، وجروا على نقد الرواة المدلسين وفق رقم الطبقة التي وضعه فيها الحافظ ابن حجر، وصاروا لا يقبلون عنعنة من عنعن منهم من أهل الطبقة الثالثة(٢) فمن بعدها، مع أن صنيعه في هذا الكتاب كان محض اجتهاد منه، وهو مع علوّ كعبه وعظيم شأنه في علم الحديث ومعرفة الرجال لكنه بشر كالبشر يخطئ ويصيب، ومما يدل على ذلك أنه هو نفسه تناقض في بعض من أوردهم بين ما في طبقات المدلسين

---

(1) استدركهم د. عواد حسين الخلف في روايات المدلسين في صحيح مسلم، ص ٤٧٦.

(2) مما يدل على ما ذكرنا بشأن الطبقة الثالثة تصريح مقبل بن هادي الوادعي الوارد عقب هذا الكلام ها هنا، وهو من المعاصرين، ومن مشاهير النقاد المعاصرين، ومن كبار مدرسة الحديث المعاصرة.

وما في النكت - كما قدمنا آنفا -، وما أحسن قول مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله تعالى - وقد سُئل عن رأيه في تقليد هذا الكتاب:

"طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى- اجتهاد منه، وفي الغالب أن اجتهادات الحافظ ابن حجر واجتهادات غيره من الحفاظ أسدّ من اجتهاداتنا، فلسنا ملزمين بها لكن إذا عجز الشخص و لم يستطع أن يميّز بين أقوال أهل العلم فلا بأس أن يأخذ بها، وقد نوزع الحافظ ابن حجر في بعضهم، فالزُّهْرِيّ عدّه من الطبقة الثالثة، وهي من الطبقات التي تضر عنعنتها، ونازعه الصَّنْعَانِيّ في "توضيح الأفكار" وقال: ينبغي أن يعدّ من الطبقة الثانية. فهذا اجتهاد من الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى-، وإذا رأينا خلاف هذا عن اجتهاد وفهم فلا بأس بذلك"[1].

وهذا كلام جيد، إلا قوله عن الطبقة الثالثة: "وهي من الطبقات التي تضرّ عنعنتها"، وهذا من الأخطاء العجيبة التي شاعت لدى كثير من المعاصرين المشتغلين بتخريج ونقد الحديث، فما صرح به ابن حجر بخلاف ما شاع بشأنها[2]، فقول ابن حجر واضح، وأوضح منه عبارة العلائي، فابن حجر يقول:

"مَنْ أكثر مِن التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي".

والعلائي يقول:

"مَنْ توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقا كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة، الحسن وقتادة وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ"، وقد تقدما.

---

(1) مقبل بن هادي الوادعي، المقترح في أسئلة المصطلح، الطبعة ٢، (رقم ١٤٩).

(2) ولقد جاءت الدراستان الجيدتان للدكتور عواد حسين الخلف (روايات المدلسين في صحيح البخاري) - وهذه أطروحته للدكتوراه - و (روايات المدلسين في صحيح مسلم) - وهذه الثانية هي أطروحته للماجستير - جاءتا صدىً لهذا الفهم، فقد بناهما على المدلسين من الطبقة الثالثة فما فوق، وبين منهجه في البحث بقوله: "عدم الكلام على مرويات أصحاب المرتبة الأولى والثانية لأن أصحاب هاتين المرتبتين ممن احتمل الأئمة عنعنتهم، كما سيأتي في مراتب المدلسين. اعتبار المرتبة التي جعل الحافظ المدلس فيها في كتابه تعريف أهل التقديس، مع أني خالفت ذلك في موضعين... "، ثم ذكر أنه خالفه فقط في الأعمش والزهري، ثم قال: تكلمت على روايات المدلسين من أصحاب المرتبة الثالثة فما دون بما يفيد تصريحهم بالسماع في صحيح مسلم أو خارجه أو بذكر اعتبار يحمل عنعنتهم على الاتصال... " (روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص ١٠ - ١١، وروايات المدلسين في صحيح مسلم، ص ١٦)، فأنت ترى أنه جعل الأئمة احتملوا عنعنة الأولى والثانية فقط، وأن الثالثة مثلها مثل ما بعدها في اقتضاء العنعنة (عدا عدة استثناءات ذكرها في روايات المدلسين في صحيح البخاري ص ٣١)، وهذا كما قدمنا غير صحيح فمن الثالثة ما يلحق بالثانية ومنهم من يلحق بالرابعة.

فقد خَصَّ العلائي وابن حجر الطبقة الثانية بمن تغاضى النقاد عن عنعنتهم وقبلوا مروياتهم المعنعنة، لأسباب ارتأوها، وخص الطبقة الرابعة بمن اتفق النقاد على أن لا يقبلوا عنعنتهم من المدلسين، لأسباب ارتأوها، أما الطبقة الثالثة فأفردها ابن حجر لقوم وقع الخلاف بين النقاد في موقفهم من عنعنتهم فمنهم من ألحقهم بالطبقة الثانية، ومنهم من ألحقهم بالرابعة.

فهذه الطبقة الثالثة، هي طبقة أفردها ابن حجر للمدلسين الذين اختلف النقاد في حكم عنعنتهم، وهي طبقة تستدعي النظر في حال أفرادها فردا فردا، وليسوا كلهم على نسق واحد من حيث قبول العنعنة أو ردها، ومن هنا فإن هذه العبارة التي ذكرها مقبل بن هادي رحمه الله والتي أخذ بها كثير من المعاصرين تحمل فهما خاطئا، وقد ترتبت عليها أخطاء علمية.

وقد أحسن عبدالله الجديع[1] حين عَبَّرَ عن هذه الطبقة بعبارة واضحة فقال:

" الثالثة: **مَن توقف فيهم جماعة من العلماء، فلم يحتجوا إلا بما بيَّنوا فيه السماع** "، فهذه الطبقة توقف فيمن تحتها جماعة، فهل هذا يبرر الأخذ بذلك، أم تقتضي تحقيق حال كل منهم !"[2]

وقد أحسن حين قال معقبا على طبقات العلائي: " هذه القسمة والتمثيل للحافظ العلائي بتصرف، وهي أدق وألصق بالمذاهب المنقولة عن السلف من قسمة من جاء بعده، لكن محاكمة من أُطْلِقَت فيه العبارة من أولئك الرواة يحتاج إلى تحرير في حقّ كل راو مذكور به على سبيل الاستقلال، بمنزلة تحرير ألفاظ الجرح والتعديل فيه، لما تقدم بيانه من كون إطلاق اسم التدليس على الراوي إنما هو من قبيل الجرح المجمل.

وكثير من المتأخرين من العلماء وطلبة هذا العلم صاروا إلى تقليد ابن حجر فيمن سماهم في "طبقات المدلسين" من تأليفه، وسلموا له بمجرد إيراده للراوي فيما اصطلحه (الطبقة الثالثة) وما بعدها لرد حديثه بمجرد العنعنة، وفي ذلك قصور ظاهر، والتقليد في هذا لا يجوز، فهذا علم بناؤه على البحث والنظر، فلا

---

(1) هو : عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع ، العنزي (١٩٥٩م -): بصري المولد والنشأة، أحد أعضاء "المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث" والذي يضم عددًا كبيرًا من علماء الأمة، وشغل وظيفة الأمين العام للمجلس لمدة سنتين، ورئيس اللجنة الفرعية للفتوى التابعة للمجلس، والمستشار الشرعي لمسجد مدينة ليدز الكبير، ومستشار في المجالات المالية الإسلامية لبعض الشركات. له آثار كثيرة منها: «تحرير علوم الحديث»، وتحقيق: «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» للضياء المقدسي، وتحقيق: «الأسماء والكنى» للإمام أحمد بن حنبل، وغيرهما.(من ترجمة كتبها بنفسه أرسلها للشيخ عبد الله الشهري، نُشرت ضمن برنامج "المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين" إعداد موقع ملتقى أهل الحديث بالإنترنت).

(2) عبدالله الجديع، تحرير علوم الحديث، ٢ / ٩٨٨.

يسوغ لمنتصب له أن يقلد فيه فيصير إلى الطعن في الحديث الصحيح بمجرد كون ابن حجر أورد هذا الراوي أو ذاك في كتابه، علماً بأن ابن حجر أورد الأسماء في غاية من الاختصار، والمتتبع لكلامه نفسه في تقوية الأحاديث يجده لا يلتزم ما التزمه هؤلاء المقلدون"[١].

ثم نقول:

عند النظر إلى "طبقات المدلسين" لابن حجر - وأصله للعلائي - وهو عمدة كثير ممن جاء بعده نجد أنه اعتمد في تقسيمه لمراتب المدلسين على مسألة (قبول عنعنة المدلس أو ردها) ووضع فيه جميع أو أكثر مَنْ ذَكَرَ عنه السلف أنه مدلس، وفي هذا إشكال من وجوه:

الأول: أن من المدلسين من لا يُنظر في روايته إلى العنعنة أصلا، بل ينظر فيه إلى مطلق سماعه ممن فوقه فإن سمع منه وإلا فهو منقطع، وذلك كروايات الحسن البصري وسعيد بن أبي عروبة وكثير من تدليس قتادة وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ.

الثاني: أن من المدلسين من لا ينظر فيه إلى الصيغة أصلا لأن تدليسهم تدليس شيوخ لا إسناد وذلك نحو مروان الفَزَارِيّ وعَطِيَّة العَوْفِيّ.

الثالث: أنَّ مِن المدلسين مَنْ تدليسه فيه التصريح بالتحديث وهو ما يسمى تدليس القطع كتدليس عمر بن علي المقدمي، فالخوف - إن وُجِدَ - فهو من تصريحه بالتحديث لا من عنعنته.

الرابع: أَنَّ مِنْ المدلسين مَنْ لا يدلس عن شيوخ معينين كهُشَيْم بن بَشِيْر مثلا في روايته عن حصين، والثوري في روايته عن عدد من شيوخه كمنصور وحبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كُهَيْل، حتى لو سلمت هذه الأحكام فإنها لا تغني مطلقا عن النظر في تراجم المدلسين الموسعة [٢].

*** تنبيه:**

لأبي زُرْعَة العراقي (ت٨٢٦ هـ)[٣] "كتاب المدلسين"، وهو في أسماء المدلسين، رتبهم على حروف الهجاء (ذكر منهم ثمانين شخصا). تبع فيه ابن الصلاح وزاد عليه (مع تمييز زياداته)، و لم يقصد به مؤلفه استقصاء المدلسين لكن قال: "القصد ذِكْر مَنْ صَرَّحَ أحدٌ من الأئمة بنسبته للتدليس، والله الموفق"[٤].

---

(1) السابق.

(2) مستفاد من ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس (الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٢ - ٢٠٠١)، ص ٦٧ - ٦٨.

(3) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(4) ص ٣٣.

وقد سَرَدَ المؤلف التراجم مرتبة على حروف الهجاء، و لم يقسمهم إلى طبقات، اقتصر على ذكر اسم الشخصية وعلى تعليق وجيز يتعلق بتدليسه من كونه مشهورا به، أو بنقل رميه بالتدليس عن بعض العلماء. ووضع قبل أسماء الشخصيات رموزا لمن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة. والكتاب غير محرر، قام على حشد من رُمِيَ بالتدليس دون تحقيق لحقيقة هذا الاتهام، ومن هنا فهو غير داخل في حديثنا هنا[1].

(1) حققه د. رفعت فوزي عبدالمطلب، ود. نافذ حسين حماد، وطبع بدار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٤١٥ / ١٩٩٥، الطبعة الأولى، في ١٢٧ صفحة.

الفصل الرابع:

الفرق بين التدليس وغيره من أنواع المردود لسقط في السند

~~~

قَدَّمْنَا في التمهيد لهذه الدراسة أنَّ المردودَ لسقط في السند أنواع (هي: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس، ويضاف إليها المرسل الخفي عند ابن حجر رحمه الله ومن تابعه)، وقد عَرَّفْنَا بما يُرَادُ بكل منها هناك، وهذه كلها تدور حول كونها صفات لسقط في سندِ رواية، فنُقَّاد الحديث يَرُدُّوْنَ هذه المرويات للجهل بالناقص من الرواة.

ولقد جَرَى استعمالُ بعض هذه المصطلحات بشكل مختلف بين بعض المحدثين وبين بعض الأصوليين والفقهاء أيضا، أو بعبارة أخرى لهذه الاصطلاحات مفاهيم مختلفة عند بعضهم على القارئ لمصادر هذا العلم أن يراعي ذلك جيدا وإلا وقع في الخلط وانتهى لنتائج خاطئة:

- فقد جرى استُخدام اصطلاح "المرسل" دالا على أيّ نقص في السند، وهو خلاف الاصطلاح الشائع عند المحدثين - كما سبق بيانه[1] -

- وعلى الجهة الأخرى فإنَّ بعض المحدثين استخدموا اصطلاح (المنقطع) ليشيروا به إلى أي نقص في السند أيضا[2]، ومنهم من قَصَرَهُ على سقوط راوٍ في السند (في غير موضع الصحابي)، وهو الاصطلاح الأشهر لدى المحدثين.

- ولقد كان حظُّ اصطلاح "التدليس" في هذا الشأن مشابها لذلك، فقد جرى استعماله ليعبر عن نفس دلالة "المنقطع" عند أولئك الذين قصدوا به أيَّ نقصٍ في السند. فهذا أحد اصطلاحاته ويجب مراعاته عند

---

(1) تقدم بيان هذا في الفصل الأول من الباب الأول ص ٨٢ - ٨٣ عند حديثنا عن (اصطلاح رابع للتدليس)، وانظر هناك الحاشية ٤ ص ٨٢، والحاشية ١ ص ٨٣.

(2) انظر السابق، أيضا.
~~~

الاطلاع على أقوال أهل العلم. وقد قدمنا هذا مفصلا[1]، وعلى هذا الاصطلاح فإنه لا فرق في الدلالة بين "المرسل" و"المدلس" عند بعضهم، ولا فرق بين "المرسل" و"المنقطع" عند آخرين.

- وقد عرفنا أن جمهور المحدثين - من القدماء والمتأخرين لديهم مفهومان مختلفان لاصطلاح التدليس:
الأول: يعني الانقطاع في السند بين متعاصرَيْن أو بين متعاصِرَيْن التقيا.
والثاني: إسقاط الراوي شيخه أو تعميته والرواية عن شيخ شيخه الذي سمع منه من حيث الجملة لكن لم يسمع منه هذه الرواية التي أسقط فيها شيخه المباشر.

وهذا الثاني هو المفهوم الشائع لدى المعاصرين، ويفرّق فيه بين التدليس وبين الإرسال الخفي. وهذا الاصطلاح أول من استخدمه بهذا القيد الحافظ ابن حجر فأخذ الأمر مأخذ الجد فأقام حدا ومعالم محددة لاصطلاح المرسل الخفي وميَّزَهُ عن المدلس. والتدليس (على هذا الاصطلاح الثاني) بعد تخليصه من المرسل الخفي هو المذموم لدى أهل العلم، بخلاف النوع الأول فليس كله مذموم بل منه المذموم ومنه ما هو شبيه بأي منقطع أو معضل في السند فلا يذم فاعله.
إلا أنه وقع خلط بين أهل العلم حيث أخذوا هذا الاصطلاح عن المتقدمين من المحدثين والنقاد (والذين استخدموه بالمعنى المتسع الأول) ثم فهموه بالمعنى المضيق (الثاني)، مما ألحق الذم والتحقير بكثير من المحدثين الأئمة الأجلة ممن نعتز بهم من أهل الدين والورع والثقة.

وعليه فينبغي وضع علامة فارقة في هذا الاصطلاح بين ما قَبْل ابن حجر، وبين ما كان بدءا من ابن حجر.

على أن اصطلاح المتأخرين (مدرسة ابن حجر ومَن تبعه) في مفهوم التدليس كان له حظ الغَلَبَة فشاع اصطلاحهم، فهو أضبط وأدق من اصطلاح المتقدمين، إلا أنه قد صار على المطلع على اصطلاحاتهم أن يراعي الفرق بين المصطلح بالمفهومين.

وما أحسن قول العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى - والذي ذكرناه من قبل في تعريف التدليس - في وصف التدليس وبيان الفرق بينه وبين غيره إذ يقول:
"إذا روى الراوي شيئا لم يسمعه من المروي عنه وصرح في روايته بالتحديث والسماع كان

(1) السابق.

كاذبا فاسقا، وفُرغ من أمره.
أما إذا روى ذلك بصيغة لا تقتضي السماع - كأن يقول " عن فلان " أو " قال فلان " أو نحو ذلك - ؛ فإنْ كان المرويّ عنه لم يعاصره الراوي و لم يلقه كان ما يرويه منقطعا كما مضَى، وزعم بعضُهم أن هذا من باب التدليس، وهو قول مرجوح غير مشهور، قال ابن عبدالبر: "وعلى هذا فما سَلِمَ أحد من التدليس لا مالك ولا غيره "، أي لأنهم كثيرا ما يروون عمن لم يعاصروه بغير إسناد ثقة منهم بمعرفة أهل العلم أنه منقطع وأنهم قصدوا إلى روايته بغير إسناد.
وإذا كان الراوي معاصرا لمن روى عنه وثبت أنه لقيه وأتى في روايته بصيغة لا تقتضي السماع وروى بها ما لم يسمع كان هذا تدليسا، وسمي الراوي مدلسا "[١].

إنَّ ثمت ضوابط تُحَدِّدُ مدلولَ اصطلاح التدليس وتميزه عن بقية أنواع المردود، فلا يصح إطلاق وصف مدلس إلا على مَنْ جَمَعَهَا، فإن سقط منها شرط فلا يعد تدليسا ولا يخضع لأحكام التدليس والمدلسين، إن خلا منها شرط نزل الراوي من كونه مدلسا إلى وصفه مرسِلا، وكان حكمه حكم من يرسلون رواياتهم فيسقطون أحد رجال السند، لأسباب ودوافع عدة لا غضاضة على فعله ولا لوم.

وهذه هي ضوابط وشروط التدليس:

١ **إخفاء العَيْب في الرواية:**

فما لم يكن عَيْبًا في السند[٢] فليس لإسقاطه أو تعميته حكم التدليس - سواء أطلق عليه الاسم أو لم يطلق، أعني التدليس -، ومن هنا فإنَّ صنيع عطية العوفيّ وغيره من إخفاء أسماء شيوخهم المجروحين هو تدليس، ويخضع فاعله لأحكام المدلسين، ويوصف بالتدليس، وإسقاط راو لأحد أقرانه الذين سمع منهم ما فاته سماعه مباشرة من شيخهما المشترك تدليس، يوصف فاعله بذلك، ويخضع لأحكام المدلسين، أما صنيع الخطيب البغدادي وابن الجوزي وغيرهما من أكابر المحدثين مِن تزيين الأسانيد بالتفنن في أسماء شيوخهم فلا يُعَدُّ تدليسا، لعدم وجود عيب في شيخه يريد إخفاءه. ولا يقال أن العيب قلة الشيوخ، فمثل الخطيب لا يوصف بقلة الشيوخ أبدا[٣].

(1) أحمد شاكر: التعليق على " ألفية الحديث " للسيوطي (أعادت نشرها مصورة: دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ)، ص ٣٤.
(2) قدمنا الحديث عن عيوب الإسناد تفصيلا ص ٣٤، وما بعده.
(3) تقدم الكلام عن الخطيب البغدادي رحمه الله وشيوخه مفصلا ص ٣٦، وانظر الحاشية هناك.

ومن هنا تندفع جملة كبيرة من الرواة ممن وصفوا بالتدليس بغير وجه حق، والضابط في تحديد ذلك هي القرائن وتقدير الناقد، فالنقد في حقيقته تذوق شخصي، يعتمد على السبر وتتبع الطرق والنظر في أحوال الرواة والمتون، نابع من علم عميق لدى علماء الجرح والتعديل، فهو يشبه تقدير القاضي بعد الاطـلاع على واقع الحال مع الخبرة والدراية والعدالة والكفاءة التامة ليحكم بما يراه.

وقد قدمنا في تعريف التدليس لدى أهل العلم أقولهم التي نصت على هذا الشرط فلا نعيده ها هنا(١).

فما وقع من تزيين في الأسانيد لا يُجْرَحُ فاعله، ولا يخضع لضوابط قَبول رواية المدلسين، وما وقع مـن إسقاطٍ في سندٍ بغير غرض إخفاء عَيْبٍ فالسند حكمه الانقطاع، وفاعله لا جرح فيه، ولا يسمى مدلسا لدى المتأخرين، أما المتقدمون فيُطلقون على فعله أنه تدليس، لكنهم لا يريدون به التدليس الجارح، فهو اختلاف في الاسم وإن اتفق المقصود.

٢ تحسين ظاهر السند:

وهذا شرط ثان لابد من مراعاته فمن أسقط شيخه (المعيب لضعف أو صغر سن أو مـا إلى ذلـك) ثم روى عمن فوقه من الرواة ممن لم يلقهم هذا المسقِط فهذا لم يحسن ظاهر السند، بل السند ظاهر للعيـان أن به سقطا ونقصا، فلا حُسْن فيه، ومن هنا فمن أسقط شيخه، وحدَّث عن شيخ شـيخه، ولم يكـن المسقِط قد لقي شيخ الشيخ أو سمع منه فلا يوهم اللقيا، فلا يعد هذا تدليسا، بل هو منقطع لا مـدلَّس (منقطع حكما مدلس اسما عند المتقدمين، مرسل خفي عند المتأخرين)، وفاعله ليس بمدلِّس، ولا يخـضع لأحكام المدلسين، من حيث اشتراط تصريحه بالسماع في كل رواية لتقبل عنه ورد ما عنعنه (عند بعض من رأى ذلك في أحكام المدلسين، على ما فصلناه في فصل سابق)

وقد تقدم هذا الشرط في قول الخطيب البغدادي: "... على وجهٍ يوهِمُ أَنَّه سمعه منه، ويعدل عن البيـان بذلك "(٢)، وقول ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: "... فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلـك"(٣)، وقـول ابـن الصلاح: "... موهما أنه سمعه منه "(٤)، وكذا قدمنا ذلك من قول النووي والعراقي والطيبي والجرجـاني

(1) انظر تعريف قسمي التدليس ص ٥٤، وما بعدها، وانظر الفصل الثاني (حكم التدليس وحكم المدلسين) ص ١٠٧، وما بعدها.
(2) انظر ص ٦٣.
(3) انظر ص ٦٦.
(4) انظر ص ٦٧.

والسخاوي وغيرهم.

ومن هنا يقول ابن رُشَيْد السَّبْتِيّ: "أشترط في حد التدليس ما قدمته من أن يعنعن عمن سمع ما لم يسمع موهما أنه سمعه، ولا يفعل ذلك حيث يوهم ولولا ما فهم العلماء ذلك من قوم جلة ما عدوهم مدلسين وعدوا مثلهم في الرتبة أو دونهم مرسلين"[1].

٣ **ضرورة توفر اللقيا** بين الراوي ومن يدلس عنه، أو ضرورة تحقق سماع الراوي من حيث الجملة ممن دلس عنه، فمن لم تتوفر فيه اللقيا، فهذا مرسل، كما فصلناه في الشرط الثاني.

هذه شروط يجب مراعاتها في وصف راو بالتدليس، وإن إغفال هذه الضوابط أو التساهل في مراعاتها هي التي ترتبت عليها الكثير من المشكلات العلمية المتمثلة في اتهام من لا يستحق هذا الاتهام وهو ما انعكس على نقد مروياتهم.

ومن أمثلة ذلك: اتهام **أيوب السَّخْتِيَانِيّ** (ت١٣١هـ)[2] بالتدليس:

فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين في كتابه "طبقات المدلسين" (رقم ٥)، وذكر أنه رأى أنسا ولم يسمع منه، وحدَّثَ عنه بالعنعنة.

وذكره ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح"[3] ضمن مَن أُطْلِقَ عليهم التدليس على الظن والتحقيق خلافه.

وقال الذهبي في "سير النبلاء": "وقد رأى أنس بن مالك وما وجدنا له عنه رواية مع كونه معه في بلد وكونه أدركه وهو ابن بضع وعشرين سنة"[4].

فقد تحققت اللقيا هنا، ولم يتحقق الإيهام، فلا يوصف هذا بأنه تدليس، وإنما هو انقطاع.

ومن الأمثلة التطبيقية لخطأ المعاصرين في فهم التدليس ومفهوم المدلسين رمي مسفر الدميني ل**سعيد بن المسيب** بالتدليس في كتابه "التدليس في الحديث"[5] حيث قال:

(**1**) ابن رُشَيْد، السَّبْتِيّ،السَّنَن الأَبْيَن، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(**2**) هو: أبو بكر؛ أيوب بن أبي تَمِيْمَة (كَيْسَان)، البصري، المعروف بأيوب السَّخْتِيَانِيّ، (ت١٣١هـ)، أحد الحفاظ الثقات، والتابعين الزهاد، وُلد بالبصرة، وفيها كانت نشأته، وكان كثير الرواية، قال فيه شعبة: "أيوب سيد الفقهاء" (أي: في عصره).

(انظر ترجمته في: النووي : تهذيب الأسماء واللغات، ١ / ١ / ١٣١، الذهبي : سير أعلام النبلاء، ٦ / ١٥)

(**3**) ٢ / ٦٣٧.

(**4**) ٦ / ١٦.

(**5**) ص ٩.

"انظر إلى قول الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" بعد أن ساق حديث الحاكم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر في خطبة عمر يوم توليه الخلافة وقول الحاكم: صحيح الإسناد، وسعيد قد سمع من عمر على الصحيح، قال الحافظ: لكنه لم يسمع منه هذه الخطبة لما خطبها فإنه وُلِدَ بعد أن وُلِّيَ عمر بسنتين "، وهنا عَقَّبَ الدميني بقوله:

"قلت: ما دام قد سمع منه ثم روى عنه ما لم يسمعه منه فذلك تدليس الإسناد بلا خلاف بين أهل العلم، وسعيد لم يُذْكَر في المدلسين لكن ما قدمناه يقتضي تدليسه، ثم إنه ممن أكثر الرواية عن عمر رضي الله عنه".

وهذا الذي قاله الدميني خطأ جسيم، فسعيد بن المسيب مع أنه مكثر في الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا شائع مشهور معلوم ومع ذلك - كما أقر الدميني - لم يرمه أحد بالتدليس، هل كانت غفلة منهم، كلا بل غفل هو عن شرطِ إخفاء العَيْب، فلا إخفاء ها هنا فالناس يعلمون أنه لم يسمع من عمر بن الخطاب هذه الخطبة لأنه وُلِدَ بعدها بعامين فلا خفاء ولا تدليس وإنما هو انقطاع مثل غيره من مرويات مالك وغيره من الأئمة الذين يروون المنقطع والمعضل ولا يصح رميهم بالتدليس.

وعلى الناقد أن يتذكر دائما أن هناك فرقا بين الإرسال والتدليس، وعليه فهناك فرق في الحاجة إلى إثبات سماع الراوي من شيخه، فلإزالة شبهة التدليس نحتاج إلى إثبات سماع الراوي عن شيخه - أو ما يقوم مقام السماع - في كل حديث يعنعنه عنه، ولإزالة شبهة الإرسال يكتفى بإثبات سماعه عن شيخه مطلقا وإن لم يكن في الحديث نفسه.

ليس كل من وصفه المتقدمون بالتدليس يحتاج إلى إثبات سماعه من شيخه في كل حديث يدلسه عنه، بل يكتفى بثبوت السماع مطلقا إذا تبين أن المراد من وصفه بالتدليس هو روايته عمن عاصره و لم يسمع منه موهما السماع.

وأنه يشترط في تدليس التسوية التقاء الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، فإن لم يتوفر ذلك فليس بتدليس تسوية وإنما هو محض انقطاع.

وخلاصة القول:

ثمت ضابط هام يجب الانتباه إليه جيدا ومراعاته عند القول بالتدليس تسبب إغفاله أو الغفلة عنه لـــدى بعض العلماء من القدماء والمعاصرين إلى الوقوع في أخطاء جسيمة ترتبت عليها عواقب وخيمة.

والضابط هو هذه القاعدة:

لا يُحْكَمُ على مَنْ أَسْقَطَ شيخَهُ بالتدليس إلا إنْ كَانَ قد لَقِيَ مَنْ أَرْسَلَ إليه أو كانت لقياه إياه ممكنة لا يحول بينه وبينها حائل، ويكون المسقِط في الجملة له سماع ممن دلس عنه.

(وفق اصطلاح ابن حجر ومن تبعه)

وقد قدمنا توثيق هذا وفصلناه، فلا وجه لإعادته ها هنا.

الباب الثاني

أثر اختلاف المحدِّثِيْن في مَفهُوم التَّدلِيْس في أحكامِهِم

[الفصل الأول:

أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في أحكامهم في الجرح والتعديل

] الفصل الثاني:

أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في نقد المرويات

] توطئة:

استعرضنا في الباب الأول المفاهيمَ المختلفةَ للتدليسِ لدى المحدثين، وتَبَيَّنَ لنا أنهم لم يكونوا في استعمالهم لهذا اللفظِ وتصريفاتِهِ على فَهْمٍ واحدٍ، بل تَبَايَنَتْ مَقَاصِدُهُم بين إرادةِ المعنى اللُّغَويِّ وإرادةِ المعنى الاصطلاحيّ، ثم تَبَايَنُوا فيما أرادوا بالمعنى الاصطلاحيّ، فمنهم مَن استخدَمَهُ بمعنى متسعٍ مرادفًا لمعنى (الانقطاعِ في أيِّ موضعٍ من السندِ)، ومنهم مَنْ قَصَرَهُ على مفهومٍ محدُوْدٍ، وَهُمْ وَإِن اتَّفَقُوا جميعا على قَدْرٍ مشتركٍ وَصَفَهُ ابنُ عبدالبرِّ بـ"المدلَّس المجتَمَع عليه" لكنهم اختلفوا فيما عَدَاهُ، فإنَّ هذا القدرِ المجتَمَعِ عليه جعله المتأخرون هو التدليس فحسب، وباينوا عنه ما أسموه بـ"المرسل الخفيّ" فجعلوا لهذا الأخير اصطلاحا مفردًا خاصًّا به، أما المتقدمون فأدخلوا هذا "المرسل الخفيّ" في اصطلاح "التدليس" اسما لكنهم لم يعاملوه حُكْمًا نفسَ معاملةِ "التدليس المجتَمعِ عليه".

ومن هنا فقد نراه خِلافًا شَكْلِيًّا نوعًا مَا لكنَّ فداحةَ المشكلةِ تَمَثَّلَتْ في أنَّ الأطرافَ المختلفةَ استخدمتْ نفسَ الاصطلاح، ثم لم يراعِ كلُّ طرفٍ مُرَادَ الآخرين بهذا الاصطلاح، ولو أنَّ كُلَّ طرفٍ اتخذ اصطلاحا خاصًّا به يطلقه على المفهوم الذي يريدُ ما قامت مشكلةٌ أصلا في هذا الصدد، ولقُلنا بكل ثقة: "لا مُشَاحَّة في الاصطلاح"، لكن المشاحَّةَ كلَّ المشاحَّة حين يستخدم جملةُ المحدثين لفظا مشتركا فيما بينهم ينصرفُ كُلُّ فريقٍ منهم ليطلقه على معنى خاص مغاير للآخر، فتتضارب المفاهيم وتتداخل المقاصد وتؤدي لنتائج خاطئة، وهذا هو جوهرُ المشكلة.

إنَّ كثيرا مِن متقدِّمِي المحدثين كانوا يستخدمون لفظَ "التدليس" ليعبّروا به عن الإرسال أو الانقطاع المحض أو الإرسال الخفيّ (بمفهوم ابن حجر ومَنْ تابعه) ولا يقصدون "التدليس المجتَمَع عليه" فجاء المتأخرون فأخذوا هذه النصوص فحملوها على "التدليس المجتَمع عليه" فأدخلوهم في زُمْرَةِ المدلسين (على اصطلاحهم) ونَزَّلُوا عليهم وعلى مروياتهم أحكامَ التدليس في اصطلاحهم، وما كانوا مدلسين في حقيقة الأمر بل كانوا مرسِلين (إرسالا جليًّا أو خفيًّا)[1]، فلا يصح أن يُعَامَلُوا معاملة المدلسين (على اصطلاح

(1) ولا يُقال في هذا المقام : وما الفارق فكلاهما مردود، فنقول : كَلاَّ؛ فالمدلِّس تُرَدُّ كُلُّ مروياته التي عنعنها عن جميع الرواة الذين روى عنهم بغير تصريح قطعي بالسماع (إلا في حالات استثنائية ذكرنا بعضها)، فالمردود هنا عدد قد يكون كبيرا جدا، أما المرسل أو المنقطع فلا تهمة على فاعله، ولا تُردّ كل عنعناته بل تقبل منه كل عنعنة عن معاصرٍ (لا تحيل العادة التقاءه به)، ولا يُرَدُّ من عنعناته إلا ما ثبت الانقطاع بينهما. ومثال ذلك واضح في الحسن=

المتأخرين)، وصار مِن المُحْزِنَات أنْ نَرَى مِن المتقدمين مَنْ يقولُ في راوٍ ما: **"كان كثير التدليس"**[١] وهو يريد بهذا الاصطلاح (الإرسال) فيأتي مِن المتأخرين مَنْ يَحْملُ هذا اللفظ علـى مذهبـه في اصـطلاح "التدليس" فيضعه في الطبقة الثالثة في المدلسين، وما كان مدلسا أبدا بل كان مرسِلا، وما وصفه أحدٌ أبدا بالتدليس وإنما هو الإرسال لا التدليس، ومن هنا خرجت نتائج علمية خاطئة.

ثم زاد الطين بلَّة أَنَّ المعاصرين من المشتغلين بعلوم الحديث ونقد المرويات اعتمد أَكثَرُهُم مؤلفات الحافظ ابن حجر العَسْقَلَانِيّ رحمه الله - وهو على رأسِ مدرسةِ اصطلاح المتأخرين في مفهوم التدليس - فأخذوا عنه ما أثبته في كتابه "طبقات المدلسين" ومَن وصفهم بالتدليس في كتابه "تقريب التهذيب" فأخذوا عنه هذا كُلَّهُ مسلَّمًا، وصاروا يجرحون كُلَّ مَنْ أورده في الطبقة الثالثة فما بعدها لمجرد إيراده لهـم في هـذه الطبقات، مع أن كثيرا من هؤلاء الذين وصفهم بالتدليس لا يصحّ ذلك في حقهم - وقد قدمنا بعـض ذلك فيما سبق، وتأتي أمثلةٌ أخرى على ذلك في هذا الباب -، ثم ارتقى بهم الحال أن نظروا في كتـب المتقدمين وأقوالهم كأحمد بن حنبل وابن مَعِيْن والقَطَّان وابن حِبَّان وغيرهم فأخذوا أقـوالهم في رجـالٍ وصفوهم بالتدليس فحملوا كلامَهم على التدليس باصطلاح المتأخرين - وما كان هذا مراد المتقدمين - فلم يراعوا فَرْقَ الاصطلاح، فطبَّقوا عليهم أحكاما لا تليق بهم ولا يستحقونها، فنشأت عن ذلك أخطـاءٌ جسيمة[٢].

ولا يُقَالُ هنا أننا نهوِّلُ الأمرَ، فكيف لا يكون جَسيمًا أن يوصفَ راوٍ بالتدليس - وهو ليس في حقيقة الأمر كذلك - **فتُرَدُّ كافة مروياته التي عنعنها عن كافَّةِ الرواةِ الذين يروي عنهم بصيغة غير قطيعـة، مع أنه بريءٌ من التدليس وحقه أن تُقْبَلَ مروياته (مادام عدلا ضابطا) التي صرح فيها بالسماع عـن شيوخه أو التي عنعنها عمن حدث عنهم ممن عاصرهم وأمكنت اللُّقْيَا بينهما لأنه بريء من التدليس.**

وكيف لا يكون جسيما الخلطُ بين مَن يحتاج إلى إثبات السماع في كل روايةٍ عن شيخه ومَنْ يكفي لنفي ذلك عنه ثبوت سماعه ولو مرة واحدة عن الشيخ الذي يروي عنه وإن لم يكن هذا السماع في هذه الرواية نفسها فهو إنما وُصِفَ بذلك على اعتبار عدم سماعه منه فإذا ثبت العكس حُمِلَت العنعنةُ

= البصري، فمن قال بأنه مدلس رد كل عنعنة له، وهي عدد كبير من المرويات، أما من رفض وصفه بالتدليس فيقبل كل مروياته عنعنها أو صـرح فيهـا بالسماع ما كانت المعاصرة تشملهما (مع عدم استحالة اللقيا) إلا ما قام دليل على الانقطاع فيرد بخصوصه.

(**1**) من ذلك قول الحافظ الذهبي في الحسن البصري رحمهما الله تعالى، في بحثنا هذا ص ١٥٧ - ١٥٨.

(**2**) يأتي في هذا الباب تفصيل ذلك وتوثيقه.

على الاتصال؛ فانظر إلى الفارق الكبير بين الحالتين وانظر إلى جسيم ما يُسْقَطُ من مروياته - التي هي دِيْن - لخطأٍ في فهم الاصطلاح.

ومن هنا نتبين أن أفدح ما وقع في هذا الصدد هو الخلط بين معنى "التدليس" لَدَى جمهور المتقدمين وجمهور المتأخرين، فما سماه المتأخرون بالمرسل الخفي كان داخلا لدى المتقدمين في اصطلاح "التدليس" اسما لا حكما ولم يعاملوه نفس المعاملة التي عاملوها لإسقاط الراوي لشيخه مع تحسين ظاهر السند (وهو القدر المجتمع عليه في معنى التدليس عند سائر المحدثين)

وفي هذا الباب نسوق أمثلة تكشف أبعاد هذه المشكلة، وذلك على صعيدين:

١ أثر هذا التداخل والخلط في المفاهيم في جرح الرواة وتعديلهم.

٢ أثر هذا التداخل والخلط في المفاهيم في نقد المرويات.

ومعلوم أن كِلا الصعيدين متداخل مع الآخر فجرح الرواة وتعديلهم ينعكس مباشرة على نقد المرويات، وما نقدُ المرويات - إلى حد كبير - إلا صدًى لأحوال الرواة جرحا وتعديلا، ومن هنا فإن الفَصْلَ بين كِلا الفصلين التاليين هو مستحيلٌ من الناحية الواقعية، بل إن الفصل الأول يتحدث بدوره عن الفصل الثاني ويغني عن كثيرٍ من القولِ في معالجته، لكني أردتُ تسليط الضوء على كُلِّ طرفٍ على حدة بشكل مكثف مركّز لتوضيح الفكرة وتجليتها، والله المستعان.

وأؤكد ها هنا أني لم أقصد الاستقصاء في هذا المجال، فما كان لمثل هذه الدراسة أن تحتمل التوسع والاستقصاء، لكني أردت تأصيل القاعدة، وضرب الأمثلة، وبيان النتائج، وتجريد الحقيقة شاخصة للعيان، لتكون دعوة لتحرير الاصطلاحات، ومراعاة تباين مصطلحات القوم، بل والتحذير من تخطي مصطلحاتهم أو تجاهلها، كل ذلك طلبا للإنصاف وتحرير علم الحديث وعلم الرجال بشكل خاص تحريرا منصفا، فإن الأمر دِيْن.

كما أؤكد أن ما أُوْرِدُهُ هنا إنما هو مناقشة علمية تهدف طلبَ الحقيقة مع كل الاحترام والتقدير لكافة علمائنا الأجلاء في القديم والحديث، فما أردتُ إساءةً أبدًا، ومَنْ أَنَا حتى أفكر في هذا بله أن أحاوله، فهم أئمة الهُدَى ومَنَار العِلم بهم نفخر على سائر الأمم، واعتزازنا بشخصهم وعلمهم وفضلهم

وورعهم وبَذْلِهم للدِّيْنِ وصَبْرِهِم على تحمله ونقله لا حدود له، فالله يأجرهم عنا وعن دينه خير الجزاء، ويلحقنا بهم في جنات النعيم، ويبصِّرنا بالحق، ويطهّر نفوسنا من العصبية الجاهلية، والله المستعان.

الفصل الأول:

أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس
في أحكامهم في الجرح والتعديل

"لا يكمن الإشكالُ في مجرد التسمية، بل الإشكال في عدم معرفة اصطلاح القوم، ومِنْ ثمّ بناء نتائج لا أساس لها من الصِّحَّة".

اختلف المحدثون قديما في مفهوم مصطلح "التدليس" فاستخدموه بمعان متعددة - جري بيانها في الباب الأول باستفاضة[١] -، ويضاف إلى ذلك أن جمهور المحدثين كانوا يطلقون مصطلح "التدليس" على رواية الراوي عمن عاصره و لم يلقه إذا أوهم السماع، أما إذا لم يوهم السماع أو عُلِمَ عدم سماعه ممن يروي عنه مطلقا فإن روايته عنه عندهم مرسلة وإن كان معاصرا له، وكذلك رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير إيهام للسماع لا تعتبر تدليسا[٢].

فجمهور العلماء كانوا يطلقون لفظ التدليس على ما لا يعتبر تدليسا عند الحافظ ابن حجر ومن تبعه، فكانوا يطلقونه على رواية الراوي عمن عاصره و لم يسمع منه إذا أوهم السماع[٣].

ومن هنا ندرك أن عددا لا بأس به من الرواة وُصفوا بالتدليس عند المتقدمين وهم ليسوا كذلك على اصطلاح الحافظ ابن حجر ومَنْ تبعه .. صحيح أنَّ المتقدمين لم يُعِلُّوا الإسناد بعنعنة كلّ مدلس[٤]، وذلك

(1) راجع ذلك في الفصل الأول من الباب الأول : (تحديد مذاهب المحدثين في تعريف التدليس)، ص ٢٤ وما بعدها، حيث ذكرنا أن لدى العلماء أربعة مذاهب في مدلول هذا اللفظ، وانظر أيضا ص ١٤٠ وما بعدها.

(2) تقدم تفصيل ذلك وتوثيقه في الفصل الرابع من الباب الأول المترجم (الفرق بين التدليس وغيره من أنواع المردود لسقط في السند) ص ١٣٦ : ١٤٢.

(3) استوفينا تفصيل ذلك وتوثيقه في الباب الأول، وخاصة فيما أشرنا إليه في الحاشيتين السابقتين.

(4) هذا كثير جدا في دفاع الحافظ ابن حجر عن أحاديث المسند في كتابه "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" إذ قوى كثيرا من الروايات ورد على كلام ابن الجوزي فيها، و لم يلتفت لوجود عنعنة مدلس بها، مع عدم وجود شاهد أم متابعة.

لدرايتهم بأنهم أطلقوا اسم التدليس على حالات متفاوتة بعضها لا تستدعي رد العنعنة مطلقا، لكن عددا من المتأخرين بل ومن المعاصرين لمجرد قراءة كلمة (مدلِّس) في ترجمة الراوي أَعَلَّ الحديث بعنعنة هذا الراوي من غير نظر إلى اصطلاح القوم ودونما تمييز لنوع التدليس الذي وُصِفَ به الراوي[١]، فليس كل مدلس تُرَدُّ عنعنتُهُ مطلقا، وليس كل نوعٍ من أنواع التدليس يحتاجُ صاحبه إلى تصريحٍ بالسماع.

وإذا نظرتَ في كثيرٍ من تحقيقات المعاصرين وجدتَ خلطا بيِّنًا في هذه القضية، ومن نتائج هذا الخلط أنك ترى من يُعِلّ إسنادا بعنعنةِ مدلس من مدلسي الشيوخ مع أنه رَوَى عن شيخٍ معروف، وقد تجدُ آخرَ يُضَعِّفُ إسنادا بسبب عنعنة مدلس مع أنَّ هذا المدلس من مدلسي الصِّيَغ، أو يُعلّ إسناداً لعنعنة مدلسٍ مع أنه من أصحاب المرتبة الأولى أو الثانية ممن احتَمَلَ الأئمة عنعنته.

فجمهور المتقدمين جمعوا بين التدليس والمرسل الخفي في اصطلاحِ (التدليس) لكنهم غايروا الحكم على كِلا الحالتين، أما ابن حجر ومن تَبِعَهُ فقد فَرَّقُوا ابتداءً بين الاصطلاحَين وخَصُّوا الثاني باصطلاح آخر حيث يكفي لنفي الإرسال الخفي ثبوتُ سماعِ الراوي عن شيخه ولو مرة بخلاف تدليس الإسناد، ولأن جمهور المحدثين جمعوا في اصطلاحهم بين "تدليس الإسناد" و"المرسل الخفي" - الذي أشار إليه ابن حجر - عند إيهام السماع أما عند عدم الإيهام فهي رواية مرسلة مع إدراكهم الفرق بين رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه موهما السماع وبين رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه موهما السماع مع إطلاق مصطلح "التدليس" على الحالتين، لكن الاختلاف في الحكم بل الخطأ سيقع إذا ما طبقنا أحكام المتأخرين على أقوال المتقدمين مطلقا، وذلك لأن اصطلاح الحافظ ابن حجر ومن تبعه أضيق من اصطلاح المتقدمين.

فليس كل مَنْ وصفه المتقدمون بالتدليس بحاجة إلى إثبات السماع في كل رواية عن شيخه، بل يكفي لنفي كثير مما وصفه المتقدمون بالتدليس ثبوتُ السماع ولو مرة واحدة عن الشيخ الذي يروي عنه وإنْ لم يكن هذا السماع في هذه الرواية نفسها فهو إنما وُصِفَ بذلك على اعتبار عدم سماعه منه فإذا ثبت العكس حُمِلَت العنعنةُ على الاتصال.

---

(1) تأتي أمثلة لذلك في الفصل الثاني من هذا الباب.

لقد أدرك علماؤنا المتقدمون ذلك فلم يُعِلُّوا عنعنة كل راو وُصِفَ بالتدليس وذلك لأنه قد يكون وُصِفَ بذلك لعدم ثبوت سماعه من هذا الشيخ مطلقا مع الإيهام بالسماع، فإذا ثبت أنه سمع زال الحكم المبني على هذه العلة لزوالها"[1].

إن إحدى المصادر الأساسية للجرح والتعديل في هذا العلم هي أقوال العلماء والرواة، وهذا المصدر مثار كثير من المشكلات فقد يكون ذلك محضَ ظَنٍّ، أو مأخوذًا عمن استخدم لفظ التدليس قاصدا به مفهوما خاصا غير ما يفهمه به المتلقي.

ولدينا في كتب الجرح والتعديل تراثٌ كبير من النقول والشهادات والأقوال والآراء والوقائع عن نقاد الحديث من هذا الصنف، وهي نصوص تحملُ الكثيرَ من المشكلات، وعلى المُنْصِفِ أن لا يقبلها مُسَلَّمَةً حتى يتحقق من مُرَادِ القائل وبماذا أراد بلفظ التدليس، فإنَّ أَخْذَ كل راو بوصف التدليس (الاصطلاحي للمتأخرين) لمجرد إطلاق أحدهم عليه يوقع هذا الراوي تحت طائلة القواعد والضوابط التي وضعها النقاد في التعامل مع مرويات المدلسين (لدى متأخري المحدثين)، وقد يكون مراد القائل محض الإسقاط وهنا تكون النتائج خاطئة.

ومن أمثلة أثر اختلاف المحدثين في مفهوم (التدليس) في أحكامهم في الجرح والتعديل:

١- أبو قِلاَبَة الجَرْمِيّ.
٢- الحسن البصري.
٣- مكحول الشامي.
٤- قتادة بن دعامة.
٥- أيوب السَّخْتِيَانِيّ.
٦- علقمة بن أبي علقمة.
٧- حجاج بن أرطاة.
٨- مقاتل بن حيان.
٩- مالك بن أنس.

---

(1) مستفاد من د عواد خلف في روايات المدلسين في صحيح مسلم ص ٨٣ (بتصرف).

١٠- عبدالله بن وهب.

١١- يزيد بن هارون.

١٢- البخاري.

١٣- الخطيب البغدادي.

وتفصيل ذلك فيما يلي :

(١) أبو قِلاَبَة الجَرْمِيّ (ت١٠٤)[١]:

قال فيه أبو حاتم الرازي : "لا يُعْرَفُ له تدليس"[٢]، في حين قال الذهبي: "يُدَلِّسُ عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صُحُف يحدّث منها ويدلس"[٣].

هكذا أطلق إمامان من أئمة الجرح والتعديل القول في رجلٍ واحد هو أبو قلابة الجرمي بين نفي التدليس عنه وإطلاقه عليه عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم !! وبدا الحال للناظر أنهما متعارضان، أحدهما ينفي عنه التدليس والآخر يثبته، وليس الأمر كذلك، بل الأول ينفي عنه التدليس، أما الثاني فيثبت له الإرسال، وهذا يتبين لنا إذا راعينا اصطلاح الذهبي في معنى التدليس- وقد قدمناه[٤] -، فأبو قِلابة لم يكن يدلس بمعنى التدليس الاصطلاحي (الذي اعتمده ابن حجر) إنما كان يرسل (إرسالا خفيا أو جليا)، وذلك منصوص عليه في رواةٍ أدركهم ولم يسمع منهم. وقول أبي حاتم أولى بالاعتبار والتقديم لموافقته المعنى الاصطلاحي (المضيّق) للتدليس.

---

(1) هو: عبدالله بن زيد بن عمرو (أو: عامر) بن نابل (أو: ناتل) بن مالك بن عبيد بن علقمة بن سعد، البصري، الجَرْمي، الأزدي، المعروف بأبي قلابة الجَرْمي، (ت١٠٤ هـ) (وقيل وفاته ١٠٥ هـ، أو ١٠٧ هـ)، محدث، فقيه. من طبقة أوسط التابعين. قال فيه ابن حجر: " ثقة، فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: " فيه نصب يَسَير "... مات بالشام هاربا من القضاء".

(انظر: ابن أبي حاتم، الجرح، ٢ / ٢ / ٥٧ - ٥٨ (٢٦٨)، ابن أبي حاتم، المَرَاسِيْل، ص ١٠٩ - ١١٠ (١٧٣)، ابن حبان، الثقات، ٥ / ٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ٩ / ٢٣١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥ / ٢٢٤ (٣٨٧)، تقريب التهذيب (٣٣٣٣)،...)

(2) الجرح والتعديل ٢ / ٢ / ٥٨.

(3) الميزان، ٢ / ٤٢٦.

(4) تقدم في المذهب الثاني من مذاهب مفهوم التدليس لدى المحدثين ص ٦٩ : ٧٠، ٨٠ وما بعدها.

قال ابن حجر بعد ذكر عبارة أبي حاتم في نفي تدليس أبي قلابة: "وهذا يقوّي مَنْ ذهب إلى اشتراط اللقاء في التدليس، لا الاكتفاء بالمعاصرة"[١].

وكان من نتيجة هذا التضارب في مدلول المصطلح أن رماه العلائي بالتدليس[٢]، وأدرجه في طبقات المدلسين لديه، ثم تبعه ابن حجر فأورده في الطبقة الأولى من المدلسين[٣]، وما كان له أن يورده في المدلسين أصلا، وإنما فعل ذلك اتباعا للعلائي وتأثرا بتضارب الاصطلاحات، ثم نقَّحَ القول فيه في "النكت على ابن الصلاح"[٤] فذكره ضمن (مَنْ أُطْلِقَ عليهم التدليس على الظنّ والتحقيق خلافه)، ولهذا تجاهل هذا الوصف تماما في "التقريب" فقال: "ثقة، فاضل، كثير الإرسال"[٥].

والمتأمل في هذا المثال يرى كيف تباين موقف ابن حجر منه، كما يرى ضرر الاقتصار على كتابه "طبقات المدلسين" في الحكم على الرجال بالتدليس.

(٢) الحَسَن البَصْرِيّ (ت١١٠ هـ)[٦]:

(1) تهذيب التهذيب ٢ / ٣٤٠.

(2) جامع التحصيل ص ١١٢.

(3) تعريف أهل التقديس، ص ٢١، رقم (١٥) .

(4) النكت، ٢ / ٦٣٧.

(5) التقريب، ص ٣٠٤ (٣٣٣٣).

(6) هو: أبو سعيد؛ الحسن بن يَسَار (أبي الحسن)، الأنصاري (ولاء)، البصري، المعروف بالحسن البصري (نحو ٢٠ هـ - ١١٠ هـ): إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، وأحد العلماء الفقهاء الفصحاء، الشجعان، النُّسَّاك. من التابعين. ولد بالمدينة، ونشأ بوادي القرى. أخرج له أصحاب الكتب الستة، وفضائله منشورة مبثوثة في بطون الكتب.

(انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٢ / ٢٨٩ (٢٥٠٣)، أبو نعيم: الحلية ٢ / ١٣١ - ١٦١، النووي، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١ / ١٦١ (١٢٢)، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان ٢ / ٦٩ - ٧٣ (١٥٦)، الذهبي: المُعِيْن ص ٣٧ (٢٦٢)، الذهبي: الميزان ١ / ٥٢٧ (١٩٦٨)، الذهبي: تذكرة الحفاظ ١ / ٧١ - ٧٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢ / ٢٦٣ - ٢٧١ (٤٨٨)، تقريب التهذيب (١٢٢٧)، السيوطي، طبقات الحفاظ ص ٢٨،...)

وانظر فيما يتعلق بتدليسه خاصة:

النسائي: ذكر المدلسين ص ١٢١ (١)، الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ١٠٦، ١٠٨، الذهبي: منظومة المدلسين، البيت ٢، العلائي، جامع التحصيل، ص ١٠٥ (٩)، ابن حجر: فتح الباري ١ / ١٠٩، ٩ / ١٧٠، ٩ / ١٧٠ س ٩: ١٠، ابن حجر: طبقات المدلسين ص ٢٩ (٤٠)، سبط ابن العجمي: المدلسين ص ٢٠ (١٢)، السِّيُوْطِيّ: أسماء المدلسين ص ٣٩ (٩) (تحقيق: محمود نصار)، عبدالفتاح أبو غدة: تحقيق: " الموقظة / الذهبي " ص ٤٩: ٥٠ ها ٥ (مسألة سماع الحسن من أبي هريرة / بسط القضية والإحالة لتفصيله في مصادر مطولة)، عاطف التهامي: « الحسن البصري ومراسيله دراسة استقرائية في الكتب التسعة ». (أطروحة جامعية)، مسفر بن غرم الله الدميني: التدليس في الحديث ص ٢٩١ - ٢٩٣، ناصر بن حمد الفهد: منهج المتقدمين في التدليس ص ٧٢ - ٧٣ (تحرير مسألة رميه بالتدليس، وبيان أن مراد المتقدمين مطلق الإرسال)، د. عواد الخلف: روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص ١٦، الشريف=

مِن أبرز وأفدح الأمثلة التي تمثل أثر اختلاف مفهوم المحدثين للتدليس في نتائج النقد هــو الحــسن البصري رحمه الله تعالى:

"قال فيه الحافظ ابن حجر العَسْقَلَانِيّ: "ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس"[١]، وقد جعله ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين خلافا للعلائي الذي جعله في الطبقة الثالثة[٢].

ومِنْ قَبْلِهِمَا ذكره النسائي في "المدلسين"[٣]، وذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث" في الجنس السادس من المدلسين وهم (قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم) - وقد مضى تعريف ذلك[٤]، ومثَّلَ لذلك بقوله: "... أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئا قط"[٥].

والحقّ أَنَّ أكثر الذين تكلموا في روايات الحسن أَعَلُّوْهَا بأنه لم يسمع من شيخه، وهذا هو الإرسال الخفي لا التدليس على اصطلاح ابن حجر ومَنْ تَبِعَهُ، وإن سميناه تدليسا على اصطلاح المتقدمين على ابن حجر فإنه يكفي لقبوله ثبوت السماع من شيخه ولو مرة واحدة، كما سبق بيانه، ولا يُنظَرُ فيه إلى العنعنة والتحديث بل ينظر فيه إلى كتب المراسيل فمن ثبت عدم سماعه منه فهو منقطع وإلا فمتصل.

والذين وصفوا الحسن البصري بالتدليس إنما وصفوه به لأنه يروي عمن عاصره ولم يسمع منهم، وهناك جماعة لم يسمع منهم الحسن يروي عنهم - كما أشار إلى ذلك ابن حجر في "تهذيب التهذيب"[٦]، وقبله الذهبي في "الميزان" حيث قال: "كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث (عن فلان) ضعف

=حاتم بن عارف العوني: "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس؛ دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري" (يقوم على دراسة مرويات الحسن البصري من ناحية سماعه ممن روى عنهم أو إثبات عدم السماع، وحاول فيها استقراء واستقصاء كافة مرويات الحسن البصري من كافة كتب السنة وأصولها ومشهورها وغريبها ومغمورها ليصل إلى نتائج منصفة لتحرير: هل يصح وصفه بالتدليس ؟).

(1) تقريب التهذيب، ص ١٦٠، رقم ١٢٢٧.

(2) تقدم موضع ترجمته في الكتابين، وفي مؤلفات غيرها في مسألة تدليسه في الحاشية قبل السابقة.

(3) أورده على رأس قائمة المدلسين في جزئه المسمى " ذكر المدلسين " (مطبوع مع: تسمية مشايخ أبي عبدالرَّحْمَن بن أحمد بن شعيب النسائي الذين سمع منهم، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، ١٤٢٣)، ص ١٢١ رقم (١)، وهكذا قال فيه في سير أعلام النبلاء، ٧ / ٧٤.

(4) أعني مضى التعريف بتقسيم الحاكم المدلسين إلى أجناس ومراده بذلك، انظر ص ١٢٤ - ١٢٦.

(5) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١١.

(6) ٢ / ٢٦٨.

احتجاجه[١]، ولاسيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدّوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع"[٢].

إنَّ رواية الحسن عمن لم يلقه سواء كان من الصحابة أو التابعين ليست بتدليس على اصطلاح المتأخرين بل هي إرسال وإن سميناه تدليسا فلا نَرُدُّ عنعنته مطلقا، بل يُكتفى بثبوت اللقاء عن شيخه ولو مرة واحدة، ولا يَضُرّ قول الذهبي رحمه الله: "كان الحسن كثير التدليس"، وذلك لأن الذهبي عرَّف التدليس بأنه: "ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه أو لم يدركه" (كما تقدم بيانه)[٣]، ويؤكد ذلك قول الذهبي في الحسن: "وهو مدلس، فلا يحتج بقوله (عن) في من لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه"[٤]، ولعل هذا يفسر صنيع ابن حجر في جعله الحسن من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين حيث لم يكن مكثرا في التدليس ككثرته في الإرسال. ومن هنا فإن ردّ عنعنة الحسن مطلقا خطأ واضح، فهو من أصحاب الطبقة الثانية ممن احتمل الأئمة عنعنته، أما روايته عمَّن لم يلقه وعاصره موهما السماع فسواء سميناها إرسالا خفيا أو تدليسا لا يلزم منها رد عنعنته في كل حديث يرويه، بل تُقبل عنعنته عن المعاصِر له بثبوت السماع ولو مرة واحدة في أي حديث، أو نقل يُثبت السماع، ولا يلزم التصريح بالسماع في الحديث عينه"[٥].

(٣) مكحول الشامي (ت١١٢هـ)[٦]:

---

(1) في المطبوعة (لحاجة)، وقد أشار محققه هناك أن اللفظ من إحدى نسخ الكتاب وأنه غير مقروء في نسخ الكتاب الأخرى، والظن أنه تصحيف، صوابه ما أثبتناه.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٥٢٧.

(3) راجع بحثنا هذا، ص ٦٦.

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١ / ٧٢.

(5) مستفاد من: د. عواد الخلف: روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص ١٦ (بتصرف) .

(6) هو: أبو عبدالله (وقيل: أبو أيوب، وقيل: أبو مسلم)؛ مكحول، الدمشقي، الشامي، الفقيه، هذلي (ولاء، مولى امرأة من هذيل)، ويعرف بمكحول الشامي (ت١١٢هـ على خلاف في سنة وفاته): محدث، فقيه. من التابعين.

(انظر: البخاري: التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ٢١ - ٢٢ (٢٠٠٨)، ابن محرز: سؤالات ابن معين ٢ / ٢١٧. (٧٣١)، ابن حبان: الثقات ٥ / ٤٤٦ - ٤٤٧، ابن حِبَّان: مشاهير علماء الأمصار (٨٧٠)، الحاكم: معرفة علوم الحديث ص ٢٥، ٣٤، ٧١، ١٠٩، ١١١، ١٨٧، ١٩٩، ٢٤٢، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤ / ١٧٧، تذكرة الحفاظ، ١ / ١٠٧ - ١٠٨، ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٨٩ (٥٠٩)، ١٢ / ٣٧٦، تقريب التهذيب (تحقيق عوامة) (٦٨٧٥)، طبقات المدلسين رقم ١٠٨).

وهذا مكحول الشامي: روى كثيرا من المراسيل، فأرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم كأُبَيّ بن كعب وثَوْبَان وعُبادة بن الصامت وأبي هريرة وأبي ثعلبة الخُشَنِيّ وأبي جَندل بن سُهيل وأبي هند الدَّارِيّ وأم أيمن وعائشة وجماعة[١]، وقال فيه أبو عيسى الترمذي: "سمع من واثلة وأنس وأبي هند، يُقال لم يسمع من أحد من الصحابة سوى هؤلاء الثلاثة"[٢]

وقد رُمِيَ مكحولٌ بالتدليس بغير حُجَّة، أطلق الذهبي في "الميزان" أنه: "صاحب تدليس، يروي بالإرسال عن أُبَيّ وعبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة"[٣]، وقال في "تذكرة الحفاظ": "يرسل كثيرا، ويدلس عن أُبيّ بن كعب وعُبَادَة بن الصَّامِت وعائشة والكِبَار"[٤]، وقد مضى مَفهوم التدليس عند الذَّهَبِيّ[٥]، فهو على اصطلاح جمهور المتقدمين، وهو مغاير لمفهومه عند ابن حجر، إلا أن ابن حجر أخذ بظاهر قول الذهبي - مع تفاوت المفهوم - فجعله في المدلّسين، وأدرجه في الطبقة الثالثة منه، وهم مَنْ أكثروا مِن التدليس، وقال: "... أطلق الذهبي أنه كان يدلس، و لم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان".

وهو يريد قول ابن حبان في الثقات: "كان من فقهاء أهل الشام، وربما دلس"[٦] - وقد مضى مفهوم التدليس لدى ابن حبان -، وإنما أرسل عن عدد من الصحابة، قال البرهان الحلبي[٧]: "هو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم"[٨]، وكذا ذكره ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح"[٩] في الطبقة الثالثة أيضا من المدلسين (مَنْ أكثروا مِن التدليس وعُرِفُوا به)، فحَمَلَ وصفه بالتدليس على اصطلاح المتأخرين، وجعله مشهورا بالتدليس، وجعل عنعنته محل بحث من حيث القَبُول والردّ مع تصريحه بأنه لم يره للمتقدمين، وعبارة الذهبي مقيّدة بأنه يدلس عن أُبَيّ وعُبَادَة وعائشة والكبار، وهو لم يَلْقَ أحدًا منهم و لم

---

(1) كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٦.

(2) سير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٨.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤ / ١٧٧.

(4) تذكرة الحفاظ، ١ / ١٠٧ - ١٠٨.

(5) تقدم في المذهب الثاني من مذاهب مفهوم التدليس لدى المحدثين ص ٦٩ : ٧٠، ٨٠ وما بعدها.

(6) الثقات ٥ / ٤٤٧.

(7) هو: برهان الدين، أبو الوفاء؛ إبراهيم بن محمد بن خليل ، الطرابلسي ، الحلبي ، الشافعي ، المعروف بسِبْط ابن العَجَمِيّ، وبالبرهان الحلبي (ت٨٤١هـ)، حافظ ، فقيه. أصله من طرابلس الشام، ومولده ووفاته في حلب. من آثاره: «الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط»، و«التبيين لأسماء المدلسين»، و«التلقيح» (شرح صحيح البخاري)، ...

(انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ١ / ١٣٨ - ١٤٥، السُّيُوْطِيّ، طبقات الحفاظ، ص ٥٤٦، ابن العماد، شذرات الذهب، ٧ / ٢٣٧)

(8) البرهان الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين، ص ٥٦.

(9) ٢ / ٦٤٣

يسمع أيًّا منهم، فلا يدخل في اصطلاح التدليس لديه، وقول ابن حبان ولو كان دالا على مذهب ابن حجر فإنه قال: "وربما دلس"، وهذا دالّ على قلته فلا يناسب المرتبة الثالثة المكثرة.

(٤) قتادة بن دِعَامة (ت١١٨هـ)[١]:

ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: "هو مشهور بالتدليس؛ وصفه به النسائي[٢] وغيره"[٣]، وكذا ذكره في الطبقة الثالثة في كتابه "النكت على ابن الصلاح"، وهي طبقة (مَنْ أَكْثَرُوا من التدليس وعُرِفُوا به)[٤].

وذكره في المدلسين أيضا: الحاكم[٥]، والخطيب البغدادي[٦]، والذهبي[٧]، والمقدسي[٨]، والعلائي[٩]، وسبط ابن العجمي[١٠].

وقال ابن حبان: "كان مدلسا"[١١]، وقال الذهبي: "... وهو حجة بالإجماع إذا بيَّن السَّماع"[١٢].

---

(1) هو: أبو الخَطَّاب؛ قَتَادَة بن دِعَامَة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة، السدوسي، البصري، (٦١ هـ - ١١٨ هـ)، محدث، حافظ، مفسر، إمام، من التابعين، كان ضريرا أكمه. قال فيه الإمام أحمد: "قتادة أحفظ أهل البصرة". وكان مع علمه بالحديث، رأسا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر. مات بواسط في الطاعون.

(انظر: ابن المديني، العلل، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ص ١١٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١ / ١ / ١٨، ٣ / ٢ / ١٣٣ رقم (٧٥٦)، ابن أبي حاتم، العلل رقم (٢٦، ٩١، ٢٠٩، ٢٢٨، ١٤٤٥، ١٦٥٢)، ابن أبي حاتم، المَرَاسِيْل، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ - ١٩٩٨)، ص ١٦٨ - ١٧٥ رقم (٣٢١)، ابن أبي حاتم، تقدمة المعرفة، ص ٧٥، ١٢٧، ١٦١، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ابن حبان، الثقات، ٥ / ٣٢١، ابن حِبَّان، مشاهير علماء الأمصار، ص ٩٦، رقم (٧٠٢)، الحاكم النَّيْسَابُوْرِيّ، معرفة علوم الحديث، ص ١٠٣ - ١٠٤، ١٠٧، الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٤٩٤، ٣ / ٣٨٥ رقم (٦٨٦٤)، سير أعلام النبلاء، ٥ / ٢٦٩ رقم (١٣٢)، ابن حجر، فتح الباري، ١ / ٥٧، هدي الساري، ص ٤٣٦ رقم (٢٧٧، ٤٦٠)، تهذيب التهذيب، ٨ / ٣٥١، رقم (٦٣٥)، تقريب التهذيب، ص ٤٥٣، رقم (٥٥١٨)، الألباني، إرواء الغليل، ١ / ٩٣، ٩٤...)

(2) النسائي، ذكر المدلسين ص ١٢١، رقم (٢) .

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ٤٣، رقم (٩٢) .

(4) ٢ / ٦٤٢.

(5) معرفة علوم الحديث، ص ١٠٣.

(6) الكفاية، ص ٣٦٣.

(7) ميزان الاعتدال، ٣ / ٣٨٥.

(8) قصيدته، ص ٣٧.

(9) جامع التحصيل، ص ١٠٨.

(10) التبيين، ص ٤٦.

(11) الثقات، ٥ / ٣٢٢.

(12) سير أعلام النبلاء، ٥ / ٢٧١.

والحق أنَّ تدليسه في أغلبه هو مِنْ جِنْسِ تدليس الحسن البصري، وهو روايته عمن عاصره ولم يسمع منه، فحكمه حكم المرسل، ويدلّ على ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم في كتابه "المراسيل" في ترجمة قتادة[١]، وما ذكره الأئمة المتقدمون في ترجمته من كثرة روايته عمن لم يسمع منه، ولم يذكروا عنه - بقدر ما علمتُ - بأنه يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه على نحو ما ذكروه صراحة عن الأعمش والثوري وهشيم مثلا، وقد قال أبو داود عنه: "حَدَّثَ عن ثلاثين رجلا لم يسمع منهم".

وأما قول ابن حبان والنسائي فيه، فقد قدمنا مذهبهم في هذا الاصطلاح، فهم لا يقصرونه على اصطلاح المتأخرين.

وأما ما هو مشهور من تعقب شعبة له اتقاء تدليسه - وقد تقدم بعضه - فهو مما قد يُحمل على المعنى المراد عند المتأخرين، لكنه قليل، بخلاف الأول، وهو ما كفانا بعضه شعبة، ومن هنا فليست كل عنعنة لقتادة هي تدليس، ولا هو مكثر من التدليس، بل هو مكثر من الإرسال.

(٥) ومن أمثلة ذلك أيضا **أيوب السَّخْتِيَانِيّ (ت١٣١هـ):**

وقد مضى بيانه مفصلا[٢].

(1) المراسيل، ص ١٦٨ - ١٧٥.

(2) ص ١٤٤.

(٦، ٧، ٨) علقمة بن أبي علقمة (ت؟١٣هـ)[١]، والحجاج بن أَرْطَاة (ت١٤٥هـ)[٢]، ومُقَاتِل بن حَيَّان (ت نحو ١٥٠هـ)[٣]:

كان ابن حبان رحمه الله - كما قدمنا - على مذهب القدماء في إطلاق التدليس على المعاصرة[٤]، وتجده في مؤلفاته يصف رواةً بالتدليس، إلا أن من يطلع على قول ابن حبان ولا يدري شيئا عن اصطلاحه يقع في خطأ جسيم، فمن ذلك أنه قال في كتابه "الضعفاء" وهو يعدِّدُ أصناف الضعفاء والمجروحين:

"... ومنهم المدلِّس عمن لم يره، كالحجاج بن أَرْطَاة وذويه، كانوا يُحَدِّثُوْنَ عمن لم يروه ويدلسون حتى لا يُعلم ذلك منهم. سمعت محمد بن عمر بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ يقول: الحجاج بن أرطاة لم يسمع من الزهري، ولم يره"[٥].

فقد أراد ابن حبان بالتدليس هنا مطلق المعاصرة مع إمكان اللقيا وإيهام السماع، وعليه أيضا يُفهم قوله في علقمة بن أبي علقمة:

" قد روى عن أنس بن مالك أحرفا، فلستُ أدري أَدَلَّسَهَا عنه أم سمعها منه"[٦].

فلم نقف على مَنْ وَصَفَهُ بالتدليس غير ابن حبان، فهو محمول على ما سبق بيانه.

ومثله قول ابن حبان في مُقَاتِل بن حَيَّان:

---

(1) هو: علقمة بن أبي علقمة (بلال)، المدني، مولى عائشة رضي الله عنه، (وفاته سنة بضع وثلاثين ومائة)، راو، من طبقة التابعين، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب والأعرج وغيرهما، وعنه روى مالك، وسليمان بن بلال، والدراوردي، وغيرهم. وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧ / ٢٧٥ - ٢٧٦، التقريب ص ٣٩٧، رقم ٤٦٧٩)

(2) هو: أبو أرطاة؛ الحجاج بن أَرْطَاة بن ثور بن هُبيرة بن شراحيل (حجاج بن أرطاة)، النخعي، الكوفي، القاضي (ت ١٤٥هـ، وقيل غير ذلك)، قال فيه الذهبي: "الإمام، العلامة، مفتي الكوفة مع الإمام أبي حنيفة والقاضي أبن أبي ليلى، الفقيه، أحد الأعلام، ولد في حياة أنس بن مالك وغيره من صغار الصحابة...، وكان من بحور العلم". (سير أعلام النبلاء ٧ / ٦٨، ٦٩، وانظر أيضا: ابن حجر: التقريب رقم ١١١٩)

(3) هو: أبو بسطام؛ مقاتل بن حيان، النبطي، البلخي، الخزاز، مولى بكر بن وائل، (ت نحو ١٥٠هـ)، راو، من طبقة من عاصروا صغار التابعين، قال فيه ابن حجر: "صدوق، فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعا كذبه، وإنما كذب الذي بعده" (يريد كذبوا مقاتل بن سليمان، فخلطه بعضه بهذا). (انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٥٤٤ رقم ٦٨٦٧، السيوطي، الدر المنثور (بيروت: دار الفكر)، ٦ / ٤٢٣)

(4) انظر ص ٨٢، ١٢٢.

(5) ١ / ٨٠.

(6) ابن حبان، الثقات، ٧ / ٢٩١.

"لا يصح له عن صحابي لقيّ، إنما تلك أخبار مدلّسة"[1]، فهذا إرسال (انقطاع) لا تدليس، لعدم ثبوت اللقاء بينه وبين صحابيّ، ويكون الصواب من الخطأ إهمال مراعاة اصطلاحه.

(٩) الإمام مالك رحمه الله (ت١٧٩هـ):

كان من آثار اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس أن وُصِمَ به من أكابر الأئمة الإمام مالك رحمه الله في قول الحافظ ابن حجر في حقه:

"يلزم مَنْ جَعَلَ التسوية تدليسا أن يذكره فيهم؛ لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ يقول: (عن ثور عن ابن عباس) ولا يذكر عكرمة، وكذا كان يسقط عاصم بن عبدالله من إسنادٍ آخر. ذكر ذلك الدَّارَقُطْنِيّ"[2].

وقد جعله ابن حجر من أصحاب المرتبة الأولى في المدلسين، وهذا الذي فعله الإمام مالك هو محض انقطاع، لا تدليس فيه، فلا لقيا بينهما، كما أن هذا ليس بتدليس تسوية على الاصطلاح لعدم وجود سماع بين الراويين بعد السقط، فثور بن زيد لم يلتق بابن عباس، فيكون هذا انقطاعا.

(١٠) عبدالله بن وَهب (ت١٩٧هـ)[3]:

قال فيه ابن سعد: "كان كثير العلم، ثقة فيما قال: (حدثنا)، وكان يدلس"[4].

ولا أعلم أحدا وصفه بالتدليس غير ابن سعد، وقد أخذ عنه ذلك ابن حجر فأورده في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين[5]، وقد يُظن من كلام ابن سعد أنه يصفه بتدليس الإسناد والذي يظهر أن ابن وهب

---

(1) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص ٣٠٩.

(2) تعريف أهل التقديس، ص ٢٣ - ٢٤، رقم (٢٢).

(3) هو: أبو محمد؛ عبد الله بن وَهْب بن مسلم، الفِهْرِيّ (بالولاء)، المصري، المعروف بابن وَهْب، (١٢٥ هـ - ١٩٧هـ)، فقيه من الأئمة، من أصحاب الامام مالك، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، كان حافظا ثقة مجتهدا، عُرِضَ عليه القضاءُ فخبأ نفسه ولزم مترله. مولده ووفاته بمصر. من آثاره: "الجامع" في الحديث، و"الموطأ" في الحديث. (انظر: ابن ناصر الدين، إتحاف السالك، ص ٩٠، وما بعدها، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١ / ٣٠٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦ / ٦٥، الزركلي، الأعلام ٤ / ١٤٤.

(4) الطبقات الكبرى، ٧ / ٥١٨.

(5) رقم (٧).

لا يدلس تدليس الإسناد بمعنى أنه يُسقط من الإسناد مَن حدَّثه، وإنما يدلس تدليس الصِّيَغ ويسيءُ الأخذ أحيانا في الرواية عن شيوخه؛ قال ابن معين: سمعتُ عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد الذي عرض عليك أمس فلان أجزها لي، فقال: نعم.

وقال أيضا: "رأيت عبدالله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينة وهو قاعد ينعس أو وهو نائم"[١]

وقال أحمد: "عبدالله بن وهب صحيح الحديث، يَفصِل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصحَّ حديثه وأثبته". فقيل لأحمد: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: "قد يسيء الأخذ ولكن إذا نظرتَ في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا"[٢].

وقال عبدالله بن أيوب المخرمي: كنت عند ابن عُيينة وعنده ابن مَعين فجاء عبدالله بن وهب ومعه جزء فقال: يا أبا محمد أُحَدِّثُ بما في هذا الجزء عنك؟ فقال لي يحيى بن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه[٣].

وقال الساجي عنه: "صدوق، ثقة، وكان من العُبَّاد، وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أَنَّ الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان"[٤].

ومن هنا فالظاهر أن ابن سعد يقصد ذلك، ولا يقصد أن ابن وهب يسقط مَنْ حَدَّثَهُ[٥]، مع أن من أخذ بظاهر قول ابن سعد أو أخذ بإيراد ابن حجر له في الطبقات يخطئ إن أخذه تدليس إسناد، وقد قدمنا أن حجيتهما مختلفة، فليس على الناقد هنا أن يبحث عن تصريح ابن وهب بالعنعنة إذ هذا الذي وصف به لا علاقة له بذلك.

(١١) يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ)[٦]:

(**1**) الدوري، التاريخ عن ابن معين، ٢ / ٢٣٦.

(**2**) المزي، تهذيب الكمال، ٢ / ٧٥٣ - ٧٥٤.

(**3**) ابن عدي، الكامل، ٤ / ١٥١٨.

(**4**) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦ / ٦٥.

(**5**) مستفاد من عبدالله بن عبدالرحمن السعد في: تدليس رواة الحديث وأنواعه، ص ١٨ - ١٩ (بتصرف).

(**6**) هو: أبو خالد؛ يزيد بن هارون بن (زاذي - ذاذي) (وقيل: زاذان) بن ثابت، السلمي (ولاء)، البجلي (ولاء)، الواسطي، (نحو ١١٦ - ٢٠٦ هـ)، محدث، حافظ، عابد. من طبقة صغار أتباع التابعين. قال فيه ابن حجر: " ثقة، متقن، عابد.

=

هذا الإمام الثقة الجليل يزيد بن هارون صَرَّحَ بنفسه بأنه دلس حديثا واحدا فلم يُبَارَك له فيه[١]، فيُذكر في المدلسين ويوصم بهذه الوصمة[٢]، مع أنها واقعة واحدة، عن شخص محدد، ولعلها جاءت في ظروف خاصة، وهو الذي أعلنها و لم تتكرر.

(١٢) الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ):

ثم بلغ بهذا الاختلاف أن أصاب إمام الدنيا وجبل الحفظ وفخر الإسلام الإمام البخاري، فوصفه بعضهم بالتدليس، وصار الجبين يندى حياء حين يرى اسمه - وهو ثقة الثقات وإمام أهل الصدق من محدثي الإسلام - وقد أُدْرِجَ في طبقات المدلسين - حتى وإن كان في الطبقة الأولى منهم، وصار مثار تندر وغمز الرافضة وأعداء الإسلام أن هذا إمامكم في زمرة المدلسين، ثم يقرنون هذا بالكذب والاحتيال والخداع وهو الانطباع الخاطئ لمفهوم التدليس لدى كثيرين، وما ذلك إلا جراء اختلاف المفاهيم، فما كل تدليس مذموم، ولا كل تدليس خيانة للدين، بل بعضه نصيحة للمسلمين وحرصا على فائدتهم، وقد قدمنا تفصيل ذلك بما لا داعي لتكراره هنا[٣].

(١٣) الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ):

= انظر: البخاري: التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ٣٦٨ (٣٣٥٤)، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٤ / ٣٣٧ (٧٦٦١)، ابن حجر: هدي الساري ص ٤٥٣، ٤٦٤، تهذيب التهذيب ١١ / ٣٦٦ (٧١١)، تقريب التهذيب (٧٧٨٩).

(1) نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب، ١١ / ٣٦٧ عن مؤمل بن إهاب قال: سمعت يزيد يقول: " ما دلست قط إلا حديثا واحدا عن عون فما بورك لي فيه".

(2) ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، ص ٢٧، (رقم ٣٣).

وأقول هنا (يوصم) على وفق الانطباع العام لدى الناس من أنه وصمة عار وإلا فقد بينا في بحثنا هنا أن أغراض التدليس تتفاوت، منهم المقدر المحمود، ومنه دون ذلك.

(3) قَدَّمْنَا في الفصل الأول من الباب الأول في (عيوب الإسناد وبواعث التدليس) أنه وقعت بين البُخَارِيّ ومحمد بن يحيى الذُّهْلِيّ رحمهما الله جَفْوَةٌ حيث رماه الذهلي في اعتقاده بما ليس فيه ومنع أصحابَه من الأخذ عنه أو حضور مجالسه وشَهَّر به و لم يكن ذلك بمانع للبخاري من التخريج عنه غير أنه خشي من التصريح به أن يكون كأنه بتعديله له صدَّقه على نفسه لذا أخفى اسمه؛ فكان لا يصرّح باسمه تاما ولكن يعمّيه بالاقتصار على اسمه الأول فيقول (محمد)، فوصفه بعضهم بالتدليس لذلك، وما هو بتدليس، على ما فصلناه هناك؛ انظر ص ٣٩ : ٤٠، ٤٢، ١٣٣.

ومن أمثلة نتائج اختلافهم في مفهوم التدليس، حيث تغاضى بعضهم عن شرط وجود العيب في السند أن صار الخطيب البغدادي - على جلال قدره وعلوّ مترلته في علم الحديث خاصة وفي سماء علماء الإسلام عامة يُضرب به المثل في أكثر المؤلفات في مصطلح الحديث عند كلامهم عن تدليس الشيوخ، وصاروا يرددون أنه دلس أسماء شيوخه ليوهم كثرتهم، مع أنه حافظ كبير ملء السمع والبصر، يعجز العادون عن إحصاء أسماء شيوخه، فهو في غنى عن الاستكثار، فأسيء إليه رحمه الله أثرا من هذا الاختلاف[١].

ثم ألحقوا به كبار الحفاظ وأعلام العلماء كأبي الفرج ابن الجَوزي[٢] وغيره فزعموا أنهم كانوا يدلسون أسماء شيوخهم تكثرا، وما أصابوا فيما زعموا.

* وهذه أيضا زُمرة من المحدثين والأجلة ممن أدرجوهم في المدلسين **لروايتهم ما تحملوا إجازة بصيغة الإخبار**، مع أن التدليس رواية بالواسطة، بخلاف الإجازة فلا واسطة بين المجيز والمجاز، لكن رأى بعض أهل العلم أن هذا من التدليس، ثم تناقلت المصادر والمراجع هذا الوصف عنهم ورددوه:

- أبو نَعِيْم الأصبهاني (الإمام، الحافظ، صاحب حلية الأولياء)[٣]

- أحمد بن محمد الكَرَابِيْسِيّ[٤]

- أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة القاضي[٥]

- ابن المُذْهِب (راوي مسند الإمام أحمد عن القَطِيْعِيّ)[٦]

---

(1) وقد تقدم تفصيل ذلك، وبيان حقيقته ورد اتهامه بالتدليس ص ٣٦ - ٣٧.

(2) انظر ص ٩٩ : ١٠٠، ١٤٢

(3) في الطبقة الأولى من المدلسين، رقم (١) . وقد تقدمت ترجمة أبي نعيم ص ٦.

(4) في الطبقة الأولى من المدلسين، رقم (٢) . وهو: أبو يحيى؛ أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن حازم، السمرقندي، الكَرَابِيْسِيّ، راو، حدث عن محمد بن نصر المروزي ، وابن خزيمة . وحدث عنه: الإدريسي، واتهمه ابن حجر بالتدليس (تدليس الصيغ ، لتحديثه بالإجازة دون أن يبين أنها إجازة)، وجعله في الطبقة الأولى من المدلسين ، وهو أول من وصفه بذلك. (انظر: الذهبي، الميزان، ١ / ١٢٩، ابن حجر، لسان الميزان، ١ / ٢٥١ ٢٥٢، تعريف أهل التقديس، ص ١٨ - ١٩)

(5) في الطبقة الأولى من المدلسين، رقم (٣) . وهو: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، البَتْلَهي، الدمشقي، القاضي (ت٢٨٩هـ)، راو، حدث عن أبيه، وعنه حدث الطبراني، وخيثمة، وابن جوصا، وغيرهم. ولما كبر صار يُلَقَّنُ ما ليس من حديثه فيتلقن، ومن هنا قال فيه أبو أحمد الحاكم : "فيه نظر، وحدث عنه أبو الجهم المشغرائي ببواطيل"، وقال الذهبي : "له مناكير ". يعتقد أن روايته عن أبيه عن جده إجازة، فاتهمه ابن حجر بالتدليس (تدليس الصيغ، لعدم التصريح بأن تحمله إجازة)، وأورده في الطبقة الأولى من المدلسين. (انظر: الذهبي، الميزان، ١ / ١٥١، المغني، ١ / ٥٨، بن حجر، لسان الميزان، ١ / ٢٩٥)

(6) في الطبقة الثانية من المدلسين، رقم (٤١). وهو: أبو علي؛ الحسن بن علي بن محمد بن علي، التميمي، البغدادي، الواعظ، المعروف بابن المُذْهِب (ت٤٤٤هـ): محدث، واعظ، راوي "مسند الإمام أحمد" عن القَطِيْعِيّ. قال فيه الذهبي : "الإمام العالم مسنِد العراق ... كان صاحب حديث وطَلَب،=

... وغيرهم.

*** تنبيه :**

دلالة قولهم "كان كثير التدليس":

مما ينبغي التفطن له عند قراءة أقوال العلماء في الرجال الحذر من صرف الذهن إلى اصطلاح التدليس عند المتأخرين فحسب، فمثل عبارة " **كان فلان كثير التدليس** " يجب أن لا تُحمل مباشرة على هذا المعنى، فقد يكون قائلها يريد كان كثير الإرسال، أو كثير الرواية عمن لم يسمع منه وقد قدمنا أمثلـــة لـــذلك توضح ذلك[1] ...

=وغيرُهُ أقوى منه وأمثلُ منه" (الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٤٠، ٦٤١)، وقال ابن الجوزي: "ولا يُعرف عنه إلا الخير والدِّين، وقد ذكر الخطيب عنـــه أشياء لا توجب القدح عند الفقهاء وإنما يقدح بها عوام المحدثين ...". (ابن الجوزي: المنتظم ١٥ / ٣٣٧، بيروت: دار الكتب العلميـــة، ١٤١٢ / ١٩٩٢) (وانظر أيضا: الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، ٧ / ٣٩٠، الذهبي : الميزان ١ / ٥١٠، السُّبْكِيّ، طبقات الشافعية الكبرى ١٧ / ٦٤٠ - ٦٤٣، ابن حجر : لسان الميزان ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧، ٧ / ٨٤، ١٥٦).

(**1**) انظر ص ١٥٧ : ١٥٨.

*** تذييل:**

أثر الخطأ في الحكم على راو بالتدليس:

ثمت أخطاء في الحكم على الرواة تؤدي أيضا إلى نتائج خاطئة في الجرح والتعديل ونقد المرويات، وهي خارج نطاق بحثنا هذا، لكنا تذييل بها استكمالا للفائدة

فمن ذلك:

- أن يوصف الشيخ بالتدليس وهو لم يقصده وإنما أراد التدريب أو الممازحة:

وأشهر مثال على ذلك أن هشيما وُصِفَ بتدليس العطف، بقصة حَكَوْهَا أن تلاميذه قالوا: لا نَدَعْهُ اليوم يدلس علينا، فدلس عليهم تدليس العطف، وقد تقدمت القصة

وهي قصة وحيدة فريدة في سيرته، لا يُعْرف لها أخرى

وقد اتخذها المحدثون دليلا على أن هشيما كان يدلس تدليس العطف، وجعلوها مثالا على تدليس العطف تناقلوه في كتب أصول الحديث في القديم والحديث

وهذا غير سليم، فإن غالب الظن أنه إنما أراد التدريب - تدريب تلاميذه - أو الممازحة، ولذا فقد كشف لهم حقيقة الحال في نهاية المجلس.

ولو كان يقصد حقيقة تدليس العطف ما فَضَحَ نفسه، ولا عرَّضَ نفسه لتهمة تلصق به أبد الدهر.

ومن هنا نجد أن من الظلم البين أن يسجل الرواة واقعة كهذه على أحد المحدثين ثم يرمونه بالتدليس ويضعونه في كتب المدلسين، ويوردون هذه الواقعة في ترجمته في كتب الجرح والتعديل مستدلين بها على أنه مدلس وإنما أراد التدريب أو الممازحة، ولو أراد حقيقة التدليس ما فضح نفسه ولا دل على عوار نفسه، خاصة وهو يعلم أن هذا المسلك مسقط لعدالته عند الرواة رادٌّ لمروياته لديهم مشين في أعينهم(١).

- وقع في كثير من الحالات **أن يكتشف الناقد نقصا في السند أو سقوط شيخ المحدث فيصمه بالتدليس،** وهذا خطأ غير مقبول إذ ليس كل نقص في السند يعني التدليس وليس كل إسقاط من محدث لشيخه يعني تدليسه له، وكذا ليست كل تعمية لشيخ المحدث تعني تدليسه.

(**1**) نعم هو موصوف بالتدليس، لكن حديثنا هنا عن تدليس العطف.

إلا أن الواقع العملي فيما بين أيدينا من تراثنا من أقوال علماء الجرح والتعديل نجده حافلا برواة وصفوا بالتدليس لمجرد سقط أو تعمية، حيث استخدموا لفظ (التدليس) نظيرا للفظ (الإسقاط) عند المحـــدثين أو (الإرسال) عند الأصوليين وعند المحدثين أيضا - كما هو شائع في كلام المتقدمين - حيث أرادوا به أيَّ نقص في السند أو إسقاط لراو ما.

- التوسع في الحكم بتدليس الرواة:

قد يكون الحكم بتدليس راو مقيدا بكونه عن شخص ما أو عند أهل بلد مـــا أو في توقيـــت محـــدد، فيتوسع النقاد أو يتجاهلون هذا القيد ويجعلون الحكم عاما في كافة مروياته، فيخطئون، ومن أمثلة ذلك:

هشام بن عروة:

فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الأولي من المدلسين في "طبقات المدلسين" (رقم ٣٠) وقال:

"ذكره بذلك - (يعني بالتدليس) - أبو الحسن ابن القَطَّان، وأنكره الذهبي، وابنُ القَطَّان معذورٌ[١] فإن الحكاية المشهورة عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات، ففي الأولى حدث عن أبيه فـــصرح بـــسماعه، وفي الثانية[٢] حَدَّثَ بالكثير فلم يصرح... القصة، وهي تقتضي أنه حَدَّثَ عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هـــو التدليس ".

وبناء على ذلك جعله ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين في هذا الكتاب، ثم عاد في "النكت علـــى ابن الصلاح"[٣] (وهو متأخر في التأليف عن الكتاب السابق) فذكره فيمَن أُطلق عليهم التدليس على الظن والتحقيق خلافه.

وفي "هدي الساري" قال فيه: " مُجمَع على تثبيته، إلا أنه في كِبَرِهِ تغيَّرَ حفظُهُ فتغيَّرَ حديثُ مَنْ سَمِعَ منه في قدمته الثالثة إلى العراق.

قال يعقوب بن شيبة: هِشَام ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنـــه انبـــسط في الرواية عن أبيه، فأَنْكَرَ ذلك عليه أهلُ بلده، والذي نراه أنه كان لا يحدّث عن أبيه إلا بما سمع منه، فكان تساهله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.

---

(1) أثبت هذا اللفظ (معذور) في تحقيق المباركي للكتاب (الترجمة ٣٠ أيضا)، أخذ ذلك عن أصوله الخطية، أما في تحقيق القريوتي (رقم ٣٠ أيضا) فـــاللفظ ساقط.

(2) وقد وقع في الطبعتين " وفي الثانية حدث بالكثير فلم يصرح "، وهذا تصحيف، فالمذكور في ترجمته في كتب التراجم أن ذلك كان في المقدمة الثالثة لا الثانية. انظر مثلا هدي الساري ص ٤٤٨.

(3) ٢ / ٦٣٨، رقم (١٢) .

قلت: هذا هو التدليس"[١].

فأقر ابن حجر هنا بأنه مدلس، لكنه قَيَّدَ تدليسه بأنه كان في آخر حياته، وأنه كان في قَدْمَتِـــهِ الثالثـــة للعراق دون ما سواها.

وهذا قول عادل، يمكن حصره وتحديده بهذه القيود (مروياته في قدمته الثالثة للعراق وقع فيها تـــدليس)، قال ابن خراش: "بلغني أن مالكا نَقِمَ عليه حديثَه لأهل العراق؛ قدم الكوفة ثلاث مرات؛ قدمـــة كـــان يقول: حدثني أبي قال: سمعت عائشة، وقدم الثانية فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة؛ سمع منه بأخرة وكيع وابن نمير ومحاضر"[٢].

وهذا هو تحرير المسألة فيما نرى - والله أعلم -، وكان على علمائنا أن يتعاملوا معه بهذه القيود، لا على التوسع برميه مدلسا على الإطلاق (كما فعل ابن حجر في طبقات المدلسين)[٣]، أو إهمال هذا جملة (كما فَعَلَ في النكت)[٤].

ثم بعد ذلك لنا أن نعمل على أن هذه المرويات قليلة إلى جنب مروياته عامة يسهل التعـــرف عليهـــا إذ روايته عند أهل بلده معروفة مستقرة، ومن هنا يمكن التغاضي عن تدليسه، فيُعَدُّ من الطبقة الأولى أيـــضا (لكن بالقيد السابق).

---

(1) هدي الساري ص ٤٤٨. وعبارة يعقوب بن شيبة ذكرها ابن حجر أيضا في تهذيب التهذيب ١١ / ٥٠.

(2) تهذيب التهذيب ١١ / ٥٠.

(3) تعريف أهل التقديس، ص ٢٦، رقم (٣٠) كما سبقت الإشارة إليه قريبا.

(4) ٢ / ٦٣٨، رقم (١٢) كما سبقت الإشارة إليه قريبا.

أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس

في نقد المرويات

الرَّحِمُ موصولة بين نقد الرواة ونقد مروياتهم، وقد انعكس الاختلاف في مفهوم التدليس على اختلافهم في نقد المرويات، وكانت النتائج غير محمودة، وفي هذا الفصل نبين أثر اختلاف المحدثين في مفهوم التدليس في نقد المرويات وذلك من خلال أمثلة واقعية تطبيقية.

(١) مرويات أبي قِلاَبَة المعنعنة :

عرفنا في الفصل الأول من هذا الباب[١] أن أبا قِلاَبَةَ الجَرْمِيّ كان من جلة ثقات التابعين روى عن كثير من الصحابة ممن أدرك وممن لم يُدرك - هذا بالإضافة إلى مَنْ رَوَى عنهم من التابعين أيضا -، وكان من روى عنهم من الصحابة ممن لم يدرك جماعة كبيرة منهم: ثوبان، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، وسَمُرَة بن جُنْدَب، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن بُسْر، وابن عُمَر، وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، ومعاوية بن أبي سفيان، وهشام بن عامر، ... رضي الله عنهم[٢]، ومن ثَمَّ فقد غلب على مروياته الإرسال والإرسال الخفيّ (على اصطلاح ابن حجر ومَنْ تَابَعَهُ في اصطلاح المرسل الخفيّ)، ولم يُعرف عنه تدليسٌ قطّ (على اصطلاح المتأخرين)، ومن هنا قال فيه أبو حاتم الرازيّ: "لا يُعرف له تدليس"، وكان أول من وصفه بالتدليس هو الحافظ الذهبي رحمه الله - كما فصلناه في الفصل الأول - وكان مراد الذهبي بالتدليس هو مطلق الانقطاع - وذلك وفق مفهومه للتدليس على ما فصلناه من قبل - إلا أَنَّ الحافظَ العلائيّ حَمَلَ هذا الوصف على غَير مُرَادِ الذهبي فذكره في المدلسين في كتابه "جامع

(1) انظر ص ١٥٥ : ١٥٦.

(2) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ٢ / ٥٨، المراسيل ص ١٠٩، ...

التَّحْصِيْل"[(١)]، وتبعه على ذلك كل من ألف في المدلسين بعده، فذكره أبو زرعة ابن العراقي في "(كتاب) المدلسين"[(٢)]، وسِبْط ابن العَجمِيّ في "التبيين للأسماء المدلسين"[(٣)]، وابن حجر في "تعريف أهل التقديس"[(٤)]، والسيوطي في "أسماء المدلسين"[(٥)]، وكذا ذكره الزَّرْكَشِيّ في قائمة المدلسين في كتابه "النكت على ابن الصلاح"[(٦)].

وإذا كان الحافظ ابن حجر قد أورده في الطبقة الأولى من المدلسين وهي التي وصفها بأنها خاصة بـ: (مَنْ لم يُوصف بذلك إلا نادرا، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق مَنْ أطلق ذلك عليهم فيه تَجَوَّزَ مِن الإرسال إلى التدليس)[(٧)] إلا أنه عاد وتحرر له حالُه فجعله في كتابه "النكت على ابن الصلاح"[(٨)] في "مَنْ أُطلق عليهم التدليس على الظن والتحقيق خلافه"، وهذا هو القول العادل في هذا المقام كما بينا، ولهذا حين ترجم له في "تقريب التهذيب" لم يذكر شيئا عن تدليسه فقال:

"ثقة، فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: "فيه نَصَبٌ يسير. من الثالثة ..."[(٩)].

وعلى هذا سار في مؤلفاته الأخرى - فيما أعلم - فلم نجده تعرَّضَ لذلك في "فتح الباري"[(١٠)] أو "التلخيص الحبير"[(١١)] أو غيرهما عند بحث مروياته والمعنعن منها خاصة، فيما نعلم.

(**1**) ص ١١٢ (٦٨).

(**2**) في الرقمين (٣٣، ٨٠).

(**3**) رقم (٩٣).

(**4**) رقم (١٥) (بترقيم القريوتي).

(**5**) رقم (٣٣).

(**6**) ٢ / ١١٥.

(**7**) تقدم بيان هذه الطبقات ومراده بكل طبقة ص ١٣١.

(**8**) ٢ / ٦٣٧. وننبه هنا أن "النكت" تال في التأليف على "تعريف أهل التقديس"، بدليل أنه ذكره في النكت ٢ / ٦٥٠ وأحال إليه.

(**9**) تقريب التهذيب ص ٣٠٤، رقم (٣٣٣٣). والثابت أن "التقريب" تال في التأليف على "تعريف أهل التقديس"، إذ فرغ ابن حجر من "التقريب" (عدا بعض الإضافات) في ١٤ / ٦ / ٨٢٧ هـ (كما نص عليه في ختام "التقريب" ص ٧٦٥، تحقيق عوامة) أما "طبقات المدلسين" فألفه سنة ٨١٥ هـ (كما قال في آخر الكتاب ص ٥٩) أي قبل "التقريب" بأكثر من عشر سنوات.

(**10**) وننبه هنا أن ابن حجر فرغ من "فتح الباري" سنة ٨٤٢ هـ سوى ما ألحقه في ١٢ / ٧ / ٨٤٢، وكان قد بدأه في أوائل سنة ٨١٧ هـ (كما قال في ختام "فتح الباري" ١٣ / ٥٥٦ تحقيق: شَيْبَة الحَمْد) أي بعد "طبقات المدلسين" بسنوات.

(**11**) ومما يؤيد ذلك أيضا ما جاء في "في التلخيص الحبير" ٣ / ٧٩ : ٨٠ حيث قال : "حديث: "أفرضكم زيد": أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبي قلابة عن أنس: "أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ..." الحديث، وفيه: " وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت"، صححه الترمذي والحاكم وابن حبان، وفي رواية للحاكم: " أفرض أمتي زيد"، وصححها أيضا. وقد أُعِلَّ بالإرسال وسماع أبي قلابة من أنس صحيح إلا أنه قيل لم يسمع منه هذا، وقد ذَكَرَ الدارقطني الاختلاف فيه على أبي قلابة في العلل، ورَجَّحَ هو وغيره كالبيهقي والخطيب في المدرج أن الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسل، ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول. وله طريق أخرى عن أنس أخرجها الترمذي من رواية داود العطار عن قتادة عنه، وفيه سفيان بن وكيع، وهو ضعيف، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسلا. قال الدارقطني : هذا أصح". =

ومن هنا فَإِنَّ عنعنةَ أبي قِلابة عند هذا الفريق من أهل العلم لا أثر لها في رد المرويات، فرواياته مقبولة عنعنها أو صَرَّحَ فيها بالسماع، وعلى هذا سار البخاري رحمه الله في "صحيحه" فقد احتج بكثير من مرويات أبي قِلابة المُعنعنة، ومنها على سبيل المثال مروياته عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأنس لقيه أبو قلابة وأَكْثَرَ الأخذَ عنهم، وأكثرُ مروياته عنه بالعنعنة - بل أكثر مرويات أبي قِلابة على العموم معنعنة فهو قَلَّمَا يصرحُ بالسماعِ في مروياته -، فلم يفرِّق البخاريُّ بين ما عَنعنه وما صَرَّحَ فيه بالسماع[1].

ومِثْل هذا وجدناه في رواية مسلم له في "صحيحه" فقد أكثر من إخراج مروياته المعنعنة بلا غضاضة[2]، وهذا التِّرْمِذِيّ أيضا في "سننه" أخرج كثيرا من رواياته التي عنعنها، وصحح التِّرْمِذِيّ هذه المرويات فقال في كثيرٍ منها: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيح"[3].

و لم نَرَ ممن انتقد "صحيح البخاري" مِنْ أهل العلم قديما كالدارقطني وغيره مَن اعترض على إخراجه لشيءٍ من عنعنات أبي قِلابة، ولا عَرَّجَ ابنُ حجر على شيءٍ من ذلك، ولا احتاج لتبرير ذلك أو التماس موضعٍ آخر فيه تصريح بالسماع أو متابعة له[4]. كل هذا يدلُّ على أن عنعنة أبي قلابة مقبولة عندهم، وأنها لا تؤثِّرُ عندهم سلبا في قبول المرويات.

هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر فإنَّ بعض المعاصرين أخذَ بوصفِ الحافظِ الذهبي له بالتدليس على غير مُرَادِ الذهبيّ، فجعله مدلسا (وفق مفهوم المتأخرين)، وآخذه على العنعنة و لم يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع أو ما وجد له متابعا أو شاهدا وعلى هذا جرى (العلامة) ناصر الدين الألباني (رحمه الله تعالى)[5] في مؤلفاته في نقد المرويات، ومن أمثلة ذلك :

= (ونحو هذا قاله الشَّوْكَانِيّ في نيل الأوطار (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣)، ٦ / ١٦٩)

هكذا دار البحثُ حول الانقطاع، و لم يطرح كونه دلسه مع أن الرواية معنعنة.

(**1**) انظر مثلا ما أخرجه البخاري في "صحيحه" بعنعنة أبي قلابة عن أنس ج ١ أرقام (١٦، ٢١٣، ٢٣٣)، ج ٢ أرقام (٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٧٩٨، ...) إلخ.

وانظر أيضا إخراجه لعنعنة أبي قلابة عن مالك بن الحويرث في البخاري رقم (٦٢٨، ٦٣٠، ...).

(**2**) انظر مثلا في "صحيح مسلم" روايات بعنعنة أبي قِلابة عن أنس ١ / ٦٦ (٤٣)، ٢٨٦ (٣٧٨)، ٤٨٠ (٦٩٠)، ٢ / ١٠٨٤ (١٤٦١)، ٣ / ١٢٩٦ (١٦٧١)، ١٢٩٩ (١٦٧٢)، ٤ / ١٨١١ (٢٣٢٣)، ١٨٨١ (٢٤١٩)، ...

(**3**) انظر: سنن التِّرْمِذِيّ مثلا أرقام (١٩٣، ١١٣٩، ٢٦٢٤ (وقال عقبه : هذا حديث حسن صحيح)، ٣٧٩١ (وقال عقبه : هذا حديث حسن صحيح)، ...

(**4**) راجع مثلا في "فتح الباري" شرح الأحاديث المشار إليها قبل حاشيتين فلن تجد ابن حجر تعرض لعنعنته أبدا.

(**5**) هو: محمد ناصر الدين بن (الحاج) نوح، المعروف بالألباني، (١٣٣٣هـ / ١٩١٤م - ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م)، حامل لواء علم الحديث على رأس القرن ١٥هـ، ومجدد أعلامه بعد اندراس. أياديه البيضاء على كل مشتغل بعلم الحديث في العصر الحديث من الموافقين والمخالفين. اتسم بالجد والنشاط=

- تَرَدَّدَ الألباني - رحمه الله - في تصحيحِ إسنادٍ رجالُهُ رجال البخاري أورده الحـــاكم في "المـــستدرك" ووافقه على تصحيحه الذهبي، واحتاج لإيجاد شاهد له لتصحيحه، وهو حديث "إن الرؤيا تقع على مـــا تُعَبَّرُ، ومَثَلُ ذلك مَثَلُ رجلٍ رَفَعَ رِجْلَهُ فهو ينتظر متى يضعها، فإذا رأى أحدُكُم رؤيا فلا يُحَدِّثُ بهـــا إلا ناصحا أو عالما"[1] فقال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (رقم ١٢٠) :

"أخرجه الحاكم (٤ / ٣٩١) من طريق عبد الرزاق أنبأنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره، وقال : "صحيح الإسناد"، ووافقه الـــذهبي، وحقهمـــا أن يُضِيْفَا إلى ذلك "على شرط البخاري" فإنَّ رجاله كلهم من رجال الشيخَيْن سِوَى الـــراوي لـــه عـــن عبدالرزاق وهو يحيى بن جعفر البخاري فمن شيوخ البخاري وحده، عَلَى أَنَّ في النَّفْسِ وَقْفَةً في تصحيحه لأن أبا قِلابة قد وُصِفَ بالتدليس وقد عنعنه، فإنْ كان سمعه من أنس فهو صحيح الإسناد، وإلا فلا ..."، ثم ساق له شواهد لتقويته.

- في تحقيقه لكتاب "السُّنَّة" لابن أبي عاصم ٢ / ٣٩٠ (رقم ٨١٩) لحديث: "أَتَانِي آتٍ مِـــن رَبِّـــي فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ.

فَقَالَ مُعَاذٌ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُوْلَ اللهِ إِنِّي تَرَكْتُ دَارِي وَمَنْزِلِي فَادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُم. قَالَ : أَنتَ مِنْهُم ..."[2] الحديث قال الألباني:

"إسناده صحيح على شرط مسلم إن كان أبو قلابة سمعه من عَوْف بن مالك فإنـــه قـــد رُمِـــيَ بالتدليس".

=العجيب في التخريج ونقد الحديث، وتتبع الطرق والشواهد والمتابعات، تأليفا وتحققا للعشرات من كتب الحديث. فجذب إليه انتباه طلاب العلم، وصـــار على رأس مدرسة علمية سلفية تخطت تخريج ونقد الحديث إلى إعلاء الدعوة لاتباع عقيدة أهل السنة والجماعة، ونبذ التقليد، والاهتمام بالدليل.

على قائمة أبرز مؤلفاته "سلسلة الأحاديث الضعيفة" و"سلسلة الأحاديث الصحيحة"، و"إرواء الغليل".

انظر: أبو إسحاق الحويني: « تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد »، د. عاصم عبدالله القريوتي: « ترجمة موجزة لفضيلة المحدث (الشيخ) أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني وأضواء على حياته العلمية »، محمد إبراهيم الشيباني: « حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه »، طـــارق عـــوض الله محمد، أبو معاذ: « ردع الجاني المتعدي على الألباني »، عمرو عبدالمنعم سليم: « المنهج السلفي عند (الشيخ) ناصر الدين الألباني ».

وما أعرضه ها هنا إنما هو بحث علمي لا يغض من قدر الشيخ، وقديما قالوا: كفى بالمرء نُبلا أن تعدّ معايبه.

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك، ٤ / ٣٩١ من رواية أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه مرفوعا.

وقال الحاكم عقبه : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(2) رواه ابن أبي عاصم في "السنة"، ٢ / ٣٨٩ : ٣٩٠ رقم (٨١٩) من رواية أبي قلابة عن عَوْف بن مالك رضي الله عنه.

- في نقد حديث: "يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُم ثَلاَثَةٌ كُلُّهُم ابنُ خَلِيْفَةٍ، ثُمَّ لاَ يَصِيْرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُم، ثُمَّ تطلع الرَّايَاتُ السُّوْد مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ فَيَقْتُلُونَكُم قَتْلاً لَم يُقْتَلْهُ قَوْمٌ ..."[١] قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١ / ١٩٥ رقم ٨٥) :

" ... وقد ذهل مَن صححه عن علته، وهي عنعنة أبي قِلابة، فإنه من المدلسين كما تقدم نقله عن الذهبي وغيره في الحديث السابق ولعله لذلك ضعف الحديث ابن عُلَيَّة من طريق خالد كما حكاه عنه أحمد في " العلل " (١ / ٣٥٦) وأَقَرَّهُ، لكن الحديث صحيح المعنى".

وليس الأمر كذلك، بل اختلاف المفهوم هو ما جعلهم لا يعرّجون على عنعنة أبي قلابة[٢]، وممن صححه **الحاكم** في "المستدرك" إذ قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"[٣]، ووافقه **الذهبي**، و**البُوصِيْرِيّ** في "مِصباح الزُّجَاجَة" إذ قال: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات"[٤].

ومما يندرج تحت ذلك أيضا :

- جعل الألباني مِنْ وَجْهَي تضعيفه لحديث "كلكم أفضل منه"[٥] (الذي أورده في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ٨٤) عنعنةَ أبي قِلابة الجَرْمِيّ فقال :

(**1**) رواه ابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، ٢ / ١٣٦٧، رقم (٤٠٨٤)، والحاكم في "المستدرك"، ٤ / ٤٦٣ : ٤٦٤، والبيهقي في "دلائل النبوة"، ٥ / ٥١٥، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، ٣٢ / ٢٨١، من رواية أبي قِلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعا.

وقال الحاكم عقبه : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

ورواه أبو عَمرو الدَّانِيّ، في "السنن الواردة في الفتن"، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري (الرياض: دار العاصمة)، ٥ / ١٠٣٢ : ١٠٣٣، رقم (٥٤٨) من رواية أبي قِلابة عن ثوبان مرفوعا.

(2) يلاحظ أنه تراجع فيما بعد عن حُكمه هناك لأنه وجد متابعة وتصريحا بالسماع، لكن هذا لا يغيّر من أن حكمه كان بالردّ لمجرد العنعنة اتهاما له بالتدليس، وأن هذا خلاف ما عليه أبو حاتم والذهبي وغيرهما ممن يأخذون بالمذهب الآخر في مفهوم التدليس.

ومن أمثلة ردّ الألباني لأحاديث عنعنها أبو قلابة انظر أيضا: الألباني: إرواء الغليل ١ / ٧٥، ٣ / ١٣١، ... وغيره كثير.

(**3**) تقدم قبل حاشية.

(**4**) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة، تحقيق: موسى محمد علي، ود. عزت علي عطية، ط١ (القاهرة، دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٥)، ٣ / ٢٦٣.

(**5**) رواه ابن قُتَيْبَة في "تأويل مختلف الحديث"، تحقيق : محمد عبد الرحيم، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ / ١٩٩٥، ص ٢٦٧ من رواية خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مسلم بن يسار، مرسلا.

وقد أخرجه معمر بن راشد في "الجامع"، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢ (مطبوع بآخر المصنف لعبد الرزاق بن همام، بيروت : المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ / ١٩٨٣)، ١١ / ٢٤٤ : ٢٤٥، رقم (٢٠٤٤٢)، وسعيد بن منصور في السنن، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ / ١٩٨٥)، ٢ / ٣٢٨، رقم (٢٩١٩)، وأبو داود، في "المراسيل"، تحقيق: د. عبد الله بن مساعد بن خضران الزهراني (الرياض: دار الصميعي)، ص ٣٧٦ رقم (٢٩٧) من رواية أيوب عن أبي قلابة مرسلا.

"وهذا الحديث من رواية أبي قلابة عنه، وقد كانت وفاهما بعد المائة ببضع سنين ولكن أبا قلابة مدلس، قال الذهبي في ترجمته من "الميزان" : إمامٌ شهيرٌ من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه مدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدّث منها ويدلس، ولهذا أورده الحافظ برهان الدين العجمي الحلبي في رسالته "التبيين لأسماء المدلسين" (ص ٢١)، وكذا الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين" (ص ٥) وقال : وصفه بذلك الذهبي والعلائي، فلو أَنَّ الحديثَ سَلِمَ من الإرسال لَمَا سَلِمَ من عَنعنة أبي قلابة، فالحديث ضعيف على كل حال".

(٢) مرويات الحسن البصري المعنعنة :

مَن أخذ بتدليس الحسن البصري رحمه الله - وقد قَدَّمْنَا أَنَّ ما وُصِفَ بِهِ من تدليسٍ إنما أُرِيْدَ به مَحض الإرسال - أخضعه لقاعدة ردّ كل عنعنة له - ما لم يثبت تصريحه بالسماع في أيٍّ مِنْ طُرُقِ الحديث، أو يجد لروايته شاهدا أو متابعة -، مع أن الصواب معاملته معاملة المنقطع فحسب كما سبق بيانه.

ويأتي على رأس مَنْ سَارَ على هذا النَّهْجِ في رَدِّ كل عنعنةٍ للحسن : (الشيخ) **ناصر الدين الألباني** رحمه الله، فقد أخذ بذلك في سائر بحوثه الحديثية، ثم تبعه في ذلك مَن أخذ بمنهجه[١].

من ذلك مثلا:

- قوله في "سلسلة الأحاديث الضعيفة":

"... ولا يلزم منه أن يكون الحديث صحيحا لما عُرِفَ من علم "مصطلح الحديث" أَنَّ الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند جمهور علماء الحديث، ولا سيما إذا كان من مُرسل الحسن وهو البصري، قال ابن سعد في ترجمته: "كان عالما جامعا رفيعا ثقة ... ما أرسله فليس بحجة"[٢]. وحتى إنه لو فرض أن الحسن وصل الحديث وأسنده ولم يصرح بالتحديث أو بسماعه مِن الذي أسنده إليه كما لو قال: (عن سَمُرَة) أو (عن أبي هريرة) لم يكن حديثُه حُجَّة، فكيف لو أرسله كما في هذا الحديث؟! قال

---

(1) انظر مثلا: أبو إسحاق الحُوَيْنِيّ، حجازي بن محمد بن شريف، بذل الإحسان (القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤١٠ - ١٩٩٠)، ١ / ٢٤، الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (طنطا، دار الصحابة) أرقام (١٩، ٤٥، ٥٠، ٦٨، ١٤٢، ١٧٣، ...).

(2) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في المجتمع، ١ / ٥٤.

الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال": كان الحسنُ كثيرَ التدليس، فإذا قال في حديث عن فلان ضعف احتجاجه ولا سيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع "[1].

هكذا قال رحمه الله، وهذه هي القاعدة عنده في الحسن البصري، والتي تمسك بها و لم يتهاون فيها أبدا، وقد قدمنا أن عبارة الذهبي إنما أراد بها الإرسال لا التدليس، وإنما كان عليه قَبُول عنعنته أو ردها وفق ثبوت سماعه ممن روى عنه أو انقطاع السند بينهما دون اتهام بالتدليس، وهو الاتهام الذي يقتضي رد كل عنعنة له (على ما فصلناه)[2].

- ومن ذلك قوله في نقد حديث: "لاَ مَهْدِي إِلاَّ عِيْسَى"[3]:

"قلتُ: وهذا إسناد ضعيف فيه علل ثلاث:

الأولى: عنعنة الحسن البصري، فإنه قد كان يدلس.

الثانية: جهالة محمد بن خالد الجندي، فإنه مجهول كما قال الحافظ في " التقريب " تبعا لغيره كما يأتي.

الثالثة: الاختلاف في سنده "[1].

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٥٢٧، وقد تقدمت العبارة.

(2) نعم في سماع الحسن من سَمُرَة ومن أبي هريرة نزاع قديم، ولكن ليس هذا محل بحثنا هنا.

(3) أخرجه ابن ماجه في "السنن"، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، ٢ / ١٣٤٠ : ١٣٤١، رقم (٤٠٣٩)، والحاكم، في "المستدرك"، ٤ / ٤٤١، وأبو نعيم في "الحلية"، ٩ / ١٦١، والقُضَاعِيّ في "مُسند الشِّهَاب"، ٢ / ٦٨ : ٦٩، رقم (٨٩٨ : ٩٠٠)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار"، ٧ / ٥٧١ : ٥٧٢، و"بيان خطأ من أخطأ على الشافعي"، تحقيق: د. الشريف نايف الدعيس، ط١ (بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢)، ص ٢٩٦ : ٢٩٨، وابن عبدالبر، في "جامع بيان العلم وفضله"، ١ / ١٥٥، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"، ٤ / ٢٢٠ : ٢٢١، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، ٤٣ / ١٩٠ : ١٩١، ٤٧ / ٥١٥ : ٥١٨، من طريق محمد بن خالد الجَنَدِيّ عن أَبَان بن صالح عن الحَسَن عن أنس مرفوعا.

وقد أنكره الحاكم فقال عَقِبَهُ: "ذكرتُ ما انتهى إليَّ مِنْ عِلَّةِ هذا الحديث تَعَجُّبًا لا مُحتجًّا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما"، وأقره الذهبي في "تلخيص المستدرك"، وعَدَّهُ الصغاني في الموضوعات في كتابه "الدُّرِّ المُلْتَقَطِ" (تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، الاسم المستعار لسامي التوني)، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ / ١٩٨٥)، ص ٣٤، رقم (٤٤)، وتبعه الشَّوْكَانِيّ في "الفوائد المجموعة"، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِيّ اليماني، إشراف: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١ (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية)، ١٣٨٠ / ١٩٦٠، ص ٥١٠ : ٥١١ رقم (١٢٧)، والفَتَّنِيّ في "تذكرة الموضوعات" (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ص ٢٢٣.

وقال المُنَاوِيّ: " وأما خبر (ولا مهدي إلا عيسى ابن مريم) قال الذهبي : واهٍ، والحاكم أورده متعجبا لا محتجا، والنسائي: منكر. وبفرض صحته يحتمل أنه سقط منه لفظ (زمن) بعد (إلا) وهو مُضمر فيه، أو معناه: لا مهدي كاملا معصوما" (المناوي، فيض القدير، ط٢ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩١ - ١٩٧٢)، ١ / ٤٦٦).

وعلى هذا النهج سار **حمدي عبد المجيد السَّلَفِيّ** في نقد الحديث في تحقيقه لمُسْنَد الشِّهَاب للقُضَاعِيّ[٢] في إعلاله بوجوه منها عنعنة الحسن.

ولا علة في عنعنة الحسن، بل علته الوجهان الآخران اللذين ذكرهما، وإنما هو الخلاف في المفهوم الـــذي أدى للخلاف في النقد، وهو ما رأيناه في نقد أئمة الحديث الذين تكلموا في هذا الحديث فأعلوه دون أن يعرجوا على عنعنة الحسن، منهم **ابن قيم الجوزية** رحمه الله حيث قال في "المنار المنيف" في هذا الحديث :

"فأما حديث "لا مهدي إلا عيسى ابن مريم" فرواه ابن ماجه في سننه عن يونس بن عبد الأعلـــى عـــن الشافعي عن محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس بن مالك عن النبي صـــلى الله عليه وسلم، وهو مما تفرد به محمد بن خالد.

قال محمد بن الحسين الآبُرِيّ في (كتاب) مناقب الشافعي: محمد بن خالد - هذا - غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل، وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر المهدي وأنه من أهل بيته وأنه يمكن سبع سنين ... .. وقال **البَيْهَقِيّ** : تفرد به محمد بن خالد هذا وقد قال الحاكم أبو عبد الله : هو مجهول، وقد اختلف عليه في إسناده فروي عنه عن أبان بن أبي عياش عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد وهو مجهول عن أبان بن أبي عياش وهو متروك عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو منقطع، والأحاديث علـــى خروج المهدي أصح إسنادا"[٣]. وكذا فعل **البيهقي** - أيضا - في "معرفة السنن والآثار"[٤] وفي "بيـــان خطأ من أخطأ على الشافعي"[٥] في نقد هذا الحديث.

(**1**) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ١ / ١٧٥.

(**2**) القُضَاعِيّ، مُسْنَد الشِّهَاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلَفِيّ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ - ١٩٨٥)، ٢ / ٦٨ : ٦٩، رقم (٨٩٨).

(**3**) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عَبْد الرَّحْمَن بن يحيى المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، أعده وأخرجه: منصور بن عبد العزيز الـــسماري، ط١ (الرياض: دار العاصمة)، ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦)، ص ٨٩ : ٩٠.

(**4**) البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ)، ٧ / ٥٧٢.

(**5**) البيهقي، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، مرجع سابق، ص ٢٩٩ : ٣٠٠.

وعلى هذا النهج سار **ابن عَسَاكِر** في "تاريخ دمشق" في نقد الحديث[1]، و**ابـــن الجَــوْزِيّ** في "العلـــل المتناهية"[2]، و**البُوْصِيْرِيّ** في "مصباح الزجاجة"[3].

فلم يلتفتوا إلى عنعنة الحسن و لم يرو شبهة تدليس، إلا في الوجه الأخير حيث جاءت الروايـــة مرســـلة فنقده البيهقي بالانقطاع، ويريد به الإرسال لا التدليس فما في روايته عن النبي صلى الله عليـــه وســـلم بالعنعنة تدليس البتة.

وكذا فعل الحافظ **الذهبي** حيث تكلم عن وجوه نقد الحديث دون أن يلتفت لعنعنة الحسن فقال:

"... وأبان بن صالح صدوق، وما علمت به بأسا، لكن قيل إنه لم يسمع من الحسن، ذكره ابن الصلاح في أماليه، ثم قال محمد بن خالد شيخ مجهول. قلت : قد وثقه يحيى بن معين، والله أعلم. وروى عنه ثلاثة رجال سوى الشافعي.
وللحديث علة أخرى :
قال البيهقي : أخبرنا الحاكم حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد المذكر من كتابه حدثنا عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بمصر حدثنا المفضل بن محمد الجندي حدثنا صامت بن معـــاذ قال: عدلت إلى الجَنَد فدخلت على محدث لهم فوجدت عنده عن محمد بن خالد الجندي عن أبان بن أبي عياش عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت : فانكشف ووَهَى"[4].

- ومن ذلك نقده لحديث: "إِنَّ مِن السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشتَهَيْتَ"[5] حيث أورد للحديث علـــتين اقتضتاه أن يجزم بكونه موضوعا، ثم قال: "وثمت علة ثالثة وهي عنعنة الحسن وهو البصري فقد كـــان

---

(1) انظر : ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٧ / ٥١٨.

ومن المتأخرين أيضا ممن فعل ذلك : العظيم آبادي في عون المعبود، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلميـــة، ١٤١٥)، ١١ / ٢٤٤، والمبـــاركفوري في تحفـــة الأحوذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ)، ٦ / ٤٨٤ : ٤٨٥.

(2) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣)، ٢ / ٨٦٢ : ٨٦٣.

(3) البوصيري، مصباح الزجاجة، مرجع سابق، ٣ / ٢٥٢.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣ / ٥٣٥ : ٥٣٦.

(5) أخرجه ابن ماجه في "السنن"، كتاب الأطعمة، باب من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت، ٢ / ١١١٢، رقم (٣٣٥٢)، وأبو يَعْلَى في "المسند"، ٥ / ١٥٤ (٢٧٦٥)، وابن حبان في "الضعفاء"، ٣ / ٤٧، وابن عدي في "الكامل"، ٧ / ٤٤، وأبو نعيم في "الحلية"، ١٠ / ٢١٣، والبيهقي في "شعب الإيمان"، ٥ / ٤٦، رقم (٥٧٢١)، من رواية بَقِيَّة بن الوَلِيْد عن يُوسُف بن أبي كَثِيْر عن نوح بن ذَكْوَان عن الحسن عن أنس رضي الله عنه مرفوعا. =

يدلس"[1].

وليست بعلة، كما أوضحنا، بل علته غيره[2].

- ومن ذلك قول محقق "المعجم الكبير" للطبراني (الشيخ) **حمدي عبد المجيد السَّلَفِيّ** في تعليقه على حديث عِمْرَان القَطَّان عن الحسن عن صَعْصَعَةَ بن مُعَاوِيَة أنه لَقِيَ أبا ذَرٍّ بالرَّبَذَة[3] يسوق بعيرا له عليه مزادتان ... الحديث[4]، فقال المحقق في الحاشية : "وفي الحديث عنعنة الحسن البصري".

وقد ادعى العلامة الألباني أن الأئمة النقاد من طريقتهم الإعلال بعنعنة الحسن ومثَّل بالسيوطي في "اللآلئ المصنوعة" فقال الألباني : " ... ومن طريقة الأئمة النقاد إعلال الحديث بعنعنة الحسن البصري؛ فانظر اللآلئ المصنوعة ٢ / ٣٨٩ ..."[5].

وهو يريد قول **السُّيُوْطِيّ** رحمه الله تعقيبا على الحديث المروي من طريق خالد بن خِدَاش ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن صَخْرِ بن قُدَامَةَ مرفوعا: " لاَ يُوْلَدُ مَوْلُوْدٌ بَعْدَ المِائَتَيْنِ للهِ فِيْهِ حَاجَةٌ"[6] قال:

= وقال أبو نعيم عَقِبَهُ : "غريب من حديث الحسن عن أنس، لا أعلم رواه عنه إلا نُوح"، وقال ابن عَدِيّ عقبه: "وهذه الأحاديث عن الحسن عن أنس ليست بمحفوظة".

وقال ابن الجَوْزِيّ في "الموضوعات" ٣ / ٣٠: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ابن حبان: يحي بن عثمان منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به. قال : ويجب التَّنَكُّبُ على حديث نوح".

وانظر أمثلة أخرى كثيرة لرده المرويات بعنعنة الحسن في "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، مثلا أرقام: (١٧٤، ٢٤١، ٣٣٢، ٣٤٢، ٩٣٨، ٩٥٣، ٩٨٥، ١١١٣، ١١٦١، ١٢٣٨، ١٢٨٦، ١٣٨٨، ١٤٤٢، ١٤٤٦، ١٤٧٧، ١٧١٧، ١٨٠٢، ١٨٥٨، ١٩٦٢، ...)

(**1**) السابق، ١ / ٤١٤.

(**2**) ولا نطيل النقل في هذا الشأن، فانظر - إن شئت - أمثلة لذلك في: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ١ / ٥٠٣، ٥١٦، ٥٣٦، ٦٩٦، ٢ / ٢٥، ...، الألباني، تحقيق "رفع الأستار" للصَّنْعَانِيّ، ص ٦٦، ١١٣، الحاشية ٩٨، الألباني، تحقيق "كلمة الإخلاص" لابن رَجَب، ص ٤٧، الحاشية ٢، الألباني، إرواء الغليل، ٥ / ٣٥٥، ...

(**3**) وقع في المطبوعة (الزبدة) بزاي معجمة ودال مهملة، وهو تصحيف.

والرَّبَذَة: موضع معروف بالجزيرة العربية قرب المدينة قريب من ذات عِرْق على طريق الحاج إذا رحلت من فيد تريد مكة، وبها قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١ / ٦٨، ٣ / ٢٤، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ٢ / ١ / ١٣١، ابن خَلِّكَان، وَفَيَات الأَعْيَان، ٦ / ١٦٤).

(**4**) أخرجه أحمد، في "المسند"، ٥ / ١٥١، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٤، والطبراني في "المعجم الكبير"، ٢ / ١٥٤ : ١٥٥، رقم (١٦٤٤).

(**5**) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٢ / ٣٧٠.

(**6**) رواه ابنُ قَانِع في "معجم الصحابة"، تحقيق : صلاح سالم المصراتي، ط١ (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨ هـ)، ٢ / ٢٢ : ٢٣، رقم (٤٦٤) من رواية أيوب عن الحسن عن صخر بن قدامة مرفوعا.

ورواه الطبراني في "المعجم الكبير"، ٨ / ٢٧، رقم (٧٢٨٣) من رواية خالد بن خداش به، بلفظ: "بعد سنة مائة ...". =

"حكى السَّاجِيُّ عن علي ابن المَدِيْنِيّ أنه كان يضعف خالد بن خداش في روايته عن حماد بن زيد، وعن يحيى بن معين أن خالد انفرد عن حماد بأحاديث، وقال ابن مَنْدَه: صخر بن قدامة[١] مختلف في صحبته. قال الحافظ : لم يصرح بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يصرح الحسن بسماعه منه فهذه علة أخرى لهذا الخبر[٢]. انتهى، والله أعلم"[٣].

فإعلال الحديث بوجوه منها عنعنة الحسن عن صخر بن قدامة وعدم تصريح صخر بن قدامة بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم لا يريد بها الحافظ اتهام الحسن بالتدليس ولا الإعلال بالتدليس، بل أراد به الانقطاع، وذلك أن صخر بن قدامة لا تُعْرَفُ له روايةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذه الرواية، وفي الجزم بصُحبته خلاف إذ روايته الوحيدة هذه لم يصرح فيها بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم فلا دليل على لقياه النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هنا فهو بين كونه صحابيا مقبول الرواية أو تابعيا مجهول الحال والعين منقطع الرواية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا دليل على سماع الحسن منه فلم يصرح بالسماع ولا عرف تاريخ مولده أو وفاه فينظر في المعاصرة ومن هنا فشبهة الانقطاع قوية قائمة. ولا ذِكْر للتدليس ها هنا.

(٣) مرويات مَكْحُول الشامي المعنعنة :

قدمنا في الفصل الأول[٤] أَنَّ مكحولَ الشاميّ كان كثيرَ الإرسال عن الصحابة وأن ابن حبان وصفه بالتدليس مريدا غير المعنى المستقر عند المتأخرين، ثم جاء الحافظ الذهبي فأطلق القول فيه فقال: "صاحب تدليس، يروي بالإرسال عن أُبَيّ وعُبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة"[٥]، وقال : "يرسل كثيرا،

= والرمادي في تاريخه (كما قال الذهبي في "الميزان" ١ / ٦٣٠) من رواية خالد بن خداش، به، بلفظ: "بعد ستمائة". وقال الذهبي عقبه : "والحديث منكر" (ميزان الاعتدال، ١ / ٦٣٠).

(1) هو: صخر بن قدامة، العقيلي، مختلف في صُحبته، تفرد بحديث: "لا يولد بعد سنة مائة مولود لله فيه حاجة" (على خلاف في اللفظ). قال الذهبي: "كأنه تابعي" (تجريد أسماء الصحابة، ١ / ٢٦٤).

(انظر ترجمته في: الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق : حمدي السلفي، ط١(بغداد: وزارة الأوقاف)، ٨ / ٣١، ابن عَبْد البَرّ، الاسْتِيْعَاب، ٢ / ١٩٢، ابن الأثير، عز الدين، أُسد الغابة، ٣ / ١٤، الذهبي : تجريد أسماء الصحابة، ١ / ٢٦٤، الصَّفَدِيّ، الوافي بالوفيات، ١٦ / ٢٩٠، ابن حجر، الإصابة، ٢ / ١٨٠، ...)

(2) نقلها السيوطي عن ابن حجر في الإصابة، ٢ / ١٨١ (بتصرف يسير).

(3) السيوطي: اللآلئ المصنوعة، ٢ / ٣٨٩.

(4) انظر ص ١٥٨ : ١٥٩.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤ / ١٧٧.

ويدلس عن أُبيّ بن كعب وعُبَادَة بن الصَّامِت وعائشة والكِبَار"[١] والذهبي يريد بالتدليس هنا اصطلاح جمهور المتقدمين - كما قدمنا - وهو مغاير لمفهومه عند ابن حجر، إلا أن ابن حجر أخذ بظاهر قول الذهبي - مع تفاوت المفهوم - فجعله في المدلّسين، وأدرجه في الطبقة الثالثة منه.

وهذا القول في مكحول يقتضي تحري التصريح بالسماع في مروياته وردّ ما لم يصرح فيها بالسماع، وقد أخذ من المعاصرين بذلك العلامة الألباني فأعلَّ ما لم يصرح فيه بالسماع [٢]، فمن ذلك أنه أعلَّ حديث:

"مَنْ قَالَ حِيْنَ يُصْبِحُ أَوْ يُمْسِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلاَئِكَتَكَ وَجَمِيْعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُوْلُكَ أَعْتَقَ اللهُ رُبُعَهُ مِن النَّارِ، فَمَنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَعْتَقَ اللهُ نِصْفَهُ، وَمَنْ قَالَهَا ثَلاثًا أَعْتَقَ اللهُ ثَلاَثَةَ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ قَالَهَا أَرْبَعًا أَعْتَقَهُ اللهُ مِن النَّارِ"[٣]

وهو من رواية هشام بن الغَاز بن رَبِيْعَة عن مكحول الدمشقي عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا، فأعله الألباني من وجهَيْن قال في أحدهما :

"اختلفوا في سماعِ مكحول من أنس، فأثبته أبو مِسْهَر ونَفَاهُ البُخَارِيُّ، فإِنْ ثَبَتَ سماعُهُ منه فالعلة عنعنة مكحول فقد قال ابن حبان: ربما دَلَّسَ"[٤]

وهذا مثالٌ واضحٌ لأثر اختلافهم في مفهوم التدليس في نقد المرويات، فقد قدمنا مرادَ ابن حبان رحمه الله وأن مفهومه لاصطلاح التدليس مغاير لمفهوم الألباني رحمه الله. وكان من أثر ذلك أَنْ عَده هنا من وجوه تضعيف هذا الحديث، بل وبالرغم من أنه وجد للحديث طريقا أخرى ضعيفة إلا أنه لم ير أنها صالحة للاعتضاد برواية مكحول هذه لتتقوى فقال :

"ولا يُقَالُ : ينبغي أن يكون هنا مقبولا لمتابعة مكحول إياه لأننا نقول : يَمْنَعُ من ذلك أمور، الأول: أنَّ مكحولَ قد رُمِيَ بالتدليسِ ورواه بالعنعنة كما سبق فيحتمل أن يكون بينه وبين أنس

---

(1) تذكرة الحفاظ، ١ / ١٠٧ - ١٠٨.

(2) وأخذ بهذا القول أيضا حمدي عبد المجيد السلفي، انظر مثلا تحقيقه لمسند الشاميين للطبراني، ١ / ٢١٤، رقم (٣٨٣).

(3) رواه أبو داود في "السنن"، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، ٥ / ٣١١ : ٣١٢، رقم (٥٠٦٩)، وأبو نعيم في "الحلية"، ٥ / ١٨٥، من رواية هِشَام بن الغاز، به.

وللحديث طرق أخرى لا مجال لبسطها ها هنا.

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٣ / ١٤٣ : ١٤٤، رقم (١٠٤١).

مسلم بن زياد هذا أو غيره فيرجع الطريقان حينئذ إلى كونهما من طريق واحدة لا يعرف تابعيها عينا أو حالا فمن جَوَّدَ إسناده أو حسَّنَه لعله لم يتنبه لهذا"[١]

والحق أن من جَوَّد أو حَسَّن الحديث لم يفعل هذا غفلة أو لعدم انتباه منه وإنما لأنه يأخذ بالمفهوم الآخر للتدليس فلا يعدّ مكحولا مدلسا أصلا ولا يعد هذا سببا لضعف الرواية[٢]، وممن سار على هذا النهج **ابن القَيِّمِ** - رحمه الله - فقد قال عقبه في "زاد المعاد": "حديث حسن"[٣].

وممن أخذ بهذا المفهوم الآخَر - أيضا - ولم يعد مكحولا مدلسا فلم يرد عنعنته :

- التِّرْمِذِيّ :

أخرج له في "السنن" روايته بالعنعنة عن وَاثِلَة بن الأَسْقَع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"لا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لأخيك فيرحمه الله ويبتليك"[٤]، وقال عقبه :

"هذا حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع وأنس بن مالك وأبي هِنْد الدَّارِيّ، ويُقالُ أنَّه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هؤلاء الثلاثة".

هكذا نصَّ الترمذي رحمه الله تعالى على أنَّ وَاثِلَةَ بنَ الأَسْقَع من شيوخ مكحول، وقد روى عنه هنا بالعنعنة، ولو كان يعده مدلسا لَمَا كان له أن يقبل عنعنته في هذه الرواية ولا أن يحسّنها[٥]، فلما فعل دلَّ على أثر اختلاف المفهوم في نقد الرواية.

وقد ضعف الألباني هذا الحديث في كتابه "ضعيف الترغيب والترهيب"[٦] لضد هذا - وهو اختلافهم في مفهوم التدليس الذي انعكس على نقد الرواية - وتعقيبا على قول الترمذي المتقدم "حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة" قال:

---

(1) السابق ٣ / ١٤٥.

(2) هذا عند مَنْ يُثْبِتُ سَمَاعَ مَكحولٍ من أنس رضي الله عنه (ومنهم أبو مسهر، كما أسلفنا)، أما من لا يثبت سماعه منه فيبقى الانقطاع في السند.

(3) ابن القيم، زاد المعاد، ٢ / ٣٧٢.

(4) رواه الترمذي في "السنن"، كتاب صفة القيامة، باب (لم يُسَمَّ)، ٤ / ٦٦٢، رقم (٢٥٠٦)، الخطيب البغدادي، في "تاريخ بغداد"، ٩ / ٩٥، وأبو الشيخ في "الأمثال"، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد، ط٢ (الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨ - ١٩٨٧)، ص ٢٤٠، رقم (٢٠٢)، والبيهقي، في "شعب الإيمان"، ٥ / ٣١٥، رقم (٦٧٧٧)، والطبراني في "المعجم الأوسط"، ٤ / ١١٠ : ١١١، رقم (٣٧٣٩) عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه مرفوعا.

(5) وهو إسناد فرد لا متابع له، قال الطَّبَرَانِيّ : "لم يرو هذا الحديث عن مكحول إلا برد، ولا عن برد إلا حفص، ولا يُرْوَى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد" (الطبراني، المعجم الأوسط، ٤ / ١١١).

(6) ٢ / ١٣٧، رقم (١٤٧٠).

"قلتُ: نَعَم، لكنه صاحب تدليس كما قال الذهبي في الميزان، فالنفس لا تطمئن لرواية مثله إلا إذا صرح بالتحديث"[١].

ولا مجال للإطالة في هذا الفصل فما يُقَالُ هنا إنما هو ثمرة طبيعية وحتمية للفصل السابق، وفيما قلناه ها هنا كفاية، وقد أكثرنا هناك من الأمثلة التي بينت المقصود، والله المستعان.

---

(1) الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب، ٢ / ١٣٧.

الخاتمة

ونتائج البحث

[ ] الخاتمة ونتائج البحث

بعد هذه الدراسة الواسعة حول واحد من مصطلحات علم مصطلح الحديث هو مصطلح (التـــدليس) وما اتصل به من مفاهيم أخرى نستطيع أن نستخلص النتائج التالية:

- المصطلحات العلمية في تراثنا الإسلامي تمثل قيمة هامة حملت فِكْر هذه الأمة وتنقلت به عبر مختلــف العصور حتى يوم الناس هذا.

وقد أولاها علماؤنا - جزاهم الله عن هذا الدين خير الجزاء - كل عناية فناقشوها طويلا، وتباحثوا فيها بحوثا عميقة راسخة، ابتغاء الوصول للحقيقة العلمية النقية الصحيحة، فأصلوا الأصول وقعَّدوا القواعـــد، وأفردوا لها المؤلفات، وتنوعت دراساتهم وبحوثهم في هذا الصدد بين اعتراض وتَعَقُّبٍ وتذييل وتنكيــت واستدراك ودفاع وشرح ونَظْم... إلى غير ذلك.

ومن ثمَّ فإن المصطلحات العلمية في الوقت الذي تمثله من ثروة فكرية ثمينة هي مثار اعتزازنا وهـــي وفي الوقت نفسه تمثل أمانة لا يحق لنا التلاعب بها، ومن هنا فإن الحفاظ على دلالة المصطلح العلمـــي أمانـــة هامة يجب على العلماء والباحثين أن يحافظوا عليها، فليس من حقهم تغيير مفهـــوم مـــا اســـتقر مـــن اصطلاحات، أو إضافة مفاهيم جديدة لها، أو الانحراف بمفهومها إلى معانٍ أخرى، نعـــم مـــن حقهـــم استحداث اصطلاحات جديدة لمعان لم توضع لها اصطلاحات سابقة شريطة ألا تتعارض أو تتداخل مع ما استقرّ.

إن تغيير المفاهيم المستقرة في تراثنا العربي والإسلامي يؤدي لمفسدة عظيمة حيث ينحرف بهذه المفـــاهيم وينشئ لهان معانٍ لم يقصدها قائلوها ممن سبقونا، وتؤدي لنتائج خاطئة، وتنسب للأهل العلـــم مـــا لم يقولوه أو يقصدوه أو يفكروا فيه.

- إن الحاجة الآن مُلِحّة إلى المضيّ قُدُمًا في العناية بتحرير الاصـــطلاحات في تراثنـــا العلمـــي العـــربي والإسلامي، ودراسة العلاقة بين هذه الاصطلاحات، وتحديد المدارس العلمية والفكرية في كل ذلك، وهي حاجة عاجلة لا يصلح التراخي فيها أو تأجيلها، يُعِين على ذلك اليوم ما توفر من كثير مما حُقِّقَ وطُبِـــعَ ونُشِرَ من تراثنا هذا الثمين ورقيا وإلكترونيا، كما يعين عليه - بفضل الله تعالى - ما توفر مـــن تقنيـــة

عصرية يسرت سُبُلَ تخزين المعلومات واستدعائها وتكشيفها ومقارنتها وغير ذلك، وهو ما يسهل البحث ويعجله ويؤدي لنتائج أكثر دقة وإحاطة وتحريرا.

- إن علم مصطلح الحديث، بل أصول الحديث عامة ليست بمعزل عن الحياة، بل إن هذه المصطلحات والقواعد الحديثية التي قد يُظَنُّ أنها ترف فكري يُتداول في دهاليز البحث العلمي وعلى صفحات الكتب الصفراء تؤثر في حياتنا أيما تأثير، وفي ديننا ومعتقدنا وفهمنا لكتاب وسنة نبيه وأصول وفروع هذا الدين الحنيف، وما عُنِيَ بها علماؤنا الأجلاء إلا لما وجدوا من صادق الحاجة إلى تأصيل هذا العلم وتحريره والتقعيد له، ومتابعة كل ذلك بالبحث والتمحيص والنقد والتصحيح.

- إن مصطلح (التدليس) من المصطلحات التي كان لها أثر بعيد الغور في جرح وتعديل الرواة والعلماء الذين نقلوا إلينا هذا الدين من خلال مسموعاتهم ومروياتهم، وإن ما وُصِفُوا به من تعديلٍ أو تجريح هو المتحكم في قَبول مروياتهم هذه التي حُمِلَتْ إلينا عبر القرون، وإن الخطأ في وصف أي منهم يؤثر بالسلب على قبول هذه المرويات، التي هي في واقع الأمر ديننا، وقديما قال محمد بن سيرين (رحمه الله تعالى): " إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم "[1]، وإِنَّ هؤلاء الرواة إِنْ هُمْ إلا نَقَلَة هذا الدِّيْن نحملُ عنهم دينَنَا، ومن هنا فإنَّ علينا أن ننظر كل النظر في دقة ما نصفهم به من ألقاب جرحا وتعديلا.

- إن (المدلَّس) في اصطلاح الأئمة المتقدمين ليس على معنىً واحد، ولا على اصطلاح متفق عليه، فلا نعطي الكلمة حكما واحدا، فلها معانٍ متعددة بصريح عباراتهم، ومفهوم كلامهم. فإذا جاء عن أحدٍ من الأئمة وصف حافظ بالتدليس، فلا نعطيه وصف التدليس المعروف عند المتأخرين، وهو رواية الراوي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه، وحين نصنع هذا نجني على الأحاديث، ونجني على الرواة.

- إن مصطلح (التدليس) وتصريفاته جرى استخدامه لدى الرواة والعلماء والنقاد وعلماء الأصول بمعان مختلفة ومدلولات متعددة، منها المتداخل، ومنها المختلف حصرناه في خمسة مذاهب واستعمالات.

- إذا كان لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح فإن المُشَاحَّةَ كُلَّ المُشَاحَّةِ أَنْ يُسْتَخْدَمَ نفسُ الاصطلاح لأكثر من مدلول، وإن الفساد في الدين أن يتجاهل الباحثون والعلماء اختلاف هذا المفهوم لدى المدارس المتعددة، وهذا ما جرى التعامل به مع هذا المصطلح محل الدراسة بكل أسف.

---

(1) رواه الخطيب البغدادي، في الكفاية، ص ١٢٢.

- جرى استخدام جمهور القدماء لمصطلح (التدليس) بمعنى فصلناه في دراستنا هذه، ثم جاء مِن بعدهم المتأخرون من المحدثين فاتخذ جمهورهم اصطلاحًا مغايرا للأول مع استخدام نفس الاصطلاح، ثم حَكَّمَ المتأخرون مفهومهم على نصوص الأقدمين، مما أدى لنتائج خاطئة غير حميدة.

- إن اصطلاح (المرسل الخفي) استحدثه المتأخرون من المحدثين و لم يكن موجودا من قبل، وكان لدى المتقدمين داخلا مفهومه في " التدليس " اسما لا حُكْمًا.

- كثير من عبارات المتقدمين التي وصفوا بها رواة بأنهم مدلسون أو يدلسون أو دلسوا إنما أرادوا بها الإرسال والانقطاع لا التدليس باصطلاح المتأخرين، وهو ما لم يراعهِ من المتأخرين فريق أخذوا هذه النصوص على اصطلاحهم هم فأدرجوهم في المدلسين وسلطوا عليهم أحكام المدلسين.

- إن ما هو شائع لدى المعاصرين من ذم للمدلسين ومن انطباع ازدراء من فعله لا محل له من الحقيقة في كثير من الحالات، فقد كانت للتدليس دوافع مختلفة منها المحمود المقدر المشكور ومنها المذموم ومنها المعذور فاعله، ومن هنا تفاوتت أحكامه لدى القدماء بين التحريم والكراهة والإباحة، وفق معايير وضعوها.

- كان اختلاف مفهوم التدليس لدى أهل العلم قديما وحديثا وراء قوائم طويلة حشدت فيها كثير من أعلام الإسلام، فقد جُمِعَ فيها كل مَنْ وُصِفَ بذلك دون مراعاة لتفاوت مفهومه لدى قائليه، ومن هنا فإن الدعوة قائمة لتحرير هذه المؤلفات التي هي مصدر النقد العلمي للرجال لدرء المفسدة، والوصول للراجح من الأحكام.

- إن للتدليس صورًا عدة، ولكل صورة حكمها الخاص، بل لكثير من المدلسين أحكام واعتبارات خاصة يجب مراعاتها عند نقد مروياتهم، وإن من التدليس ما هو عام ومنه ما هو خاص براو معين، ومن الروايات ما يؤمن فيها من التدليس لأنها من رواية المدلس عن شيوخ معينين أو من روايات شيوخ معينين عن المدلس، كل هذا يجب مراعاته في نقد مرويات المدلسين.

... والله المستعان.

الفهارس

فهرست الآيات

فهرست الأحاديث والآثار[1]

---

(1) غير محتسب في الترتيب الهجائي (الـــ) التعريف. والأرقام تشير إلى رقم الصفحة.

فهرست الأعلام

(تنبيه: لم تحتسب في الترتيب الهجائي الألفاظ: أبو، ابن، بن، أم، الـ التعريف)

قائمة المصادر والمراجع[1]

- القرآن الكريم.

***

- الآجُرِّيّ، أبو عُبَيْد. ١٤١٨ - ١٩٩٧. سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيّ أبا داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانِيّ في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم. دراسة وتحقيق د. عبدالعليم عبدالعظيم البَسْتَوي. مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة ؛ وبيروت: مؤسسة الريان، ط١.
- إبراهيم مصطفى ؛ وأحمد حسن الزيات ؛ وحامد عبدالقادر ؛ ومحمد علي النجار ؛ إشراف: عبدالسلام هارون. ١٩٦٠ م - ١٩٦١م. المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية، - ط٢.
- الأبياري، عبدالهادي بن رضوان. ١٣٢٣هـ. نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني. القاهرة: المطبعة المَيْمَنِيَّة.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م. جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط. دمشق: مكتبة الحلواني.
- ابن الأثير، عز الدين، علي بن محمد. (بدون تاريخ). اللُّبَاب في تهذيب الأنساب. بيروت: دار صادر.
- الإثيوبي، محمد بن علي بن آدم. ١٤١٤ - ١٩٩٣. إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (وتعرف بشرح ألفية السُّيُوْطِيّ). المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ج١، ٢، ط١.
- الأجهوري، عطية بن عطية. ١٣١٠ هـ. حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني. القاهرة: المطبعة العثمانية.
- الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني. مراجعة: علي محمد البجاوي. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر.
- أبو إسحاق الحويني، حجازي بن محمد. ١٤١٠ - ١٩٩٠. بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبدالرحمن. القاهرة: مكتبة التربية الإسلامية، ج ١، ٢.
- الألباني، محمد ناصر الدين،

(1) لم تُحتسب في الترتيب الهجائي (الـ التعريف، أبو، ابن، بن).

* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في المجتمع. بيروت: المكتب الإسلامي، ثم: الرياض: مكتبة المعارف.
* ١٣٩٩ - ١٩٧٩. إرواء الغليل في تخريج أحاديث " منار السبيل ". بيروت: المكتب الإسلامي، ط١.
* ١٤٠١ - ١٩٨١. التوسل أنواعه وأحكامه. إعداد: محمد عيد العباسي، بنها، مصر: دار العلم، ط٤.
- البخاري، محمد بن إسماعيل،
* التاريخ الكبير. تحقيق: عبدالرَّحْمَن بن يحيى المعلمي اليماني. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
* الجامع الصحيح المسند المختصر (ويعرف بصحيح البخاري) (مطبوع مع فتح الباري)
* ١٣٩٦هـ. الضعفاء الصغير. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي (مطبوع معه الضعفاء والمتروكين للنسائي)
- البقاعي، إبراهيم بن عمر. ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية. تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل. الرياض: مكتبة الرشد، ط١.
- ابن بلبان، علي بن بلبان بن عبدالله. ١٤٠٨ - ١٩٨٨. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.
- البُلْقِيْنِيّ، سراج الدين، عمر بن رسلان. ١٩٧٤م. محاسن الاصطلاح. تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن، بنت الشاطئ. القاهرة: مطبعة دار الكتب (طبع معه "مقدمة ابن الصلاح")
- البيقوني، عمر (أو: طه) بن محمد بن فتوح، المنظومة البيقونية (مطبوع مع النخبة النبهانية)
- البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٩٧١. السنن الكبرى. بيروت: دار المعرفة (ذُيِّلَت حواشيها بكتاب "الجوهر النقي")
- التبريزي، منلا حنفي. شرح الديباج المذهب. القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- التِّرْمِذِيّ، محمد بن عيسى. ١٩٣٧م. الجامع الصحيح (المعروف بسنن التِّرْمِذِيّ). تحقيق: أحمد محمد شاكر ؛ ومحمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
- الترمسي، محمد محفوظ بن عبدالله. ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م. منهج ذَوِي النَّظَر شرح منظومة علم الأثر. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ط٣.

- التَّهَانَوِيّ، محمد أعلى. ١٩٦٩. كشاف اصطلاحات الفنون. تحقيق: لطفي عبدالبديع ؛ وعبد المنعم محمد حسنين. راجعه: أمين الخولي. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للكتاب.
- الجُرْجَانِيّ، الشريف، علي بن محمد.
* (بدون تاريخ). التعريفات. تقديم: د. أحمد مطلوب. بغداد: دار الشئون الثقافية العامة)
* (بدون تاريخ). المختصر في أصول الحديث. تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد. الإسكندرية: دار الدعوة
- ابن جَماعة، بدر الدين، محمد بن إبراهيم. ١٤٠٦ هـ. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، دمشق: طبعة دار الفكر، ط ٢.
- ابن الجَوْزِيّ، عبدالرحمن بن علي،
* ١٣٨٦ - ١٩٦٦. الموضوعات. تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. المدينة: المكتبة السلفية، ط١.
* ١٩٢٨م. تلبيس إبليس. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ط١.
* ١٩٨٤. الضعفاء والمتروكين. تحقيق: عبدالله القاضي (الاسم المستعار لأبي الفداء سامي التوني). بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.
- الجَوْهَرِيّ، إسماعيل بن حماد. ١٤٠٤ - ١٩٨٤. تاج اللغة وصِحَاح العربية، المعروف بالصَّحَاح. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار. بيروت: دار العلم للملايين، ط٣.
- الجوهري، علي بن الجعد بن عبيد. ١٤٠٥ - ١٩٨٥. مسند ابن الجعد (ويسمى أيضا " حديث علي بن الجعد "، و" حديث الجعديات " و" الأجزاء الجعديات " و" الجعديات "). تحقيق: عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالهادي. الكويت: مكتبة الفلاح، ط١.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد.
* ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م. الجرح والتعديل. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١.
* ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م. تقدمة المعرفة. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط ١. (مطبوع مع: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم)
* ١٣٧٤هـ. علل الحديث. القاهرة: المطبعة السلفية، ط ١.

* ١٩٧٧م. المَرَاسِيْل. بيروت: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوچاني. ط ١.
- (الشريف) حاتم بن عارف العوني.
* ١٤١٦ - ١٩٩٦. المنهج المقترح لفهم المصطلح. الرياض: دار الهجرة، ط١.
* ١٤١٨ -١٩٩٧. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ؛ دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري. الرياض: دار الهجرة، ط١. (أصله أطروحة بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة)
* ١٤٢١. إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرَيْن. مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١.
- الحازمي، محمد بن موسى. شروط الأئمة الخمسة. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. لكهنؤ، الهند: مطبعة ندوة العلماء.
- الحاكم، النَّيْسَابُوْرِيّ، محمد بن عبدالله.
* ١٣٥١ - ١٩٣٢. المدخل في أصول الحديث. تحقيق، راغب الطباخ. حلب: المطبعة العلمية.
* ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. معرفة علوم الحديث. تحقيق: (السيد) معظم حسين، و: أم أي دي فِل (أكسن). بيروت: دار الكتب العلمية.
* ١٩٨٣م. المدخل إلى كتاب الإكليل. تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد. الإسكندرية: دار الدعوة.
* المستدرك على الصحيحين. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
* ١٤٠٤ - ١٩٨٤. سؤالات الدَّارَقُطْنِيّ.تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. الرياض، مكتبة المعارف.
- ابن حبان، البستي، محمد بن حبان.
* ١٩٥٩م. مشاهير علماء الأمصار. تحقيق: م. فلايشهمر (فليشهمر). القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، ط١.
* ١٣٩٣ - ١٩٧٣. الثقات. تصحيح: محمد عبدالرشيد. حيدر آباد الدكن، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١.
* ١٣٩٦هـ. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي، - ط١.

- ابن حجر، العَسْقَلَانِيّ، أحمد بن علي.

* (بدون تاريخ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المعروف بطبقات المدلسين. تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، ط١. (وهي الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة، وإليها إحالة الأرقام، إلا أن نخصص الإحالة بغيرها)

* (بدون تاريخ). فتح الباري. بعناية: محمد فؤاد عبدالباقي ؛ ومحب الدين الخطيب. بيروت: دار المعرفة.

* (بدون تاريخ). هدي الساري مقدمة فتح الباري، مطبوع مع فتح الباري.

* (بدون تاريخ). نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر. المدينة: المكتبة العلمية، ط٣. (مطبوع مع نزهة النظر لابن حجر أيضا)

* (بدون تاريخ). نُزْهَة النَّظَر شرح نُخْبَة الفِكَر. المدينة: المكتبة العلمية، ط٣. (مطبوع معه نخبة الفكر لابن حجر أيضا) (أعادت نشره مصورا: القاهرة: مكتبة الفرقان، ١٩٧٥)

* ١٣٢٥ هـ. تهذيب التهذيب. حيدر آباد الدكن، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١.

* التلخيص الحبير. حققه ونشره: (السيد) عبدالله هاشم اليماني، المدينة المنورة.

* ١٤٠٦ - ١٩٨٦. لسان الميزان. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١.

* ١٤١١ - ١٩٩١. تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. حلب: دار الرشيد، ط٣.

* ١٤١٤ - ١٩٩٣. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المعروف بطبقات المدلسين. تحقيق: د أحمد بن علي سير المباركي. الرياض: المؤلف، ط٢.

* ١٤١٥ - ١٩٩٤. النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي. الرياض: دار الراية، ط٣.

- ابن حزم، الظاهري، علي بن أحمد. (بدون تاريخ). الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: زكريا علي يُوسُف.

- حماد الأَنْصَاري، حماد بن محمد.

* ١٤٠٥ - ١٩٨٥. يانع الثَّمَر في مصطلح أهل الأثر. عمّان، الأردن، دار العدوي، ط١.

* ١٩٨٩. إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمِيَ بالتدليس من الشيوخ. مكة المكرمة: مكتبة العلا.

- الحويني، أبو إسحاق، حجازي بن محمد. النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة. طنطا، دار الصحابة، ج١، ٢.
- الخَطَّابِيّ، حَمْد بن محمد. ١٣٦٩ هـــ - ١٩٥٠م. معالم السنن. تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ ومحمـــد حامد الفقي. القاهرة: مكتبة السنة المحمدية (مطبوع مع: "تهذيب سنن أبي داود" لابن قيم الجوزية)
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت.
* ١٣٥٧هـــ. الكفاية في أصول علم الرواية. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
* ١٩٧٢. الكفاية في أصول علم الرواية. تقديم: محمد الحافظ التيجاني. مراجعة: عبـــدالحليم محمد عبدالحليم ؛ وعبد الرحمن حسن محمود. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط٢. (وهي الطبعـــة المعتمدة في إحالات هذه الدراسة، وما خالف ذلك نبهنا عليه في موضعه)
* ١٤٠٣ - ١٩٨٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف، ط١.
* تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتاب العربي.
* مُوْضِح أوهام الجَمْع والتَّفْرِيْق. الهند: دائرة المعارف العثمانية، الهند (أعادت نشره مـــصورا: دار الكتب العلمية، بيروت)
- خليفة بن خياط. ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م. طبقات خليفة بن خياط. تحقيق: د. أكرم ضياء العُمَرِيّ. الرياض: دار طَيْبَة، ط٢.
- أبو داود، السِّجِسْتَانِيّ، سليمان بن الأشعث، مسائل الإمام أحمد ، تحقيق: محمد رشيد رضا. القاهرة: مطبعة المنار.
- الدولابي، محمد بن أحمد. الكنى والأسماء. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- الذهبي، محمد بن أحمد.
* تذكرة الحفاظ. تحقيق: عبدالرَّحْمَن بن يحيى المعلمي اليماني. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط٢.
* منظومة أسماء المدلسين (ساقها السُّبْكِيّ في طبقات الـــشافعية الكـــبرى ٩: ١٠٧: ١٠٩، ونُشرت مع شرحها: التأنيس لعبد العزيز الغُمَارِيّ)

* ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي (أعادت نشره مصورا: بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ)
* ١٩٧١. المغني في الضعفاء. تحقيق: نور الدين عتر. سورية: دار المعارف.
* ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. سير أعلام النبلاء. تحقق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة،، ط٣.
* ١٤٠٥ هـ. الموقظة. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١.
- الرَّازِيّ، محمد بن أبي بكر. ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥م. مُختار الصِّحَاح. ترتيب: محمود خاطر. مراجعة وتصحيح: حمزة فتح الله. القاهرة: وَزَارَة المعارف العمومية.
- ابن رجب، الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. شرح علل الترمذي. تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار،، ط١.
- ابن رُشيد السبتيّ، محمد بن عمر. ١٣٩٧ - ١٩٧٧. السَّنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن. تحقيق: د: محمد الحبيب بن الخوجة. تونس: الدار التونسية للنشر ؛ و الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- أبو زرعة، العراقي، أحمد بن عبدالرحيم. ١٤١٥ - ١٩٩٥. المدلسين. تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب ؛ ود نافذ حسين حماد. المنصورة، مصر: بدار الوفاء، ط١.
- الزرقاني، محمد بن عبدالباقي. ١٣١٠. شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية (مطبوع بحاشية "حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني"، القاهرة: المطبعة العثمانية)
- الزركشي، محمد بن بهادر. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الرياض: أضواء السلف، ط١.
- الزِّرِكْلِيّ، خير الدين. ١٩٨٦. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، ط ٧.
- زكريا الأَنْصَارِيّ، زكريا بن محمد بن زكريا، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. تحقيق: د عبداللطيف الهميم؛ وماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.
- الزمخشري، محمود بن عمر.

* (بدون تاريخ). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: علي محمد البجاوي؛ ومحمد أبو الفضل إبراهيم،. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط٢.

* ١٤١٩ - ١٩٩٨. أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

- سبط ابن العجمي. ١٤٠٦ -١٩٨٦. التبيين لأسماء المدلسين. تحقيق: يحيى شفيق. بيروت: دار الكتب العلمية.

- السبكي، تاج الدين، عبدالوهاب.

* ١٣٨٣ هـ. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: عبدالفتاح الحلو ؛ ومحمود الطناحي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط١.

* ١٤١١ هـ - ١٩٩١م. الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

- السخاوي، محمد بن عبدالرحمن.

* ١٣٨٨ - ١٩٦٨. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تصحيح: عبدالرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: المكتبة السلفية،، ط٢. (وهي الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة، وهي المقصودة بالإحالات، إلا ما خصص بتنبيه)

* ١٤١٨ - ١٩٩٨. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر. تحقيق وتخريج وتعليق: عبدالله بن محمد عبدالرحيم بن حسن البُخاري. تقريظ وتقديم: د عبدالرحيم بن محمد القشقري. الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط١.

* ١٤٢٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. دراسة وتحقيق: د عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرَّحْمَن الخضير ؛ ود محمد بن عبدالله بن فهَيْد آل فهَيْد. الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١.

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. (بدون تاريخ). الطبقات الكبرى، المعروفة بطبقات ابن سعد. بيروت: دار صادر.

- السِّيُوْطِيّ، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر.

* ١٣٨٥ - ١٩٦٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط٢.

* ١٤١٢ - ١٩٩٢. أسماء المدلسين. تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار. بيروت: دار الجيل، ط١.

* (بدون تاريخ). ألفية الحديث. شرح: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار المعرفة.

- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار التراث.

- ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن.

* ١٣٥٠ - ١٩٣١م. علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح. تصحيح: محمد راغب الطباخ. حلب: المطبعة العلمية (مطبوع مع: التقييد والإيضاح للعراقي)

* علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح. بمباي، الهند: المطبعة القيمة.

* تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان (مطبوع مع: " التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح "، للعراقي). المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط١.

* علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق وشرح: نور الدين عتر، التحقيق الثاني. دمشق: دار الفكر ؛ وبيروت: دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١.

* تحقيق: نور الدين عِتْر، التحقيق الأول. ؟ (غير محدد): المكتبة العلمية. (وهذه هي الطبعة المعتمدة في بحثنا هذا، وإليها إحالة أرقام الصفحات، مع مقارنتها بغيرها من الطبعات. إلا أن أخصص الإحالة بطبعة محددة)

* ١٩٧٤م. علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن، بنت الشاطئ. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١ (مطبوع مع " محاسن الاصطلاح " للبلقيني)

- طارق عوض الله محمد. ١٤١٧ - ١٩٩٨. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات. القاهرة: مكتبة ابن تَيْمِيَّة، ط١

- أبو طالب، القاضي. ١٤٠٩ - ١٩٨٩. ترتيب علل الترمذي الكبير. تحقيق: صبحي السامرائي ؛ والسيد أبو المعاطي النوري. بيروت: عالم الكتب ؛ و: مكتبة النهضة العربية، ط١.

- طاهر الجزائري. ١٤١٦ - ١٩٩٥. توجيه النظر. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١.

- الطِّيْبِيّ، الحسين بن عبدالله. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. الخلاصة في أصول الحديث. تحقيق: صبحي السامرائي. بيروت: عالم الكتب، ط١.

- ابن عبدالبر، يُوسُف بن عبدالله. ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي؛ ومحمد عبدالكبير البكري. المغرب: وزارة الأوقاف.
- عبدالله بن عبدالرحمن السعد. بحث (تدليس رواة الحديث وأنواعه) (مطبوع في صدر (كتاب): منهج المتقدمين في التدليس لناصر الفهد)
- عبدالله بن يُوسُف الجُدَيْع. ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م. تحرير علوم الحديث. بيروت: مؤسسة الريان، ط١.
- العجلي، أحمد بن عبدالله. تاريخ الثقات. تحقيق: أمين قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية. علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح.
- العدوي، عبدالله بن حسين خَاطر. ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م. لَقْط الدُّرَر بشرح متن نُخْبَة الفِكَر. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
- ابن عدي، عبدالله بن عدى بن عبدالله. ١٤٠٩ - ١٩٩٨. الكامل في ضعفاء الرجال. بيروت: دار الفكر، ط٣.
- العراقي، زين الدين، عبدالرحيم بن الحسين.
* ألفية الحديث (مطبوعة مع "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (المنشور خطأ باسم : "فتح المغيث"، وفتح المغيث للسخاوي، وغيرهما)
* ١٣٥٥ - ١٩٣٧. "شرح التبصرة والتذكرة" (مطبوع خطأ باسم: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق: محمود ربيع. القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية (أعادت نشره مصورًا عنها: القاهرة: دار الكتب السلفية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣)
- ابن عساكر، علي بن الحسن تاريخ مدينة دمشق. تحقيق: عمر بن غرامة العمري ؛ وحب الدين أبي سعيد. بيروت: دار الفكر.
- العقيلي، محمد بن عمرو. الضعفاء الكبير. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العلائي، خليل بن كيكلدي. ١٩٨٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل. حققه وقدم له وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت: عالم الكتب، بيروت ؛ ومكتبة النهضة العربية، ط٢.
- ابن العماد، الحنبلي، عبدالحي بن أحمد. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٧م. شذرات الذهب. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.
- عواد حسين الخلف.

* ١٤٢١ - ٢٠٠٠. روايات المدلسين في صحيح مسلم. بيروت: دار البشائر الإسلامية. (أطروحته للماجستير)
* روايات المدلسين في صحيح البخاري. بيروت: دار البشائر الإسلامية. (أطروحة للدكتوراه)
- الغُمَارِيّ، عبدالعزيز بن محمد بن الصديق. ١٤٠٤ - ١٩٨٤. التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي،.
- فَصِيْح الهَرَوِيّ، محمد بن محمد بن علي. ١٣٧٣هـ. جواهر الأصول في علم حديث الرسول. تحقيق: أبي المعالي القاضي أطهر المباركفوري. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
- الفِيْرُوزَآبَادِيّ، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط (مطبوع ضمن: تاج العروس، للزَّبِيْدِيّ، الكويت: وزارة الإعلام، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)
- الفَيُّوْمِيّ، أحمد بن محمد بن علي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. صححه: حمزة فتح الله، راجعه: محمد حسنين الغمراوي،. القاهرة: وزارة المعارف العمومية، ط٤.
- القاسمي، جمال الدين. قواعد التحديث. القاهرة: عيسى البابي الحلبي.
- القَرَافِيّ، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن. ١٩٩٤م. الذخيرة. تحقيق: محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامية.
- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر. ١٣٢٣. إرشاد الساري. القاهرة: مطبعة بولاق، القاهرة، الأميرية، ط٧
- ابن القطان، أبو الحسن، علي بن محمد. ١٤١٨ - ١٩٩٧. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. تحقيق: د الحسين آيت سعيد. المدينة: دار طيبة، ط١
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر.
* ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م ، اختصار علوم الحديث. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: مطبعة صُبَيْح (منشور مع شرحه بعنوان: "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث")
١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩م. البداية والنهاية. القاهرة: مطبعة السعادة (أعادت نشره مصورا عن هذه الطبعة: القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)

- اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥. الاتصال والانقطاع. الرياض: مكتبة الرشد، ط١.
- ابن المَدِيْنِيّ، علي بن عبدالله. ١٩٨٠. العلل. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. ١٩٥٢ م. سُنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي.
- ابن مُحرز، أحمد بن محمد بن القاسم. ١٤٠٥ - ١٩٨٥. معرفة الرجال عن يحيى بن معين. تحقيق: محمد كامل القصار. دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١.
- المِزِّيّ، يُوسُف بن عبد الرحمن. ١٤٠٢ - ١٩٨٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. قدم له: عبد العزيز رباح، وأحمد يُوسُف دقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، ط١.
- مِسفر بن غرم الله الدميني. ١٤١٢ - ١٩٩٢. التدليس في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به. الرياض: المؤلف، ط١.
- مسلم بن الحجاج. ١٣٩٨هـ - ١٣٧٨م. الجامع الصحيح (المعروف بصحيح مسلم). القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط٢.
- ابن مطهر الحُلِّيّ، الحسن بن يوسف. ١٣٨١ - ١٩٦١م. الرجال. النجف: المطبعة الحيدرية، ط٢.
- المقدسي، أبو محمد. منظومة أبي محمد المقدسي في المدلسين. ألحقت بطبقات المدلسين لابن حجر تحقيق: د: عاصم بن عبدالله القريوتي
- المُنَاوِيّ، محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين. ١٤١٠ هـ. التوقيف على مهمات التعاريف. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١.
- ابن مَنْظُور، محمد بن مُكَرَّم. (بدون تاريخ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط١.
- ناصر بن حمد الفهد. ١٤٢٢ - ٢٠٠١. منهج المتقدمين في التدليس. الرياض: أضواء السلف.
- النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس. الرجال. إيران: مركز نشر كتاب چاپخانهء مصطفوي.
- النسائي، أحمد بن شعيب.

* ١٤٢٣. ذكر المدلسين. تحقيق: (الشريف) حاتم بن عارف العوني. بيروت: دار عالم الفوائد (مطبوع مع: تسمية مشايخ أبي عبدالرَّحْمَن بن أحمد بن شعيب النسائي الذين سمع منهم)

* ١٣٩٦ هـ. الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي (مطبوع مع " الضعفاء الصغير " للبخاري)

- أبو نعيم، الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. القاهرة: مطبعة السعادة، ط١.

- النووي، يحيى بن شرف.

* مقدمة شرح البخاري = ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري

* (بدون تاريخ). ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد. عمان، الأردن: دار الفكر (وهذا العنوان من وضع محقق الكتاب)

* شرح صحيح مسلم. القاهرة: المطبعة المصرية.

* التَّقْرِيْب والتَّيْسِير لمعرفة سنن البشير النذير (مطبوع مع تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق)

- يوسف الجديع. ١٤٢٤ - ٢٠٠٣. تحرير علوم الحديث. بيروت: مؤسسة الريان.

***

نشر إلكتروني:

- ابن سفران الشريفي، عبدالله بن حسين بن سعيد. التعليقات على منهج المتقدمين في التدليس (ملف بصيغة **DOC**) مستمد من موقع ملتقى أهل الحديث، من الإنترنت.

- (الشريف) حاتم بن عارف العوني. " الانتفاع بمناقشة (كتاب) الاتصال والانقطاع ". نشر الكتاب على الإنترنت (و لم ينشر ورقيا _ كما أفاده مؤلفه في مقدمة الكتاب ص ٦)

- عبدالكريم الخضير، شرح كتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (محاضرات ألقاها، ثم أعيد نشرها مكتوبة بصيغة **Doc** على الإنترنت في عدة مواقع، منها "مكتبة صيد الفوائد الإسلامية، على الرابط: http://www.saaid.net/book/open.php?cat=91&book=4605)

أطروحات جامعية غير منشورة:

- أميرة بنت علي بن عبدالله، الصاعدي، الحربي، ـــ أم محمد المكيـــة. ١٤٢٥ - ٢٠٠٤. مرويـــات وأقوال ابن جريج في التفسير من سورة الفاتحة إلى سورة الحج ". أطروحة دكتوراه، بكلية الـــدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى. (غير منشورة)

- خالد منصور عبدالله الدريس. « موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيـــا والـــسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين ». أطروحة ماجستير بقسم الثقافة الإسلامية، تخصص التفسير والحـــديث، كلية التربية جامعة الملك سعود.

فهرست الموضوعات